

بَارَ الْبُكْبَالِ الْخَيْرِ وَتَبَتَا

كُتُبَاتُ

الْأَطْرَافِ

الْمُتَضَمِّنِ لِأَسْرَارِ الْبِسْلَاغَةِ وَعِلْمِ حَقَائِقِ الْأَعْجَازِ

تَأَلِيفُ

السيد الامام امام الائمة الكرام
امير المؤمنين يحيى بن حمزة
بن علي بن ابراهيم
العلوي اليمني

الجزء الأول

طبع وطبعة المتطاب نصر

١٣٢٢ هـ
١٩٠٤

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم على جميل النعم، وانصلي ونسلم على نبيك خير
الأمم، سيدنا محمد المبعوث بآيات البلاغة والفصاحة، المنعوت
بسجاجة الخلق وكرم السماحة، وعلى آل بيته السالكين مجازة،
وأصحابه أعلام الهداية الناسجين طرازه، (أما بعد) فإن دار
الكتب في مصر من أعظم الحسنات، وأفضل الآثار
الباقيات، تلك الدار التي أعدت للراغبين في نفائس العلوم
الحكيمة، والفنون الأدبية، على تفاوت لغاتهم، واختلاف
طبقاتهم، من أعظم حكماء، وأمائل علماء، وخالصة أذكاء،
ونخبة أدباء، ونظارة في النجوم، وبخانة في التخوم، يحومون
ليل نهار، حول تلك الدار، رغبة في إحياء العلوم لحياة الأمم،
ومحبة في بث روح الفضل وبعث الهمم، إلا أنها لم تنزل
كذلك مقصورة على المطالعة في غرفتها، والانتفاع بحجرتها،
حتى أشرف عليها صاحب العطفة ناظر المعارف الأسبق الهمام
الكبير، والوزير الخطير، (أحمد باشا حشمت) فوجه حفظه

الله تعالى جليل عنايته ، وصرف إليها عظيم همته ، حباً في نشر علومها المكنونة ، وفنونها المودعة المخزونة ، فأصدر أمره الكريم بطبع ما اختير من مؤلفات العرب ، ومصنفات أهل الأدب ، فكان من جملتها الكتاب «الموسوم بالطراز ، المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز» من مؤلفات أمير المؤمنين يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العاوي اليميني ، وقد ألف عدة مؤلفات منها هذا الكتاب . ومنها كتاب الانتصار ، على علماء الامصار ، في تقرير المختار . من مذاهب الأئمة ، وأفوايل الأمة . وقد صاغه في ثمانية عشر مجلداً ، وكتاب الحاضر . افوائد مقدمة طاهر ، وهو شرح على مقدمة أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بإشاذ بن داود المصري النحوي وكان مولد ذلك المؤلف سنة تسع وستين وستمائة وقد تقلد باليمن إمارة المؤمنين سنة تسع وعشرين وسبعمائة ، وقضى نحبه سنة تسع وأربعين وسبعمائة رحمة الله تعالى عليه . (هذا) وقد أسند إلى تصحيح كتاب الطراز . فاهتمت بتصحيحه ، واجتهدت على ما أحسب في تهذيبه وتنقيحه . وقد تصفحته المرة بعد المرة فعثرت فيه على غلط

ليس بالكثير ، ولحن الا أنه يسير ، لذلك جعلت له فهرساً
يتضمن الخطأ والصواب ، في جميع الابواب ، فإن كان فيه
شيء فمن طغيان القلم ، وكثرة ما كان في أصله من داء السقم ،
وقد طبع في أسلوب لطيف ، وشكل ظريف ، يقرُّ به
الناظر ، ويسكنُ اليه الخاطر ، والحمد لله على ذلك التمام ، ونرجو
منه حسن الختام

سيد بن علي المرصفي

فهرس

الجزء الاول من كتاب الطراز

صحيفة

خطبة الكتاب	
الباعث على تأليف الكتاب	٥
ترتيب الكتاب على فنون ثلاثة	٦
الفن الاول يشتمل على مقدمات خمس . المقدمة	٨
الاولى فى تفسير علم البيان	
مطالب خمسة . المطلب الاول فى بيان ماهيته	٩
خيال وتنبية	١٤
المطلب الثانى فى بيان موضوعه	١٥
وهم وتنبية	١٧
المطلب الثالث فى بيان منزلته من العلوم	٢٠
المطلب الرابع فى بيان الطرق الموصلة اليه	٢٣
خيال وتنبية	٢٧
دقيقة	٣١
المطلب الخامس فى بيان ثمرته	٣٢
المقدمة الثانية فى تقسيم الالفاظ بالاضافة الى ما تدل	٣٤

- عليه من المعانى ويشتمل التقسيم الاول على احكام
وضروب وتنبيهات
- ٤٠ التقسيم الثانى . ويشتمل على ضربين الاول منهما
يتضمن وجوهاً ثلاثة
- ٤٣ المقدمة الثالثة فى ذكر الحقيقة والمجاز وبيان اسرارها
- ٤٤ تنبيه . وفى آخره اقسام ثلاثة
- ٤٦ القسم الاول ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص .
وفيه مسائل
- ٤٧ المسئلة الاولى فى بيان حد الحقيقة ومفهومها
- ٤٨ تنبيه . ويتفرع منه ذكر تعريفات للقوم فى بيان
الحقيقة
- ٥١ المسئلة الثانية فى ذكر انواع الحقيقة
- ٥٧ المسئلة الثالثة فى بيان احكام الحقائق
- ٦٣ القسم الثانى ما يتعلق بالمجاز على الخصوص وفيه
عدة مسائل
- ٦٤ خيال وتنبيه
- ٦٥ وهم وتنبيه

-- ج --

صحيفة	
٦٦	ذكر تعريفات للمجاز
٦٨	دقيقة
٦٩	المسئلة الثانية في تقسيم المجاز وتشتمل على مراتب ثلاثة
٧٧	المسئلة الثالثة في ذكر الاحكام المجازية
٨٤	خيال وتنبية
٨٩	القسم الثالث في ذكر الاحكام المشتركة بين الحقيقة والمجاز
٩٠	التقرير الاول للفروق الصحيحة بين الحقيقة والمجاز
٩٤	التقرير الثانى للفروق الفاسدة
٩٨	خيال وتنبية
١٠٣	المقدمة الرابعة في ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة . وفيه مطالب ثلاثة . المطلب الاول في بيان ما يتعلق بالفصاحة على الخصوص وفيه مباحث
١١٢	ذكر خواص للفصاحة
١٢٢	المطلب الثانى في ذكر ما يتعلق بالبلاغة على الخصوص ويشتمل على مباحث ثلاثة

صحيفة	
١٣٢	المطلب الثالث في بيان ما يكون على جهة الاشترك بينهما
١٣٨	القسم الاول في ايراد الشواهد المنشورة
١٧٢	القسم الثاني . في ايراد الشواهد المنظومة
١٨٠	المقدمة الخامسة في حصر مواقع الغلط في اللفظ المفرد والمركب . وتشتمل على مراتب اربع
١٨٣	الفن الثاني من علوم هذا الكتاب
١٨٦	نبيه
١٨٧	دقيقة نشتمل على مراتب ثلاث
١٩٧	الباب الاول في كيفية استعمال المجاز وذكر مواقعه في البلاغة . ويشتمل على قواعد اربع القاعدة الاولى في ذكر الاستعارة . وفيها مباحث اربع
٢٠٤	هل التشبيه المضمرة الاداة . من باب التشبيه او من باب الاستعارة . فيه مذهبان
٢٠٩	دقيقة
٢١١	البحث الثاني في ايراد امثلة الاستعارة . ويشتمل على انواع خمسة

صفحة	
٢٢٩	البحث الثالث في اقسام الاستعارة
٢٣٠	التقسيم الاول باعتبار ذاتها الى حقيقية وخيالية
٢٣٦	القسم الثاني باعتبار اللازم لها . الى مجردة وموشحة
٢٣٩	القسم الثالث باعتبار حكمها الى حسنة وقبيحة
٢٤٣	القسم الرابع في كيفية استعمال الاستعارة . وفيه وجود اربعة
٢٤٦	تنبيه
٢٤٧	البحث الرابع في احكام الاستعارة . وجملتها سبعة
٢٥٣	اشارة
٢٦١	القاعدة الثانية في ذكر التشبيه وحقائقه . وفيه تنبيه
	على امور اربعة
٢٦١	التنبيه الاول في بيان ماهية التشبيه
٢٦٤	دقيقة
٢٦٦	التنبيه الثاني في بيان الصفة الجامعة بين المشبه والمشبه
	به وفيه اقسام ستة
٢٦٧	القسم الاول في الاوصاف المحسوسة
٢٧٠	القسم الثاني في الاوصاف التابعة للمحسوسات
٢٧١	القسم الثالث في الاوصاف العقلية

صحيفة	
٢٧٢	القسم الرابع في الاوصاف الوجدانية
٢٧٢	القسم الخامس في الامور الخيالية
٢٧٣	القسم السادس في الامور الوهمية
٢٧٣	التنبيه الثالث في بيان ثمرة التشبيه وفيه مقاصد ثلاثة
٢٨٠	التنبيه الرابع في بيان مراتب التشبيهات في الظهور والخفاء والقرب والبعد
٢٨٤	التنبيه الخامس في اكتساب وجه التشبيه وفيه دقيقة . تشمل على مطالب اربعة
٢٨٥	المطلب الاول في بيان اقسام التشبيه وجمالها اربعة
٢٨٦	التقسيم الاول باعتبار ذاته الى مفرد ومركب
٢٩٦	التقسيم الثاني باعتبار حكمه الى فيصح وحسن
٣٠٣	التقسيم الثالث باعتبار صورته وتأليفه الى الطرد والعكس
٣١١	التقسيم الرابع باعتبار أدواته
٣٢٦	المطلب الثاني في بيان الامثلة الواردة في التشبيه . ويشتمل على انواع خمسة
٣٤٨	المطلب الثالث في كيفية التشبيه وجمالها خمسة

صفحة	
٣٥٦	المطلب الرابع في ذكر احكام التشبيه وهن خمس
٣٦٤	القاعدة الثالثة من قواعد المجاز في ذكر حقائق الكناية وتشتمل على فصول اربعة . الفصل الاول في بيان معناها لغة . وعرفاً . واصطلاحاً
٣٦٩	اشارة
٣٧٥	تنبيه
٣٧٦	دقيقة
٣٨٠	الفصل الثاني في بيان ماهية التعريض وذكر التفرقة بينه وبين الكناية
٣٨٦	المقصد الاول في بيان امثله . وفيه ضروب خمسة
٣٩٥	المقصد الثاني في التفرقة بينه وبين الكناية . وفيه نبيهات ثلاثة
٣٩٩	الفصل الثالث في بيان امثلة الكناية . وفيه انواع خمسة
٤٢٦	الفصل الرابع في بيان اقسام الكناية وذكر طرف من احكامها الخاصة

- ح -

ص	س	خطأ	صواب
١	١٢	الخلافة	البلاغة
٥	١٨	لا أحدهما	لا أحدهما
٦	١٢	مبادئ	مبادئ
٦	١٣	لا أمره	لأمره
٢٠	١٥	وليس	ليس
٢٩	٣	أعراب	إعراب
٣٠	١٧	الشعراء	الشعراء
٣٣	١	ما مع	مع ما
٤٠	١٠	العقل	الفضل
٤٠	١٢	إن	أن
٤٠	١٤	الوصف	لوصف
٤٧	٩	ذلك المعاني	ذات من المعاني
٤٧	٢١	مكان جيداً	كان جيداً
٥٣	١٣	مقر	مقرًا
٧٣	٩	جميع فهذه	فهذه جميع
٨٨	٤	ازهق النفوس	النفوس
٩٤	٧	فهذه بين هي	فهذه هي

ص	س	خطأ	صواب
١١٠	٧	في مشى	في مشى ^ر
١١٧	١٥	أما	أما
١٣٦	٤	مفوقاً	مفوقاً
١٣٧	١	الطيب	الطيب
١٣٧	٦	بمرور	بمرود
١٤٧	٩	إذا الغشاء	إذ الغشاء
١٦٣	٢	أدعى	أوعى
١٦٧	١٤	استفن	استفن
١٨٩	١٣	فما اعتمدنا	فما اعتمد
١٩٢	٨	وإذا	إذا
١٩٣	١٥	الناشق	لناشق
١٩٨	٤	التنبيه	التشبيه
٢٠٠	١٥	فأنت	فأنت
٢١٢	٦	المرشحة	الموشحة
—	١٠	المرشحة	الموشحه
—	١٣	المرشحة	الموشحه
٢١٩	٧	ومغرس	ومغرس

ص	س	خطأ	صواب
٢٢٢	١	ذُلوْعِهِمْ	وَأُلُوعِهِمْ
٢٢٢	٨	الَّلَّيْسِ	الَّلَّبْسِ
٢٢٤	١	أَصْيَاغِ	أَصْبَاغِ
٢٢٥	١٥	شَفَانِ	شَفَانِ
٢٣٢	٣	لَهِي	فَهِي
٢٤٦	١٥	تَقْضِيهَا	تَقْيِضِيهَا
٢٩٧	٢	لَفْظَةَ	لَفْظَهُ
٢٠٥	١٤	وَكَاثِمِ	وَكَاثِمِ
٣٠٧	١٢	ثِيَابِهِ	ثِنَائِهِ
٣٠٨	٧	الْفَاجِ	العَاجِ
٤٢٦	٢	بِالنَّظَارِ	بِالنُّضَارِ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنطق لسان الإنسان . فأفصح بعجيب
البلاغة وسجّر البيان . وأوضح منار البرهان . فأشرقت أنواره
عن حقائق العرفان . وفتق أغشية الاقنعة بما ألهمها من
أسرار العلوم وشرفها بمنطق اللسان . فهي تهتز بما أفيض
عليها من عوارف الإحسان . وتتميس وتختال لما خولها من
فواضل الجود والكرم والامتنان « صنوان » . وغير صنوان «
خلق الانسان من الطين اللآزب الصّاصل . وأجرى لسانه
بافصاحة وسقاء من نيرها العذب السّاسال . فسبحان القيوم
المختصّ بصفات الكبرياء ونعوت الجلال . المنفرد بالألوهية ،
والباق وجهه من غير فناء ولا زوال

والصلاة على من تبوأ من الفصاحة ذروتها . واقتعد من
الخلافة مكان سهوتها . حتى ظهرت من جبهته أسرار طلعتها .
وتبلجت من بهجته أنوار زهرتها . ووضع نهارها . وطلعت
شموسها وأقمارها . وصفت مشارعها للوراد ، وراقت مشاربها

لمن قصد وأراد . ودلَّ على مصداق هذه المقالة قوله « أنا
أفصحُ من نطق بالضاد » فعند ذلك أصحَّب أبيها (١) وانتقاد .
وسهل براسها على الفريسان والنقاد . المصطفى من أطيب
العناصر . والحائز لقب السبق من المعالي وأشرف المفاخر .
حمد الأمين على الأنبا الغيبيَّة . وهُستودع الأمرار الحكمة
والحكمة . وعلى آله الطيبين أطواد العلم الراسخة . وهُثاقيل
الحكم الراجحة . صلاة تقيم . ولا تريخ . إنه منعم كريم
(أما بعد) فإن العلوم الأدبية . وإن عظم في الشرف
شأنها . وعلا على أوج الشمس فذرها ومكانها . . خلا أن
علم البيان هو أمير جنودها . وواسطة عقودها . فلكها
المحيط الدائر . وقرها السامر الزاهر . وهو أبو عذرتها .
وانسان مقانها . وشعلة مصباحها . ويافوثة وشاحها . ولولادة
لم تر اسانا يحوك الوشى من حال الكلام . وينفت السحر
مفتر الأكام . وكيف لا وهو المعاج على أسرار الإعجاز .
والمستولى على حقائق علم المجاز . فهو من العلوم بتزلة الإنسان
من السواد . والمهيمن عليها عند السبر والحك والانتقاد .
(١) (أصحَّب أبيها) من قولهم . أصحَّب العمد . دل . اهتاد بعد صعوبة

ولما فيه من الغموض ودقة الرموز . واحتوائه على الأسرار
والكنوز . استتوت عليه يد النسيان والذهول . وآلت
نجومه وشموسه الى الانكساف والأفول . ولم يختص بإحرازه
من العلماء الآ واحد بعد واحد . وطالما قيل « إذا عظم المطلوب
قل المساعد » وما ذاك الا لقصور الهمم عن بلوغ غاياته .
وعجزها عن إدراكه والوصول الى نهاياته .

ثم إن المقصود بهذا الإيملاء هو الإشارة الى معاهد هذا
العلم ومناظمه . والتنبيه على مقاصده وتراجمه . وقد كثر فيه
خوض علماء الأدب . وأتى فيه كل ببلوغ جدّه وجهده . ومنتهى
علمه ومقدار وجدده . حرصا منهم على بيانه . وشغفا منهم
بضبطه وإتقانه . وأتوا فيه بالغث والسمين . والنازل والثمين .
وهي فيما أتوا به من ذلك فريقان . فمنهم من بسط كلامه فيه
نهاية البسط . وخالط فيه ما ليس منه فكان آفته الإملال .
ومنهم من أوجز فيه غاية الإيجاز . وحذف منه بعض مقاصده
فكان آفته الإخلال . ولم أطالع من الدواوين المؤلفة فيه مع
فلنّها وثزورها الا أكتبة (١) أربعة . أولها كتاب « المثل
السائر » للشيخ أبي الفتح نصر بن عبد الكريم المعروف

(١) (أكبره) هذا جمع له استعماله العرب

بابن الاثير . وثانيها كتاب « التبيان » للشيخ (١) عبد
الكريم . وثالثها كتاب « النهاية » لابن الخطيب الرازي .
ورابعها كتاب « المصباح » لابن سراج المالكي
وأول من أسس من هذا العلم قواعد . وأوضح براهينه
وأظهر فوائده . ورتب أفانيه . الشيخ العالم النحير علم المحققين
عبد القاهر الجرجاني . فلقد فك قيد الغرائب بالتقييد . وهذا
من سور المشكلات بالتسوير المشيد . وفتح أزهاره من
أكامها . وفتح أزواره بعد استغلافها واستبهاها . فجزاه الله
عن الإسلام أفضل اجزاء . وجعل نصيبه من ثوابه أوفر
النصيب والاجزاء . وله من المصنفات فيه كتابان . أحدهما لقبه
« بدلائل الاعجاز » والآخر لقبه « بأسرار البلاغة » ولم أقف
على شيء منهما مع شغف بحبهما . وشدة إعجابي بهما . إلا ما نقله
العلماء في تعاليقهم منهما . واست تناقص لأحد فضلاً .
ولا عائب له قولاً . فأكون كما قال بعضهم
بتقصك أهل الفضل بان لنا أنك منقوص ومفضول
ولا ادعى انفسى إحرار الفضل والاستبداد بالخصل
فأكون كما قال بعضهم

وَيْسِيُّ بِالْأَحْسَانِ ظَنًّا لَا كَمَنَ هُوَ بِابْنِهِ وَبشعرِهِ مَفْتُونٌ
وَلَا أَسْلَمَ نَفْسِي عَنْ خَطَايَا وَزَلَلٍ . وَلَا أَعْصِمُ قَوْلِي عَنْ
وَهْمٍ وَخَطَلٍ . « فَالْفَاضِلُ مِنْ تَمَدُّ سَقَطَاتِهِ . وَتَحْصِي غَلَطَاتِهِ »
إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ وَعِصْمَتِهِ . وَالسَّلَامُ مِنْ ذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ الْمَجِيدِ .
الَّذِي « لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ
حَكِيمٍ حَمِيدٍ »

ثم إن الباعث على تأليف هذا الكتاب هو أن جماعة
من الإخوان، شرعوا على في قراءة كتاب «الكشاف» تفسير
الشيخ العالم المحقق أستاذ المفسرين محمود « بن عمر الزمخشري »
فإنه أسسه على قواعد هذا العلم، فأتضح عند ذلك وجه الإعجاز
من التنزيل . وعرف من أجله وجه التفرقة بين المستقيم والمعوج
من التأويل . وتحققوا أنه لا سبيل إلى الاطلاع على حقائق
إعجاز القرآن إلا بإدراكه . والوقوف على أسرارهِ وأغواره .
ومن أجل هذا الوجه كان متميزاً عن سائر التفاسير ، لأنني لم
أعلم تفسيراً مؤسساً على علمي المعاني والبيان سواء . فسألني
بعضهم أن أُملي فيه كتاباً يشمل على التهذيب ، والتحقيق
فالتهديب يرجع إلى اللفظ ، والتحقيق يرجع إلى المعاني . إذ
كان لا مندوحة لإحدهما عن الثاني

وأرجو أن يكون كتابي هذا منميذا عن سائر الكتب
المصنفة في هذا العلم بأمرين أحدهما اختصاصه بالترتيب
العجيب ، والتلفيق الأنيق ، الذي يُطالع الناظر من أول وهلة
على مقاصد العلم . ويفيده الاحتواء على أسراره . وثانيهما
اشتماله على التسهيل والتيسير ، والإيضاح والتقريب لأن
مباحث هذا العلم في غاية الدقة . وأسراره في نهاية الغموض .
فهو أخرج العلوم إلى الإيضاح والبيان . وأولاهها بالفحص
والإيقان فلما صغته على هذا المصاغ الفائق . وسبكته على
هذا القالب الرائق . سميتها « بكتاب الطراز . المتضمن لأسرار
البلاغة . وعلوم حقائق الإعجاز » ليكون اسمه موافقا لسماه
وافظة مطابقا لعناه

ولما كان كل علم لا ينفك عن مبادئ ومفدمات تكون
فاتحة لإمره . ومقاصد تكون خلاصة أسراره . وتكلات تكون
نهاية لحاله . لا جرم اخترت في ترتيب هذا الكتاب أن
يكون مرتبا على فنون ثلاثة . وأعلىها تكون وافية بالمطلوب
محصلة للبقية بعون الله

فالفن الأول منها مرسوم المقدمات السابقة تذكروا فيها
تفسير علم البيان ، ونشير فيها إلى بيان ماهيته وموضوعه ومتراته

من العلوم الأدبية ، والطريق الى الوصول اليه وبيان ثمرته وما يتعلق بذلك ، من بيان ماهية البلاغة والفصاحة والتفرقة بينهما . ونشير الى معانى الحقيقة والمجاز وبيان أقسامهما ، الى غير ذلك مما يكون تمهيداً وقاعدة لما نريده من المقاصد

الفن الثانى منها مرسوم المقاصد اللائقة . نذكر منه ونشير فيه الى ما يتعلق بالمباحث المتعلقة بالمعاني وعلومها . ونردفه بالمباحث المتعلقة بعلوم البيان وأقسامها . ونشرح فيه ما يتعلق به من المباحث بعلم البديع ونذكر فيه خصائصه وأقسامه وأحكامه اللائقة به بمعونة الله تعالى ولطفه

الفن الثالث نذكر فيه ما يكون جارياً مجرى التتمة والتكملة لهذه العلوم الثلاثة ، نذكر فيه فصاحة القرآن العظيم وأنه قد وصل الغاية التى لا غاية فوقها ، وأن شيئاً من الكلام وإن عظم دخوله فى البلاغة والفصاحة ، فانه لا يدانيه ولا يماثله . ونذكر كونه معجزاً للخلق لا يأتى أحداً بمثله . ونذكر وجه إعجازه ، ونذكر أفاويل العلماء فى ذلك ، ونظهر الوجه المختار فيه ، الى غير ذلك من الفوائد الكثيرة ، والنسكت الغزيرة ، التى نأحقها على جهة الردف ، والتكملة لما سبقها من المقاصد فافض الثالث للثانى على جهة الإكمال والتتيم . والفن

الأول للثاني على جهة التمهيد والتوطئة والسرّ والالباب .
والمقصد لذوى الالباب . ما يكون مودعاً في الفن الثاني وهو
فن المقاصد . وأنا أسأل الله تعالى بجلوه الذى هو غاية مطلب
الطلاب . وكرمه الواسع الذى لا يحول دونه ستر ولا حجاب .
أن يجعله من العلوم النافعة فى إصلاح الدين . ورُجحانا فى
ميزانى عند خنمة الموازين . إنه خير مأمول . وأكرم مسؤل

الفن الأول من علوم الكتاب

،، فى ذكر المقدمات وهي خمس

(المقدمة الاولى فى تفسير علم البيان وبيان ماهيته)

اعلم أن كثيراً من الجهابذة والنظار من علماء البيان .
وأهل التحقيق فيه . ما عولوا على بيان تعريفه بالحدود
الحاضرة . والتعريفات اللائقة . ولا أشاروا الى تصوير حقيقة
يعرف بها من بين سائر العلوم الأدبية . والعلوم الدينية . كعلم
الفقه . وعلم النحو . وعلم الأصول . وغيرها من سائر العلوم .
فانهم اعتنوا فيها نهاية الاعتناء . وأتوا فيها بما هيئات تضبطها
وتفصلها من سائر العلوم . وعلى الجملة فإن ذلك غفلة لأمرين .

أما أولاً فلأن الخوض في تقاسيمه وخواصه ، وبيان أحكامه ،
فرعٌ على تصوّر ، ماهيته لأن من المحال معرفة حكم الشيء قبل
فهم حقيقته . وأما ثانياً فلأن الخوض في أسرارهِ ودقائقهِ إنما
هو خوضٌ في المركبات ، والخوض في معرفة ماهيته إنما هو
خوض في المفردات . ولا شك أن معرفة المفرد سابقةٌ على
معرفة المركب ، ولأجل ما ذكرناه لم يكن بدٌّ من بيان
معقوله ، ومعرفة ماهيته . فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر
معناه وبيان موضوعه ومنزلاته من العلوم الأدبية . وثمرته وكيفية
الوصول إليه . فهذه مطالبُ خمسةٌ

المطلب الأول

- في بيان ماهيته -

فإنما يتخصص بالإضافة ، فيقال فيه علمُ المعاني ، ويقال
علمُ البيان ، ويقال له علمُ المعاني والبيان جميعاً ، فكلُّ هذه
الإضافات جاريةٌ على السنة علمائه في الاستعمال في أثناء
المحاوره . وعلى الجملة فله مجريان

المجرى الأول منهما لغوى ، فإذا قيل علمُ المعاني ، فالمعاني

جمع معنى كمضارب ومقاتل . والمعنى مفعل (١) واشتقاقه من قولهم عناهُ أمرٌ كذا إذا أهْمَهُ وقيل لما نفهم من الكلام معنى لانه يعنى القلب ويؤلمه . وهو اسم والمصدر منه عناية يقال عناهُ الأمر عناية . واذا قيل علم البيان فالبيان اسمٌ للفصاحة . وفي الحديث « إنَّ من البيان أَسِحْرًا » . والمصدر منه تبيان بالكسر في التاء وهو جار على غير قياسه . والقياس فيه فتحها كالتهدار والتأعاب والترداد . ولم يجيء كسره إلا في بناءين . تبيان وتلقاء

قال الله تعالى « نبينا الكاذب » « وقال تعالى » ولما توجه تِلْقَاءَ مَدِينٍ « فهذا تقرير ما يفيد أنه في وضع اللغة

المجرى الثانى فى مصطلح النظائر من أرباب هده الصناعة ولهم فيه تصرفان . التصرف الأول فيما يفيد كل واحد منهما على انفراده من غير انضمامه وتركيبه الى الآخر فنقول

المفهوم من قولنا علم المعانى أنها المقاصد المفهومة من جهة الألفاظ المركبة لا من جهة إعرابها . وحاصل ما قلناه يرجع

(١) هذا كلام من لا يدري . والصواب انه مستق من . عنيت الامر . كرميت اذا كنت قاصدا له . فعنى الكلام . مصدره . كتبه سيد المرصفي

الى البلاغة ، لأن المعانى إنما تكون واردة فى الكلم المركبة
دون المفردة

فاذا قلنا علمُ المعانى فالمقصودُ علمُ البلاغة على أساليبها
وتقاسيمها . والمفهوم من قولنا علمُ البيان هو الفصاحة ، وهى غير
مقصورة على الكلم المفردة دون المركبة

فعلمُ المعانى وعلمُ البيان يرجعان فى الحقيقة الى علمُ البلاغة
والفصاحة . هذا إذا أردنا تعريف كل واحد منهما على انفراد
بماهىة تخصّصة على ما قرّرناه . وسيأتى لهذا مزيد تقرير فى مقدمة
على حدتها نذكر فيها ماهية البلاغة والفصاحة ، والتفرقة بينهما .
فإن الامر الى أن علمُ المعانى هو العلمُ بأحوال الألفاظ العربية
المطابقة لمقتضى الحال من الأمور الإنشائية والأمر الطلبيه
وغيرهما

وأن علمُ البيان حاصله إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
فى وضوح الدلالة عليه كالأستعارة والكنابة والتشبيه وغيرها

× التصرف الثانى ×

إذا أردنا أن نجمعها فى ماهية واحدة وفيه صعوبة لانهما
حقيقتان مختلفتان كما أسلفنا تقريره ، فإذا كان الأمر فيهما

كما قلناه الاختلاف في الماهية فالأولى أفراد كل واحد منهما
بماهيّة تخصّه كما أوضحناه من قبل . لأن الحقائق إذا كانت
مختلفة في ماهياتها فإنه يستحيل اندراجها تحت حدّ واحد
وماهيّة واحدة لأن فصل إحداهما مفقود في الأخرى ، فلاجل
هذا تمدّر إدراجهما في حدّ واحد ، لكننا نُشير الى ما يمكن
في ذلك . وحقّ الفاصل أن يأتي بالمكن فنقول : ما يجمعها في
ماهية واحدة نذكر منه تعريفات ثلاثة

التعريف الأول أن يقال هو العلم بجواهر الكلم
المفردة والمركبة ودلائل الألفاظ المركبة لا من جهة وضعها
وإعرابها . فقولنا العلم بجواهر الكلم المفردة والمركبة يُشير الى علم
البيان ، لأنه هو المراد به كما أشرنا اليه من قبل وقولنا ودلائل
الألفاظ المركبة . نرّمز به الى علم المعاني . لأن المقصود منه هو
البلاغة . وهي غير حاصلة إلا من جهة التركيب لا غير . لأن المعاني
لا يحصل لها الاتصاف بالبلاغة ولا ترتقى الى مرتبتها إلا
بالإفادة وهي متوقفة على التركيب لا محالة . وقولنا لا من جهة
وضعها وإعرابها ، فهذا قيد لا بدّ من مراعاته . ليخرج به عن علم
اللغة وعلم الإعراب لأن حاصل ما يدل عليه علم اللغة ، هو إعراب
معاني الألفاظ المفردة . ودلالة علم الإعراب إنما يكون من

جهة الإسناد والتركيب ودلالة الألفاظ على علم البيان الذي هو
الفصاحة وعلى علم المعاني الذي هو البلاغة هو أمر وراء ذلك
مع كونه متوقفا عليهما وهما أمران يخالفانه في مقصود الدلالة
كما سنوضحه من بعد بمعونة الله تعالى

التعريف الثاني أن يقال فيه هو العلم بما يعرض للكلم
المفردة والمركبة من الفصاحة ويعرض للكلم المركبة من البلاغة
على الخصوص . فقولنا ما يعرض للكلم المفردة والمركبة من
الفصاحة ، نشير به الى علم البيان ، وقولنا وما يعرض للكلم المركبة
من البلاغة ، نرمز به الى علم المعاني لانهما هما المرادان بما
ذكرناه . وقولنا على الخصوص نحتز به عما تدل عليه الألفاظ
المفردة والمركبة لا من جهة هاتين الداليتين فانه ليس مقصوداً
من علم البيان كما أسلفنا تقريره في الحد الأول

التعريف الثالث أن يقال فيه هو العلم الذي يمكن معه
الوقوف على معرفة أحوال الإعجاز ، لأن الإجماع منعقد من جهة
أهل التحقيق على أنه لا سبيل الى الاطلاع على معرفة حقائق
الإعجاز وتقرير قواعده من الفصاحة والبلاغة الا بإدراك هذا
العلم وإحكام أساسه ، فظهر بما قررناه فهم ماهيته وأن كل واحد

من هذه التعريفات مُرشدٌ الى تعريف حقيقته ومميز له عن غيره من سائر العلوم

« حيان ونبيه »

فان قال قائل ان ما ذكرتموه من هذه التعريفات مختلفة في نفسها لأن كل واحد منها يفيد فائدة مخالفة لما يفيد الآخر . فلماذا حكمنا بكونها مختلفة . وهما كانت التعريفات مختلفة كانت الحقائق في ذواتها مختلفة . فكيف جعلموها دالة على حقيقة واحدة

وجوابه هو أنها مع اختلافها ونبأين أحوالها لا يمتنع كونها دالة على حقيقة واحدة . وهذا غير ممتنع . فإن الأتية المتغيرة قد تكون دالة على معنى واحد كالألفاظ المترادفة . ويؤيد ما ذكرناه هو أن التعريفات التصورية طريق الى فهم الحقائق التصورية . كما كانت البراهين التصديقية طريقا الى معرفة المدلولات . فإذا جاز اجتماع البراهين على مدلول واحد جاز اجتماع التعريفات على ماهية واحدة . فاختلف كل واحد من النوعين لا يمنع من اتحاد المقصود

المطلب الثاني

﴿ في بيان موضوع علم البيان ﴾ -

اعلم أن لكل علم من العلوم موضوعاً يكون له كالأساس في البناء . وبه تظهر حقيقته . ومنه يتقدر قوام صورته . وعلى هذا يكون موضوع علم الطب بدن الانسان . ولهذا فإن الطبيب يسأل عنه ليُدري بحاله في صحته وفساده . وموضوع علم الفقه هو أفعال المكلفين ، فالفقيه يسأل عن حالها فيما بعرض لها من الحسن والقبح والوجوب والندب والكراهة والاباحة . وموضوع أصول الفقه هو النظر في أدلة الخطاب من الكتاب والسنة . وما يكون مقرراً عليها من الاجماع والأقيسة والأفعال والتقريرات . فالأصولي يقصر نظره على ما ذكرناه . وموضوع علم الكلام هو النظر في أفعال الله تعالى وما يصدر عن قدرته من المكوّنات كلها والمصنوعات فيحصل له العلم بذاته . فنظره مقصورٌ على ذلك

وموضوع علم العربية هو الالفاظ الموضوعه من جهة تركيبها فهو يسأل عن حالها . وهكذا . فإن موضوع اللغة هو معرفة الالفاظ المفردة فاللغوي يسأل عن ذلك . فكل علم له

موضوع يخالف موضوع الآخر . ومن ثم كانت حقيقة كل واحد منها مباينة لحقيقة الآخر لأنها باختلاف موضوعاتها اختلفت حقائقها وتمايزت في أنفسها

وكما يجري هذا في العلوم فانه جار في الحرف والصناعات لأنها من جملة العلوم . ولهذا فإن التجارة موضوعها الخشب . فإن النجار ينظر في حالها في تحصيل حقيقة النشر . والحداد موضوع صنعته الحديد فينظر في حاله اذا أراد تركيب السيف والشفرة . وموضوع النجارة القطن . والكتان . فالنداج ينظر في حالهما من أجل تحصيل قوام الثوب وصورته

وهذه القضية عامة في كل علم وحرفة . فانه لا يمكن تحصيل شيء من أحواله إلا بعد إحراز موضوعه الذي هو أصل فيه

وعلى هذا يكون موضوع علم البيان هو علم الفصاحة والبلاغة . ولهذا فإن الماهر فيه يسأل عن أحوالها وحقائقها اللفظية والمعنوية . فيحصل له من النظر في الالفاظ المفردة إدراك الفصاحة . ويحصل له من النظر في المعاني المركبة أحوال البلاغة كما قررناه

« وهم وتنبيه »

فإن قال قائل فإذا كان موضوع اللغة هو الكلم المفردة ، وهذا بعينه هو موضوع الفصاحة . فإذا كانت موضوع علم الإعراب هو الكلم المركبة فهذا بعينه هو موضوع البلاغة . فمن أين تقع التفرقة بين موضوع علم اللغة وعلم الإعراب ، وبين موضوع علم البيان ، وعلم المعاني مع اتحاد الموضوع منهما في الإفراد والتركيب

وجوابه هو أن علم اللغة ، وعلم الفصاحة . وإن كانت متعلقهما الألفاظ المفردة ، لكنهما يفترقان في الدلالة ، فإن نظر اللغوي مقصور على معرفة ما يدلُّ عليه اللفظ بالوضع . وصاحب علم البيان ينظر في الألفاظ المفردة من جهة جزائها ، وسلامتها عن التعقيد ، وبرائها عن البشاعة ، مع ما يتعلق بها من الأنواع المجازية . فإنها مؤدية المقصود بالطرق المختلفة ، فافترقا كما ترى ، وهكذا فإن النحوي ، وصاحب علم المعاني ، وإن اشتركا في تعلقهما بالألفاظ المركبة ، لكن نظر أحدهما مخالف لنظر الآخر ، فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة ، وصاحب علم المعاني ، ينظر في دلالاته الخاصة وهو ما يحصل عند التركيب

من بلاغة المعاني . وبلوغها في أقصى المراتب ، فقد حصل مما ذكرناه التمييز مع الاشتراك فيما ذكرناه ، وفي ذلك افتراقهما ، وكشف الغطاء عما ذكرناه بمثال نورده وهو قوله تعالى (والكم في القصص حياة) . فنظر اللغوي إنما هو من جهة كون القصص والحياة موضوعين لمعانيهما المفردة ، وغير ذلك من سائر الكلمات المفردة ، وانظر صاحب البيان من جهة سلامة هذه الألفاظ المفردة عن التعقيد . وسلاستها . وسهولتها على اللسان . وهذا هو المقصود بالفصاحة . فقد اقررت الدلائل مع اشتراكهما في التعالق بالألفاظ المفردة وهكذا

وانظر النحوي من جهة رفع المبتدأ . وتقديم خبره عليه ونكير المبتدأ . وتوسيط الظرف الى غير ذلك من الاحوال الاعرابية

وانظر صاحب المعاني من جهة بلاغتها . وبأدب المعنى المقدم منها . على أوفى ما يكون وأعلا . وهذا هو المراد من البلاغة . فقد اقرفا مع إشارتهما في تعليقهما بالتركيب . ومن هاهنا امتاز فولة تعالى (والكم في القصص حياة) عما يؤثر عن العرب من قولهم « القتال أننى للقتال »
وهي أحاطت علما بالفصاحة . وتغافل فكره في إحراز

أسرارها ، عرف أن بين ما ورد في التنزيل ، وبين ما أثر عن العرب فيما أوردناه من المثال في الفصاحة والبلاغة . بونا لا تُدرك غايته ، وبعدها لا يُحصر تفاوته ، ولهذا فإنه من كان من المفسرين نظرة في تفسير كلام الله مقصورا على معرفة المعاني الإعرابية ، وبيان مدلولات الألفاظ الوضعية لا غير ، من غير بيان ما تضمنته من أنواع الفصاحة والبلاغة . وتقرير مواقعهما الخاصة . فإنه يعدُّ مقصرا في تفسيره اكونه قد أخلَّ بمعظم علومه ، وأهملها وأعرض عن أجلِّ مقاصده وتركها . وهو معرفة الإعجاز ، لأنه موقوف على ما ذكرناه من معرفة الفصاحة والبلاغة جميعا

ومن اعتمد في تفسير كلام الله على ملاحظة جانب الفصاحة والبلاغة . ونزل المعاني القرآنية عليها ، سلم عن أكثر الأويالات النادرة . ويمد عن حمله على المعاني الركيزة التي وقع فيها كثير من المفسرين كما هو مذكور في كتبهم

المطلب الثالث

في بيان منزلته من العلوم وموقعه منها

اعلم أن الكلام في منزلة الشيء من غيره ، إنما يكون فيما يظهر فيه التقارب في الجنسية . فأما مع تباعد الحقائق ، وتباينها فلا يقال ذلك . ولهذا يقال أين منزلة الإنسان من الحيوان ، ولا يقال أين منزلته من الأحجار . فنحن إنما نذكر منزلة علم البيان من العلوم الأدبية دون غيرها من سائر العلوم . فإذا تقرر هذا فنقول . العلوم الأدبية على أربعة أنواع

فالنوع الأول منها . علم اللغة العربية وهو علمٌ بمعنى الالفاظ المجردة . فإن حاسماً استفادة المعاني المفردة من الالفاظ اللغوية . فالعلم بأن الإنسان والفرس والأخدار وغيرها من الالفاظ موضوعة لهذه الحقائق المفردة . إما بالتوقيف . وإما بالمواسعة . أو يكون بعضها بالتوقيف . وبعضها بالمواسعة . أو الوقف في ذلك . وتجويز هذه الاحتمالات من غير قطع في واحد منها الى غير ذلك من الخلاف فيها . وليس من همتنا ذكره لخروجه عن مقصدنا

النوع الثاني . علم الإعراب . وهو علمٌ بالمعاني الإعرابية
 الحاصلة عند العقد ، والتركيب . كقولنا قام زيد فإن الإعراب
 لا يحصل إلا لمجموعهما . فالتركيب أفله من جزئين . والعقد .
 إسناد أحدهما إلى الآخر . فلو حصل أحدهما وتعدر الآخر .
 لقات المعنى . ولبطال الإعراب . فنصار علم الإعراب متميزاً
 عن علم اللغة العربية بما ذكرناه . معطياً فائدة غير ما يعطيه
 علم اللغة لأجل الأفراد والتركيب

النوع الثالث . علم التصريف . وهو علمٌ يتعلق بصحيح
 أبنية الألفاظ المفردة . وإحكام قولها على ألبنية المطردة
 في لسان العرب بالقلب . كما في قال ورى . والحذف كما في
 قولنا . قل . وبع . والإبدال ، كما في قولنا : ميعاد ، ودراط .
 وغير ذلك . وهو علمٌ جليل القدر . ولا يختص به إلا الأذكياء
 من علماء الأدب . كما أثر عن أبي عثمان المازني وأبي الفتح ابن
 جني . وغيرهما . وقد يقع فيه معظم الزلل لمن لم يحرز أصوله ولا
 يحكمها . كما وقع من نافع المقرئ في همزة شبه معاش وهو خطأ
 قال أبو عثمان المازني إن نافعاً لم يدرك ما العربية . ومعذرتة
 في ذلك . هو أنه شبه ياء معيشة بياء سفينة . فمن شم همزها
 لمشا كلمتها لها في صورتها . وليس عذره في ذلك أنه اعتقد أن

معيشه فعيلة كما قاله ابن الأثير معتذراً له . لأن هذا يكون ذم
 جهل الى جهل . ولما لم يختص نافع برسوخ قدم في علم الإعراب
 وقع في حرفه في قراءته ضعف كاسكان ياء « محياى » وجمعه بين
 الساكنين . ونحو إثباته لها السكت في حال الوصل . وقراءة
 « أتأجوني » بنون واحدة

النوع الرابع . من علوم الأدب . علم البلاغة والفصاحة
 وهما يأخذان من العلوم الأدبية . صفوها . ويقعان
 منها مكان الوساطة من عقدها . فاذا تمهدت هذه القاعدة
 فنقول العلم المعبر عنه بعلم البيان هو علم الفصاحة . وعلم
 المعاني هو المعبر عنه بعلم البلاغة . وهو أجل العلوم الأدبية
 فدرا . ومكانها وأعلىها منزلة وأكبرها شأناً لأنه علم يستولى
 على استخراج أسرار البلاغة من معادنها . وهذه توجد
 محاسن النكت المودعة في أصدافها ومكامنها . وهو الغاية
 التي ينتهي إليها فكر النظار . والغنائة التي يطلبها ناصية
 البحار . وعليه النوعان في الاطلاع على حصائق الإعجاز في
 القرآن . واليه لا يستند عند المسابقة في الخصال والرهان .
 ومنه تدنثار المعاني لمدينته على مسرّ الدهور وتخرم الأزمان

فظهر بما ذكرناه أن موقع علم البيان من العلوم الأدبية موقع
الانسان من سواد الأعداء . ومن ثم لم يستقل بدركه
وإحراز أسرارها الاكل سباق

المطلب الرابع

في بيان الطرق اليدوية

علم أن إحرازه إنما يكون بإحراز ما يحتاج إليه من العلوم
الأدبية . ولما كان المقصود به هو الاطلاع على حقائق علوم
الاعجاز والإحاطة بعلم الفصاحة . والبلاغة فما كان أصلاً في
معرفة هذه الأشياء فهو مفتقر إليه . وما لا يحتاج إليه في هذه
الاشياء فهو غير مفنصر إليه . فصارت العلوم بالإنضافة الى ما
فتنقر اليها ونستغنى على ثلاث مراتب

المرتبة الاولى . لا يفتقر اليها بكل حال . وهذا نحو
العلوم العقلية . كالعلم بالمباحث الكلامية والطب . والفلسفة .
وأحكام الحساب وغير ذلك من علوم العقل . فما هذا حاله
من العلوم فلا يستمد منها ولا تكون طريقاً اليه
المرتبة الثانية . ما يكون مفنقراً اليها . ولا يمكن الوصول

اليه الا بها وبإحرازها وهي آلة فيه . وذلك أنواع ثلاثة
النوع الاول . منها . معرفة اللغة مما تداولته الألسنة
وكثر استعماله وصار مألوفاً . لأن موضوعه هو البلاغة والفصاحة
وهما من عوارض الألفاظ والمعاني . فمن لم يعرف شيئاً من اللغة
لا يمكنه أن يخوض في عارض من عوارضها فيحصل له من
الألفاظ المفردة معرفة معانيها الموضوع لها . ويعرف نسبة
الكلم المفردة الى معانيها ومسمياتها فقيه نرض عظيم يحصل
عليه وجهاتها أربعة . أولها المترادفة . وتعني به الألفاظ المختلفة
الصيغ المتواردة على معنى واحد . وهذا نحو الحر . والمدام .
والعصار . ونحو الليث . والأسد . وثانيها المتباينة . وتربد بها
الألفاظ المختلفة على المعاني المختلفة . وهذا نحو الإنسان .
والفرس . والأسد . وثالثها المتواطئة . وهي الألفاظ المطلقة على
معان متغايرة يجمعها أمر معنوي تكون مشتركة فيه . وهذا
نحو قوانا رجل . مائة يطاق على زبد . وحمرو . وبكار . يجامع
ارجولية والإسانية وهكذا . فوانا برس . وحيوان . ورابعها
المشتركة . وهي الألفاظ المتفقة البدالة على معان مختلفة غير
متفقة في أصل معنوي . وهذا نحو فوانا : عين . فانها تطلق على
العين البادية . وعن الشمس . وعن الزكية . وعن الميزان .

فهذه المعاني كلها مختلفة في أنفسها ولا تتفق الآ في مجرد اللفظ لا غير . ومن الناس من زاد على هذه الألفاظ قسماً خامساً وسماً المشكك والمشتبه ، وجعله متردداً بين المشتركة ، والمتواطئة ، وهذا نحو اطلاق لفظ النور ، على ضوء الشمس . والقمر ، والنار ونور العقل ، ونحو لفظ الحى فإنه يطلق على الحيوان ، والنبات . والأقرب إلحاقه بالمتواطئ لأنه يطلق على هذه الحقائق المتغايرة باعتبار أمر جامع يجمعها . فيطلق النور على هذه الأشياء باعتبار أمر معنوى . ويطلق الحى على النبات ، والحيوان باعتبار أمر معنوى . وهو النمو . ولا حاجة الى جعله قسماً على حياله لاندرجاه تحت ما ذكرناه . واليه يشير كلام الشيخ أبى حامد الغزالي

النوع الثانى علم العربية . وهو من جملة موضوعات هذا العلم العظيمة التى لا سبيل اليه الا بإحرازها . وهو منه بمنزلة أبى جاد للخط العربى . وبه يحصل قوام أمره وإحكام أصوله نعم ليس مختصاً بهذا العلم وحده . بل ينبغى معرفته الكلى من ينطق باللسان العربى فإنه لا غنى له عن معرفته . ليأمن من زلل اللحن وسقطه . ويستفيد بتعرفته الاطلاع على المعانى المفيدة والجلل المركبة من الفاعل مع فعله . والمبتدأ مع خبره

الى غير ذلك من أفانين الكلام وأنواعه . وكل ذلك لا يحصل
الآ بالوقوف على حقائق الإعراب ولوازمه . فلهذا لم يكن بدّ
من تحصيلها وإتقانها

النوع الثالث علم التصريف فإنه علمٌ جليلٌ القدر
غزيرُ الفوائد . وهو يختص بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة
ومعرفة صحيحها ومعتلها وزائدها وأصلها ومبدلها من أصلها الى
غير ذلك من أنواع التصريف على قوانين جارية على أقيسة
كلام العرب وأساليبها . ومن لم يحرزه فإنه لا يأمن الوقوع في
محدور الكلام ومكروهه ، فإنه لا فرق في اللحن بين تغيير
الكلمة عن إعرابها الجارى لها ، وبين تغيير بناء الكلمة
وتصريفها على خلاف ما يقتضيه قياسها . فلا فرق في السنة
النحاة بين من خالف في تغيير الاعراب في نصب الفاعل ورفع
المفعول وبين من ترك الواو والياء من غير إعلال مع وجود
سبب الاعلال فيهما ، ومن أخلّ به وقع في مكروه
التصريف ، كما أن كل من أخلّ بإتقان الإعراب وقع في معرّة
اللحن ومكروهه . فهذه العلوم الثلاثة لا بدّ من إحرازها لمن
أراد الاطلاع على علوم البيان ويجرى مجرى الآلة له في
الوصول اليها

« خيال وتنبيه »

فإن قال قائلٌ كيف توجبون على كل من أراد إحراز علوم البيان علم اللغة . ونحن نجد في الأوضاع اللغوية ما لا يفهم المراد من ظاهر لفظه كما في الألفاظ المشتركة فإن حقيقة وضعها ينافي البيان لما فيها من الإيهام الأبقرينة من وراء لفظها وتوجبون العلم بالوجوه الإعرابية لمن خاض في علوم البيان والواحد منا إذا قال قام زيداً بالنصب وقال ضربت زيداً بالرفع فهم الغرض ، وإن كان لاحقاً ، ونجد كثيراً من الأحاديث الملحونة مفهومة المعاني وإن كانت جارية على خلاف قانون العربية . وهكذا الحال في التصريف فإن الواحد منا إذا قال لغيره قومٌ بأثبات الواو ، أو قال هذه عصوك من غير إعلال فإن المقصود مستقيم لا خلل فيه ، فإذا لوجه لا يجاب الإحاطة بهذه العلوم لمن أراد الخوض في علم البيان

والجواب أنا قد أوضحنا أنه لا بد من إحراز هذه العلوم لمن أراد الإطلاع على علوم البلاغة والفصاحة بما لا مدفع له إلا بالمكابرة . فلا مطمع في إعادته

قوله إن في الأوضاع اللغوية ما يستبهم فيه المقصود ،

كلاً لفاظاً المشتركة ، قلنا إن هذه اللغة التي عظم الله أمرها ،
ورفع قدرها مشتملة على اللطائف البديعة ، والمجازات
الرشيقة ، وإن الاشتراك يرد من أجل الاختصار ، لاشتمال
الكلمة الواحدة على معان كثيرة ، ويرد من أجل التجنيس ،
والازدواج في إعجاز الكلم العربية ، ويرد لمقاصد عظيمة ليس
من ههنا ذكرها ، وفيه معان بديعة ومقاصد للفصحاء بالغة
يُدركها من رسخت قدمه في هذه الصناعة

قوله الواحد منا يكون لاحنا ولا يُخْلُ بشيء من
مقاصده في خطابه . قلنا هذا فاسدٌ فإن المقاصد وإن كانت
مفهومة بالقرائن في بيان الفاعل والمفعول ، لكننا نريد مع فهم
المعاني بالقرائن الحالية أنه لا بدّ من جريها على القوانين
الإعرابية ، وعلى ما هو معهود من ألسنة الفصحاء ومجاري
كلماتهم التي ورد بها القرآن ، وجاءت به السنة الشريفة من
مطابقة الأوضاع اللغوية والقوانين الإعرابية . وربما لا يطرد .
ذلك أعنى الاتسكال على القرائن . بل لا بدّ من التفرقة بين
الفاعل والمفعول بالإعراب ، وإلاّ كان اللبس واقعاً كما في قوله
ضرب زيد عمرو فإنه لولا الأعراب لما عُرف الفاعل من
المفعول وهكذا إذا قلنا ما أحسن زيد فإنه لا يمكن التفرقة

بين النفي والتعجب ، والاستفهام الآ بالإعراب . لان الصيغة فيها واحدة،ولهذا فانه يحكى أن رجلاً دخل على أمير المؤمنين كرم الله وجهه . فقال له ، قتل الناس عثمان من غير أعراب فقال له أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، بين الفاعل من المفعول ، « رَضَّ اللهُ فَاكْ » ودخل رجل على زياد ابن أبيه بالبصرة ، فقال له مات أبانا وخلف بنون . فقال زياد مات أبانا وخلف بنون . فاستنكر اللحن وأباه لما قطع بكونه لحنا

قوله إنا نقطع بفائدة الكلام من غير حاجة الى التصريف . قلنا هذا فاسدٌ فإنه وإن أقاد كما ذكره من المثال ، فإن الغرض مطلق الأوضاع اللغوية وجريها على القوانين المطردة معاً . فتحصل من مجموع ما ذكرناه أنه لا بد من إحراز هذه العلوم لمن أراد الوقوف على محاسن البلاغة والاطلاع على أسرار الفصاحة

فالزَّلُّ في الجهل باللغة مؤدِّ الى تحريف الألفاظ ، وفساد معانيها ، والزَّلُّ في الإعراب يؤذِن بفساد المعاني والتباسها . وفساد التصريف يُبطل قوالب الألفاظ وجريها على مجاريها القياسية . ويدلُّ على مصداق ما قلنا من أن اللحن يُبطل المعاني ويفسدها ، ما في الحكاية عن أمير المؤمنين كرم

اللهُ وجههُ ، لما قال لهُ أبو الأسود ، ما قال ، مما يُشعرُ باللحن
وفساد اللغة . فأمرهُ بأن يصنع نحواً ، وأمرهُ بتقرير قواعده
وبيان أصوله التي يرجع إليها

وإذا كان زوال الإعراب يُبطل المعاني مع كونه عارضاً
من عوارض — الألفاظ ، فتغيُّر الأوضاع اللغوية والمجاري
التصرفية ، يكون أدخل في التغيير لا محالة لان هذا تغيُّرٌ
في ذوات الألفاظ ، وذاك تغيُّرٌ في عوارضها من أنواع الإعراب
المرتبة الثالثة ، مما يكون متوسطاً بين المرتبتين

السابقتين فلا يستغنى عنه ولا يُفتقر إليه غاية الافتقار ، بل هو
جار مجرى التتمة والتكملة في التحسين والكمال . ولا ينخرمُ
المقصود إن هو لم يحصل . وهذا نحو العلم بالأمثال العربية وما
يؤثرُ عن العرب من الحكم والآداب في المحافل والاستظهار
بمطالعة الدواوين والرياضة بحفظ الأشعار فإن ذلك يفيد
حنكة ، وتجربة ، ويكون عوناً على إدراك البلاغة والفصاحة ،
وفيد الاطلاع على أسرار الإعجاز

والشعراء طبقات ثلاث (الطبقة الاولى) المتقدمون من
الشعراء في الجاهلية كامرئ القيس وزهير والنابغة . وسئل
بعض الأذكياء عن وصفهم فيما أتوا به من الشعر ، فقال امرؤ

القيس اذا ركب ، والنابغة إذا رهب ، وزهير إذا رغب ،
والأعشى إذا شرب

(الطبقة الثانية) المتوسطون كالفرزدق ، وجريز ، والأخطل
وسئل جريز عن نفسه وعن الفرزدق والاختل ، فقال أما
الفرزدق ففي يده نَبَعَةٌ من الشعر وهو قابض عليها وأما
الاختل فأشدُّنا اجترأ ، وأرمانا للفرائص ، وأما أنا فمدينة الشعر
(الطبقة الثالثة) المتأخرون أبو تمام ، والبحترى والمتنبي
أبو الطيب

وسئل الشريف الرضى عن هؤلاء الثلاثة فقال ، أما أبو
تمام فخطيب منبر ، وأما البحترى فواصف جُوذِر ، وأما أبو
الطيب المتنبي فقائد عسكر . فالارتياض بكلام كل واحد من
هؤلاء يوجب رسوخ القدم فيما ذكرناه من البلاغة والفصاحة
(دقيقة)

اعلم أنا وإن أوجبنا على من أراد الخوض في علوم البيان
وإحرازها أن يحصل على ما ذكرناه من هذه العلوم الأدبية ،
فلسنا نريد أن يكن محيطاً بأسرارها مستولياً على جميع دقائقها ،
فذلك متعذر ، بل ربما يستغرق الإنسان عمره في واحد منها
فلا يعتبر أن يكون في اللغة بالغاً مبلغ الفراء ، وأبي عبيد ، ولا

يكون في العربية بمنزلة الخليل، وسيدويه، ولا في علم التصريف على رتبة المازني، وابن جنى، ولكن يحرز لنفسه قدراً من الفضل فيها يمكنه به الخوض في علومها، ويعرف مصطلحاتهم فيطلب حاجته من كتبهم وأوضاعهم، فتمت حصل على هذه الحالة أمكنه السلوك لطرائقهم، وأن يرد مواردهم ويستعين بالله

المطلب الخامس

﴿ في بيان ثمرته ﴾

واعلم أنه يراد لمقصدين المقصد الأول منها مقصد ديني وهو الاطلاع على معرفة إعجاز كتاب الله، ومعرفة معجزة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ لا يمكن الوقوف على ذلك إلا بإحراز علم البيان، والاطلاع على غوره، فإن هذا العلم لمن أشرف العلوم في المنقبة، وأعلاها في المرتبة، وأنورها سراجاً وأوضحها منهاجاً، وأجمعها للفوائد، وأحوها للمحامد ومع ما اشتمل عليه من الفضائل نخص هذا الموضع بذكر فضيلتين تدلان على غيرها من سائر فضائله « الفضيلة الأولى » أن الرسول صلى الله عليه وعلى آله،

ما مع أعطاهُ الله من العلوم الدينية ، وخصه بالحكم والآداب
الدينية ، فلم يفتخر بشيء من ذلك ، فلم يقل ، أنا أفقه الناس ،
ولا أنا أعلم الخلق بالحساب ، والطب ، بل افتخر بما أعطاهُ الله
من علم الفصاحة والبلاغة ، فقال عليه السلام أنا أفصح من
نطق بالضاد ، وقال عليه السلام أُوتيتُ خمساً لم يُعْطهنَّ قبلي
أحد ، كان كل نبي يُبعث إلى قومه ، وبعثت إلى كل أحر وأسود
وأُحلت لي الغنائم ، وجُدت لي الأرض مسجداً وطهوراً ،
ونُصرت بالرُّعب بين يدي مسيرة شهر ، وأوتيت جوامع الكلم
« الفضيلة الثانية » انه لولا علو شأنه ، وارتفاع قدره ،
لما كان خيراً كتب الله المنزل على أفضل أنبيائه ، إيجازه
متعلقاً به فإن القرآن إنما كان إيجازه من أجل ما اشتمل عليه
من الفصاحة والبلاغة ، ولم يكن إيجازه ما اشتمل عليه من
أنباء الغيب ، ولا من الحكم والمواعظ وغيرها من الأوجه كما
سنقرر المختار في إيجازه في الفن الثالث بمعونة الله تعالى فهذا
مقصد عظيم يراد لأجله هذا العلم

(المقصد الثاني) مقصد عام لا يتعلق به غرض ديني

وهو الاطلاع على أسرار البلاغة والفصاحة في غير القرآن ، في
منثور كلام العرب ومنظومه ، فإن كل من لاحظ له في هذا

العلم لا يمكنه معرفة الفصيح من الكلام ، والأفصح ، ولا يدرك التفرقة بين البليغ والأبلغ ، والمنثور من كلام العرب أشرف من المنظوم ، لأمرين ، أما أولاً فلأن الإعجاز إنما ورد في القرآن بنظمه وبلاغته ، ولم يرد بطريقة نظم الشعر أسلوبه .
وأما ثانياً فلأن الله تعالى شرفه عن قول الشعر ونظمه ، وأعطاه البلاغة في المنثور من الكلام وما ذاك إلا بفضل المنثور على المنظوم فهذا ما أردنا ذكره من هذه المقدمة

المقدمة الثانية

﴿ في تقسيم الألفاظ بالإضافة الى ما تدل عليه من المعاني ﴾
اعلم أن البحث عن دلالة الألفاظ على ما تدل عليه ، واسع الخطو ، ولكننا نشير الى ما يليق بما نحن فيه . وجملة ما نذكره من ذلك تقسيماً لا غير . وهما وافيان بالبغية بمعونة الله تعالى

١- تقسيم الأول

اللفظ إما أن تعتبر دلالة بالنسبة الى تمام مسماه ، أو بالنسبة الى ما هو داخل في مسماه ، أو بالنسبة الى ما هو خارج

عن مسماهُ. فهذه ضروب ثلاثة تفصلها إن شاء الله تعالى
الضرب الأول - ما تكون دلالة بالنسبة الى تمام
مسماهُ. وهذه هي دلالة المطابقة. وهذا نحو دلالة نحو الإنسان
والفرس، والاسد. على هذه الحقائق المخصوصة، فإنها مرشدة
بالوضع عند إطلاقها على معانيها المعقولة. وتختص دلالة
المطابقة بأحكام كثيرة. ولنشر منها الى ثلاثة أحكام
الحكم الأول منها، ليس يلزم في كل معنى من المعاني
أن يكون له لفظ يدل عليه، بل لا يبعد أن يكون ذلك
مستحيلاً، لأن المعاني التي يمكن أن يُثقل كل واحد منها غير
متناهية. فلو لزم أن يكون لكل معنى لفظ يدل عليه، لكان
ذلك إما أن يكون على جهة الانفراد، أو على جهة الاشتراك
ومحال أن يكون على جهة الانفراد، لأنه يفضى الى وجود
ألفاظ غير متناهية. وهو باطل. ومحال أن يكون على جهة
الاشتراك لانه لا بد من ان تكون تلك الألفاظ المشتركة
دالة على معانيها بالواضحة. فإذا كانت المعاني بلا نهاية استحال
أن توضع لها الألفاظ تدل عليها إلا بعد الإحاطة بها وتعقلها.
وتعقل أمور غير متناهية على جهة التفصيل محال في حقنا.
فحصل من مجموع ما ذكرناه أن المعاني وإن كانت في أنفسها

غير متناهية ، لكن لا يلزم أن تكون لها ألفاظ تدل عليها
 وإِذا تقرر ما قلناه فنقول ، المعاني على قسمين . منها ما تكثر
 الحاجة الى التعبير عنها فإِذا حاله لا يجوز خلوُّ اللغة عن
 وضع لفظ بازائه يكون دالاً عليه ، لأن الحاجة داعية الى
 ذلك ، فلا بُدَّ من حصوله . فأما المعاني التي لاتدعو الحاجة الى
 التعبير عنها ، فإنه يجوز خلوُّ اللغة عنها فلا يلزم وضع ألفاظ
 تدل عليها

(الحكم الثاني) الحقيقة في وضع الالفاظ إنما هو للدلالة
 على المعاني الذهنية دون الموجودات الخارجية . والبرهان على ما
 قلناه هو أننا إذا رأينا شجراً من بعيد وظنناهُ حجراً ، سميناهُ
 بهذا الاسم ، فإذا دنونا منه وظننا كونه شجراً ، فإننا نسميه
 بذلك فإذا ازداد التحقيق بكونه طائراً ، سميناهُ بذلك ، فإذا
 حصل التحقيق بكونه رجلاً سميناهُ به . فلا تزال الألقاب
 تختلف عليه باعتبار ما يفهم منه من الصور الذهنية . فدل ذلك
 على أن إطلاق الألفاظ إنما يكون باعتبار ما يحصل في
 الذهن . ولهذا فإنه يختلف باختلافه

(الحكم الثالث) الألفاظ المشهورة من جهة اللغة
 المتداولة بين الخاصة والعامة ، لا يجوز أن تكون موضوعة بمعنى

خفي لا يعرفه إلا الخواص، ولا يصلح أن تكون موضوعه بازاء
المعاني الدقيقة التي لا يفهمها إلا الأذكياء. ومثال ذلك هو أن
لفظ الحركة، والقدرة، والعلم، إنما تكون موضوعه على ما هو
السابق الى الأفهام عند العامة، من أن الحركة هي نفس التحرك
والقدرة، هي نفس القادرية، والعلم هو نفس العالمية. فلا يجوز أن
يكون اللفظ موضوعاً الآلى ما ذكرناه، ولا يجوز أن تكون
موضوعه على المعاني الدقيقة التي لا تخطر ببال أحد من أهل
اللغة كما يزعمه من أثبت العلة والمعلول من المتكلمين، وقال إن
الحركة موضوعه على معنى توجب كون الذات متحركة، وهكذا
القول فى القدرة والعلم، فإنه لو صح ما قالوه، لما عرفه إلا
الأذكياء من الناس بالدلائل الدقيقة. وإذا كان الأمر كما قلناه
فلفظ الحركة متداولة بين الجمهور من أهل اللغة، فلا يجوز
وضعه الآلى المفهوم عندهم عند إطلاقه دون ما يقوله المتكلمون.
(الضرب الثانى) دلالة التضمن وهذا نحو دلالة الفرس
والإنسان، والأسد على معانيها التي هي متضمنة لها كالجحش
والحيوانية والإنسانية، فإن هذه المعاني كلها تدل عليها هذه
الألفاظ عند الإطلاق، لأنها متضمنة لها من حيث إن هذه
الحقائق لا تتعقل من دون هذه الصفات. وهى أصل فى معقول

هذه الحقائق متضمنة لها، فدلائلها عليها من جهة تضمّنها إياها
(الضرب الثالث) دلالة الالتزام، وهذا نحو دلالة لفظ
الإنسان والفرس على كونها متحركة، وعلى كونها شاغلة للجهة،
وغير ذلك من الأمور اللازمة. فهذه مجامع دلالة اللفظ على
ما يدل عليه لا تخرج عن هذه الأمور الثلاثة، المطابقة،
والتضمن، والالتزام، كما أوضحناه ونُشرَ ههنا إلى تنبيهات ثلاثة
(التنبيه الأول) الدلالة الوضعية هي دلالة المطابقة.
أما دلالة التضمن، ودلالة الالتزام، فهما عقليتان لأن اللفظ
إذا وضعه الواضع لمسامةً انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه،
ثم لازمه إن كان داخلاً في المسمى، فهو التضمن. وإن كان
خارجاً عنه، فهو الالتزام

(التنبيه الثاني) دلالة المطابقة على جزء المسمى مخالفة
لدلالة التضمن. لأن دلالة المطابقة كما هي دالة على الحقيقة
الكلية فهي دالة أيضاً على أن كل واحد من أجزائها الخاصة
لكن دلالة المطابقة على جزء الحقيقة من جهة الاشتراك
بخلاف دلالة التضمن، فإن دلائلها على جزء الحقيقة من جهة
الاشتراك بخلاف دلالة التضمن فإن دلائلها على جزء
الحقيقة من جهة الخصوصية لا غير، فافترقا. وهكذا القول في

دلالة الالتزام، فإن دلالة المطابقة على لوازم الحقيقة من جهة
الاشتراك لأنها كما تدل على كل الحقيقة، فهي دالة على لازمها
بخلاف دلالة الالتزام، فإن دلالتها على جهة الخصوص في
لازم الحقيقة فافتراقاً

(التنبية الثالث) المعتبر في دلالة اللزوم إنما هو اللزوم
الذهنيّ دون الخارجيّ لأنّ العرض والجوهر بينهما ملازمة
خارجية، ولا يُستعمل اللفظ الدال على أحدهما دالاً على الآخر.
والضدان متنافيان. وقد يستعمل اللفظ الدال على أحدهما في
الآخر كقوله تعالى « وجزاء سيئة سيئةً مثلها » وإنما
المقصود هو اللزوم الذهنيّ. ثم هذا اللزوم شرط وليس موجبا،
ولهذا فإن الكون في الجهة شرط في وجود الجوهر، وليس
موجباً له، فحصل من مجموع ما ذكرناه معرفة التفرقة بين هذه
الدلائل الثلاث وأن دلالة المطابقة على ما يدل عليه التضمن
والالتزام إنما كان من جهة الاشتراك وأن دلالتهم على
ما يدلان عليه من الخصوص لا غير فهذا افتقرت

- التقسيم الثاني ->

اللفظ إما أن لا يدل على شيء من أجزائه على شيء حين كان جزءاً له وإما أن يدل على كل واحد من أجزائه على شيء حين كان جزءاً له فهذان ضربان

الضرب الأول منهما هو المفرد فإن كل واحد من أجزائه لا يدل على شيء حين هو جزء وتقسيمه على أوجه ثلاثة

الوجه الأول - - اللفظ المفرد إما أن يكون معناه مستقلاً بالمفهومية بحيث لا يحتاج في فهم معناه الافرادى الى غيره او لا والثانى هو الحرف والاول إما أن يكون اللفظ الدال عليه دالاً على الزمان المعين لمعناه أولاً يكون دالاً فإن دل فهو العقل وإن لم يدل فهو الاسم ، ثم الاسم إن كان دالاً على معنى جزئى فهو إن كان كناية فهو المضمرة ، وإن كان غير مكنى عنه فهو العلم ، وإن كان دالاً على معنى كلى فهو إما إن يكون اسماً لنفس تلك الماهية فهو اسم الجنس كالرجل والسواد ، وإن كان مفيداً الوصف من الأوصاف فهو الاسم المشتق كالضارب والقاتل فإنها أسماء تفيد هذه الأوصاف

الوجه الثانى - اللفظ المفرد والمعنى لا يخلو حالهما إما أن

يتحدا جميعاً أو يتكثرا أو يتكرر اللفظ ويتحد المعنى أو بالعكس ، فإن اتحد اللفظ والمعنى جميعاً نظرت في المسمى فإن كان نفس تصوره مانعاً من الشركة فيه فهو الاسم العلم ، وإن لم يكن مانعاً فحصول ذلك المعنى من تلك الالفاظ إما أن يكون على جهة الاستواء من غير زيادة أم لا فإن كان على جهة الاستواء لا غير فهو المتواطىء كإنسان ورجل وإن كان مع الاستواء إفادة الشمول والإحاطة فهو المستغرق ، وإن تكثرت الالفاظ والمعاني فتلك هي الالفاظ المتباينة كالسما والارض والفرس والانسان ، وسواء كانت المتباينة باختلاف الحقائق كما أوضحناه أو كانت باختلاف الصفات كالصارم والمهند والسيف وإن تكثرت الالفاظ واتحد المعنى فهي الالفاظ المترادفة كالعلم والمعرفة والدراية وغير ذلك ، وإن اتحد اللفظ وتكثر المعنى فإن استوت تلك المعاني من غير ترجيح فهو المشترك ، وإن ترجح سمي الراجع ظاهراً والمرجوح مؤولاً

(الوجه الثالث) اللفظ الدال على معنى لا يخلو حاله ،

إما أن يكون مدلوله لفظاً أو معنى ، فإن كان مدلوله معنى فإما أن يحتمل غيره أو لا يحتمل سواه ، فإن كان لا يحتمل سواه فهو النص ، وإن كان محتملاً لغيره فإما أن يكون

المعنيان على جهة الاستواء أو يترجح أحدهما على الآخر، فإن كان أحدهما راجحاً على الآخر كان اللفظ بالإضافة إلى المعنى الراجح ظاهراً وبالإضافة إلى المرجوح مؤولاً، وإن كان يحتملها من غير ترجيح فهو الجمل هذا إذا كان مدلوله معنى، وإن كان مدلول اللفظ لفظاً فهو على أوجه ثلاثة، أولها لفظ مفرد دال على لفظ مفرد وهذا مثل لفظ الكلمة فإنه لفظ مفرد دال على معنى لفظ الاسم وهو مفرد، وثانيها لفظ مفرد دال على لفظ مركب. وهذا مثل لفظ الخبر فإنه يتناول قولنا قام زيد، وزيد قائم. وهو مركب. وثالثها لفظ مفرد دال على لفظ مفرد لم يوضع لمعنى، وهذا الحرف المعجم فإنه يتناول كل واحد من آحاد الحروف. وتلك الأحرف لا تفيد سبباً فهذا كله تقسيم المفرد من الكلام

(الضرب الثاني) المركب. والغرض بالتركيب لإفادة الإيفهام فنقول، القول المفهم لا يخلو حالة إما أن يكون مفيداً للمعاني الطلبية أو لغيرها، فإن أفاد معنى طلبياً فإما أن يكون طلب استعلام أو طلب تحصيل فالأول هو الاستفهام ثم إما أن يكون استفهاماً عن الحقائق فهو بالاسماء كقولك، من هذا، ومن ذلك، وإما أن يكون لأمر عارض فهو بالحروف

كقولك ، أقام زيد أم قعد ، وإن كان المقصود به طلب
التحصيل ، فإن كان على جهة الاستعلاء فهو الأمر ، وإن
كان على جهة الخضوع فهو السؤال . وإن كان على جهة
التساوي فهو الالتماس ، هذا كله إذا أفاد معنى طلبياً ، وإن
أفاد غير الطلب فإمّا أن يحتمل الصدق والكذب ، أو لا
يحتمل ، فإن احتملها فهو الخبر ، فإن طابق مخبره فهو
الصدق ، وإن لم يكن مطابقاً لمخبره فهو الكذب ، وإن
لم يحتمل صدقاً ولا كذباً فهو الإنشاء ، وهذا نحو التمني
والترجي ، والقسم ، والنداء ، وغير ذلك من أنواع القضايا المركبة
والجمل المفيدة ، ولنقتصر على هذا القدر من تقسيم الألفاظ
ففيه كفاية لمقدار غرضنا

المقدمة الثالثة

﴿ في ذكر الحقيقة والمجاز وبيان أسرارها ﴾

اعلم أن هذه المقدمة من أعظم قواعد علم البيان
ومن مهمات علومه ، وسر جوهره ، لا يظهر إلا باستعمال
المجازات الرشيقة والإغراق في لطائفه الرائقة ، وأسارته

الدقيقة الفائقة كالأستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، وغيرها من أنواع المجاز ، وكلما كان المجاز أوقعَ فالفصاحة والبلاغة أعلى وأرفع كما ستراهُ ، منبهاً عليه في هذا الكتاب بمعونة الله وعن هذا قال أبو الفتح ابن جنى أكثر اللغة مجاز ، وهذا صحيح ، فإنَّ دخوله في الكلام دخولٌ كليٌّ ، وهذا كقولك رأيتُ زيداً فإن المرثى إنما هو بعضُهُ لا كَلَّهُ ، وإذا قلت ضربتُ زيداً فإن المضروب بعضُهُ لا كَلَّهُ ، وغرضهُ التنبية على كثرة المجاز وسعته في الكلام

﴿ تنبيه ﴾

اعلم أن في الناس من زعم أن اللغة حقيقة كلها ، وأنكرَ المجاز ، وزعم انه غيرُ وارد في القرآن ولا في الكلام ، ومنهم من زعم أن اللغة كلها مجازٌ وأن الحقيقة غيرُ مُحَقَّقة فيها . وهذان المذهبان لا يخلوان عن فساد ، فإنكارُ الحقيقة في اللغة إفراطٌ ، وإنكارُ المجاز تفريطٌ . فإن المجازات لا يمكنُ دفعها وإنكارها في اللغة ، فإنك تقول رأيتُ الأسد ، وغرضك الرجلُ الشجاعُ ، وقوله تعالى « وأسألُ القريةَ » « وأخفضُ لهما جناحَ الذلِّ » الى غير ذلك ، ولا يمكن أيضاً

إنكارُ الحقائق كإطلاق الأرضِ والسماءِ على موضوعيهما
وأيضاً فإنه إذا تقررَ المجازُ وجب القضاءُ بوقوع الحقائق لأنه
من المحال أن يكون هناك له مجازٌ من غير حقيقة ، فإذا
بطل هذا القولُ فالمختار هو الثالث ، وهو أن اللغة والقرآن
مشمellan على الحقائق والمجازات جميعاً ، فما كان من الألفاظ
مفيداً لما وُضع له في الأصل فهو المراد بالحقيقة ، وما أفاد غير
ما وُضع له في أصل وضعه فهو المجازُ ، وصار هذان المذهبان في
الفساد شبيهان بمن قال إن الحقائق كلها مفتقرةٌ إلى التعريفات
كلها وقول من قال إنها مستغنية عن التعريفات كلها فكما أن
المذهبين خطأً فهكذا ما قالاهُ . وإن الحق أن بعضها مفتقر
إلى التعريف دون بعض . فالسواد والألم وما أشبههما
لا يفتقرُ إلى تعريف ، لوضوحه ، والمَلِكُ ، والجنُّ ، والجوهرُ ،
والعرَضُ تفتقر كلها إلى التعريف فإذا تمهدت هذه القاعدة
فلنذكر ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص ، ثم نذكر ما يتعلق
بالمجاز على الخصوص . ثم نردفه بما يكون متعلقاً بهما جميعاً ،
فهذه أقسام ثلاثة ، فصلها بمشيئة الله تعالى

القسم الأول ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص *
اعلم أن الحقيقة فعيلةٌ وأشتقاقها من الحقِّ في اللغة ، وهو
الثابت . وهو يُذكرُ في مقابلة الباطل فإذا كان الباطل هو
المعدوم الذي لا ثبوت له ، فالحقُّ هو المستقرُّ الثابت الذي
لا زوال له ، فإما كانت موضوعة على استعمالها في الأصل
قيل لها حقيقةٌ أي ثابتة على أصلها لا تزياله ولا تفارقه
(ووزنها فعيلة) كعفيفة وشريفة ، وقد تكون بمعنى الفاعل
أي حاقةٌ . ثابتةٌ ، وقد تكون بمعنى المفعول أي محقوقةٌ مُثبتةٌ .
وهل يكون لفظُ الحقيقة على ما يُطلق عليه من باب الحقيقة ،
أو من باب المجاز ، والحقُّ أنه من باب المجاز لأننا قد قررنا أنها
مقولة في الأصل على الشيء الثابت غير المنقَى المعدوم ، ثم إنها
نُقِلت إلى استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي ، فقد أفادت
معنى غير ما وُضعت له في الأصل ، فهذا كان إفادتها له
على جهة المجاز لما ذكرناه . فإذا عرفت هذا فاعلم أن
مقصودنا من هذا القسم تهذبيةٌ بأن تُرسم فيه مسائل

﴿ المسئلة الاولى ﴾

(فى بيان حدِ الحقيقة ومفهومها)

اعلم أن كثيراً من علماء البيان وجمعاً من حُذّاق
الأصوليين قد أكثروا الخوض فى تعريف ماهية الحقيقة ،
وأثّروا بأمر غير مرضية ، فى بيان حقيقتها فأجمعُ تعريف
ما ذكره أبو الحسين البصرى . فإنه قال ما أفاد معنى
مُصطلحاً عليه فى الوضع الذى وقع فيه التخاطبُ

ولنفسّر هذه القيود فقوله « ما أفاد معنى » عامٌ فى المعانى
العقلية والوضعية . وقوله مُصطلحاً عليه ، يخرج عنه المعانى
العقلية ، كالدلالة على كون المتكلم بالحقيقة ، قادراً وعالماً ، الى
غير ذلك المعانى العقلية . وقوله « فى الذى وقع فيه التخاطب »
يدخلُ فيه جميعُ الحقائق كلها من اللغوية ، والعرفية ، والشرعية ،
والاصطلاحية كما سنورد أمثله . ولو قيل هو اللفظ الدالّ
على معنى بالوضع الذى وقع فيه ذلك الخطاب مكان جيداً ،
فقولنا « هو اللفظ الدالّ على معنى » يدخل فيه المعانى العقلية ،
والمعانى اللغوية والمجازية وقولنا « بالوضع » يخرج منه العقلية
وقولنا « الذى وقع فيه ذلك الخطاب » يدخلُ فيه جميع الحقائق

كلها ، على اختلاف أحوالها في اللغة ، والعرف ، والشرع
ولنقتصر على هذا القدر من تعريف الحقيقة ففيه كفاية
(تنبيه) اعلم أنه قد أثر عن كثير من النظار أمور
في تعريف الحقيقة ، ونحن نوردنا ونظهر وجه فسادها
(التعريف الاول يحكى عن الشيخ أبي عبد الله البصرى)

وحاصل ما قاله في الحقيقة أنها اللفظ الذى يفيد ما
وضع له . وهذا فاسد ، لأمرين ، أما أولاً فلأنه يدخل في
حدّ الحقيقة ، ما ليس منه . فاذا استعملنا لفظ الدابة في الذبابة ،
والدودة ، فقد أفاد ما وضع له في أصل اللغة ، مع أنه بالنسبة
الى الوضع العرفى ، مجاز ، فقد دخل المجاز العرفى فيما جعله
حدّاً المطلق الحقيقة . فهذا كان باطلاً . وأما ثانياً فلان هذا
يبطل بالأعلام المرتجلة ، فانها أفادت ما وضعت له ، مع أنها
غير حقائق فيما دلّت عليه من معانيها . فبطل ما أوردته

(التعريف الثانى ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجانى)

وحاصل ما قاله أن الحقيقة ، كل كلمة أريد بها نفس
ما وقعت له في وضع واضح ، وقوعاً لا يستند فيه الى غيره ،

كالأسد ، للبهيمة المخصوصة . وهذا ليس بجيد ، فإنه يقتضى خروج الحقيقة الشرعية ، والعرفية ، عن حدِّ الحقيقة ، لأنهما لم يُفدا نفس ما وُضِعَا له في وضع واضح ، بل أفادا غيره ، فيدخلان في حدِّ المجاز كما سنقرُّره فيه . فإن أراد بقوله بوضع واضح ، أى واضح كان ، فلا اعتراض عليه . وهذا هو المظنونُ بمثل عبد القاهر ، فإنه الماهر في لطائف الكلام وأسرارهِ

(التعريف الثالث ما ذكره الشيخ أبو الفتح ابن جنى)
وحاصل ما قاله في تعريف الحقيقة أنها ما أقرَّ في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة . وهذا فاسدٌ أيضاً ، فإنه يلزم منه خروج الحقائق الشرعية ، والعرفية عن حدِّ الحقيقة لأنها لم تُقرَّ في الاستعمال على أصل وضعها اللغوى ، مع أنها حقائق

التعريف الرابع ذكره ابن الاثير في كتابه المثل السائر)
بأنه قال في ماهية الحقيقة ، إنها اللفظ الدالّ على موضوعه الاصلى . وهذا فاسدٌ ، لما فيه من إخراج الحقيقة الشرعية ، والعرفية ، عن كونها حقائق ، وأنها دالّة على غير

موضوعها الأصلي ، فيلزم خروجها عن كونها حقائق وهو باطل ، لا يُقال ، فـلـعلّ ابن الاثير ، إنما أراد الحقائق اللغوية ، دون الحقائق الشرعية ، والعرفية ، وإنما أراد الحقائق الموضوعية لغة ، كلفظ الأسد فإنه حقيقة في البهيمة ، مجاز في الرجل الشجاع ، فلا يُعاب عليه ما قاله ، لأننا نقول هذا فاسد ، فإن الماهية من حقها أن تُدرج تحها جميع الصور المفردة فلا يخرج عنها شيء ، وإلا بطل كونها ماهية ، فالحد إن لم يكن شاملاً بطل كونه حدًا . ولو قيل في حد الحقيقة ما أفاد معنى مصطلحاً عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب ، مما له فيه مدخل ، فسائر القيود قد تقدم تفسيرها إلا قولنا « ممّآله فيه مدخل » فالغرض الاحتراز عن أسماء الأعلام ، فإنها قد أفادت معنى مصطلحاً عليه في وضع التخاطب ، لا يُقال لها بأنها حقائق ولا توصف بذلك ، لما كانت معانيها لا مدخل لها في الحقائق ، والمجازات ، كما سنوضحه فـعـرـفـت بما ذكرناه أنه لا بُدّ من هذا القيد ، ليخرج عمّا ذكرناه

﴿ المسألة الثانية ﴾

(في ذكر أنواع الحقيقة ، وجملتها ثلاثة أنواع)

« النوع الأول في بيان الحقائق اللغوية » وهذا نحو قولنا السماء ، والارض ، والإنسان ، والفرس ، وما أشبهها . ويدلُّ على كونها حقائق في وضعها أمران . أما أولاً فلأنها قد دلت على معانٍ مصطلحٍ عليها في تلك المواضع ، وهذا هو فائدة الحقيقة ومعناها ، وأما ثانياً فلأنها قد استعملت في الأوضاع اللغوية ، فليس يخلو حالها بعد ذلك ، إما أن تستعمل في معناها الأصلي ، أو في غيره فان كان الأول ، فهي الحقيقة لا محالة ، وإن كان استعمالها في غيره ، فهي مجاز ، والمجاز لا بُدَّ من أن يكون مسبوقة بالحقيقة ، وإلا لم يعقل كونه مجازاً ، فإذن ، لا بُدَّ من الإقرار بالحقيقة ، وقد تمَّ غرضنا

﴿ النوع الثاني في بيان الحقائق العرفية ﴾

ونريد باللفظة العرفية ، أنها التي نُقلت من مسماتها اللغوية إلى غيره بعرف الاستعمال ، ثم ذلك العرف ، قد يكون عاماً ، وقد يكون خاصاً ، فهذان مجريان تذكير ما يختص كل واحد منهما بمشيئة الله تعالى

(المَجْرَى الاول منهما)

ما يكون عامًّا ، وذلك ينحصر في صورتين ، الصورة الأولى منهما ، أن يشتهر استعمالُ المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة مستنكرًا وهذا نورد فيه أمثلة ثلاثة « المثال الاول » حذفُ المضاف ، وإقامة المضاف اليه مقامه ، كقولنا « حرّمت الخمر » والتحرّيم مضاف الى الخمر ، وهو بالحقيقة مضاف الى الشرب ، وقد صار هذا المجاز أعرف من الحقيقة ، وأسبق الى الفهم منها كما ترى « المثال الثاني » تسميتهم الشيء باسم ما يشابهه ، وهذا نحو تسميتهم حكاية كلام المتكلم بأنه كلامه ، كما يقال لمن أنشد قصيدة لامرئ القيس ، بأنه كلام امرئ القيس لأنّ كلامه بالحقيقة هو ما نطق به . وأما حكاية كلام غيره . فإضافته الى (١) الغير تجاز . لكنه قد صار حقيقة ، لسبقه الى الألفهام ، بخلاف الحقيقة « المثال الثالث » تسميتهم الشيء باسم ما له اعلق به ، وهذا نحو تسميتهم قضاء الحاجة بالفاط . وهو المكان المطمئن من الأرض ، فإذا أطلق الفاط فإن السابق الى الفهم منه

(١) الصواب الى امرئ القيس

نجازة ، وهو قضاء الحاجة ، دون حقيقته ، وهو المكان
المطمئن فصارت هذه الأمور المجازية حقائق بالتعارف من
جهة أهل اللغة ، تسبق الى الأفهام معانيها دون حقائقها
الوضعية اللغوية

« الصورة الثانية » قصرُ الاسم على بعض مسمياته
وتخصيصه به وهذا نحو لفظ الدابة ، فإنها جارية في وضعها
اللغوي ، على كل ما يدبُّ من الحيوانات من الدودة ، الى
الفيل . ثم إنها اختُصَّت ببعض البهائم ، وهي ذوات الأربع
من بين سائر ما يدبُّ ، بالعرف اللغوي ، فهذا مثال .
(المثال الثاني) الملك ، مأخوذ من الألوكة ، وهي الرسالة ،
ثم إنه اختُصَّ ببعض الرسل ، وهم رسل السماء ، أعني الملائكة
(المثال الثالث) لفظ الجن ، والقارورة ، فإنه موضوع لكل
ما استتر عنك ، ولما كان مقرّاً للمائعات ثم اختصَّ الجنُّ
بعض من يستترُّ عن العيون ، واختصَّت القارورة ببعض
الأنية ، دون غيره مما يستتر فيه ، فالعرف اللغوي لا ينفك
عن هاتين الصورتين دون غيرهما ، ولم يثبت جزيه على
خلافهما ، فلماذا لم يجر إثباته فصارت هذه الألفاظ جارية
على جهة الحقيقة على معانيها بالعرف اللغوي ، ومعنى الحقيقة

حاصلة فيها ، فلا جرم قضينا بكونها حقائق عرفية لما ذكرناه

✽ المجرى الثاني في التعارف ✽

وهو العرف الخاص ، وهو ما كان جارياً على السنة العلماء من الاصطلاحات التي تخص كل علم ، فإنها في استعمالها حقائق وإن خالفت الاوضاع اللغوية ، وهذا نحو ما يجريه المتكلمون في مباحثاتهم في علوم النظر كالجوهر ، والعرض . والكون . وما يستعمل في النجاة في مواضعهم ، من الرفع ، والنصب ، والجزم والحال . والتمييز . وما يقوله الأصوليون في جدلهم من الكسر والقلب والفرق ، وما يستعملونه في تجاري أنظارهم . كالعامة والخاص ، وغير ذلك ، وما يجرى على السنة أهل الحرف والصناعات . في صناعاتهم وحرفهم فإن لهم أوضاعاً واصطلاحات على أمور . كاصطلاحات العلماء فيما ذكرناه وقد صارت مستعملة في غير تجاريها الوضعية ، يفهمونها فيما بينهم ، وتجرى على ودق مصطلحاتهم . مجرى الحقائق اللغوية بحسب تعارفهم عليها ، وتجرى في الوضوح مجرى الحقائق اللغوية

﴿ النوع الثالث في الحقائق الشرعية ﴾

ونعني بها أنها اللفظة التي يستفاد من جهة الشرع وضعها لمعنى غير ما كانت تدلُّ عليه في أصل وضعها اللغوي . وتنقسم إلى أسماء شرعية ، وهي التي لا تفيد مدحا ولا ذمّا عند إطلاقها كالصلاة ، والزكاة ، والحج ، وسائر الاسماء الشرعية . وإلى دينية تفيد مدحا و ذمّا ، وهذا نحو قولنا مسلم ، ومؤمن ، وكافر ، وفاسق إلى غير ذلك من الأسماء الدينية . ولا خلاف بين العلماء في كون هذا النقل ممكن ، وأنه غير متعذر ، وإنما النزاع في وقوعه ، فالذي ذهب إليه أئمة الزيدية والجماهير من المعتزلة ، أن هذه الاسماء قد صارت منقولة بالشرع إلى معانٍ أُخرى ، وصارت معانيها اللغوية نسيًا منسيا ، فالصلاة مفيدة لهذه الاعمال المخصوصة ، وهكذا حال الزكاة ، والصوم ، فهي مفيدة بهذه المعاني على جهة الحقيقة دون غيرها من معانيها اللغوية . فاما الأشعرية فقد اتفقوا على أنها دالة على معانيها اللغوية بكلِّ حال ، وأنَّ النقل الشرعي بالكيفية في حقها باطل ، لكن اختلفوا ، فالذي ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني منهم . أنها باقية في الدلالة على معانيها اللغوية ، من غير زيادة .

وأُتكر النقل بالكلية ، وأما الشيخ أبو حامد الغزالي فإنه قال ،
إنها دالة على معانيها اللغوية ، لكن الشرع قد تصرف فيها
تصرفاً آخر ، فالصلاة ، دالة على الدعاء ، لكن على هذه
الكيفية المخصوصة المزيـد عليها بهذه الزيادات الشرعية ،
والصوم ، دال على الامساك ، لكن بشرط اعتبارات أخرى
وأما ابن الخطيب الرازي ، فزعم أن اطلاق هذه
الالفاظ على هذه المعاني الشرعية ، على جهة المجاز من المعاني
اللغوية التي تدل عليها . فحاصل كلامه هذا أنها دالة على معانيها
اللغوية بحقائقها ، وعلى معانيها الشرعية بمجازاتها . والمختار عندنا
تفصيل : قد نبهنا عليه في الكتب الأصولية . وحاصله أن
الشرع قد نقلها إلى إفادة معانٍ أخرى ، وأنها غير خالية عن
الدلالة على معانيها اللغوية ، وأنها قد صارت حقائق في معانيها
الشرعية ، ويدلُّ على ما قلناه من كونها دالة بحقائقها على هذه
المعاني الشرعية ، أمران ، أحدهما أن السابق إلى الفهم ، هو
هذه المعاني الشرعية ، عند إطلاقها ، وهذه أمانة كون اللفظ
حقيقة في معناه لما سنقرره بعد ذلك ، ولهذا فإنه لو قيل فلان
يصلي لم يسبق إلى الفهم إلا هذه الاعمال . ومن جملتها الدعاء
(وثانيتها) أنها قد أفادت عند إطلاقها معنى مصطاحاً عليه في

خطاب الشرع ، كما أفاد قولنا فرس ، وإنسان ، معانيهما اللغوية عند الإِطلاق ، فكما قضينا بكون هذه حقائق في دلالتها على معانيها ، فهكذا حال هذه الألفاظ الشرعية تكون حقائق من غير تفرقة بينهما

﴿ المسألة الثالثة في بيان أحكام الحقائق ﴾

اعلم أنا قد قررنا فيما سلف ، أن الحقائق منقسمة الى ما تكون حاصلة من جهة اللغة ، وإلى ما يكون حصوله من جهة العرف . وإلى ما تكون متلقاةً من جهة الشرع ، ودللتنا على كل واحدة من هذه الحقائق . ونحن الآن نُرَدِّفُ ما يتعلق بكل واحد من هذه الاقسام من الأحكام

﴿ الحكم الأول ، يختص بالوضع اللغوي ﴾

اعلم أن الحقيقة اللغوية ، لا يُقضى بكونها حقيقة فيما دلت عليه إلا إذا كانت مستعملة في موضوعها الأصلي فلا بد من سبق وضعها أولاً ، فإذا استعملت في الحالة الثانية من وضعها في موضوعها الأصلي فهي حقيقة ، وإن كانت مستعملة في خلافه فهي مجاز ، ومن هنا قال المحققون إن الوضع الأول ، ليس مجازاً ، ولا حقيقة ، وهذا صحيح ، وبيان

ذلك هو أن الحقيقة استعمال اللفظ في موضوعه الاصلى ، فإذن الحقيقة لا تكون حقيقة إلا إذا كانت مسبوقه بالوضع الاول ، والمجاز هو المستعمل في غير موضوعه الاصلى ، فيكون أيضاً مسبوقاً بالوضع الأول . فثبت بما ذكرناه أن الشرط في كون اللفظ حقيقة ، أو مجازاً ، حصول الوضع الاول وعلى هذا يجب أن يكون الوضع الأول خالياً عن الحقيقة والمجاز
لما ذكرناه

﴿ الحكم الثانى ﴾

اعلم أن الحقائق العرفية من ضرورتها أن تكون مسبوقه بالوضع اللغوى ، لانها فيما ذكرناه فى استعمالها فى مجاريها العامة ، والخاصة ، أما قصر الاسم على بعض مسمياته ، فلا بد فيه من سبق وضع عام ، وأما سبق المجاز الى الفهم فيكون حقيقة ، وهكذا حال ما يجرى فى الاستعمال الخاص ، فإنه لا بد من أن يكون مسبوقاً بالوضع اللغوى حتى يحصل فى العرف مقصوراً على بعض مجاريه . فعرفت بما حققناه أنه لا بد من صيرورة ما يكون حقيقته عرفية من سبق الوضع اللغوى عليها . فإذن . الحقيقة اللغوية متوقفة على الوضع

بالأصالة ، والحقيقية العرفية متوقفةً على الوضع اللغوي الذي تكون فيه حقيقة . فهو المتوقف على الوضع بالأصالة

الحكم الثالث في الحقائق الشرعية ﴿

اعلم أن النقل في الحقائق الشرعية، والدينية، لا بُدَّ من أن يكون مسبقاً بالوضع اللغوي، وهو خلاف الأصل لا محالة، لأنه متوقفٌ على سبق الوضع في اللغة، والوضع اللغوي ليس مسبقاً بغيره، فلهذا قلنا إنه على خلاف الأصل، ويتفرعُ على القول بصحة النقل فروع ثلاثة

(الفرع الاول منها)

لا شك في جرى التواطؤ في الألفاظ الشرعية، كالأيمان والإسلام فانهما يطلقان على أعمال مختلفة كالأقوال والأفعال والاعتقادات باعتبار أمر يجمعها، وهو التصديق والانقياد، وهذا هو المعتبر في جرى الألفاظ المتواطئة، كقولنا الإنسان، والحيوان، فانها تُطلق باعتبار أمر جامع لها مع اختلاف أعيانها وأفرادها، وذلك الأمر هو الإنسانية، والحيوانية، ولا خلاف في هذا، إنما الخلاف في جرى الأسماء المشتركة، في الألفاظ الشرعية. منعه بعضهم والحق جوازُه. ووقوعه.

والذى يدلُّ على ذلك ما تعلمه في لفظ الصلاة ، فإنها مقولةٌ
على حقائق كثيرة ، لا تتفق في معنى واحد . وهذا نحو صلاة
الأخرس ، وصلاة الجنابة . وما لا قيام فيه للعجز ، والمرض ،
والصلاة بالإيماء بالرأس . والعينين ، والحاجبين ، وليس بين
هذه الأمور قدرٌ مشتركٌ . وإنما هي مشتركةٌ في إطلاق
لفظ الصلاة عليها ، فهذا قضينا بكونها مشتركة كما نقوله في
جميع الألفاظ المشتركة

(الفرع الثاني)

الألفاظ على كثرتها لا تخرج عن الاسمية ، والفعلية .
والحرفية . فكما وجد الاسم الشرعي . فهل يوجد الفعل
الشرعي والحرف الشرعي ، أم لا فالأقربُ أنهما غير موجودين
في وضع الشرع . والبرهانُ على ما قلنا . هو أنما قضينا
بوجود الاسم الشرعي . لأجل الاستقراء والتتبع لموضوعات
الشرع ، فوجدنا في الأسماء ما قد غيره الشرعُ عن موضوعه
اللغوي ، فلا جرم قضينا بوقوعه . وما عداه لم تدلَّ عليه دلالة ،
فلهذا بطل اعتبارُه ، ولأن الحرف دالٌّ على معنى في غيره

فلا وجه لكونه شرعياً، وأما الفعلُ فهو دالٌّ على وقوع المصدر في زمان معين ، فإن كان المصدر شرعياً ، كان الفعل تابعاً له في كونه شرعياً ، فإن وجب كونه شرعياً ، فإنما كان ذلك بالمتابعة دون القصد ، وإن كان المصدر لغوياً كَانَتِ الفِعْلُ لُغَوِيًّا لا محالة ، فقد حصل غرضنا أن الفعل لا يكون شرعياً بنفسه بحال

(الفرع الثالث)

الخبرُ في اللغة هو ما يحتمل الصدق والكذب. والانشاء في اللغة ، هو ما لا يحتملُ صدقاً ولا كذباً ، كالأمر والنهي ، والدُّعاء ، والتمنى ، والترجى ، إلى غير ذلك مما يكون إنشاءً ، فإذا عرفت ذلك فنقول ، لا شك أن قولنا ، نذرتُ ، وبعثتُ واشتريتُ ، وتصدقتُ ، وطلقتُ ، وعتقتُ ، إخباراتٌ في وضع اللغة لاحتماها الصدق والكذب ، وإنما التردد إذا وضعت لأحداث هذه الأحكام من النذر ، والبيع والشراء والتصديق والطلاق والعتاق الى غير ذلك من تحصيل هذه الأحكام ، فهل تكون إخبارات ، أم إنشاءات ، والأقرب أنها بحقيقة الانشاء أشبه ، لأمرين ، أما أولاً فلأنها لو كانت

موضوعة للإخبار ، لكان حال الإخبار لوقوع مخبراتها ، إما أن تكون في الحال ، أو في الماضي ، وهما باطلان ، لأنها لو وقعت في هذين الزمانين لامتنع تعليقها بالشرط ، لأن الشرط لا يمكن تعليقه بالماضي ، والحال . فبطل كونهما إخباراً في هذين الزمانين ، ومحال أن تكون إخباراً في الأزمنة المستقبلية ، لأن قول المطلق لامرأته أنت طالق . ليس بأقوى في تصريحه بالزمن المستقبل ، من قوله ستصيرين طالقاً في المستقبل ، ولو صرح بالتطبيق في المستقبل ، لم تكن طالقاً ، فهكذا ما هو أضعف في الدلالة على المستقبل ، وهو قوله أنت طالق أولى ألا يقتضى وقوع الطلاق ، فبطل كونه دالاً على الاستقبال . وأما ثانياً فلأنها لو كانت موضوعة للإخبار ، لكان لا يخلو حالها ، إما أن تكون كاذبة ، أو صادقة ، فإن كانت كاذبة فلا عبرة بها ، ولا التفات إليها في تحصيل مقصودها ، وإن كانت صادقة فهو باطل أيضاً ، لأن قولنا أنت طالق ، إذا كان خبراً فلا بُدَّ من أن يسبق مخبره ليكون مطابقاً له ، فيكون صدقاً ، فكان يلزم على هذا أن يكون الطلاق واقعاً قبل حصول قولنا أنت طالق ، وهذا محال ، فظهر بمجموع ما ذكرناه ههنا أن الطلاق ، إنما يكون واقعاً بقوله أنت طالق

لا غيرُ ، وهذا هو فائدة الانشاء وثمرتهُ ، ويؤيدُ ما ذكرناه
أنهُ للانشاء قوله تعالى « فطلقوهن لعدتهن » وهذا أمرٌ
بالتطبيق ، فيجب أن يكون قادراً عليه ، ومقدوره لا ينصرف
إلا إلى قوله : طَلَّقْت ، وفي هذا دلالة على كونه مؤثراً في
الطلاق ، وهو المقصود ، فهذا ما أردنا ذكره من قسم الحقيقة
وما يختص بها

✽ القسم الثاني ما يتعلق بالمجاز على الخصوص ✽

المجاز ، مَفْعَل ، واشتقاقه إما من الجواز الذي هو التعدى
في قولهم « جُرْتُ موضع كذا » إذا تعدَّيته ، أو من الجواز الذي
هو تقيض الوجوب ، والامتناع ، وهو في التحقيق راجع إلى
الأول ، لان الذي لا يكون واجباً ولا ممتنعاً يكون متردداً
بين الوجود والعدم ، فكأنه ينتقل من الوجود إلى العدم ، أو
من العدم إلى الوجود ، فاللفظ المستعمل في غير موضوعه
الأصلي ، شبيهٌ بالمتنقل ، فلا جرَم ، سمي مجازاً ، فاذا تمهدت
هذه القاعدة فالمقصود من المجاز يتحصل بذكر مسائل

(المسألة الأولى في ذكر حقيقة المجاز وبيان حدّه)

وقد أكثر العلماء فيه الخوض ، وأحسن ما قيل فيه : ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب لعلاقته بين الأول والثاني . ولنفسر هذه القيود ، فقولنا « ما أفاد معنى » عام في الحقيقة والمجاز ، لأن كل واحد منهما دال على معنى ، وقولنا « غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب » يفصله عن الحقيقة ، لأننا إذا قلنا : أسدٌ ، ونريد به الرجل الشجاع ، فإنه مجاز لانه أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب ، والخطاب إنما هو خطاب أهل اللغة ، وهو غير مفيد لما وضع له أولاً ، فإنه وضع أولاً بإزاء حقيقة الحيوان المخصوص . وقولنا لعلاقة بينهما لأنه لولا توهم كون الرجل بمنزلة الأسد في الشجاعة ، لم يكن إطلاق اللفظ عليه مجازاً ، بل كان وضعاً مستقلاً ، فلهذا لم يكن بد من ذكر هذا القيد

﴿ خيالٌ وتنبية ﴾

فإن قال قائلٌ ، قولكم في حدّ المجاز إنه « ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في أصل تلك المواضع » يؤدي إلى خروج

الاستعارة عن حدّ المجاز ، وبيانهُ أنا إذا قلنا على جهة الاستعارة ، رأيت أسداً ، فالتعظيمُ والمبالغةُ الحاصلان من هذه اللفظة المستعارة ليس ، لأننا سَمِيناهُ باسم الأسد ، ولهذا فإنّه لو جعلناهُ علماً لم يحصل التعظيمُ والمبالغةُ بذلك ، بل إنّما حصل ، لأننا قدّرنا في ذلك الشخص صيرورتهُ في نفسه على حقيقة الأسد ، لبلوغه في الشجاعة التي هي خاصة الأسد الغاية القصوى ، ومتى قدّرنا حصوله على صفة الأسدية وحقيقتها ، أطلقنا عليه الاسم ، وبهذا التقدير يكون اسم الأسد مستعملاً في نفس موضوعه الأصلي ، ويبطل المجاز

(والجواب) أنه يكفي في حصول المبالغة والتعظيم أن يُقدّر أنه حصل له من القوة ما كان للأسد ، وعلى هذا يكون استعمال لفظ الأسد في معنى يخالف موضوعه الأصلي ، وبهذا التقرير يحسن وجه الاستعارة ، وتتضح حقيقة المجاز

﴿ وَهَمٌّ وَتَنْبِيهُ ﴾

فإن قال قائل إن ما جعلتموه حدّاً للمجاز ، يوجب عليكم أن تكون اللفظة الشرعية ، كالصلاة والزكاة وما أشبهها ، مجازاً ، وبيانهُ أن لفظ الصلاة ، والزكاة ، قد أفادا معنى غير

مصطلح عليه ، فيلزم أن يكونا مجازين ، وقد قرّرتم أنها
حقائق شرعية ،

« والجواب » أن فيما ذكرناه في حدّ المجاز ، ما يدرأُ
هذا الاعتراض ويبطله ، ألا ترى أننا قلنا في حدّه (ما أفاد
معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب)
ولفظ الصلاة والزكاة وإن أفادا معنى غير مصطلح عليه فإنما
هو باعتبار وضع اللغة ، لا وضع الشرع ، فإنهما أفادا معنى
مصطلحا عليه في الأوضاع الشرعية ، فهذا كانا بالحقائق
الشرعية أخلق ، كما أوضحنا من قبّل . وكما ذكرنا في تعريف
الحقيقة أمورا غير مرضية . فقد ذكرنا في تعريف المجاز
أيضا ، ونحن نذكرها ونظهر وجه ضعفها

(التعريف الاول)

ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني . وحاصل ما قاله في
المجاز . هو كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها
لملاحظة بين الثاني والاول ، وهذا التعريف فاسد لأنه يقتضى
خروج الحقيقة الشرعية ، والعرفية الى حدّ المجاز وخروجهما
عن حدّ الحقيقة وأنه غير جائز ، لأن كل واحد منهما قد أريد

به غير ما وضع له، وليساً بمجازين، وقد أشرنا في ماهية الحقيقة إلى تأويل كلامه، فلا يرد عليه هذا الاعتراض

(التعريف الثاني)

ذكره أبو الفتح ابن جنى، وحاصل ما قاله أنه ما لم يُقرَّ في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة، وهذا فاسدٌ بأمرين، أما أولاً فلأنه يبطل بالأعلام المنقولة من نحو أسد، وثور، فإن هذه الأعلام لم تبق على استعمالاتها في اللغة، بل قد نُقلت إلى هذه الأشخاص، والمعلوم أنها لا تكون مجازات، ولا يدخلها المجازُ بحال، وأما ثانياً فلأن ما هذا حاله يبطل بالحقائق العرفية، والشرعية، فإنه قد استعملت في غير ما وضعت له في أصل اللغة، ولم تُقرَّ على تلك الاستعمالات اللغوية، ولا يقال بأنها مجازات

(التعريف الثالث)

ذكره الشيخ أبو عبد الله البصرى، وحاصل ما قاله أنه ما أُفيد به غير ما وضع له. وهذا فاسدٌ بالحقائق العرفية، والشرعية، فإنه قد أُفيد بها غير ما وضعت له، فيلزم أن تكون مجازات، وقد قرّرنا كونها حقائق، فلا وجه لتكريره

(التعريف الرابع)

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ ، وَحَاصِلُ قَوْلِهِ فِي حَقِيقَةِ الْمَجَازِ أَنَّهُ مَا أُرِيدَ بِهِ غَيْرُ الْمَعْنَى الَّتِي وُضِعَ لَهُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ ، وَهَذَا فَاسِدٌ بِمَا ذَكَرْنَا فِي الْحَقَائِقِ الْعَرَفِيَّةِ ، وَالشَّرْعِيَّةِ ، فَإِنَّهَا قَدْ أَغَادَتْ خِلَافَ مَا وُضِعَتْ لَهُ فِي اللُّغَةِ ، فَكَانَ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مَجَازَاتٍ وَهِيَ بَاطِلٌ

﴿ دَقِيقَةٌ ﴾

اعْلَمْ أَنَّ إِطْلَاقَ لَفْظِ الْمَجَازِ عَلَى مَا يُفِيدُهُ ، لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا يُطْلَقُ عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ ، لِأَمْرَيْنِ ، أَمَّا أَوَّلُهُمَا فَلأنَّ الْحَقِيقَةَ فِي هَذَا اللَّفْظِ ، إِنَّمَا هِيَ التَّعَدِّيُّ وَالْعُبُورُ ، وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ إِنَّمَا تَحْصُلُ فِي انْتِقَالِ الْجِسْمِ مِنْ حَيْزٍ إِلَى حَيْزٍ آخَرَ ، فَأَمَّا فِي الْأَلْفَازِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي حَقِّهَا ، وَإِنَّمَا تَكُونُ عَلَى جِهَةِ التَّشْبِيهِ ، وَهَذَا هُوَ فَائِدَةُ الْمَجَازِ وَمَعْنَاهُ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلأنَّ الْمَجَازَ وَزَنَّهُ (مَفْعَلٌ) وَبِنَاءِ الْمَفْعَلِ حَقِيقَةٌ إِيمًا فِي الْمَصْدَرِ ، كَمَا خَرَجَ ، وَالْمَدْخَلُ ، وَإِيمًا فِي الْمَكَانِ ، وَالزَّمَانِ ، إِذَا أُرِيدَ بِهِ زَمَانُ الدُّخُولِ ، وَالخُرُوجِ ، وَمَكَانَهُمَا ، فَأَمَّا الْفَاعِلُ فَلَيْسَ مُسْتَعْمَلًا فِيهِ

فيقال بأنه حقيقة كما قرّرنا من قبل أن اسم الحقيقة فعيلة
بمعنى فاعلة ، أو مفعولة ، وعلى هذا يكون استعماله في اللفظ
المنتقل عما كان عليه في الاصل لا يليق إلا مجازاً

﴿ المسئلة الثانية في تقسيم المجاز ﴾

اعلم أن المجاز واسع الخطو في الكلام كثير الدور فيه
وليس يخلو حالة إما أن يكون وارداً في مفردات الألفاظ
أو في مركباتها ، أو يكون وارداً فيهما جميعاً ، فهذه مراتب
ثلاث لا بد من كشف الغطاء عنها ، وبيان أمثلتها بمعونة الله

(المرتبة الاولى في بيان المجازات المفردة)

وهذا نحو استعمال الأسد ، في الرجل الشجاع ، والبحر ،
في الكريم ، والحمار ، في البليد الى غير ذلك من المجازات
المفردة وجملة ما نورده من ذلك أمور خمسة عشر

أولها ، تسمية الشيء بلسم الغابة التي يصير إليها ، وهذا
نحو تسميتهم العنب بالخر لما كان يصير إليها ، والعقد بالنكاح ،
لما كان موصلاً إليه ، فلاجل توهمهم المبالغة أطلقوا هذه
الالفاظ على ما ذكرناه وإن لم تكن حاصلة على ما ذكرناه
لما كانت غايتها إليها

وثانيها ، تسمية الشيء بما يشابهه ، وهذا نحو تسميتهم
المذلة العظيمة ، بالموت ، والمرض الشديد ، بالموت أيضاً
وهكذا الأمور الهائلة ، والأهوال العظيمة ، ووجه المجاز ،
إما من أجل المشابهة ، وإما لأنها توّدى إليه

وثالثها ، تسميتهم اليد باسم القدرة كقوله تعالى (يَدُ اللَّهِ
فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) أى قدرته ، وقولهم يَدُ فلان على غيره قاهرة
ووجه المجاز من جهة أن اليد محل للقدرة ، أو من جهة أن
اليد آلة في الفعل . والفعل لا يمكن حصوله إلا بواسطة
القدرة ، فلاجل هذا تجوزوا في تسمية اليد بالقدرة

ورابعها . تسمية الشيء باسم قائله . حيث قالوا ، سأل
الوادي ، والحقيقة سأل ماء الوادي . فإسناد السيلان إلى
الوادي من باب المجاز المركب . وتسمية الماء بالوادي من باب
المجاز المفرد لما كان الوادي قابلاً له

وخامسها . تسمية الشيء باسم ما يكون . لا بسأله كما
سموا المطر بالسماء . فقالوا جادتنا السماء . لما كان المطر
نازلاً منها

وسادسها . إطلاقهم الاسم أخذاً له من غيره ،
لاشتراكهما في معنى من معانيه . كما أطلقوا لفظ الأسد على

الشجاع باعتبار الشجاعة ، وكما أطلقوا الحمار على البليد ، لاجل
البلادة ، وهذا هو الذي يُقال إنه من باب الاستعارة
وسابغها ، تسمية الشيء باسم ضده ، كقوله تعالى «وجزاء
سيئة سيئة مثلهَا» و «مَنْ اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثلِ
مَا اعتدى عليكم» و «قوله تعالى وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا
عَاقَبْتُمْ بِهِ» فيمكن أن يقال إن وجه المجاز ههنا ، تسمية
الشيء باسم ضده ، وإذا جاز إطلاق اللفظة الواحدة على
الضدين في لسانهم ، كإطلاق الحنيف على المعوج ، والمستقيم ،
والسُدْفَه على الضوء ، والظلام ، جاز إطلاق السيئة على جزائها كما
يطلق عليها نفسها ، ويمكن أن يقال إن هذا من باب التشبيه
في المجاز ، لأن جزاء السيئة ، يُشبهها في كونها سيئةً ، بالنسبة
إلى من وصل إليه ذلك الجزاء

وثانها ، تسمية الكل باسم الجزء كإطلاق (١) لفظ العموم ،
مع أن المراد منه الخصوص ، كقوله تعالى «وهو على كلِّ شيءٍ
قديرٌ» فقد خرج من هذا كثيرٌ من الموجودات التي لا يقدر
عليها ، فالعموم صار مجازاً في الخصوص

(١) الصواب أن يقول . كإطلاق الرقبة . على العبد أو الأمة في
قوله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة

وتاسعها، تسمية الجزء باسم الكل كما يقال للزنجي إنه .
أسود . فقد أدرج بياض أسنانه ، وبياض عينيه، في هذا
الإطلاق .، وتسمية اسم الكل باسم الجزء أولى من عكسه
لأن الجزء لازم للكل ، والكل لا يلزم الجزء . فلذلك
كان أحق لأجل الملازمة

وعاشرها، إطلاق اللفظ المشتق بعد زوال المشتق منه،
كإطلاق قولنا . قاتل وضارب ، بعد فراغه من القتل .
والضرب ، فإنّ اطلاقه على جهة الحقيقة في الحال . فأما بعد
ذلك فهو مجاز

وحادي عشرها ، المجاورة . وهذا كنقل اسم الراوية ،
من ظرف الماء إلى ما يحمل عليه من الجمل وغيره . ونحو
تسمية الشراب بالكاس لأجل مجاورته له

وثاني عشرها ، إطلاق لفظ الدابة على الحمار ، فإنه كان
بالوضع اللغوي لكل ما يدب ، كالذود ، والنملة ، ثم تُعُورف
على قصره على ذوات الأربع من الدواب ، فاذا قصر من
ذوات الأربع على الحمار ، كان هذا مجازاً بالإضافة إلى
العُرف لا محالة

وثالث عشرها ، المجاز بالزيادة ، كقوله تعالى « ليس

كَمَثَلِهِ شَيْءٌ» فَالْكَافُ ههنا مزيدةٌ، لأنَّها لو أُسْقِطتْ
لأَسْتَقَامَ الْكَلَامُ، فلهذا كان مجيئها للزيادة المجازية
ورابع عشرها، المجازُ بالنقصان، وهذا كقوله تعالى
«وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ» فَإِنَّ الْمُرَادَ أَهْلَ الْقَرْيَةِ، وَلِهَذَا، فَإِنَّهُ لَوْ
جِيءَ بِهَا لِصَحِّ الْكَلَامِ وَاسْتِقَامِ

وَخَامِسَ عَشْرَهَا، تَسْمِيَةُ الْمُتَعَلِّقِ بِاسْمِ الْمُتَعَلِّقِ، كَتَسْمِيَةِ
الْمَعْلُومِ عِلْمًا، وَالْمَقْدُورِ قَدْرَةً، كَمَا قَالَ تَعَالَى «وَلَا يُحِيطُونَ
بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ أَى» مَعْلُومِهِ. وَقَوْلِهِمْ، هَذِهِ قَدْرَةُ اللَّهِ،
أَى مَقْدُورُهُ، جَمِيعُ فَهَذِهِ الْوُجُودُ الْمَجَازِيَّةُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمَفْرُودَةِ،
وَأَكْثَرُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ مُعْتَرِفُونَ بِإِثْبَاتِ الْمَجَازَاتِ الْمَفْرُودَةِ.
وَقَدْ أَنْكَرَهَا بَعْضُهُمْ، وَالْحُجَّةُ عَلَى مَا قُلْنَا، هُوَ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ
قَدْ اسْتَعْمَلُوا الْأَسَدَ، فِي الرَّجُلِ الشَّجَاعِ، وَفِي الْبَلِيدِ الْحَمَارِ،
مَعَ اعْتِرَافِهِمْ بِأَنَّ لَفْظَ الْأَسَدِ، وَالْحَمَارِ، مَوْضُوعَانِ فِي أَوَّلِ
الْأَمْرِ عَلَى هَذَيْنِ الْحَيَوَانَيْنِ، وَإِنَّمَا أُطْلِقُوهُمَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا عَلَى
جَهَةِ الْمَجَازِ، لِمَا يَبِينُ مَفْهُومَيْهِمَا وَيَبِينُ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ
الْمَشَابَهَةِ، وَهَذَا هُوَ مُرَادُنَا مِنَ الْمَجَازِ

وَاحْتِجَّ الْمُنْكَرُونَ لِلْمَجَازِ فِي الْمَفْرُودَاتِ بِأَنَّ اللَّفْظَ لَوْ
أَفَادَ الْمَعْنَى عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَفِيدَهُ مَعَ الْقَرْيَةِ

المخصوصة ، أو بدون القرينة ، والأول باطلٌ ، لأنه مع القرينة المخصوصة لا يفيد خلاف ذلك ، وعلى هذا يكون مع تلك القرينة حقيقة ، لا مجازاً ، وهو بدون القرينة غير مفيد أصلاً ، فلا يكون حقيقةً ، ولا يكون مجازاً ، فحصل من مجموع ما ذكرناه ، على هذا التقدير أن اللفظ لا يكون مجازاً لأحال القرينة ، ولا حال عدم القرينة ، وهذا هو المطلوب بنا

« والجواب » أن اللفظ الذي لا يفيد إلا مع القرينة هو المجاز بعينه ، ولا يقال بأن اللفظ مع القرينة يصير حقيقةً فيما دلّ عليه ، لأن دلالة القرينة ليست دلالة وضعية ، حتى يحصل المجموع لفظاً دالاً على المعنى . وإنما دلالتها عقلية ، فإن سلموا ما ذكرناه ، فهو المجاز . وإن زعموا أنه يمكن حقيقة بما ذكروه ، كان خلافاً في العبارة

(المرتبة الثانية في المجازات المركبة)

وحاصل الأمر في ذلك هو أن يستعمل كل واحد من الألفاظ المفردة في موضوعه الأصلي ، لكن المجاز إنما حصل في التركيب لا غير ، وهذا كقوله

(أشاب الصغير وأفنى الكبير كثر الغداة ومرّ العشي)

فكل واحد من هذه الألفاظ المفردة فيما ذكرناه مستعمل

في موضوعه الأصلي، لكن إنما جاء المجاز من جهة إسناد الإشابة والإيفاء إلى كَرِّ الغداة، وإلى مَرِّ العشي وهو غير مطابق لما عليه الحقيقة، فإن الإشابة، والإيفاء، إنما يحصلان بفعل الله تعالى لا بكرِّ الغداة، ولا بمرِّ العشي، وهكذا قوله تعالى « وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا » وقوله تعالى « أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنَّتْ » فهذا وأمثاله إنما جاء المجاز فيه من جهة الإسناد والإضافة لا غير، لا من جهة المفردات كما مثلناه

(المرتبة الثالثة في بيان المجازات الواقعة في المفردات والتركيب)

فهذا وأمثاله يحسن موقعه، ويقع في البلاغة أحسن هيئة، ويكسب الكلام رونقا وطلاوة، ويعطيه رشاقة ويُدقيقه حلاوة، ومثاله قولك لمن تراعيه « أَحْيَانِي اكْتِحَالِي بَطْلَعَتِكَ » فإنه قد أستعمل لفظ الإحياء في غير موضوعه بالأصالة، وأسند الاكتحال إلى الإحياء، مع أنه في الحقيقة غير منتسب إليه، فقد حصل المجاز في الإفراد والتركيب معا كما ترى

﴿ تنبيه ﴾

اعلم أن هذه المجازات المركبة التي ذكرناها ومثلناها

بقوله تعالى « وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا » وبقوله تعالى « مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ » وقوله تعالى « حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا » وغير ذلك من الأمثلة . فإنها كلها مجازات لغوية استعملت في غير موضوعاتها الاصلية ، فلاجل هذا حكمنا عليها بكونها لغوية ،

وبيانُهُ هو أن صيغة « أنبت » « وأخرج » « وأخذ » وُضعت في أصل اللغة بإزاء صدور الخروج ، والنبات ، والأخذ ، من القادر الفاعل ، فإذا استعملت في صدورها من الارض فقد استعملت الصيغة في غير موضوعها ، فلا جرم حكمنا بكونها مجازات لغوية .

وقد زعم ابن الخطيب الرازى أن المجازات المركبة كلها عقلية . وهذا فاسدٌ لأمرين ، أما أولاً فلأن فائدة المجاز ومعناه حاصل في المجازات المركبة من كونه أفاد معنى غير مصطلح عليه . فهذا كان المركب بالمعاني اللغوية أشبه . وأمّا ثانياً فلأن المجاز المفرد في قولنا : زيد أسدٌ قد وافقنا على كونه لغوياً ، فيجب أن يكون المركب أيضاً كذلك ، والجامعُ بينهما أن كل واحد منهما قد أفاد غير ماوضع له في أصل تلك اللغة ، فوجب الحكم عليه بكونه لغوياً

(المسئلة الثالثة فى ذكر الأحكام المجازية)

اعلم أنا قد أشرنا الى تقسيم المجاز فى مفرده ومركبه ،
وذكرنا فى المفرد أنواعاً ترتقى الى خمسة عشر ، وهى وإِن
تفرقت فى التعديد فهى فى الحقيقة راجعة الى أودية المجاز
المعتمدة فيه وهى التوسع ، والاستعارة ، والتمثيل ، لا تخرج
عنها ، وإِنما أوردناها مفصلة لما أورها ابن الخطيب ، وكان
مؤلفاً بتكثر التقسيم وله شغفٌ به ويحصل المقصود بذكر
الأحكام

✽ الحكم الاول ✽

الأصل فى إطلاق الكلام أن يكون محمولاً على الحقيقة
ولا يعدل الى المجاز إلا لدلالة ، فإذا ، المجاز على خلاف الأصل
لا محالة لأدلة ثلاثة

أولها أنا نقول اللفظ إذا تجرد عن القرينة ، فإما أن يُحمل
على حقيقته وهذا هو المطلوب ، فإن الحقيقة هى الأصل ، وإما
أن يُحمل على مجازه ، وهو باطل لأن الشرط المعتبر فى حمله على
مجازهِ إنما هو حصول القرينة ، ولا قرينة هناك وإما أن
لا يحمل على حقيقته ، ولا على مجازه ، وهو باطل لأنه على هذا

التقدير يخرج عن أن يكون مستعملاً ، وتُلجِقه بالمهمات ، وإما أن يحمل عليهما جميعاً ، وهذا باطلٌ أيضاً لأنه لو قال الواضع ، أحملوا هذا اللفظ عليهما جميعاً كان حقيقةً في مجموعهما وإن قال : أحملوهُ إما على هذا أو على هذا أو على ذلك ، كان مشتركاً بينهما وكان حقيقةً فيهما . فإذا بطلت هذه الأقسام كلها تعين ما قلناه من حمله على الحقيقة عند التجرد

وثانيها أن المجاز لا يمكن تحقُّقه إلا عند نقل اللفظ من شيء إلى شيء آخر لعلاقة بينهما ، وذلك يستدعي أموراً ثلاثة ، وضعه الأصلي ، ثم نقله إلى الفرع ، ثم العلاقة التي بينهما ، وأما الحقيقة فإنه يكفي فيها أمرٌ واحدٌ : وهو وضعها الأصلي والمعلوم أن كل ما كان توقُّفه على شيء واحد فهو سابق على ما يكون توقُّفه على ذلك الشيء مع أمرين آخرين

وثالثها أنه لو لم يكن الأصل في الكلام هو الحقيقة لكان الأصل لا تخلو حالةٌ إما أن يكون هو المجاز ، ولا قائل به . فيجب القضاء بفساده ، أولاً يكون واحد منهما هو الأصل ، وهو باطل أيضاً لأنه يلزم منه أن يكون كلامُ الشارع متردداً بين الحقيقة والمجاز ، فيكون مجملاً لا يمكن فهم المراد من ظاهر خطاباتهِ وخلاف ذلك معلومٌ فلا حاجة إلى إبطالهِ . ولما كان

ذلك فاسداً علمنا أن الأصل في الكلام هو الحقيقة ، ويؤيدُ ما ذكرناه ما روى عن ابن عباس أنه قال ما كنت أدري ما الفاطرة حتى اختصم الى رجلان في بئر ، فقال أحدهما فطرها أبي ، أي اخترعها . وحكى عن الاصمعي أنه قال : ما كنت أعرف الدِّهَاقَ حتى سمعتُ جاريةً بدويّةً تقول أسقني دهاقا أي ملاناً . فلولا أن السابق من الإِطلاق في الكلام هو الحقيقة ، لما فهموا تلك المعاني ، لجواز أن تكون مستعملة في غيرها على جهة المجاز ، أو تكون مترددة بين الحقيقة والمجاز

﴿ الحكم الثاني ﴾

اعلم أن الحقيقة إذا كانت هي الأصل في الكلام كما ذكرتم ، فالأى شيء يكون التكلم بالمجاز ، وما الباعث عليه فنقول : العدول عن الحقيقة الى المجاز قد يكون لأمر يرجع الى اللفظ وحده ، وإلى المعنى وحده ، وإلى كليهما ، فهذه مقاصد ثلاثة

(المقصد الاول)

ما يرجع الى اللفظ على الخصوص وذلك من أوجه ، أما أولاً فلما يرجع الى جوهر اللفظ بأن يكون اللفظ الدال على

المجاز أخفّ من الحقيقة على اللسان ، إما خلفه مفرداته
أو لحسن تعديل تركيبه ، أو خلفه وزنها ، أو لسلاسته ، أو لغير
ذلك من الأمور التي تقتضى السهولة فيعدل الى المجاز
لما ذكرناه

وأما ثانياً فلأن اللفظة المجازية ربما كانت صالحة
للقافية إذا كان الكلام شعراً منظوماً ، أو لأجل التشاكل في
السجع إذا كان الكلام منثوراً ، والحقيقة غير صالحة في ذلك ،
ولأجل أن الكلمة المجازية مألوفة الاستعمال ، والحقيقة
غريبة وحشيّة ، فتكون المجازية أخفّ لما يحصل من الإنس
المألوف ما ليس يحصل في غيره ،

وأما ثالثاً فربما كانت اللفظة المجازية جارية على الأقيسة
الصحيحة في تعريفها في بيانها ، والحقيقة منحرفة عن ذلك
فهذا عدل الى استعمال اللفظة المجازية من أجل ذلك

(المقصد الثاني)

ما يرجع الى المعنى على الخصوص وذلك من أوجه ، أما
أولاً فلأجل التعظيم كما يقال سلامٌ على الحضرة العالية والمجلس
الكريم ، فيعدل عن اللقب الصريح الى المجاز تعظيماً لحال

المخاطب وتشريفاً لذكر اسمه عن أن يخاطب بلقبه فيقال
سلامٌ على فلان

وأما ثانياً فلاجل التحقير كما يعبر عن قضاء الوطر من
النساء بالوطء وعن الاستطابة بالغائط ويترك لفظ الحقيقة
استحقاراً له ، وتزرها عن التلفظ به لما فيه من البشاعة والغلظ
وقد نزه الله تعالى كتابه الكريم وخطابه الشريف عن مثل
هذه الامور ، وعدل الى المجازات الرشيقة لما ذكرناه فقال
« أو لامستم النساء » كناية عن الوطء وقال تعالى « كنا
يا كلان الطعام » كنى به عن قضاء الحاجة لما في لفظ الحقيقة
من الركة والسماجة ،

وأما ثالثاً فلاجل تقوية حال المذكور فإذا قلت رأيت
أسداً كان أقوى من قولك رأيت رجلاً يُشبه الأسد كما
سنورد الفرق بين الاستعارة والتشبيه ، فلا جرم عدل الى
المجاز لمكان هذه القوة

وأما رابعاً فلما يحصل في المجاز من التوكيد بخلاف
الحقيقة ، فأنت إذا قلت رأيت أسداً في سلاحه ، وبحراً في
يُرديته ، كان أكثر تأكيداً ووقعاً في النفوس من قولك رأيت

رجلاً كريماً أو شجاعاً لما يحصل في ذلك من المكانة والمبالغة
بذكر المجاز دون الحقيقة

(المقصد الثالث)

ما يرجع الى اللفظ والمعنى جميعاً لما يحصل في المجاز من
تلطيف الكلام وحسن الرشاقة فيه ، وتقرير ذلك هو أن النفس
إذا وقفت على كلام غير تام بالمقصود منه تشوقت الى كماله ،
فلو وقفت على تمام المقصود منه لم يبق لها هناك تشوق أصلاً ،
لان تحصيل الحاصل محال ، وإن لم تقف على شيء منه فلا
شوق لها هناك ، فأما إذا عرفته من بعض الوجود دون بعض
فإن القدر المعلوم يحصل شوقاً الى ما ليس بمعلوم ، فاذا عرفت
هذا فنقول : إذا عبّر عن المعنى باللفظ الدال على الحقيقة
حصل كمال العلم به من جميع وجوهه ، وإذا عبّر عنه بمجازه لم
تعرف على جهة الكمال فيحصل مع المجاز تشوقاً الى تحصيل
الكمال ، فلا جرم كانت العبارة بالمجازات أقرب الى تحسين
الكلام وتلطيفه

﴿ الحكم الثالث ﴾

أجمع أهل التحقيق من علماء الدين ، والنُّظار من الأصوليين ، وعلماء البيان على جواز دخول المجاز في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم في كلا نوعيه ، المفرد ، والمركب ، ويحكى الخلاف في إنكاره عن أبي بكر بن داود الأصفهاني ، والحجة على ما قلناه : هو أن خلافة إمام أن يكون في الجواز ، أو في الوقوع ، فأما الجواز العقلي فإنه ظاهر فإن الخطاب بالكلام الذي أريد به خلاف ما وُضع له جاز من جهة العقل ، والقدرة الإلهية لا تعجز عن مثل هذا ، فهذا حكمنا به ، وأما الوقوع فهو ظاهر في القرآن كثيراً قال الله تعالى « واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » وقال تعالى « فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ » وقال تعالى « واشتعل الرأس شيباً » ومن المركب قوله تعالى « أَخَذتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا » وقوله تعالى « فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » وعلى الجملة فلاستعارة ، والتمثيل ، والكناية ، في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أوسع من أن تُضبط بحد ، وسنورد من ذلك أموراً منبّهة على حسن البلاغة بالتوسعات المجازية ،

ونقير هذه الدلالة . . . بالمجازات إما أن يُراد بها معنى،
أولاً، والثاني باطلٌ منزّه عنه كلامُ الله، والأولُ إما أن يُراد
به ما وُضع له، أو غيرُه، فإن أُريد به ما وُضع له فهو
باطلٌ، لأنّ الذلَّ لا جناح له، والإرادة لا تعقل من الجدار،
والأخذ من جهة الأرض غيرُ ممكن، لأنها غيرُ قادرة، وإن لم
يُرد بها ما وُضعت له فهذا هو الذي نريدُ بالمجاز وهو المطلوب

✽ خيال وتنبيه

فإن قال قائل إن ما ذكرتموه من جواز دخول المجاز في
كلام الله تعالى يؤدّي الى حصول مطّاعن في ذات الله تعالى،
وفي صفاته، وفي كلامه، وشيء منها غير جائز في الله تعالى
ولا في صفاته ولا يليق بخطابه، فيجب القضاء ببطلانه
وفساده، وبيانه من أوجه أربعة

أولها، هو أن الله تعالى لو خاطب بالمجاز لكان يجوز
وصفه بأنه متجوّز مستعير، وهذا غير لائق بالحكمة

وثانيها، أنه لا فائدة في العدول الى المجاز مع إمكان
الحقيقة، فالعدول اليه يكون عبثاً لا حاجة اليه

وثالثها، هو أن المجاز لا ينبىء عن معناه بنفسه، فورود

القرآن به يؤدي الى أن لا يُعرف مُراد الله فيُفَضَى الى الإلباس
وهو منزّهٌ عنه

ورابعها ، أن كلام الله تعالى كله حقٌ وصوابٌ ، وكلُّ
حقٍّ فله حقيقة ، وكلُّ ما كان حقيقة فلا يدخله المجاز ، وهذا
هو المطلوب

« والجواب » أنا قد أوضحنا بالبرهان العقليّ جوازه
وأوردنا من الأمثلة في وقوعه في خطاب الله تعالى ما لا مدفع
له الا بالمكابرة والإنكار والمنكارة

قوله أولاً إنه يؤدي الى وصفه بأنه متجوّز مستعير ، قلنا
هذا فاسد لأمرين ، أما أولاً فلأن إجراء الأوصاف الإلهية
موردةٌ بالشرع ، فما أذن فيه أطلقناه ، وما سكت عنه توقّفنا في
حاله ، وأما ثانياً فلعل هذه الأوصاف تُوهِمُ الخطأ مع صحة
إجرائها عليه فلا جرّم توقّفنا في إطلاقها

وأما قوله ثانياً إنه لا فائدة في العدول عن الحقيقة ، فقد
قرّرنا فيما سلف الباعث على التكلم بالمجاز . وذكرنا هناك
أغراضاً حكمية تبعث عليه

وأما قوله ثالثاً إن المجاز يؤدي الى اللبس ، قلنا إنه لا
لبس مع وجود القرينة ، والمجازات لا تنفك عن القرائن

الحالية ، والمقالية ، كما سندكرها من بعد هذا بعمونة الله
وأما قوله رابعاً إن كلام الله تعالى حق، قلنا إن كلام الله
حق على معنى أنه صدق لا يجوز فيه كذب، لا من أجل كون
ألفاظه مستعملة في موضوعاتها الأصلية ، فأين أحدهما من
الآخر، وفيه وقع النزاع فبطل ما قالوه

✽ الحكم الرابع في كيفية استعمال المجازات ✽

اعلم أن المجازات اللغوية المفردة يجب إقرارها حيث
وردت ، ولا يجوز تعدّيها إلا بتوقيف وإذن من جهة اللغة .
وقد زعم فريق أنه يجوز تعدّيها عن أماكنها التي وردت فيها
إلى غيرها ،

والحجة على ما قلنا هو أن المجازات واردة على خلاف
الأصل والاستعمال ، فيجب قصرها على الأماكن التي وردت
فيها من غير تعدية

ولنضرب في ذلك أمثلة ، المثال الأول في مجاز النقصان
كقوله تعالى «واسأل القرية» واسأل العير، وقولهم سل الربيع،
فهذه الأمور يجب قصر النقصان فيها على ما وردت فيه ،
ولا يجوز تعدّيه ونقاه إلى غيره ، فلا يقال: سل الدار واسأل الجدار،

واسأل الشجرة، إلا بإذن من جهة اللغة يدل على جواز استعماله
المثال الثاني، في مجاز الزيادة، فإذا ورد المجاز في زيادة. ما
و. لا. في نحو قوله تعالى «فبما رحمة من الله» وقوله «فبما نقضهم
ميثاقهم» وزيادة. لا. في قوله تعالى «لئلا يعلم» وقوله تعالى
«ولا تستوى الحسنة ولا السيئة» فيجب إقرار زيادتهما حيث
وردتا، ولا يجوز التعدي إلى زيادة. لم. ولن. من حروف النفي
المثال الثالث، إذا استعير لفظ الأسد للرجل الشجاع
ووجه الاستعارة بينهما المشاركة في معنى الشجاعة، فيجب
إقراره حيث ورد، ولو جاز تعديده لجاز إطلاق اسم الأسد
على الرجل الأبنخر، وهو المتغير الفم، فلو كانت المشابهة كافية
في حلّ الإطلاق لجاز ما ذكرناه، فلما كان ممنوعاً دلّ على
ما قلناه من قصره حيث ورد، وهكذا تحذروا في إطلاق
قولنا (نخلة) في الرجل الطويل، ولو جاز تعديده لجاز إطلاقها على
الحبل من أجل طوله، فلما تعذر ذلك عرفنا أنه مقصور،

فأما المجازات المركبة فالأقرب جواز تعديدها إلى غير
محلها التي وردت فيها، فكما ورد قوله تعالى «أخذت الأرض»
وأنبتت الأرض وغير ذلك، ورد قولهم تكاثرت أشواقي،
والتكاثر إنما يكون في الأمور المتحيزة، وقولهم أسقمتي فقدك،

وأحياني مشاهدتك والنظرُ إليك ، وهذا واردٌ في لسانهم
كثيراً لا يمكن ضبطه في الرسائل والمواعظ والخطب ، ولا بن
نبأته في مثل هذا اليد البيضاء كقوله (إنما الموت حسامٌ
أزهقَ النفوسَ ذبابه)

✽ الحكم الخامس ✽

استعمال المجاز مخصوص بالألفاظ دون الأفعال كالقيام
والقعود والصور والهيئات فلا ترد فيها المجازات بحال ، وإذا
كان مخصوصاً بالألفاظ فهي منقسمة إلى الأسماء والأفعال
والحروف ، فأما الحروفُ فلا مدخل للمجاز فيها ، لأن وضعها
على أنها تدل على معانٍ في غيرها فلا بد من اعتبار الغير في
دلائلها ، ثم ذلك الغير إن كانت صالحة للدخول عليه كقولك
زيد في الدار ، وعمرو من الكرام ، فهي حقيقة في استعمالها
وإن كانت غير صالحة لما دخلت عليه كقولك من حرف جرّ ،
ولم . حرف نفي ، صارت مجازاً لكن التجوّز إنما كان فيها من
جهة تركيبها لا من جهة الإفراد ، والمنع إنما كان في حالة
الإفراد لا في التركيب

وأما الأفعال فهي دالة على حصول أحداث في أزمنة
. معنة ، فالفعل الصناعي دال على المصدر وعبارة عنه ، فالمصدر

إِن وقع فيه مجازٌ فالفعل تابع له ، وإِن تعذر وقوع المجاز في المصدر فالفعل أحق بالتعذر ،

وأما الأسماء فهي أنواع ثلاثة (الاسم العلم) ولا مدخل له مجاز فيه لأنه في جميع مواقع أصله ، ومن حق المجاز أن يكون مسبوقاً بوضع أصلي ثم يُنقل عنه ، وأيضاً فإن من حق المجاز أن يكون بينه وبين ما نقل عنه علاقة يحسن لأجلها التجوز والنقل ، وهذا غير موجود في الأعلام ، فهذا بطل التجوز فيها (والاسم المصدر) وهو المشتق منه قد يدخله المجاز إذا وقع في غير موضعه كقولك رجل عدل . ورضاً (والاسم الجنس) وأكثر ما يرد المجاز في المفرد منه كأسد ، وبحر ، وليث ، وغير ذلك من الأسماء المفردة ، وانقتصر على ما ذكرناه ههنا من أحكام المجاز ففيه كفاية لغرضنا ، وستكون لنا عودة في تحقيق أسرار المجازات في فن المقاصد ، وإذ قد أتينا على ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص ، وما يتعلق بالمجاز على الخصوص ، فنذكر ما يكون مشتركاً بينهما وبالله التوفيق

(القسم الثالث في ذكر الأحكام المشتركة بين الحقيقة والمجاز)

(الحكم الأول) اعلم أن اللفظة اللغوية بالنسبة إلى إفادتها

لمعناها إذا كانت دالة على أزيد من معنى واحد ، فإما أن تكون

إفادتها المعنيين على جهة الاستواء من غير تفرقة فيكونان حقيقتين ، وهذا هو الاشتراك ، وإما أن يكون أحدهما سابقاً الى الفهم دون الآخر فيكون بالإضافة الى السابق حقيقة وبالإضافة الى الآخر مجازاً ، فإذا كانت مستعملة فيهما فلا بُدَّ من تفرقة بين حقيقتها ومجازها ، ولا أجل مزيد الغموض أكثر العلماء الخوض في ذلك ، وذكروا أموراً غير صالحة للفرق وأموراً صالحة للتفرقة ، فهذان تقريران نذكر ما يخص كل واحد منهما بمعونة الله تعالى

(التقرير الاول للفروق الصحيحة)

اعلم أن مستند الحقيقة والمجاز إنما هو اللغة لا غير ، فإذا كان لا مستند لهما سواها ، فيجب أن تكون التفرقة بينهما مُتَلَقَّاة من جهة أهل اللغة في الاستعمال ، وليس يخلو ذلك إما أن يكون بتعريف يقطع الاحتمال وهو التنصيص ، وإما أن يكون بتعريف مُعَرَّض للاحتمال وهو الاستدلال ، فهذان مجريان

(المجرى الأول وهو التنصيص)

وذلك يكون من أوجه خمسة (أولها) أن يصرح الواضع

فيقول : هذا حقيقة ، وهذا مجاز ، من غير إشارة الى أ

وراء تصريحه فهذه تفرقة ليس بعدها في الوضوح شيء ،
ويجب قبولها لأنه كما قيل في أصل وضعه قيل في التفرقة
لا محالة

(وثانيها) أن يميز كل واحد من الحقيقة والمجاز بحدٍ يخصه
لأن الحدود إنما توضع من أجل معرفة الماهيات والتفرقة بينها
فإذا وُضع لكل واحد منهما حدٌ على الخصوص حصلت
التفرقة بالأمرية

(وثالثها) أن يذكر لكل واحد منهما خاصة تخصه ،
لأن الخاصة هي تلو الحد في بيان الماهية خلافاً أن التفرقة بين
الحد والخاصة هو أن من شأن الحد أن يكون مندرجاً تحته
جميع الصور المفردة من المحدود ، بخلاف الخاصة ، فإن الخاصة
إنما تكون متناولة لبعض الصور المفردة دون بعض ، ألا ترى أن
حدَّ الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران
بالأزمنة الخاصة ، فهذا يندرج تحته كل الأسماء لا يخرج عنها
صورة واحدة ، والخاصة في الاسم إنما هو دخول التنوين ،
واللام ، والاضافة ، وغيرها ، وهذا إنما يخص بعض الأسماء
دون بعض

(ورابعها) أن ينص واضع اللغة في بعض الألفاظ على

أنى متى استعملت هذه اللفظة فى هذا المحل فى حقيقة ،
ومتى استعملتها فى محل آخر فى مجاز ، ومثاله أن البلق مجموع
السواد والبياض ، فيقول مثلاً متى استعمل فى الخيل فهو حقيقة
ومتى كان مستعملاً فى غيرها فهو مجاز فهذا ظاهر
يجب قبوله

(وخامسها) أن ينص واضع اللغة بأن يقول متى استعملت
هذه اللفظة مطلقاً فى حقيقة ، ومتى استعملتها مقيدة فى
مجاز ، فيجب الاحتكام لقوله فيما ذكرناه ، ولا يجوز مخالفته
لانهم الواضعون لألفاظ اللغة فاهم التحكم فيها كيف شاءوا

(المجرى الثانى الاستدلال)

وذلك أن ندرك من الكلام ما يوقفنا على أمور تشعرنا
بالتفرقة بينهما ، وذلك من أوجه أربعة

(أولها) أن تستعمل فى معنيين ، أحدهما يكون سابقاً الى
الفهم عند إطلاق اللفظ من غير قرينة . والآخر لا يفهم عند
الإطلاق إلا بقرينة ، فيعلم أنها حقيقة فى السابق دون المتأخر
فيعلم بالاضطرار الى قصد الواضع أن اللفظ لولا أنه حقيقة فى
ذلك المعنى لما كان سابقاً الى الافهام دون غيره

(وثانيها) أن يعلم من أهل اللغة أنهم متى أرادوا إفهام معنى من المعاني غيرهم ، اقتصروا على عبارات مخصوصة ، وإذا عيروا بذلك اللفظ عن معنى آخر لم يقتصروا عليها . بل ذكروا معها قرينة ، فيعلم قطعاً بهذا التصرف أن الأول حقيقة ، والثاني مجازٌ إذ لولا علمهم بكون ذلك اللفظ حقيقة لذلك المعنى لما اقتصروا عليه

(وثالثها) أنهم إذا علقوا الكلمة بما يستحيل عقلاً تعلقها به ، علم أنها في أصل اللغة غير موضوعة لها فيعلم كونها مجازاً فيها وهذا كقوله تعالى في النقصان « وجاء ربك » فإنه يستحيل عقلاً تعلق المجيء بالذات ، لاستحالة عليها ، فيعلم أن استعمالها مجاز بالنقصان ، وأن الأصل وجاء أمر ربك وكقوله تعالى « واسأل القرية » فإنه لا يمكن سؤال القرية ، فعلمنا أنه لا بدّ هناك من محذوف تقديره واسأل أهل القرية

وفي الزيادة كقوله تعالى « ليس كمثله شيء » فإننا لو خَلينا وظاهر الآية كان المنى إنما هو مثل مثل الله تعالى لامثله على الاطلاق ، والعقل يأبى ذلك ويبطله ، فعرفنا أن ذكر الكاف زيادة وأن الحقيقة حذفها ونقصانها (ورابعها) أن يضعوا لفظاً لمعنى ثم تركوا استعماله على

العموم وأطلقوه على بعض مجاريه كذوات الأربيع، ثم قصروه بعد ذلك على بعض تلك المجارى، كالحمار، فعلمنا كونه مجازاً بالإضافة الى وضعه العرفي، ومثاله لفظ الدابة فإنها بالوضع اللغوي لكل حيوان، ثم تعرف وضعها في ذوات الأربيع من الحيوانات وصار حقيقة فيها عرفاً، فإذا قصروها على الحمار من بين ذوات الأربيع كان مجازاً لا محالة بالإضافة الى العرف، فهذه بين هي الفروق الواضحة، وقد أوردتها ابن الخطيب الرازي وانتصر عليها فقها غنية وكفاية

(التقرير الثاني للفروق الفاسدة)

اعلم أن الشيخ أبا حامد الغزالي قد أورد أموراً للتفرقة بين المجاز والحقيقة، ولا بد من إيرادها وإظهار وجه فسادها وجملتها أربعة

(أولها) أن الحقيقة جارية على الاطراد والمراد بالاطراد جريان الحقيقة في كل موضع بخلاف المجاز، فإنه يجب إقراره حيث ورد كما قدمنا شرحه، والمثال في ذلك هو أن قولنا عالم قادر، لما صدقنا على كل واحد ممن له قدرة وعلم وجب صدقها على كل ذي علم وقدرة في جميع المحال، وعلى هذا يكون جريانها

شاهداً وغائباً على جهة الحقيقة لأجل الاطراد ، وأما المجاز
فليس حاله ما ذكرناه من الاطراد ، ولهذا فإنه لما استعمل
السؤال في القرية ، والعيير ، فإنه لا يستعمل في الجدار والشجرة
وهذا فاسد لأمر ثلاثة ، أمّا أولاً فلأن مستندنا في كون
هذه اللفظة حقيقة وكونها مجازاً إنما هو أمر الواضع وتقريره
فيجب أن يكون مستندنا في التفرقة بينهما هو أمر الواضع
وتقريره أيضاً ، وههنا لم تدلّ دلالة لغوية من جهة الواضع على
أن الاطراد علامة للحقائق ولا أن عدم الاطراد أمانة
للمجازات ، فلا بدّ فيه من دلالة لغوية ، فلم يزد فيه على مجرد
الحكم من غير إشارة فيه الى دلالة لغوية فلا يقبل ، وأما ثانياً
فلأنه قد يعرض للحقيقة ما يمنع من اطرادها لعارض ، ويعرض
للمجاز ما يوجب اطراده لعارض فجعل الاطراد من علامات
كون اللفظ حقيقة وإبطال الاطراد من أمانة كونه مجازاً
لا وجه له ، وأما ثالثاً ، فلأنه إن أراد باطراد الحقيقة استعمالها في
جميع موارد نصّ الواضع فالمجاز مثلها في ذلك لأنه يجوز
استعماله في جميع موارد نصّ الواضع فلا يبقى هناك بينهما
تفرقة ، وإن أراد استعماله في غير موضع نصّ الواضع فقد
تكون الحقيقة ممنوعة الاطراد لعارض ، وإن أراد بالاطراد

معنى آخر غير ما ذكرناه فيجب إظهاره حتى ننظر فيه،
وثانيها الامتناع من الاشتقاق دليل على كون اللفظة مجازاً،
فإن الأمر لما كان حقيقة في القول اشتق منه اسم الفاعل للأمر
واسم المفعول للأمر، وإينه لما لم يكن حقيقة في الفعل لم يوجد
هذا الاشتقاق، وهذا فاسد أيضاً لأمرين، أما أولاً فلأن
الاشتقاق معناه أخذ لفظاً من لفظه باعتبار أمر جامع لهما في
المعنى، وما هذا حاله فإنه لا إشعار له ألبتة بكون اللفظ حقيقة
فيما وضع له ولا مجازاً، وأما ثانياً فلأن اسم الرائحة حقيقة في
معناها، ومع ذلك فإنه لم يشتق منها اسم.

وثالثها قوله إن اختلاف صيغة الجمع على الاسم، يعلم أنه
حقيقة في أحدهما ومجاز في الآخر. وذلك نحو الأمر الحقيقي
فإنه يجمع على أوامر وإذا أريد به الفعل وهو المجاز فإنه يجمع
على أمور، وهذا فاسد جداً لأمرين. أما أولاً فلأن أبنية الجموع
مختلفة في أنفسها باختلاف أبنية الأسماء المفردة في ثلاثياتها
ورُباعيَّها وأصلها وزائدها، وما هذا حاله فإنه لا دلالة فيه على كون
اللفظ مجازاً ولا حقيقة. وأما ثانياً فإنه ليس بأن يدل قولنا
أوامر على كون الأمر حقيقة في القول بأحق من أن يدل
على كونه مجازاً، ولا قولنا أموراً في العقل بأن يدل على كونه

مجازاً أولى من أن يكون حقيقةً ، بل نقول دلالة قولنا أوامر على كونه مجازاً أحق من دلالة على كونه حقيقةً لأن جمع أمر على أوامر على خلاف القياس ، فهذا كانت دلالة على المجازية أحق ، وجمع أمر على أمور جارٍ على القياس ، فكانت دلالة على كونه حقيقةً أولى ، فبطل ما توهمه

ورابعها ، أن المعنى الحقيقي إذا كان متعلقاً بالغير فإذا استعمل فيما لا تعلق له بشيء كان مجازاً ، وعلى هذا لفظ القدرة إذا أريد به الصفة القادرية كان لها متعلق وهو المقدور ، وإذا أُطلق على إثبات الحسَن لم يكن له متعلق فيعلم كونه مجازاً ، وهذا فاسدٌ أيضاً لاحتمال أن يكون مقولاً بالاشتراك عليهما فيكون حقيقةً فيهما ، لكن اتفق أن له بحسب أحد الحقيقتين متعلقاً دون الأخرى ، فهذه زُبْدَةٌ ما عوّل عليه الشيخ أبو حامد الغزالي في هذه الفروق الفاسدة ، وكأنه إنما أتى له الفساد من جهة تعويله على أمور عامة ليست صالحة للتفرقة ، فهذا بطل ما عوّل عليه

﴿ خيال وتنبيه ﴾

فإن قال قائل هلا أوردتم من جملة الفروق الفاسدة بين الحقيقة والمجاز الكلام في التعريفات الفاسدة التي حكيتها عن الشيخ أبي عبد الله البصرى ، وعبد القاهر الحُرْجَانِي ، وأبي الفتح ابن جنى وغيرهم من علماء الادب وعددتها من جملتها فإنَّ مَنْ أخطأ في تعريف الماهية أخطأ لا محالة في التفرقة بينهما ، فكان ينبغي عدُّها من جملة الفروق الفاسدة

« والجواب » من وجهين ، أمّا أولاً فلأن الكلام في تعريف الماهية بمعزل عن الكلام في التفرقة بين الأمرين فلا يمزج أحدهما بالآخر ، لأن الكلام في التعريفات إنما هو كلام في الماهية ، ومعرفة الذات والكلام في التفرقة إنما هو كلام في الأحكام ومعرفة الخصائص ، فأحدهما مخالف للآخر كما ترى . وأمّا ثانياً فلعلهم يذهبون معنا إلى القول بالفروق الصحيحة ، وإن ذهبوا إلى تعريفها بالتعريفات الفاسدة كما حكينا عنهم ، فخطأؤهم في التعريفات الفاسدة لا يكون خطأ في الفروق لانحراف أحدهما عن مقصد الآخر فظهر لك مما ذكرناه أن أحدهما مخالف للآخر

﴿ الحكم الثاني ﴾

من شرط المجاز أن يكون مسبقاً بالحقيقة ، وليس من شرط الحقيقة أن يكون لها مجاز ، أمّا الأول فبيانُه أن المفهوم من حقيقة المجاز هو ما كان مستعملاً في أمر يخالف موضوعه الأصلي ، فهذا يوجب أن يكون قد وُضِع في الأصل لمعنى آخر ، ومتى استعمل اللفظ في ذلك الموضوع فهو حقيقة فيه وهذا هو المقصود . وأمّا الثاني فبيانُه هو أن مفهوم الحقيقة هو اللفظ الذي استعمل في نفس موضوعه الأصلي وليس يلزم من كون اللفظ موضوعاً لمعنى أن يكون موضوعاً في معنى آخر بينه وبين الأول علاقة وإِذا كان الأمر كما قلناه حصل المقصود من أنه لا يلزم من كل حقيقة أن يكون لها مجاز لما لخصناه والله اعلم

﴿ الحكم الثالث ﴾

الحقيقة قد تكون مجازاً ، والمجاز قد يصير حقيقةً ، أمّا صيرورة الحقيقة مجازاً فلأن الحقيقة إذا قلَّ استعمالها صارت مجازاً عرفياً . ومثاله إطلاق لفظ الدابة على الدودة والنملة ، فإنه لما تُعورف في إطلاقه على ذوات الأربع حتى صار حقيقة

فيه فصار إطلاقه على التلمة مجازاً بالاضافة الى الحقيقة العرفية وقد كان حقيقة في أول وضعه على كل ما يدب من الحيوانات. وأما صيرورة المجاز حقيقةً فلأن المجاز إذا كثر استعماله صار حقيقة عرفيةً . ومثاله قولنا الغائط ، فإنه كان مجازاً في قضاء الحاجة ، وحقيقته المكان المطمئن من الأرض ثم تُعورف. هذا المجاز وكثر حتى صار حقيقةً سابقةً إلى الفهم

﴿ الحكم الرابع ﴾

اللفظ في نفسه قد يكون خالياً عن المجاز وحده ، وقد ينخلو عن الحقيقة والمجاز معاً ، وذلك يكون في صور ثلاث (الصورة الأولى) الاسماء الاعلام من نحو زيد ، وعمر وذلك لأنها لم توضع في الأصل دالة على شئ بعينه ، كدلالة قولنا حيوان ، ورجل ، وسواد ، ولكنها القاب وضعت للفرقة بين المسميات وليست أجناساً دالة على موضوع معين ، فإذا دلت على موضوعها الأصلي فهي حقيقة ، وإذا كانت مستعملة في غيره فهي مجازات ، ولكنها موضوعة للفرقة بين الأعلام خارجة عن الدلالة على الصفات ، فلا جرم قضينا بخروجها عن المجاز والحقيقة جميعاً

(الصورة الثانية) ما يكون خالياً عن المجاز ويكون حقيقةً على الإطلاق وهذا نحو الأسماء المضمرة من نحو قولنا هو ، وهما ، وهم ، وهن ، وأنا ، ونحن ، وإياك ، وجميع الأسماء التي أضمرت ، ونحو أسماء الإشارة من قولهم ذا ، وذاك ، وذان وهؤلاء ، ومثل الأسماء المبهمة الأسماء التي لا إبهام فوقها كالمعلوم ، والمذكور ، والمجهول ، فإن هذه الأمور كلها انصوص فيما دلت عليه ظاهرة المعاني مستعملة في حقائقها التي وضعت لها ، ولا يجري فيها المجازات بحال ، لأن كل ما وضعت له فهي حقيقة فيه ، فهي وإن خرجت عن استعمال المجاز فهي باقية على استعمالها حقائق في كل مجازيها ، نعم قد يجري المجاز في الأعلام بالنقصان كما يقال قرأت سيبويه ، وقرأت اليويني والمزني ، والزمخشري ، والمراد كتاب هؤلاء ، وقد يجري المجاز في بعض المضمرات كقولنا (نحن) فإنه حقيقة في الجمع ، وقد يقال للواحد العظيم مجازاً ، وقد يجري المجاز في أسماء الإشارة كقولك : أعجبنى هذا الرجل ، وإن كان غائباً عنك ، لأن الحقيقة فيه لمن كان حاضراً بقربك

(الصورة الثالثة) لما يكون خالياً عن الحقيقة والمجاز جميعاً ، ويجوز ورودها فيه بعد ذلك ، وهذا هو أول الوضع

في الأصل ، فإنه ليس مجازاً ، لأنه لم يُستعمل في غير موضوعه ولا حقيقةً لأنه لم يُستعمل في موضوعه ، لأنه لم يُسبق يوضع فيقال : إنه قد استعمل في موضوعه فيكون حقيقة ، فهذا خرج عن أن يكون حقيقةً او مجازاً

﴿ الحكم الخامس ﴾

في اللفظ الواحد هل يكون حقيقة ومجازاً على الجمع ، أم لا . فنقول : أمّا بالاضافة الى معنيين فهو كثير ، ومثاله قولنا (أسدٌ) فإن حقيقةً هو الحيوان المخصوص ، ومجازه الرجلُ الشجاع . وقولنا (حمارٌ) فإنه حقيقة في الحيوان ، ومجازه في البليد ، و (البحر) حقيقة في المياه ، ومجاز في الكريمة وأمّا بالاضافة الى معنى واحد باعتبار وضعين ، فهذا ممكن . ومثاله قولنا (دابةٌ) فإنه حقيقة في ذوات الأربع ، ومجاز فيما عداها ، فإطلاقها على الحمار حقيقةً باعتبار الوضع اللغوي ، وهو مجاز بحسب الوضع العرفي ، وأمّا استعمال اللفظة الواحدة مجازاً وحقيقة دفعةً واحدة في وضع واحد باعتبار معنى واحد فهو محالٌ ، لاجتماع النفي والإثبات من الجهة الواحدة ، لأنها باعتبار كونها حقيقة مستعملة في موضوعها ، وباعتبار كونها مجازاً

مستعملة لا في موضوعها فيصير الموضوع حاصلًا غير حاصل ،
وهذا مُحالٌ . ولنتصر على هذا القدر من أحكام المجاز ففيه
كفايةٌ مع ما ينضم إليه في أثناء الكتاب وغضونه وبتمامه
يتم الكلام في هذه المقدمة . وقد أطلنا التقرير فيها بعض
الإطالة والله الموفق للصواب

المقدمة الرابعة

(في ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة وبيان التفرقة بينهما)
اعلم أن هذا الباب من أجل علوم البيان وأعلاها ،
وأرسخ قواعد وأسمائها ، وفيه تفاوت القيم ، وتتفاضل
الهمم ، والذي يتعلق بفرضنا منها هو الكلام فيما يتعلق
بالبلاغة على الخصوص ، وفيما يتعلق بالفصاحة على الخصوص ،
ثم نذكر التفرقة بينهما فهذه مطالب ثلاثة

المطلب الأول

(في بيان ما يتعاق بالفصاحة على الخصوص)
الفصاحة في اللغة عبارة عن البيان والظهور ، يقال
أفصح العجمي إذا خلص كلامه عن اللكنة واللحن ،

وَأَفْصَحَ اللَّبَنُ ، إِذَا ذَهَبَ عَنْهُ اللَّبَاءُ وَزَالَتْ عَنْهُ الرَّغْوَةُ ،
وَأَفْصَحَتِ الشَّاةُ ، إِذَا صَفَا لَبْنُهَا عَمَّا يَشْوِبُهُ ، وَأَفْصَحَ الصَّبْحُ
إِذَا ظَهَرَ وَعَلَا ضَوْؤُهُ ، وَفِيهِ الْمَثَلُ « أَفْصَحَ الصَّبْحُ
لَدَى عَيْنِينَ »

وَفِي مِصْطَلَحِ عِلْمِ الْبَيَانِ خُلُوصُ الْكَلِمَةِ عَنِ التَّعْقِيدِ فِي
تَرْكِيبِ الْأَحْرَفِ وَالْأَلْفَاظِ جَمِيعًا ، فَتِي سَلِمَتِ الْكَلِمَةُ
الْوَّاحِدَةُ عَنِ تَنَافُرِ تَرْكِيبِهَا وَلَمْ تَكُنْ مِنْ قَبِيلِ قَوْلِنَا عَقَّجُوقُ ،
وَلَا مِنْ قَوْلِهِمُ « الْمُعْتَمَعُ » وَهُوَ شَجَرٌ . وَسَلِمَ تَرْكِيبُ الْأَلْفَاظِ
عَنِ التَّنَافُرِ أَيْضًا كَمَا قِيلَ

« لَيْسَ قَرَبٌ قَبْرٌ حَرْبٌ قَبْرٌ »

لَأَنَّ التَّنَافُرَ فِي الْأَوَّلِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ تَقَارُبِ مَخَارِجِ
تِلْكَ الْأَحْرَفِ ، وَحَصَلَ التَّنَافُرُ فِي الثَّانِي مِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِ
الْأَلْفَاظِ الْمُتَقَارِبَةِ ، فَحَصَلَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ عَثَارٌ فِي اللِّسَانِ ،
وَتَوَعَّرٌ فِي الْمَخَارِجِ ، فَلِأَجْلِ ذَلِكَ كَانَ مُتَنَافِرًا فَلَا لَفَاطَ فِي
سُهولةِ تَرْكِيبِهَا وَعُثُورَتِهِ وَسِلَاسَتِهِ وَوُعُورَتِهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ فِي
طَنِينِهَا وَلَذَّةِ سِمَاعِهَا ، وَلِهَذَا فَإِنَّهُ يَسْتَلْذِقُ بِصَوْتِ « الْقُمْرِيِّ » وَيَكْرَهُ
صَوْتِ « الْغَرَابِ » وَيُسْتَظْرَفُ صَهِيلُ « الْفَرَسِ » وَيَسْتَنْكَرُ

هيق « الحمار » فاذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن مقصودنا من الفصاحة يحصل بالبحث عن أسرارها

﴿ البحث الأول ﴾

(في مراعاة الحاسن المتعطفة بأفراد الحروف)

ولنشر منها الى تقسيمين ، التقسيم الأول باعتبار مخارجها وهو أنواع ثلاثة

النوع الأول ، مخرج الخلق ، وله سبعة أحرف ، ولها منه مخارج ثلاثة فلاهمزة ، والهاء ، والألف ، أقصى الخلق وللعين والحاء ، اوسطة . وللعين ، والحاء أدناه

النوع الثاني ، الشفهيّة وهي الباء ، والفاء ، والميم ، والواو

النوع الثالث ، حروف اللسان وهو ما عدا هذين المخرجين على تفاوت فيها في حافات اللسان ومدارجيه ووقوعها في طرفه ، ووسطه ، وأقصاه ، وموضعه كتب النحاة

التقسم الثاني ، باعتبار ما يعرض لها في أنفسها من الجهر ، والهمس ، والشدة ، والرخاوة ، واللين ، والإطباق ، والانفتاح ، والانمخاض ، والاستعلاء ، وغير ذلك ، فالأحرف الشفهيّة أخف الأحرف موقعا ، وألذها سماعاً ، وأسدسها جرياً على الألسنة .

وحروفُ الذَّلَاقَةِ منها وهي الراء ، واللام ، والنون ، لان مخرجها من ذَوَلِقِ اللسان وهو طَرَفُهُ ، ويكثر استعمالها في الكلام ، وما ذاك إِلَّا من أجل خفة مجراها وطيب نغمتها ، وسهولتها على النطق ، ولهذا فإنك لا ترى كلمةً رُبَاعِيَّةً أو خَمَاسِيَّةً مُعَرَّاةً من حروف الذَّلَاقَةِ إِلَّا على جهة النُّذْرَةِ والقَلَّةِ وجدت في كلام العرب كالعَسَجِدِ ، اسم للذهب ، والعِذْيُوطِ ، وهو الذي يُحْدِثُ على فراشه وغيرهما ، فدخولُ هذه الأُحرفِ في الأُبنية من أجل ترقيقها وتلطيفها ، وحُسْنِهَا على المسموع ، وما من واحد من الأُحرفِ السبعة والعشرين العربية الأ وهو مختص بنوع فضيلة لِكُنْهَا متفاوتة في الصفاء والرِّقَّةِ ، ولهذا فإنك تجدُ « العين » أنصَحَ الحروفِ جَرَسًا وألذَّهَا سَمَاعًا و « القاف » مختصة بالوضوح ، والمثانة ، وشِدَّةِ الجهر فإذا وقعا في كلمة حسناها لما فيهما من تلك المزية ، وهكذا كلُّ حرفٍ منها له مزية لا يشاركه فيها غيره ، فسبحان من أنقذ في الأشياءِ دقيق حكيمته وأحكم المكوّنات بعجيب صنعته . فمتى زوعيت هذه الاعتبارات وألّفت الكلمة من هذه الأُحرفِ السهلة كان الكلام في نهاية العذوبة وجرى على أسلّاتِ الألسنة بالسلاسة وخفة المنطق ، وهذا هو المراد بكون الكلام فصيحًا

كما سنوضح القول في كون الفصاحة من عوارض الألفاظ
أو من عوارض المعاني

— البحث الثاني —

(في بيان ما يجب مراعاته من حسن التركيب)

اعلم أن هذا النظر إنما يختص بالمفردات فإنها وإن
كانت مختلفةً أعني مفردات الحروف في العذوبة والسلاسة
فإن شيئاً منها غير مستكره ، لكن الاستكره إنما يعرض
من أجل التأليف لما يحصل بسببه من التناؤر والثقل ، فلاجل
هذا كانت العناية في أحكام التركيب والتأليف ، لأنه ربّما
حصل على وجه يفيد رقة اللفظ وحلاوته فيكون حسناً ،
وربّما حصل على وجه يفيد ثقلًا وتَعَثُّراً في اللسان فيكون
قبيحاً ، فإذن العناية كلها في التركيب فنقول : قد بان من
حسن تصرف واضع اللغة امتناعه من الجمع بين العين ، والحاء
وبين الغين ، والحاء ، ومن الجمع بين الجيم ، والصاد ، وبين
الجيم ، والقاف ، وبين الذال المعجمة ، والزاي ، وما ذاك إلا
لما يحصل من تأليف هذه من البشاعة والثقل على الألسنة
في النطق ، وليس ذلك من أجل ما يحصل من تقارب مخارج

الحروف وتباعدها كما يزعمه ابن سنان وغيره من أرباب هذه الصناعة ، فإنهم عولوا على أن القرب منها يكون سبباً في قببح اللفظ ، والتباعد في المخرج فيها يكون سبباً في حُسن اللفظ ، وهذا فاسد فإنه رُبما يعرض لما كانت حروفه متباعدة استكراه في النطق ، وهذا كقولنا : ملعَ أي عدا فالعين من حروف الحلق ، والميم من الشفة ، واللام من وسط اللسان ، ومع ذلك فإنها ثقيالة على اللسان ينبوعنها الذوق ولا تستعمل في كلام فصيح ، ورُبما عرض لما تقاربت حروفه حُسنُ الذوق في اللسان فكان حسناً ومثاله قولنا : ذقته بضمي ، فان الباء والفاء والميم كلها أحرف متقاربة شفوية وهي رقيقة حسنة يخف حملها على اللسان ، فبطل ما عول عليه هؤلاء ، فحصل من مجموع ما ذكرناه أن مستند الإعجاب في حُسن تأليف اللفظة من هذه الأحرف العربية ، إنما هو الذوق السليم ، والطبع المستقيم ، لا من أجل ما زعموه ويؤيد ما قلناه من ذلك وهو أن مستند الحُسن والقبح والإعجاب والنفور في تأليف الكلام إنما هو سلامة الطبع وتحكيم الذوق ، هو أن الكلمة الواحدة إذا أُلِّفت تأليفاً مخصوصاً كانت في غاية الركة على اللسان يزدريها كلُّ من سمعها فإذا عكست صارت أرق ما يكون

على الألسنة والطف وأعجب ، ومثاله قولنا : ملع فإنها ركيكة كما
أشرنا إليه فإذا قلب تأليفها قلباً مخففاً وقيل فيها « عليم » من
العلم كانت أوقع ما يكون في الفصاحة وأدخل ما يكون في
الرقّة واللطافة ، والأحرفُ فيهما واحدةٌ من غير اختلاف ،
وما وقع الاختلافُ إلا في التأليف لا غيرُ وزبماً وقع في
الألفاظ ما يكون هو ومقلوبه في غاية الحسن والرقّة لا مزية
لاحدما على الآخر ، وهذا كقولنا « غلب » إذا قهر ،
فإذا قلبته قلت « بلغ » فهاتان اللفظتان سواءٌ في الفصاحة ،
وهذا كقولنا : « ملع » الشئ من الملاحه ، فإذا قلبته قلت
فيه « حلم » من الحلم والرجاحة ، فكلُّ واحد منهما
لا مزيد على حسنه ، وكلُّ هذا يدلُّك على أن المعول عليه في
ذلك هو ما يجده الإنسان عند التأليف من الذوق والرقّة ،
ولهذا فإنك ترى الكلمات المستعملة في كلام الله تعالى والسنة
النبوية مؤلفة تأليفاً معجباً على نهاية اللطافة والرّشاقة والرقّة ،
فحصل من مجموع ما ذكرناه أنه لا بدّ من مراعاة أمور في
تأليف الكلمة لتكون فصيحة ، « أولها » أن لا تكون تلك
الأحرف متنافرة في مخارجها فيحصل الثقل من أجل ذلك
« وثانيها » أن تكون معتدلة في الوزن فإن الأوزان ثلاثةٌ

ثلاثية و رباعية و خماسية فأكثرها استعمالاً هو الثلاثي ، وما ذاك إلا لخفته و أبعدها في الاستعمال الخماسي لأجل كثرة حروفه و أوسطها الرباعي لحصوله بين الأمرين ، و التعويل في ذلك على الذوق ، فإنها ربما كثرت و هي خفيفة على اللسان كقوله تعالى « فسيكفيكمهم الله » و كقوله « ليستخلفنهم في الارض » و لهذا عيب على امرئ القيس في قوله

(غداً تره مستشزرات إلى العلا تضل العقاص في مشى و مرسل)
و ثالثها توالي الحركات فإذا حصل سكون الوسط كان أعدل ما يكون و أرق و إن توالى ثلاث فتحات فهو أخف من حصول الضم في وسطه ، فهذا فإن فرسا ، أخف من عَضُد ، و المعيار في ذلك هو عرضة على ما قلنا من تحكيم الذوق ، و لهذا فإنه قد يتوالى ضمّتان و هو غير ثقيل كقوله تعالى « في ضلال و سمر » و قوله « فعَلَوْهُ في الزَّبْرِ » فالتعويل على ما ذكرناه في كل أحواله و بالله التوفيق

﴿ البحث الثالث ﴾

(في مراعاة الحواس المتعامة بتفردات الالفاظ)

اعلم أن هذا البحث متعلقه اللفظة الواحدة على انفرادها ، و هو مخالف لما سبق مما أودعناه البحث الثاني ، لأنه نظر

يختص مفردات الحروف ، وكيفية تأليفها فلا جرم كان مخالفاً لما قبله ، واعلم أن من الناس من زعم أنه لا قبيح في الألفاظ وأنها كلها حسنة لأن الواضع لا يضع إلا الحسن ، وهذا فاسدٌ لأمرين ، أما أولاً فلأنه لو كان الأمر كما زعموه لكان لا تقع التفرقة بين الألفاظ في الأبنية ، والأوزان ، والخفة ، والثقل ، ولما عرفنا تفاوتها في ذلك تحققنا أن منها ما يكون في غاية الرقة واللطافة ، ومنها ما يكون في نهاية الثقل والبشاعة ، وأما ثانياً فلأنه كان يلزم أن لا تقع التفرقة بين الشاذ ، والمألوف ، والنادر ، والمستعمل ، من جهة الوضع ، فلما كان الأمر في ذلك ظاهراً بطل ما توهموه . ولنضرب في ذلك أمثلة ثلاثة توضح المقصود

المثال الأول ، أسماء الحجر كثيرة ترتقى الى خمسين اسماً كلها متفاوتة فلفظ الحجر أحسن من قولنا زَرَجُون وإِسْفِنِط ولفظ السُّلَافَة أعجب من قولنا قرقف وخندريس

المثال الثاني ، في أسماء الأسد وهي كثيرة فقولنا : أسد أحسن من قولنا : فدو كس ، وهرماس ، وقولنا : وزد . وهزبر ، أحسن من قولنا غضنفر وما ذاك إلا من أجل اختصاص بعض الألفاظ برقة ورشاقة تخالف اللفظ الآخر

المثال الثالث ، في أسماء السيف فإن لفظ الصارم ، والمهند ،
والسيف ، أحسن من لفظ خَنْشَلِيل فمثلُ هذا كيف يمكن
دفعه ، وأنت إذا تأملت جميع ما ورد من ألفاظ التنزيل
والسنة الشريفة وجدتهما على نهاية الكمال في مراعاة الألفاظ
الرقية والخفيفة والمألوفة ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن
الفصاحة في الألفاظ المفردة يجب أن تكون مختصة بخصائص
الخاصة الأولى ، أن تكون اللفظة عربية قد توأضع عليها
أهل اللغة ، لأن الفصاحة والبلاغة مخصوصان بهذا اللسان
العربي دون سائر اللغات من الفارسية والرومية والتركية فلا
مدخل لهذه الألسنة في فصاحة وبلاغة ، نعم ليس بمُنْكَر
استعمالُ شيء من هذه اللغات على جهة التعريب له ، وقد
ورد في القرآن الكريم استعمالها ، وحسن موقعها لما عرِّبَتْ
واستعملها العرب كما ورد في « السَّجِّيل » و « الاستيرق »
و « المشكاة » وورد في اللغة العربية « كاللجام » و « الفرند »
و « الإِسْفِئْط » وغير ذلك ، وقد أنكر أبو بكر الباقِلَانِي أن
يكون في القرآن شيء من غير لغة العرب ، وهذا خطأ . فإن
هذه الألفاظ لا يمكن إنكار ورودها في القرآن ولا يسع

جعلها من لغة العرب ، فإنها غير جارية على قياسها في الأوزان
والابنية

الخاصة الثانية ، أن تكون جارية على العادة المألوفة فلا
تكون خارجة عن الاستعمال ، فتكون شاذة عن الاستعمال
المطرد في معناها ، وبنائها ، وإعرابها ، وتصريفها ، لأن كل
واحد من هذه الأمور له قياس يحصره ، ومعيار يضبطه
يجرى على مطرد القياس والعادة المألوفة ، ولأن الفصاحة إنما
تكون إذا كان اللفظ جارياً على ما ذكرناه فلأجل هذا وجب
مراعاة ما ذكرناه وأنت إذا تصفحت آي القرآن وألفاظ السنة
النبوية وجدتها كلها جارية على المعيار الذي نلخصناه ولا
تخرجان عنه بحال ، فما خالف أو ضاع اللغة فهو مردود ، كمن
يضع لفظ السماء يريد به الأرض ، وما خالف الأبنية المقيسة
فهو مردود أيضاً ، وما كان أيضاً مخالفاً للأقيسة الإعرابية
في رفع الفاعل ونصب المفعول ومخالفاً للأقيسة التصريفية من
قلب الواو والياء المفتوح ما قبلها ألفاً ، فهو لحن مردود
والكلام الفصيح محجب عما ذكرناه

الخاصة الثالثة ، أن تكون تلك اللفظة خفيفة على الألسنة
لذيذة على الأسماع حلوة في الذوق ، فإذا كانت اللفظة بهذه

الصفات فلا مزيد على فصاحتها وحُسْنِهَا ، ولهذا فإن ألفاظ القرآن يخف جريها على اللسان وتلذها الاسماع ويحلو مذاقها ، وما كان على خلاف ما ذكرناه فلا مزيد على قبجه ، ومخالفته لانهاج الفصاحة والبلاغة جميعا فيما يكون ثقيلًا على الألسنة كريهاً وحشياً في غاية البشاعة ، ولنضرب له أمثلة (المثال الاول) لفظة « جَجِيش » فإنه وقع في شعر « تَأَبَّطُ شَرًّا » في أبيات الحماسة في قوله

يَظَلُّ بِمَوْءَاةٍ وَيَبْسِي بِغَيْرِهَا

ججيشا ويعرورى ظهوز المهالك)

فإنها قبيحة جداً ، ونظيرها قولنا : « فريد » فإنه بمعناها ، وبينهما بون لا يدرك بقياس المثال الثاني) قولنا : اطلَّخَمَّ الأمر كما وقع لأبي تمام حيث قال « قد قلت أما اطلَّخَمَّ ، الأمر » فإن هذه اللفظة منكرة قبيحة مجانية للكلم الفصيحة . (المثال الثالث) قولهم جَنَخَتْ كما وقع في شعر أبي الطيب المتنبي قال

(جَنَخَتْ وهم لا يجنخون بها بهم)

والمراد نخرت وهذه اللفظة من مستقبحات الألفاظ

ومستعجناتها فإذا حالة ينبغي تجنبه

الخاصة الرابعة ، أن تكون اللفظة مألوفة في الاستعمال فلا تكون وحشية ، ويقرب معناها فلا يبعد تناولها ، فيكون سهلاً بالإضافة إلى لفظه ، سريع الوقوع في النفوس بالإضافة إلى معناه ، وقد زعم بعض النُّظار من أهل هذه الصناعة أن الكلام الفصيح ما كان في ألفاظه عُنْجُهيَّة الغرابة وبعد عن الأفتدة الإحاطة بمعناه وعزَّ عن الأُفهام إدراكه ، فما هذا حاله يصفونه بالفصاحة ، وهذا جهل بمحاسن الفصاحة وأوضاع البلاغة فإنك ترى ألفاظ القرآن والسنة النبوية مع بلوغها كل غاية من الفصاحة بحيث لا يدانيهما كلام في غاية البيان والظهور بالإضافة إلى ألفاظهما، وفي نهاية القرب بمعانيهما ، وقد وصف الله كتابه الكريم بأنه بيان وتبيان ، ولهذا فإنه لا يكاد يشكل من ألفاظ القرآن والسنة على أحد الآ من جهة التركيب لا غير . فأما مفرداتهما ففي غاية الوضوح والبيان والظهور ، فتمت حصت هذه الخواص التي ذكرناها لكل لفظة كانت الغاية ، وعدّ الكلام فصيحاً بلا مرية

الخاصة الخامسة ، أن يكون اللفظ مختصاً بالجزالة والرقّة ولسنا نعني بالجزالة في الكلام أن يكون وحشياً في غاية الغرابة في معانيه والوعورة في ألفاظه ، ولا نريد بالرقّة

أن يكون ركيكا نازل التهر سفه آفاً ، ولكن المقصود من
الجزالة أن يكون مستعملاً في قوارع الوعيد ، ومهولات
الزجر وأنواع التهديد ، وأما الرقة فإنما يراد بها ما كان مستعملاً
في الملاطفات واستجلاب المودة والبشارة بالوعد ، والقرآن
العظيم واردٌ بالأمرين جميعاً ، ولنورد من ذلك أمثلة ثلاثة
موضحات مقصودنا مما نريده ههنا

المثال الأول ، في الجزالة وما ورد فيها وهي مخصوصة
بذكر أهوال القيامة ، والتحفّظ على الأوامر والمناهي عن الحدود ،
وحكاية إيقاع المثلات بالأُمّ الماضية وغير ذلك مما يكون
خطاباً جزلاً وقولاً فصلاً لاهزلاً قال تعالى « ويوم نسيرُ
الجبال ونرى الأرض بارزة وحشرناهم » إلى آخر الآية ،
وقال تعالى « ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن
في الأرض إلا من شاء الله » إلى آخر السورة وقوله تعالى
« فأرسلنا عليهم الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم »
وقوله تعالى « فتجنا عليهم أبواب كل شيء حتى إذا فرحوا
بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبعدون » وقوله تعالى
« فإذا انسَخَ الأَشْهَرُ الحَرَمَ فاقتتلوا المشركين حيث
وجدتُّوهم وخذوهم واحصروهم »

وأما الرقة فهو ما كان مستعملا في الملاطفة والاستعطافات ، وأنواع الترحم ، ومحادثة القلوب ، بذكر الله تعالى الى غير ذلك ، وذلك نحو قوله « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ، وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ » الى آخرها وقوله تعالى « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي » إلى آخر الآية وقوله تعالى « وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَا » إلى غير ذلك من مواقع الملاطفة والإيذان بالرحمة والتقريب للعباد وإعلامهم بعظيم الرحمة والمغفرة (المثال الثاني) ما ورد في السنة النبوية على مثال ذلك وحدوده ،

أما الجزالة فكما قال عليه السلام « يَا بَنِي آدَمَ تَوَتَّى كُلَّ يَوْمٍ بِرِزْقِكَ وَأَنْتَ تَحْزَنُ ، وَيَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمْرِكَ وَأَنْتَ تَفْرَحُ ، أَنْتَ فِيمَا يَكْفِيكَ وَتَطْلُبُ مَا يُطَاعِيكَ لَا بِقَلِيلٍ تَقْنَعُ ، وَلَا مِنْ كَثِيرٍ تَشْبَعُ » وقوله صلى الله عليه وسلم « أَمَّا رَأَيْتَ الْمَأْخُودِينَ عَلَى الْغُرَّةِ الْمُزْعَجِينَ بَعْدَ الطَّمَأْنِينَةِ ، الَّذِينَ أَقَامُوا عَلَى الشَّبْهَاتِ ، وَجَنَحُوا إِلَى الشَّهَوَاتِ ، حَتَّى أُنْتَهَمَ رُسُلُهُمْ ، فَلَا مَا أَمَلُوا أَذْرَكُوا ، وَلَا إِلَى مَا فَتَمَهُمْ رَجَعُوا ،

قَدِمُوا عَلَى مَا عَمَلُوا . وَنَدِمُوا عَلَى مَا خَلَفُوا ، وَلَنْ يَغْنَى النَّدَمُ .
وَقَدْ جَفَّ الْقَلَمُ « فَاَنْظُرْ إِلَى مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ
جِزَالَةِ اللَّفْظِ

وَأَمَّا الرَّقَّةُ فَكَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « كُنْ فِي الدُّنْيَا
كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ ، وَاعْتَدِّ نَفْسَكَ فِي الْمَوْتَى ، فَإِذَا
أَمْسَيْتَ فَلَا تُحَدِّثْهَا بِالصَّبَاحِ ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تُحَدِّثْهَا
بِالْمَسَاءِ ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقْمِكَ ، وَمِنْ شَبَابِكَ لِهَرَمِكَ ،
وَمِنْ فَرَاغِكَ لَشُغْلِكَ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « رَحِمَ اللَّهُ
أَمْرًا تَكَلَّمَ فَعَنِمَ . أَوْ سَكَتَ فَسَلِمَ ، إِنْ اللِّسَانَ أَمْلَكَ شَيْءٌ ،
لِلْإِنْسَانِ » إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الرَّفَائِقِ فِي كَلَامِهِ وَأَنْوَاعِ الْمَلَاظِفَاتِ
(الْمَثَالُ الثَّلَاثُ) مَا وَرَدَ مِنْ كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، كَرَّمَ
اللَّهُ وَجْهَهُ فَإِنَّهُ قَدْ تَفَتَّنَ فِي أَسَالِيبِ الْكَلَامِ ، وَاسْتَوَلَى مِنْهُ
عَلَى بَدَائِعِهِ وَغَرَائِبِهِ . وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِنَا لِكَلَامِهِ فِي
نَهْجِ الْبَلَاغَةِ

أَمَّا الْجِزَالَةُ فَفِيهَا قَوْلُهُ لِأَصْحَابِهِ : تَجَهَّزُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ فَقَدْ
نُودِيَ فِيكُمْ بِالرَّحِيلِ ، وَأَقْلُوا الْعُرْجَةَ عَلَى الدُّنْيَا ، وَأَخْرَجُوا مِنْهَا
قُلُوبَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهَا أَبْدَانُكُمْ . ففِيهَا اخْتَبَرْتُمْ ،

ولغيرها خلقتهم ، فقدّموا بعضاً ، يكن لكم قرصاً ، ولا تُخلفوا
كُلاً ، فيكون عليكم كُلاً

فانظر الى هذا الكلام ما أجزله وما أوضحه لبيان

ما اشتمل عليه وتناوله

وأما الرقة ، فمنها قوله عليه السلام اللهم أحقن دماءنا
ودماءهم ، وأصلح ذات بيننا وبينهم ، وأهدهم من ضلالهم ، حتى
يعرف الحق من جهله ، ويرعوى عن الغي والعدوان من
لهج به ، وقوله عليه السلام في بعض مناجاته : اللهم صن وجهي
باليسار ولا تبذل جاهي بالإقتار ، فأفتن بحب من أعطاني ،
وأبلى بيئض من منعني ، وأنت من وراء ذلك كله ولي
الإعطاء والمنع ، إنك على كل شيء قدير

وله عليه السلام في تعليم الحرف ، والوعظ . وتذكير

الآخرة من الفخامة والجزالة ، وفي الرقائق في تعليم معالم
الدين ، وإرشاد الخلق الى مكارم الأخلاق ، كلام بالغ ،
ووعظ زاجر ، مالا يوازيه كلام ، ولا يساوي نظمة وإن

انتظم أي نظام

﴿ البحث الرابع ﴾

(في مراعاة المحاسن المتعلقة بتركيبات الألفاظ)

وهذا نحو التجنيس كقوله تعالى « ويوم تقوم الساعة يُقسِمُ المجرمون ما لبثوا غير ساعة » والترصيع، كقول عبد الرحيم ابن نباتة الواعظ في بعض خطبه: الحمد لله عاقِدِ أزمَةِ الأُمور بعزائم أمره ، وحاصِدِ أئمّة الغُرُور بقواصم مكرِهِ ، والتصريع وإنما يكون في المنظوم الشعري وغير ذلك من فنون البديع ، فإن هذه الأمور كلها سنوردُها في فن المقاصد ، ونظهر أسرارها وما اشتملت عليه من المحاسن فصار تأليف الألفاظ والكلم المفردة في إفادتهما للفصاحة بمنزلة تأليف العقْد وانتظامه ، فلا بدّ في ذلك من مراعاة أمور ثلاثة

(أولها) اختيارُ الكلم المفردة كما فصلناذ من قبل ، كاختيار مفردات الآلى وانتقائها في حسن جوهرها وصورتها (وثانيها) نظم كل كلمة مع ما يشاء كلها أو يماثلها كما يحسن ذلك في تركيب العقْد ونظمه ، لأنها إذا حصلت مع ما يشاء كلها وقعت في أحسن موقع وحاءت في أعجب صورة

(وثالثها) مطابقة الغرض المقصود من الكلام على اختلاف أنواعه وتباين فنونه فلا بد من أن يكون موافقاً لما أريد به بعد اختصاصه بالتركيب ، وهو غرضٌ عظيمٌ لا بد من رعايته ونظيره في العقد ، فإنه بعد إحكام تركيبه وإتقان تأليفه لا بد من مطابقتة لما صيغ له فتارة يجعل إكليباً على الرأس ، ومرةً يجعل طوقاً في العنق ، وقد يجعل شنفاً على الأذن ، وإذا خالف في ذلك بطل المقصود وفات الغرض ، فإذا جعل إكليباً الرأس على غيره ، أو جعل طوق العنق في غيره بطل المقصود وفات الغرض ، والكلام بعد تركيبه إذا وضعته في غير موضوعه ولم تقصد به ما هو موضوع له انخرم المقصود به وكان خالياً عن البلاغة . فالأمر الأول والثاني من هذه الأمور الثلاثة يتعلق بالفصاحة ، لأنها من عوارض الألفاظ ، ومجموع الثلاثة كلها هو المراد بالبلاغة ، لأنها من عوارض الألفاظ والمعاني جميعاً كما سنوضح التفرقة بينهما بمعونة الله تعالى فهذا ما يتعلق بخصوص الفصاحة

الب الثاني

(في ذكر ما يتعلق بالبلاغة على الخصوص)

اعلم أن البلاغة في وضع اللغة ، هي الوصول إلى الشيء والانتهاج إليه فيقال بلغت البلد أبْلُغته بلوغًا ، والاسم منه البلاغة ، وسُمِّي الكلام بليغًا ، لأنه قد بلغ به جميع المحاسن كلها في ألفاظه ومعانيه ، وهو في مصطلح النُّظَّار من علماء البيان عبارة عن الوصول إلى المعاني البديعة بالألفاظ الحسنة وإن شئت قلت هي عبارة عن حسن السبك مع جَوْدَةِ المعاني ، والمقصود من البلاغة هو وصول الإنسان بعبارته كُنْهَ ما في قلبه مع الاحتراز عن الإيجاز المخدِّ بالمعاني ، وعن الإِطالة المُمَلَّة للخواطر . فإذا تمهدت هذه القاعدة ، فلنذكر مواقع البلاغة ثم نذكر مراتبها ثم نُردِّفُهُ ببيان حكمها فهذه مباحث ثلاثة

المبحث الأول

(في بيان موقع البلاغة)

اعلم أن الأشياء في التحقق والثبوت على مراتب أربع (الأولى منها) تحققها في الذهن وتصورها ، وهذه

الرتبة هي الأصل وعليها تترتب الوجودات الأخرى، لأن الشيء إذا لم يكن له تصور في الذهن وتحقق فإنه لا يمكن وجوده في الخارج بحال ثم بعض التصورات الذهنية قد يستحيل وجودها في الخارج كما تقول في القديم تعالى والقدرة القديمة والحياة القديمة فإن هذه وإن أمكن تصورهما في الذهن لكن لاحقيقة لها في الخارج بالبرهان العقلي، وتارة يكون له وجود في الخارج وهو سائر الممكنات

(المرتبة الثانية) التحقق في الأعيان وهذا نحو ما يوجد في العالم من المكونات، فإن لها تحققاً في الوجود الخارجي والتعريف الوجودي، ولسنا نريد بالوجود العيني هو كل مدرك ولكن نريد كل ما حمله الوجود الخارجي عن الذهن، مدركاً كان أو غير مدرك

(المرتبة الثالثة) الألفاظ الدالة على تلك الصور الخارجية والذهنية فإن ههنا ألفاظاً قد وضعت للدلالة عليها لضرب من المصاحبة العقلية

(المرتبة الرابعة) الكتابة الدالة على تلك الألفاظ فالمرتبتان الأولىان لا يفتقران إلى المواضعة، لأنهما عقليان، والمحتاج إلى المواضعة إنما هو المرتبة الثالثة، والرابعة، ومزية

الكمال في الحسن والجمال تكون فيهما جميعاً ، والبلاغة تحصل في كل واحد منها ، لكن الكلام أوسع مجالاً وأعظم مضطرباً ، وفيه وقع التنافس في البلاغة نظماً ونثراً . والكتابة مسبوقة في المواضع عليها بالكلام فلا يمكن المواضع عليها إلا بعد سبق الكلام وقد تفتنوا في الخط أنواعاً من التفتن وتوسعوا فيه ضروباً من التوسعات ، ولنشر من ذلك إلى تصرفين

(التصرف الاول) منها بالإضافة إلى النقط ، وذلك على

أوجه أربعة ، أولها أن تكون الكلمات المتوالية معرفة كلها من النقط ، وهذا مثاله قول الحريري

(أعدِدْ لِحُسادِكَ حَدَّ السِّلاحِ وَأوردِ الآمِلِ ووردِ السِّمَاحِ)

(وثانيها) أن تكون الكلمات كلها لأحرف منها إلا

وهو منقوط ومثاله أيضاً ما قاله الحريري

(فَتَنَّتَنِي فَجَنَّتَنِي تَجَنِّي بَتَجَنِّي يَفْتَنِّي غِبِّي تَجَنِّي)

(وثالثها) أن توجد كلمات ، واحدة منها كلها منقوطة وواحدة لا حرف فيها منقوط وهذا كقوله أيضاً « الكرم

ثَبَّتَ اللهُ جَيْشَ سَعُودِكَ يَزِينُ ، وَاللَّوْمُ غَضَّ الدَّهْرُ جَفْنَ حَسُودِكَ يَشِينُ

(ورابعها) كلمة واحدة ، واحد من أحرفها منقوطة ،
والآخر معرّي من النقط ، ومثاله قوله أيضاً « أَخْلَاقُ سَيِّدِنَا
تُحَبَّبٌ ، وَبِعَقْوَتِهِ يُلَبَّبٌ »

(التصرف الثاني) يرجع إلى الاتصال والانفصال في
الأحرف ، وذلك يكون على وجهين ، أحدهما أن تكون
منفصلة ، ومثاله ما قاله بعضهم

(وَزُرُّ دَارِ زُرْزُورٍ وَزُرُّ دَارِ زَارِهِ

وَدَارِ رِدَاحٍ إِنْ أَرَدْتَ دَوَاءً)

فتى هذه الأحرف حاصلة على جهة الانفصال

(وثانيها) أن تكون متصلة كلياً وهذا كثير كقوله

« فَتَنَّتَنِي فَجَنَّتَنِي » وقد سبق . ولنقتصر على هذا القدر من

بلاغة الخط والكتابة . ولنرجع الى مقصودنا من بيان مواقع

البلاغة في الألفاظ

واعلم أن البلاغة مختصة بوقوعها في الكلام المركبة ، دون

المفردة ، فلا يوصف الكلام بكونه بليغاً إلا إذا جمع الأمرين

جميعاً مع حسن اللفظ ، وجودة المعنى ، فتى كان هكذا

وُصِفَ بالبلاغة ، فإن كان المعنى جزئياً ، واللفظ غير فصيح ،

أو كان اللفظ فصيحاً ، وكان معناه ركيكاً نازلاً ، فإنه لا يُوصف
بالبلاغة أصلاً ، وهذا غيرُ مستبعدٍ
وبيانه بالمثل ، فإن من كان معه لآل ، كلُّ واحدٍ منها
في نهاية النفاسة على انفرادها ، ثم أَلَّفها تأليفاً نازل القدر فإنه
يهون أمرها ، حتى يقال : إن هذه ليست تلك من أجل قُبُح
تأليفها . وعكسه من كانت معه لآل نازلة القدر فألَّفها تأليفاً
عجيباً ، ونظمها نظماً رشيقياً يعظم في المرأى موقعها حتى يُخيّل
لِلناظر أنها غيرها لما يظهر من حسن التأليف ، فهكذا حال
الكلم المفردة بالإضافة إلى تأليفها ونظمها ، فإن فاق اللفظ
والمعنى فهو الموصوف بالبلاغة ، فإن نقص أحدهما وبطل لم
يكن موصوفاً بالبلاغة فوقعها الأمران جميعاً كما أشرنا إليه

﴿ المبحث الثاني ﴾

(في مراتب البلاغة)

اعلم أن الألفاظ إذا كانت مركبة لإفادة المعاني ، فإنه
يُحصل لها بمنزلة التركيب حَبْظٌ لم يكن حاصلًا مع الإفراد ،
كما أن الإنسان إذا حاول تركيب صورة مخصوصة من عدّة
أنواع مختلفة أو عقد مؤلف من خرزٍ وولآلىء ، فالْحُسْنُ في

تركيب الألفاظ غير خاف ، ثم ذلك الحُسْنُ له طرفان ،
ووسائط ، فالطرفُ الأعلى منه يقع التناسب فيه بحيث
لا يمكن أن يُزاد عليه ، وعند هذا تكون تلك الصورةُ وذلك
النظامُ في الكلام في الطبقة العاليا من الحُسْنِ والإعجاب ،
والطرفُ الأسفلُ أن يحصل هناك من التناسب قدرٌ بحيث
لو انتقص منه شيءٌ لم تحصل تلك الصورةُ ، ثم بين الطرفين
مراتبٌ مختلفةٌ متفاوتةٌ جداً

فإذا عرفت هذا فنقول أما الطرفُ الأسفلُ فهل يُعدُّ
من البلاغة أم لا ، فيه ترددٌ والحقُّ أنه معدودٌ منها لأننا قد
قلنا : إنه طرفٌ لها وما كان طرفاً للشيء فهو منه وبعضٌ له ،
وزعم ابن الخطيب أنه ليس من البلاغة في شيء ، ولا يكون
معدوداً منها ، لأن منزلة البلاغة أعلى وأشرفُ من أن يُقال
إنه ليس بين هذا الكلام وبين خروجه عن حدِّ البلاغة إلا
أن ينقص منه شيء ، فما هذا حاله من الكلام لا يُعدُّ من
البلاغة أصلاً ، وأما سائر المراتب فإنها مع تفاوتها في منازلها
فهي معدودة من فنِّ البلاغة خلاً أن بعضها أبلغُ من بعض ،
فالأعلى أبلغُ مما تحته من المراتب . وأما الطرفُ الأعلى وما
يقربُ منه فهو المعجزُ ، لأنه ليس فوقه رتبة ، لأنه قد بلغ

الغاية في الفصاحة والبلاغة الحاصلين من جهة مفردات الحروف
تارةً ، ومن جهة تركيبها أخرى

﴿ المبحث الثالث ﴾

(في حكم البلاغة)

اعلم أنه لا خلاف بين أهل التحقيق من علماء البيان
أن الكلام لا يُوصف بكونه بليغاً إلا إذا حاز مع جزالة المعنى
فصاحة الألفاظ ، ولا يكون بليغاً إلا بمجموع الأمرين
كليهما فقد صارت البلاغة وصفاً عارضاً للألفاظ والمعاني
كما ترى

وأما الفصاحة فهل تكون من عوارض الألفاظ ، أو
تكون من عوارض المعاني ، أو لمجموعهما . فيه مذاهب
أربعة . أولها أنها من عوارض الألفاظ مجردة لا باعتبار
دالاتها على المعاني ، وهذا هو الذي يشير إليه كلام ابن الأثير
في كتابه المثل السائر فإنه قال : إن الفصاحة مذكّرة بالسمع ،
وليس يذرك بحاسة السمع إلا اللفظ ، فهذا كانت
مقصورة عليه

(وثانيها) أن الفصاحة من عوارض المعاني دون الألفاظ

وهذا هو الذي يرمز إليه ابن الخطيب الرازي في كتابه نهاية
الإيجاز، فإنه زعم أن الفصاحة عبارة عن الدلالات المعنوية
لا غير من غير حاجة إلى اللفظ لا على جهة القصد، ولا على
جهة التبعية

(وثالثها) أن الفصاحة عبارة عن الألفاظ باعتبار دلالتها
على معانيها المعنوية، وهذا شيء حكاه ابن الخطيب في
كتاب النهاية ولم يعزّه إلى أحد من علماء البيان. وحاصل
مذهبهم أن الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعاً، فلا هي من
أوصاف اللفظ كما زعمه ابن الأثير على الخصوص، ولا هي من
أوصاف المعاني على الخصوص كما حكيناه عن ابن الخطيب

(ورابعها) أن تكون الفصاحة مقولة على الأمرين
جميعاً، فتكون مفيدةً لهما جميعاً فيكون الأمران جميعاً أعني
المعاني والألفاظ من مسمى قولنا فصاحة، وهذا المذهب
يخالف المذهب الثالث، فإن هؤلاء جعلوا اللفظ والمعنى من
مدلول لفظ الفصاحة. والذين قبلهم جعلوا اللفظ هو مسمى
الفصاحة، لكن اعتبار المعنى على جهة الضم والتبعية لا غير،
فهذا تقرير مذاهب العلماء في مدلول لفظ الفصاحة. وفائدة
إطلاقه،

والمختارُ عندنا تفصيل نشير إليه ، وهو أن الفصاحة من عوارض الألفاظ ، لكن ليس بالإضافة الى مطلق الألفاظ فقط ، ولكن بالإضافة الى دلالتها على معانيها ، فتكون الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعاً مطلق الألفاظ ودلالتها على ما تدلُّ عليه من معانيها المفردة والمركبة ، وهذا المذهب هو الذى حكاه ابن الخطيب عن بعض علماء البيان . ويدلُّ على ما قلناه وجود ثلاثة ، أولها قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من البيان لسحراً » والبيان هو الفصاحة ، لأن البيان هو الظهور ، وذلك لا يستعمل إلا فى الألفاظ ، ولا بد من اعتبار دلالتها على معانيها ، لأننا لو لم نعتبر ذلك لكلمات الألفاظ مما يُجِبُّها السمع ، وينبئونها الطبع ، فضلاً عن أن تكون سحراً . فاِذْن لا بد من اعتبار الأمرين فى كون الكلام فصيحاً ، ومراده عليه السلام بقوله « لسحراً » يعنى أنه يُحَيِّرُ العقول فى حسنه وروثقه ، ودقة معانيه ، وعن هذا قال بعضهم : فصاحة المنطق سِحْرُ الألباب

وثانيها أنهم يقولون فى الوصف كلام فصيح ، ومعنى بليغ ، ولا يقولون معنى فصيح ، فدل ذلك على أن الفصاحة من متعلقات الألفاظ ، وأن فصاحته إنما كانت باعتبار مادَّة

عليه من حسن المعنى ورشاقته . وفي هذا دلالة ظاهرة على
وجوب اعتبار الأمرين في فصيح الكلام كما قلناه
وثالثها أنا نراهم في أساليب كلامهم يُفضّلون لفظاً على
لفظة ، ويؤثرون كلمة على كلمة ، مع اتفاقهما في المعنى ، وما
ذاك إلا لأن إحداهما أفصح من الأخرى ، فدل ذلك على
أن تعلق الفصاحة إنما هو بالألفاظ العذبة ، والكلام الطيبة
ألا ترى أنهم استحسنوا لفظ الدّيمة ، والمزنة ، واستقبحوا
لفظ البعاق لما في المزنة ، والدّيمة ، من الرقة واللطافة ولما في
البعاق ، من الغلظ والبشاعة . ومما أغرق في اللذة والسلاسة
قوله تعالى في وصف خروج القطر من السحاب « فترى الودق
يُخْرِجُ مِنْ خِلَالِهِ » فأين هذا من قول امرئ القيس في
هذا المعنى

(فَأَلْقَى بِصَحْرَاءِ الْعَبِيطِ بَعَاءَهُ)

فانظر ما بين الودق والبعاع فاختصاص الودق بالرقة
واللطافة عما تضمنه ، البعاع ، من الغلظ والبشاعة دلالة ظاهرة
على ما قلناه من أن الفصاحة راجعة الى اللفظ لأجل دلالة
على معناه

فأما من زعم أن الفصاحة متعلّقة باللفظ لا غير ، فقد
أبعد ، فإن الألفاظ لا ذوق لها ولا يمكن الإصغاء الى
سماعها إلا لأجل دلالتها على معانيها ، فأما اذا خلت عن
الدلالة عليها فلا وقع لها بحال ، وغالب ظني أنه لا بدّ له من
اعتبار المعنى ، خلا أنه يكون ضمنا وتبعاً للألفاظ لا محالة .
وأبعد من هذا من زعم أن متعلّق الفصاحة في المعاني فقط ،
كما حكيناه عن ابن الخطيب فإن المعاني إنما توصف بالبلاغة ،
فأما الفصاحة فإنها من صفات الألفاظ كما مرّ بيانه . وعلى
الجملة فإن أراد أنه لا بدّ من اعتبار الأمرين جميعاً ، اللفظ
والمعنى ، على أن إطلاق الفصاحة على أحدهما ويكون الثاني
تبعاً فالخلاف لفظي ، وإن أراد أن إطلاق اسم الفصاحة
إنما يكون على أحدهما على انفراده ، فهو خطأ كما أسلفنا
يقريره . فهذا ما أردنا ذكره فيما يخص كل واحد منهما

المطلب الثالث

(في بيان ما يكون على جهة الاشتراك بينهما)

ولنشر من ذلك الى تقريرين ، التقرير الأول في إظهار

التفرقة بينهما

اعلم أننا قد أشرنا من قبلُ الى تعريف كل واحد منهما
بماهيّة تخصّصه وتميزه عن غيره في ذاته ، ونذكر ههنا
ما يميز به كل واحد منهما من جهة الخواص واللوازم ، وجملة
ما نوردّه من ذلك تفرقات ثلاث

(التفرقة الأولى) من جهة العموم والخصوص ، فإن
البلاغة أعمّ من الفصاحة ، ولهذا فإن كل كلام بليغ ، فإنه
لا بدّ من أن يكون فصيحاً ، وليس يلزم في كل فصيح من
الكلام أن يكون موصوفاً بالبلاغة ، فالفصاحة والبلاغة بمنزلة
الإنسان والحيوان ، فكل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان
إنساناً ، وهذا يدلّك على خصوصيّة الفصاحة وعموم البلاغة ،
فالبلاغة شاملة للألفاظ والمعاني جميعاً ، والفصاحة خاصّة
بالألفاظ من أجل دلالتها على معانيها كما أوضحناه من قبل

(التفرقة الثانية) من جهة الإفراد والتركيب ، فالبلاغة
إنما يكون موردها في المعاني المركبة دون المفردة ، والفصاحة
تكون في الكلم المفردة كما تكون في الكلام المركبة ، ولهذا
فإن الكلمة الواحدة توصف بكونها فصيحةً إذا خلصت من
التعقيد وسلس مجراها على اللسان ، ولا توصف الكلمة المفردة
بأنها بليغة ، لأن المعنى البليغ إنما يكون حيث ينتظم الكلام

ويأتلف من أجزاء ، فعند هذا يظهر جوهره في تأليفه ،
ويعظم موقعه في نظمه فلا جرم يوصف بالبلاغة
(التفرقة الثالثة) من جهة جرى الأوصاف اللفظية ،
فإن المعهود عند من قرع سمعه أساليب كلامهم أنهم يصفون
البلاغة بما لا يصفون به الكلام الفصيح ، وعن هذا قالوا
لا يستحق الكلام الاتصاف بالبلاغة حتى يسابق لفظه
معناه ، ومعناه لفظه ، فلا يكون لفظه أسبق الى سمعك من
معناه الى قلبك ، وكما قالوا حتى يدخل الى الأذن بلا إذن ،
وحتى يلبج في العقل من غير مزاولة ولا ثقل ، وكما يحكى في
وصف رجل من البلغاء بأنه كانت أفاضه قوالب المعاني ،
وقالوا في وصف الفصاحة في الكلام بأنه متمكن غير قلق ،
ولا ناب عن موضعه . وقالوا أيضا من حقه أن يكون جيد
السبب صحيح الطبع وأن من حق اللفظ أن يكون طبقا
لمعناه من غير زيادة ولا نقص وربما يصفونه بالسلاسة
والسهولة في حسن أفاضه ونظمه ، وقد يذمونه بأنه معقد
جرز ، ولأجل تعقيد استهلاك المعنى وأنه غريب وحشى فيه
عججانية ، ويختص بالخشونة فيصفون كل واحد من البلاغة
والفصاحة بما يليق به ، وفي هذا دلالة على حصول التفرقة

بينهما كما ذكرناه ، ومن أعجب ما نورد فيما نحن بصدده في
الفصاحة والبلاغة ما وجد في كتاب زهر الآداب للشيخ أبي
اسحق إبراهيم بن عليّ الحُصْرِي من أوصاف بليغة على السنة
أقوام من أهل الصناعات ، فوصفوا البلاغة على وفق الصناعات
فقال الجوهريّ أحسن الكلام نظاما ، ما ثبته الفكرة ،
ونظمته الفطنة وفُصِّلَ جوهرُ معانيه في سُموط ألفاظه فاحتملته
نُحُورُ الرّوَاة ، وقال العطار أطيب الكلام ما كانت فيه عبقة
الأفهام^(١) وذروزه الحلاوة ولايسه جسد اللفظ وروح المعنى
وقال الصباغ ، ما لم ينتقص^(٢) من إيجازه ، ولم تتكشف صبغة

(١) في هذه العبارة سقط . وعبارة الحصري وقال
العطار . ما عجن عنبراً ألفاظه بمسك معانيه ففاح نسيم نشقه
وسطعت رائحة عبّقه فتغلّفت به الرواة . وتعطرت به السّراة .
وقال الخياط . البلاغة فيص . فُجْرُ بانه البيان . وجيّه المعرفة .
وكماه الوجازة ودخاريسه الأفهام . وذروزه الحلاوة .
ولايسه جسد اللفظ . وروحه المعنى

(٢) عبارة الحصري . ما لم تنضّ بهجة إيجازه

إِعْجَازِهِ قَدْ صَقَلَتْهُ يَدُ الرَّوِيَّةِ مِنْ كَمُونِ الْأَشْكَالِ فَرَاعَ
كَوَاكِبَ الْآدَابِ ، وَأَلْفَ عِنْدِ ذَوِي الْأَبَابِ وَقَالَ الْقَزَّازُ :
أَحْسَنُ الْكَلَامِ . مَا اتَّصَلَتْ لُحْمَةٌ أَلْفَاضِهِ بِسَدَى مَعَانِيهِ ،
نَفْرَجَ مَفُوقًا مُنِيرًا مُوَشَّى مُحَبَّرًا . وَقَالَ الرَّائِضُ : خَيْرُ
الْكَلَامِ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ حَدِّ التَّخْلِيْعِ إِلَى مَنْزِلَةِ التَّقْرِيْبِ ،
وَكَانَ كَالْمُهْرِ الَّذِي أَطْمَعُ أَوَّلُ رِيَاضَتِهِ فِي تَمَامِ ثِقَاتِهِ . وَقَالَ
الْجَمَّالُ الْبَلِيغُ الَّذِي أَخَذَ بِخِطَامِ كَلَامِهِ فَأَنَاخَهُ فِي مَبْرَكِ الْمَعْنَى
ثُمَّ جَعَلَ الْإِخْتِصَارَ لَهُ عَقَالًا ، وَالْإِيْجَازَ لَهُ مَجَالًا ، لَمْ يَنْدَ عَنْ
الْأَذَانِ ، وَلَمْ يَشْذَ عَنِ الْأُذْهَانِ . وَقَالَ الْمَتَمُّ بِالرَّيْبَةِ : خَيْرُ
الْكَلَامِ مَا تَكَثَّرَتْ أَطْرَافُهُ وَتَشَتَّتْ أَعْطَافُهُ وَكَانَ لَفْظُهُ حُلَّةً ،
وَمَعْنَاهُ حَلِيَّةً . وَقَالَ الْخَمَّازُ : أْبْلَغُ الْكَلَامِ مَا طَبِخْتَهُ فِي
مَرَاجِلِ الْعِلْمِ ، وَصَفَيْتَهُ مِنْ رَاوُوقِ الْفَهْمِ وَضَمَمْتَهُ دَنَانَ الْحِكْمَةِ
فَتَمَشَّتْ فِي الْمَفَاصِلِ عَذُوبَتُهُ ، وَفِي الْأَفْكَارِ رِقَّتُهُ ، وَفِي الْعُقُولِ
حَدَّتُهُ . وَقَالَ الْفُقَاعِيُّ خَيْرُ الْكَلَامِ مَا رَوَّحَتْ أَلْفَاضُهُ غِبَاوَةَ
الشُّكِّ ، وَرَفَعَتْ رِقَّتُهُ فِظَاظَةَ الْجَهْلِ ، فَطَابَ حِسَابُ فِطْنَتِهِ .

(١) صَوَابُهُ فَرَاعَ كَوَاعِبَ الْآدَابِ وَأَلْفَ عَذَارَى

الْأَبَابِ

وعذب مص جرعه . وقال الطيب : خير الكلام ما اذا باشر
دواء بيانهِ سقم الشبهة استطلقت طبيعته غباوة الفهم فشقى
من سوء التوهم ، وأورث صحة التفهم . وقال الكحل : خير
الكلام ما سحقتَه بمنحاز الذكاء ، وتخلتُه بحرير التمييز وكما أن
الرمد قذى الأَبصار ، فكذا تكون الشبهة قذى البصائر ،
فاكل عين اللُكنة بميلِ البلاغة ، وأجل رمص الغفلة بمرورِ
اليقظة ،

ثم أجمعوا عن آخرهم على أن خير الكلام وأبلغه في
الفصاحة وأجوده ، هو الكلام الذي إذا أشرقت شمسُه ،
انكشف لبسُه ، فكل واحد من هؤلاء قد وصف البلاغة
مما اشتملت عليه من اللفظ والمعنى بما يخبر عن صنعته ويعلم
من حال حرفته

وأقول : إن أجمع عبارة في وصف البلاغة والفصاحة ،
هو ما أجمعوا عليه من قولهم : إن الكلام إذا أشرقت شمسُ
لفظه ، انكشف لبسُ معناه فإنها حاوية لمعاني البلاغة
ومستولية على أسرار الفصاحة ، فقوله : إذا أشرقت شمسُه ،
يشير به الى الفصاحة ، لما في الإِشراق من الانكشاف
والظهور ، وقوله : انكشف لبسُه ، يشير به الى ما تضمنه

من البلاغة ، لاشتمالها على إظهار المعاني . ولو قيل . هو الذى إذا طلع شمس لفظه ، أضاء نهار معناه ، لكان حسناً جيداً (التقرير الثانى) فى بيان الشواهد على أسرار الفصاحة ، وعجائب البلاغة ، وهما كما يردان فى المنظوم ، يردان فى المنثور ، وأحسن مواقعهما ما ورد فى المنثور ، ولهذا لم يكن المعجز إلا ثراً وما ورد عن الله تعالى ، وعن رسوله ، وعن أمير المؤمنين . كرم الله وجهه ، وعن العرب ، من النثر فى المحافل من الخطب أكثر من أن يُعدّ ويحصى ، فلا جرم رتبنا إيراد الشواهد على قسمين تمييزاً لأحدهما عن الآخر

القسم الأول ، فى إيراد الشواهد المنثورة وجمله

ما نورده من ذلك ضروب ثلاثة

الضرب الأول : الآى القرآنية ، والقرآن كله معجز لا تخص آية دون آية كما سنقرر إعجازه ، ووجه إعجازه فى الفن الثالث بمعونة الله تعالى ولكننا نورد منه آيات ثلاثاً ، تنبيهاً بالاقول على الأكثر ، لانه قد بلغ الغاية فيما تضمنه من الفرائب واشتمل عليه من الأسرار والعجائب

الآية الأولى ، قوله تعالى « إن ربكم الله الذى خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام ثم استوى على

العرش يغشى الليل النهار يُطلبه حثيثاً والشمس والقمر والنجوم
مسخراتٍ بأمره ، أَلآلهُ الخَلْقُ والأُمُرُ ، تبارك اللهُ ربُّ
العالمين «

فليُنظر المتأملُ في هذه الآية العجبية مع اشتغالها على
العُدُوبة في ألفاظها المفردة ، والسلاسة في تراكيبها ، والنظام
العجيب ، والتأليف الأنيق ، والأُسلوب البديع ، حتى
لا تكاد لفظةً واحدةً تخلو عن ملاحظة البلاغة ، ومواقع
الفصاحة ، وكيف احتوت على التنبيه على أسرار عظيمة ومعانٍ
فخمة على أسهل نظام وأيسره ، وأتم بيان وأكملِهِ ،
ولنُشرَ الى شئٍ من ذلك من الأمور الظاهرة

(التنبيه الأول)

في قوله « إن ربكم الله » صدر الجملة الابتدائية ، بإن
المؤكدَة ، لتدلّ على إيضاح الجملة وتحقيقها في مبدئ الأمر
ومطلعه ، ثم قال « ربكم » يشير بذلك الى الإبداع ، والحدوث
فيهم وأنهم مخلوقون مرَبُوبُونَ ، وأنهم مندرجون تحت وجود
الممكنات ، داخلون في حيز المكوّنات ، وأنه لهم رب ،
ومالكٌ لأُمورهم وتصارييف أحوالهم ، لا يملكها أحد غيرهُ ،

ولا يقدر عليها سواه ، وصدر الجملة بذكر الربوبية إشارة الى عظم الاعتناء بذكرها وقطعاً لاعتقاد من يعتقد خلاف ذلك ، وتنبهاً منه تعالى على استحقاقه لحقيقة الالهية ، من حيث كان مالكا لأزمة الأمور ، ومقاديرها ، ومن لا يكون بهذه الصفة فإنه لاحظ له فيها ، ولا يكون مستحقاً لها بحال ، وحكم على الربوبية بالالهية ، حيث جعل « ربكم » مبتدأ وقوله « الله » خبره ، إشارة الى أن كل من كان موصوفاً بالربوبية ، فإنه مستحق للإلهية لا محالة ، لأن استحقاقه للإلهية إنما يكون إذا كان منعماً بأصول النعم ، والرب هو المالك ، ومن كان مالكا للشيء فله التصرف فيه ، ومن ملك الشيء كان مستحقاً لإعطائه وله من أصول النعم وفروعها ، فهذا قال « ان ربكم الله » ولم يقل : إن الله ربكم ملاحظة لما ذكرناه ، ويشير بهذا النظام والتأليف الى نكتة لطيفة ، وهي أن الالهية أعم من الربوبية ، والربوبية أخص منها ، جرياً على قانون القياس في العربية ، من أن خبر المبتدأ لا بد من أن يكون أعم منه ، ولهذا جاز أن يقال : الإنسان حيوان ، ولا يقال : الحيوان إنسان ، فالإلهية أعم من الربوبية ، فالربوبية

على الحقيقة لا يستحقها إلا هو، لأن معناها لا يصلح إلا فيه، وأما الإلهية وهي استحقاق العبادة، فقد شاركه فيها غيره، زعماً أن غيره يستحق العبادة، فأما الربوبية وهي الملك، فإنه لا يخلص على الحقيقة إلا له لكونه مالك المكونات دون غيره، ومن عجب ما تضمنه هذا التنبيه أنه جمع الوصفين منبهاً على عظم القهر والاستيلاء، فهذا كان رباً مالكاً، وعلى كونه مختصاً بصفات الجلال، فهذا كان إلهاً

(التنبيه الثاني)

في قوله تعالى « الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام » لما خاطبهم بالخطاب الدال على نهاية الملاطفة لهم حيث أضاف نفسه إلى نفوسهم بقوله « ربكم الله » لما لهم من الاختصاص به حيث كان مالكاً لأموالهم ومدبراً لأحوالهم، ولما له من الاختصاص بهم، حيث كان منعماً بالخلق، والايجاد، والتكوين، والرحمة، والالطف، فهذا حصلت الإضافة منبهاً على هذا المعنى، ودالة عليه، ثم عقب ذلك بقوله « الذي خلق السموات والأرض » وإنما خص السموات والأرض، لما فيهما من باهر القدرة، وعظم

الملكوت ، ولهذا قال تعالى « خَلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ » وَقَدَّمَ السَّمَوَاتِ لِأَنَّهَا مِنْ أَعْظَمِ
المخلوقات ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ
السَّمَوَاتِ . وَقَوْلِهِ « وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلِكُوتَ السَّمَوَاتِ »
وَمَا كَانَتْ مَخْتَصَةً بِهِ مِنْ الإِحْكَامِ البَدِيعِ وَالِاتِّظَامِ البَاهِرِ .
وَمَا كَانَتْ مَكَانًا لِأَشْرَفِ المَخْلُوقَاتِ وَهِيَ المَلَائِكَةُ ، وَمَا تَمَيَّزَتْ
بِهِ مِنْ كَوْنِهَا مَوْضِعًا لِلْعِبَادَةِ ، وَالتَّقْدِيسِ ، وَالتَّمْجِيدِ ، وَأَنْوَاعِ
العِبَادَاتِ كُلِّهَا ، وَلِكُونِهَا مَحَطًّا لِلرَّحْمَةِ ، وَنَفُوزَ الأَمْرِ وَالْأَقْضِيَةِ ،
والتَّدْبِيرَاتِ ثُمَّ عَقَبَهَا بِذِكْرِ الأَرْضِ مُشِيرًا إِلَى عَظَمِ مَنَافِعِهَا
وَكَوْنِهَا مُتَّصِرَةً لِلخَلْقِ ، وَبِسَاطِطِهَا مَهْدًا لِلتَّصَرُّفَاتِ ،
وَاسْتِصْلَاحِ الأَقْوَاتِ مِنَ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ ، وَالفَوَاكِهِ وَأَنْوَاعِ
المَعَادِنِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ « وَمَا بَيْنَهُمَا » يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَهَابِّ
الرِّيحِ ، وَتَصَارِيفِهَا مِنْ أَجْلِ إِصْلَاحِ الزَّرْعِ ، وَتَحْرِيكِ
السُّفُنِ ، وَجَرَى السَّحَابِ لِإِرْسَالِ الأَمْطَارِ ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ
وَالْقَمَرِ ، مِنْ أَجْلِ الإِضَاءَةِ وَالإِنَارَةِ لِلْعَالَمِينَ ، وَالنَّجْمِ
لِلْإِهْتِدَاءِ فِي ظُلُمَاتِ البَرِّ وَالبَحْرِ ، ثُمَّ إِيرَادَهُ عَقِبَ قَوْلِهِ « إِنْ
رَبِّكُمْ اللهُ » عَلَى جِهَةِ التَّعْلِيلِ لِاسْتِحْقَاقِهِ لِلرَّبُوبِيَّةِ وَالإِلَهِيَّةِ
فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَإِنَّمَا كَانَ رَبًّا لَكُمْ ، وَإِلَهًا وَمُسْتَحَقًّا لِهَاتَيْنِ

الصفيتين من أجل أنه خالق السموات والأرض وما بينهما ،
فإن من هذه حاله فإنه مستحق لا محالة لأن يكون رباً
واللهما ، فالتكوين في هذه الأمور الثلاثة فيه دلالة على أنه
لا بد من موجد وقادر ، ومكوّن ، لأن من المحال في
العقول أن حصول الشيء بعد أن لم يكن لا بد له من قادر ،
وموجد ، فمطلق الإيجاد والتكوين ، دالان على القادرية ،
والخلق وهو التقدير فيه دلالة باهرة على الإتيان ، وهي
العالمية ثم قوله . « إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض »
فيه تنبيه على الوجدانية ، لأن من هذه حاله في التكوين
والإيجاد لا يكون إلا مختصاً بالإلهية والربوبية دون غيره ،
لما قد تقرر بيهان العقل استحالة مكوّن لهذه الأشياء
سواه فكانه قال . إن ربكم الله الذي من شأنه خلق هذه
المكوّنات الباهرة لرب ولا إله لكم غيره ، ثم لما كانت
دالة على القادرية ، والعالمية ، كما أشرنا إليه فهي دالة على
الوجود بلا أولية ، لأنه لو كان معدوماً لاستحال منه الإيجاد
لهذه المكوّنات ، لأنه لا فرق في مسالك العقول بين إسنادها
الى العدم وبين إسنادها الى مؤثر هو عدم ، وأنه لا أولية
لوجوده ، إذ لو كان له أول لا يحتاج الى مؤثر فيما أن

يفتقر كل واحد منهما الى صاحبه ، وهو الدَّورُ ، أو يحتاج الى مؤثِّرٍ ومؤثَّرُهُ الى مؤثِّرٍ ، الى غير غاية ، وهو التسلسل ، وكلاهما محالٌ في العقل لأُمور قرَّرتها في الكتب العقلية ثم قال « في ستة أيام » فليس الغرض ذكر أدنى العدد ، فأقوله ساعة واحدة ، ولا الغرض الإشارة الى أكثر الأعداد فهي بلا نهاية ، وبين هذين وسائط من مراتب الأعداد كثيرة ومن عَرَفَ باهر القدرة علم قطعاً أن خلق هذه المكونات ممكن في لحظة واحدة ، ولكن الغرضُ بالتقدير إشارة الى قوله سرّ ومصلحة استأثر الله بعلمها ومصداق ما قلناه قوله تعالى « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ »

(التنبيه الثالث)

قوله « ثم استوى على العرش » ظاهر الآية دال على أن الاستواء إنما كان بعد خلق السموات والأرض وإكمال أحوالهما ، فأما خلق العرش فليس في ظاهر الآية ما يدل على تعيين وقت خلقه فبقي الأمر فيه على الاحتمال حتى يدل دليل شرعي على ذلك ، والعرشُ والكرسيُّ من أعظم المخلوقات ، لما خصهما الله تعالى من عظم الخلق ، ولما اشتملا عليه من

الأسرار الإلهية ، والحكم المصلحية التي لا يحيط بعلمها إلا الله تعالى .

والاستواء فيه وجهان . أحدهما أن يكون بمعنى الاستيلاء يقال . فلا تملك قد استوى على ملكه . أى استولى عليه وأحاط به فلا يشذ عنه منه شيء . وثانيهما أن يكون الاستواء على حاله من غير تأويل من قولهم . الأمير استوى على سرير مملكته أى تمكن فيه . وتحققه . فقد عليه قعود المتمكن المستقر . لا قعود القلق المزعج . وكلاهما حاصل في حق الله تعالى . فعلى المعنى الأول أن الله استولى على العرش وملكه وأحاط به علما واقتدارا . وعلى الوجه الثانى يكون على جهة التخيل كقوله تعالى « يد الله فوق أيديهم » وتقرير التخيل . أن الحالة الحاصلة للملك في الاستقرار والتمكن على تخت مملكته وسريره . هى حاصلة لله تعالى على عرشه ، كما فى قوله تعالى « بل يداؤم بسوطانان » كما سنقرده فى التخيل ونوضح أمثله بمعونة الله تعالى ،

وأتى بهم ، دون الفاء ليدل بها على التراخي ، ولأن نظام الآية معها يكون أسلس وأسهل والسبب بها أتم وأعجب ،

وهذا يذوقه مَنْ جاد ذوقه وسَلِمَ طبعه عن عَجْرَفَةِ الكلام ،
وزال عن العُنْجُهانية في القول ،

(التنبيه الرابع)

قوله « يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا » ظاهرُ الآية
ههنا دالٌّ على أن الغاشي هو الليلُ لقوله تعالى « والليل إذا
يغشى » فالليل إذا غاش للنهار يطلبه ، فهذا هو الظاهر من
الآية ويحتمل أن يكون الغاشي هو النهار ، وأن الغشيان
مضافٌ إليه دون الليل ، وأن الليل لا يغشى النهار ، بخلاف
التكوير في قوله تعالى « يُكْوَرُ الليل على النهار ويكْوَرُ
النهار على الليل » وبخلاف الإيلاج في قوله تعالى « يُولَجُ
الليل في النهار ويُولَجُ النهار في الليل » فإن التكوير والإيلاج
يصلح أن يكون في كلِّ واحد منهما كما في ظاهر هاتين
الآيتين ، والسرُّ في ذلك هو أن التكوير هو الجمع ، يقال .
كُوِّرَ الليل ، إذا جمعه ومنه كارةُ (١) القصار ، والإيلاجُ هو
الإِدخال يقال . وُلج في بيته ، إذا دخل فيه ، وهذان المعنيان
يصلحان في كلِّ واحد من الليل والنهار ، لأن الليل يُجمع على
(١) الكارة . ثوب يجمع فيه القصار الثياب ويشده ثم يحمله على ظهره

النهار كما يُجمع النهارُ على الليل ، وهكذا الإيلاج ، فإن الليل يدخل في النهار ، كما يدخل النهار في الليل . بخلاف الغشيان ، فإنه مخصوص بالنهار ، والسرُّ في ذلك هو أن النور أمرٌ وجودي محققٌ ، والظلمة أمرٌ عدميٌّ ، وحقيقتها آتلة الى أنها عدمُ النور ، فهكذا تقول : الليل حقيقة آتلة الى عدم الإضاءة ، والنورُ ، حقيقة آتلة الى حصول الإضاءة والإتارة ، وإذا كان الأمر كما قلناه من ذلك صحَّ وصف النهار بالغشيان لظلمة الليل لأنه يطلع بالإتارة فيغشى الليل بإذها به ، ووصف النهار بكونه غاشياً استعارة حسنة ، إذا الغشاء هو الغطاء فنزله أَعنى النهار في إذها به لظلام الليل ، منزلة من يغطى الشيء بالغشاوة ويستره ، لأنه يذهب ظلمته ويزيلها بطلوعه ، ويمحوها بإتارته ،

ويموز أن يكون من باب التشبيه ، ولهذا فإنك لو أظهرت أداة التشبيه لحسن ذلك فتقول . النهار يذهب ظلمة الليل عند غشيانه كالثوب يغشى جسد الانسان ويشتمل عليه عند ارتدائه به ، وتوجيهه على جهة الاستعارة الطف بعناه ، وأرق لألفاظه من التشبيه لأن الاستعارة فيه أظهر ، لأن المستعار منه مطوًى الذكر ، فهذا حسن موقعها وأنت

إذا أظهرت أداة التشبيه تكاد تنقص من بلاغته ، وتغضُّ من موقع فصاحته وإِنما قال : « يغشى الليل النهار » ولم يقل يُلبسُ ولا يخلط الليل بالنهار ، لأن لفظة التغشية ، أبلغُ في الإحاطة والشمول من لفظة الإلباس والاختلاط ، مع ما فيها من الرقة واللطافة ، والخفة والسلاسة ، وهي مؤذنةٌ أيضاً بشدة الاتصال والالتحام بين الغشاوة ، والمغشى ومِصداقُ ما قلناه قوله تعالى « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون » فشبه انفصال الليل من النهار بسلخ الأديم عن الشاة ، وهذا يدلُّ على عِظَم اتصال الليل بالنهار وشدة التحامه به ، ولهذا فإنك ترى الفجر عند طلوعه ، نُوره في غاية الامتزاج والاختلاط بظلام الليل ، فلا يزال النهار في قوَّة ، وغلبة ، وظهور ، حتى يستولى عليه بالإِثارة فيمحوه ويزيله ، فالسلخ مؤذن بشدة الالتحام ، كالجلد ، والغشيان مؤذن بعِظَم الاستيلاء والاشتمال ، وكلاهما مشعرٌ بالاتصال البالغ (يغشى الليل) جملة فعلية خبرية حالٌ من الضمير في خلق ، ولهذا جاءت من غير واو ، دالةٌ على اندراجها تحت ما تقدم (يطلبه) جملة أيضاً خبرية حالٌ من النهار ، ومجيئها من

غير واو، تنبيهه على أنها موضحة للغشيان ومفسرة له ، لأنه لما جعل النهار غاشياً لظلمة الليل بالإضاءة جعل النهار كالطالب لظلام الليل بالسرعة في الإزالة والمحو . فكأنه قال : أغشيت الليل النهار ، وجعلت النهار طالباً له بالسرعة والإحاث ، ويحتمل أن يكون (يطلبه) حالاً من الليل ، أى جعلت الليل طالباً للنهار يستدعيه لإزالة ظلمته وكشف سواده بالإضاءة والضوء ، والأول أعجب ، لأجل تقدم قوله (يغشى الليل النهار) فلما كان النهار غاشياً اظلام الليل ، كان هو الطالب لإزالة ظلامه ، وانتصاب « حيثاً » إما على الحال من النهار ، أى مسرعاً عجباً ، وإما على الصفة لمصدر محذوف ، أى طلباً حيثاً ، وكلا المعنيين لا غبار على وجهه ، وإنما جاء قوله (خالق) على صيغة الماضى ، وقوله (يغشى) و (يطلبه) على صيغة المضارع ، تنبيهاً على استقرار الخلق وتحققه وثبوته بالماضى ، ولما كان الغشيان والطلب يتجددان بحسب الأوقات ، جاءت المضارعة للإشعار بالتجدد والحدوث . وإنما قال (الذى خلق السموات والارض) ولم يقل : الخالق للسموات والارض ، لأن الفعل الماضى أدل على تحقق الخلق وثبوته واستمراره من أسم الفاعل

(التنبية الخامس)

قوله تعالى (والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره)
انتصابها على العطف ، أى وخلق هذه الكواكب العظيمة
المختصة بالإتيقان العجيب ، والإحكام الباهر ، ولما اشتملت
عليه من المصالح العامة للخلق ، فالشمس للضوء ، والإضاءة ،
والدفء ، وإصلاح جميع الناميات ، والقمر للنور الساطع ،
وتقدير الأوقات ، والنجوم للاهتداء فى ظلمات البر والبحر ،
وغير ذلك من المنافع والمصالح (مسخرات) انتصابه على الحال
من جميع ما تقدم ، أى مذكرات لهذه المنافع ، على قانون
الحكمة ، وعلى وفق ما قدر فيها من المصالح « بأمره » فيه
وجهان ، أحدهما أن تكون الباء فيه للإلصاق ، ومعناه أن
التسخير والإذلال ملتصقان بالأمر ، كما تقول . كتبت بالقلم ،
وثانيهما أن تكون الباء للحال . وعلى هذا يكون معناه
ملتبسات بالأمر فى كل الأحوال لا يخرجن عنه ساعة واحدة ،
ولا يملن عن الانقياد طرفة عين ، وإنما قال . (بأمره) ولم
يقل . بقدرته ، مع تحقق الحاجة الى القدرة أكثر من الحاجة
الى الأمر ، لأنه لما ذكر التسخير وفيه معنى الطاعة والانقياد ،

عقبه بذكر الأمر، لما كانت الطاعة من لوازم الأمر وأحكامه
(سؤال)

لم خص معاقبة الليل والنهار، والشمس والقمر والنجوم،
من بين سائر المكوّنات بالذكر مع اختصاصها بالحكمة
والإتقان العجيب

وجوابه هو أنه لما صرح بلفظ السماء والارض، وأبهم
الأمر في خلق ما وراءهما بقوله (وما بينهما) أراد إيضاحه
وبيانه، فخص هذه أعني تعاقب الليل والنهار وهذه
الكواكب بالذكر، إيضاحاً لما أبهمه من قبل في ذلك

(التنبيه السادس)

قوله تعالى (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) لَمَّا ذكر هذه
المخلوقات العظيمة، وعدّد هذه المكوّنات الباهرة، عقبها
بحرف التنبيه، إيقاظاً وحثاً على النظر، وإعلاماً بأنها ملك
له يتصرف فيها كيف شاء، من الحّلّ والعقد، والزيادة
والنقصان، وغير ذلك من سائر التصرفات والتغيرات، وقوله
(أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) فيه وجهان أحدهما أن تكون اللام
فيهما للعهدية، فالخلق إشارة إلى ما سبق من أنواع المخلوقات

كلها ، والأمر ، إشارةً إلى قوله (مسخرات بأمره) فكأنه
قال : يملك جميع ما سبق من هذه الأشياء كلها
(وثانيهما) أن تكون اللام فيهما للجنسية ، وعلى هذا يكون
المعنى أنه يملك جميع المخلوقات والأوامر كلها ، فكأنه قال :
يملك القول والفعل ويجرى ذلك مجرى المثل ، كما يقال فلان
يملك الأمر والنهي ، والحل والعقد ، والقبول والرد ، والإبرام
والنقض ، يريد أنه لا تصرف لأحد سواه ، ولا حكم
لغيره بحال ، فلما عدد أصناف المخلوقات كلها وأنها جارية
على نعت التذليل ومنهاج التسخير المطابقين لقانون المصلحة ،
ومقتضى الحكمة ، عقبها بخطاب دال على الإشادة
والاشتهار ، بأن من هذه حاله فهو المستحق لأن يكون
له الخلق والأمر مبالغةً في الأمر وتأكيدها فيه

(التنبيه السابع)

قوله تعالى (تبارك الله رب العالمين) ختم هذه الآية
بما يدل على الإعظام والمدح بعظم الآلاء ، وتراكم النعم على
الخلق ، والبركة هي النماء والزيادة ، و (تبارك الله) بمعنى بارك
الله ، والبركة في حقه تعالى تكون من وجهين ،

(أحدهما) بالإضافة الى ذاته تعالى بكثرة أوصاف
الجلال ونعوت الكمال . إمّا الى نهاية ، وإمّا الى غير نهاية ،
على حسب الخلاف بين العلماء في أوصافه تعالى

(وثانيهما) بالإضافة الى أفعاله تعالى من أنواع
الإحسانات وضروب التفضُّلات على الخلق من أصول
النعم وفروعها ، فالبركة ههنا تُفسَّرُ على الوجهين اللذين أشرنا
اليهما كما ترى ، وقد صدر الله تعالى هذه الآية بذكر
الربوبية ، ثم ختمها بذكرها إعظاماً لهذه الصفة واهتماماً
بأمرها ، فذكرها في أولها على جهة الخصوص بقوله (ربكم)
يعنى الثقلين وذكرها في آخرها على جهة العموم بقوله (الله)
رب العالمين) يريد جميع العوالم كلها من صامت ، وناطق ،
وجاد ، وحيوان ،

فليُدرك الناظر المتأمل ما اشتملت عليه هذه الآية
من الإشارة الى خلق المكونات كلها ، واشتمالها على بدائع
الحكمة ، وعجيب الصنعة على أعجب نظام وأرشفه ، وأحسن
سياق وأعجبه ، وقد أشرنا فيها الى بعض ما تحتمله من اللطائف
والأسرار وما أغفلناه من معانيها أكثر وأغزر مما ذكرناه

(الآية الثانية) قوله تعالى في سورة الحج « يَا أَيُّهَا
النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُّرَابٍ
ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عِلْقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ
لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ، وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ
مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن
مِّن يَتُوفَىٰ وَمِنكُم مَّن يَرُدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلًا
يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا
أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ وَأُنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ
بَهِيجٍ ، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ
عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ
اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ »

فليوقظ الناظر فهمه ، وليتأمل ما أُودِع في هذه الآية من
المحاسن الرائقة والمعاني الفائقة مع اختصاصها بالترتيب الفائق
وتزيلها على النظام المعجب الرائق الذي يسحر الأبواب رقة
ولطافة . ويذهش الأفهام عذوبة وسلاسة ، فصدر
الآية بالنداء ، والتنبيه ، من أجل الإيقاظ ، وجاء بصيغة
الشرط على جهة الملاطفة في الخطاب ، وحقق اعتراض الريب

والشك في الأفتدة ليدفعه بالبرهان الواضح الجليّ وضمناها
برهانين

(البرهانُ الاول) منها عجيبٌ خلقةُ الإنسان وتقلُّها
في هذه الأطوار السبعة ، تراباً ، ثم نطفة في الرحم ، ثم
عاقّة ، ثم مُضغة ، ثم الطفولة ، ثم الكهولة ، ثم الشيخوخة
والهرم ، فقد أشار بهذا التدرّج الى عجيب القدرة ، والى
دقيق الحكمة على اختلاف هذه الأطوار ، وتباين هذه
المراتب في الخلقة ،

ودلائقها ، من وجهين ، أحدهما أنّ كلّ من قدر على
إحداث هذه الأمور وإبداعها من غير شيء فهو قادرٌ
لا محالة على إعادةّها ، لأنّ الإعادة مثلُ الإيجاد ، ومن قدر
على الشيء قدر على مثله لا محالة ،

وثانيهما ، أنّ الأبتداء إيجادٌ من غير احتذاء على مثال
سابق ، والإعادة إيجادٌ مع سبق الاحتذاء ، فمن هو قادر
على الأبتداء كان أولى أن يكون قادراً على الإعادة بطريق
الأحقّ ، ولهذا قال تعالى منبهاً على ذلك بقوله (وهو أهونُ
عليه) يشير الى ما قلناه

(البرهانُ الثاني) حالُ الأرض بكونها جرّزاً ثم بإنزال

الماء عليها ، ثم بحصول هذه الأزواج النباتية المختلفة ،
وأهتزازها بالأزهار الغضة والأكمام المنفتحة ، بحيث
لا يمكن حصرها ولا يتناهى عددها ، فهذان برهانات قد
اشتملا على ما عدد الله تعالى فيهما من عجائب القدرة ،
وإتقانات الحكمة ، وساقها على هذا النظام البديع ، والاختصار
المعجز البليغ الذى يفهم كل ناطق ، ويروق كل سامع ،
ثم إنه عز سلطانة ، لما فرغ من نظم هذه البراهين الباهرة
وترتيب هذه الأدلة القاهرة ، عقبها بذكر ثمرتها ، وتقرير
مدلولها ، وإنتاج فائدتها فقال « ذلك » يشير به الى ما سبق
من تقرير الأدلة وانتظامها « بأن الله هو الحق » يعنى الموجود
الثابت ، يشير به الى أنه موجود المكوّنات كلها المحصل
لحقائقها وصفاتها نحو خلقه الإنسان وأحوال الأرض ،
« وأنه يحيى الموتى » يشير به إما الى إحياء النفوس بعد أن
كانت تراباً ونُطفأ ، وعلقاً ومُضغاً ، فى هذه الاطوار وإما الى
إحياء الارض بعد أن كانت جُرُزاً هامدةً ، يطيرُ ترابها ،
فصارت مُخضرةً مُوثقةً « وأنه على كل شىء قدير » على جميع
الممكنات ، فلا يشدُّ عن قدرته شىء من كليّاتها ، ولا شىء
من جزئياتها ، « وأن الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث

من في القبور « يُشير به إلى أحوال البعث ، والحشر ، والنشر ،
وأُمور القيامة ، فقد اشتملت هذه الآية على المعاني الجمّة ،
والنُّكْت الغزيرة ، ولو ذهبنا نستقصى ما تضمنته من الأسرار
الإلهية والدقائق المصاحبية ، لسردنا أوراقاً ، ولم نُحرز منهُ
أطرافاً ، ومن عجيب سياقها وحلاوة طعمها ومذاقها ، اشتمالها
على المجازات المفردة ، والمركبة ،

ذأما المجازات المركبة فهي مواضع أربعة ، ففي الأرض
ثلاثة في قوله « اهتزت وربت وأنبتت » فإِسنادُ هذه الأفعال
إلى الأرض إنما كان على جهة المجاز ، والفاعل لها هو الله
تعالى ، وفي وصف الساعة مجازٌ واحدٌ في قوله تعالى « وأن
الساعة آتية » لأن الآتي بها هو الله تعالى ،

وأما المجازات المفردة فأكثر سياق الآية مشتمل عليه
كقوله تعالى « فإننا خلقناكم » فالفاء للسببية وليست سبباً في
ثبوت البعث ، وإنما هو واردٌ على جهة المجاز ، وقوله تعالى
« خلقناكم من تراب » فإنه ليس على حقيقة العموم فإن المخلوق
من تراب ، إنما هو (آدَم) لا غير ، وقوله « ثم من نطفة »
ليس على عمومهِ ، فعيسى عليه السلام « وحوّاء » ليسا مخلوقين
من نطفة ، وهكذا سائر ألفاظ الآية ، فإنها غير خالية عن

استعمال المجازات ، ومن أجل هذا رَقَّ مشربها ، وساغ
مُسْتَعْدِبُهَا

الآية الثالثة ، قوله تعالى « ومن آياته الجوارى فى البَحْرِ
كأعلام إن يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد على ظهره
إن فى ذلك لآيات لكل صبار شكور أو يوقهن بما
كسبنوا ويعف عن كثير »

فانظر الى هذا الأسلوب ، ما أطف مجراه ، وما أحسن
بلاغته ، وأدق مغزاه ، قدّم الخبر فى قوله (ومن آياته)
ولو أخره ذهبت تلك الحلاوة ، وبطل ما فيه من الرونق
وانظر الى طرح الموصوف فى قوله (الجوارى) ولم يقل
الفلك الجوارى . وجمعه على فواعل ، ولم يجمعه على جاريات ،
ولو فعل شيئاً من ذلك لنقصت بلاغته ، ونزلت فصاحته ،
وقال (فى البحر) ولم يقل فى العَبَب ، ولا فى البَاحَةِ ، ولا فى
الطَمَطام ، وهى من أسماء البحر ، لما فى لفظه البحر ، من الرقة
واللطافة وقوله (كأعلام) من باب تشبيه المحسوس بالمحسوس
كقوله « كَأَبَّهِنَّ بِيضٌ مَكُونٌ » وقوله تعالى « كَأَبَّهِنَّ
الياقوت والمرجان » والأعلام جمع علم ، والعلم يطلق على
الجبل ، وعلى الرأية ، وكل واحد منهما صالح للتشبيه ههنا ،

لأن المقصود هو الظهور والبيان ، ومن بديع التشبيه ورقيقه
ما أنشدهُ بعض الأذكياء

(وَكَأَنَّ أَجْرَامَ السَّمَاءِ لَوَامِعًا ذُرِّيَّتُهُنَّ عَلَى بَسَاطِ أَزْرَاقِ)
وقول بشار

(كَأَنَّ مَثَارَ النَّقَعِ فَوْقَ رُؤُسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ)
« إِنْ يَشَاءُ يَسْكُنُ الرِّيحَ » حذف الفاء من قوله (إِنْ)

لأن الغرض اتصال هذه الجملة بما قبلها كأنهما أفرغا في قالب
واحدٍ وسُبِكَامعاً ، ولو جاءت الفاء لأبطلت هذا السبك ،

وحصلت المغايرة بينهما ، وزيدت الفاء في (فيظللن) دلالة
على حصول الرّكود عقيب الإسكان ، ولو حذفت زال هذا

المعنى . وبطل ، وهو مقصود ، وجاء بـ **إِنْ** في قوله (**إِنْ** في
ذلك لآيات) من غير ذكر الفاء دالا على اتصال هذه الجملة

بما قبلها مندرجة تحتها لا تباين بينهما ، ومجىء الفاء دليل
الانفصال فيبطله ونظيره قوله تعالى « اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنْ

زَلَزَلَتِ السَّاعَةُ » وقوله « إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا » وغير ذلك وإذا
أريد التقاطع بين الجملتين ، جاءت الفاء كقوله تعالى « وَأَصْبِرْ

فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » وقوله تعالى « وَأَصْبِرْ
لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا » الى غير ذلك ، وجاء بأو في

قوله « أَوْيُوبِقَهْن » دلالةً على التخيير ، لأن المعنى إن نشأ
نبتلى المسافرِين بأحد بليتين ، إما رُكُودُ السفن على ظهر
الماء لأجل سكون الريح ، وإما باشتداد العصفِ في الريح ،
فيحصل الإهلاك لهن ، وجاء بالواو في (ويعف) دون . أو .
دلالةً على سعة الرحمة بالعفو عن كثير من الذنوب

فانظر ما أحسنَ موقعَ . أو . هناك وما أعجبَ موقعَ .
الواو . هنا ، ولنقتصر على ما ذكرناه من الآي القرآنية ،
فإنه لا مطمع لأحد في حصر عجائب القرآن ولطائف
أسراره ، فإن في بحره غرقت عقول العقلاء ، وتضالَّت دون
الإحاطة بمعانيه أفكار الحكماء

﴿ الضرب الثاني ﴾

الأخبار النبوية ، فإن كلامه صلى الله عليه وسلم وإن
كان نازلاً عن فصاحة القرآن . وبلاغته . في الطبقة العليا
بحيث لا يدانيه كلامٌ ، ولا يقاربه وإن انتظم أيَّ انتظام ،
ولنورد من كلامه أمثلة ثلاثة

(المثال الأول في المواعظ والخطب)

قال صلى الله عليه وسلم لا تكونوا ممن اختدعته العاجلة ،

وغزته الأمنية ، واستهوته الخدعة ، فركن الى دار سريعة
الزوال ، وشيكة الانتقال ، إنه لم يبق من دنياكم هذه في
جنب ماضى إلا كإناخه راكب ، أو صرّ حالب ، فعلام
تفرحون ، وماذا تنتظرون ، فكأنكم بما قد أصبحتم فيه
من الدنيا لم يكن ، وبما تصيرون اليه من الآخرة لم يزل ،
نخذوا الأهبة لأزوف الثقلة ، وأعدوا الزاد لقرب الرحلة ،
واعلموا أن كل امرئ على ما قدم قادم ، وعلى ما خلف نادم ،
فليعمل الناظر نظره في هذا الكلام ، فما أسلس
الفاظه على الألسنة ، وما أوقع معانيه في الأفتدة ، وما
احتوى عليه من التنبيه البالغ ، والوعظ الزاجر ، والنصيحة
النافعة ، فصدّره بالتحذير أولاً عما يعرض من مصائب الدنيا
من الانخداع والغرور . والاستهواء . وعقبه ثانياً بالتحذير عن
الركون الى الدنيا ، ونبهه بألفاظ عبارة وأوجزها على زوالها
وانقطاعها ، وأردفه ثالثاً بالحث على عمل الآخرة وأخذ
الأهبة للزاد ، ونبهه على سرعة زوالها وانقطاعها ، وختمه
بتحقق الحال في الإقدام على مافعله من خير وشر ، وأنه نادم
لا محالة على ما خلفه من الدنيا ، وأنه غير نافع ولا مُجد ، ومن

عجيب أمره أنه مع إغراقه في البلاغة فإنه قد اشتمل على أنواع أربعة من علم البديع . أولها « السجع » في قوله عليه السلام العاجلة ، والأمنية ، والخدعة ، والزوال ، والانتقال ، (وثانيها) التجنيس في قوله عليه السلام كأنها راكب ، أو صرّحاً ، (وثالثها) الاشتقاق ، في قوله : كل امرئ على ما قدم ، ومنه قوله تعالى « فأقم وجهك للدين القيم فطرة الله التي فطر الناس عليها »

(ورابعها) الائتلاف وهو أن تكون الألفاظ لائقة بالمقصود ، بحيث كان المعنى فحماً ، فاللفظ يكون جزلاً كقوله « لا تكونوا كن اختدعته العاجلة ، وغرته الأمنية ، واستهوتة الخدعة .

وإن كان المعنى رشيماً ، كان اللفظ رقيقاً سهلاً كقوله عليه السلام « فكأنكم بما قد أصبحتم فيه من الدنيا لم يكن ، وبما تصيرون إليه من الآخرة لم يزل . وسنورد في فنّ البيان ما يتعلق بعلم البديع بمعونة الله تعالى

(المثال الثاني فيما يتعلق بالحكم والآداب)

كقوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ

رَبَّةٌ « وقال : « ما هَلَكَ امرؤٌ عَرَفَ قَدْرَهُ » وقال : « رَبٌّ حَامِلٌ فَقْهٍ غَيْرُ فَقِيهِ ، وَرَبٌّ مُبَلِّغٌ أَدْعَى مِنْ سَامِعٍ وَرَبٌّ حَامِلٌ فَقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ » . وقوله « المَعْدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ ، وَالْحَمِيَّةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ ، وَعَوْدُوا كُلَّ جِسْمٍ مَا اعْتَادَ » وقال : « الطَّمَعُ فَقْرٌ ، وَالْيَأْسُ عَنَاءٌ » وقوله « إِنَّهُ مِنْ خَافَ الْبَيَّاتِ أَدْلَجَ ، وَمَنْ أَدْلَجَ فِي الْمَسِيرِ وَصَلَ » وقوله « كَرَمٌ الْكِتَابُ خَتْمُهُ » وقوله : « رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدَ الْإِيْمَانِ بِاللَّهِ مُدَارَاةُ النَّاسِ » وقوله « مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَزِيرٌ صَالِحٌ » وقوله « مِنْ سُودِ عَلَيْنَا فَقَدْ أَشْرَكَ فِي دِمَائِنَا » وقوله « الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ يَسَعُهُمَا الْمَاءُ وَالشَّجَرُ ، وَيَتَعَاوَنَانِ عَلَى الْفِتَانِ ^(١) » وقوله عليه السلام « الْجَارُ قَبْلَ الدَّارِ ، وَالرَّفِيقُ قَبْلَ الطَّرِيقِ »

فَلْيَنْظُرِ الْمُتَأَمِّلُ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ الْقَصِيرَةُ مِنْ الْمَعَانِي الْجَمَّةِ ، وَالنُّكْتِ الْعَدِيدَةِ ، مَعَ نَهَايَةِ الْبَلَاغَةِ ، وَوُقُوعِهِ فِي الْفَصَاحَةِ أَحْسَنَ مَوْقِعٍ

(١) الْفِتَانُ . هُوَ الشَّيْطَانُ الَّذِي يَفْتِنُ النَّاسَ بِخُدَاعِهِ وَغُرُورِهِ . فَإِذَا نَهَى الرَّجُلُ أَخَاهُ عَنْ اتِّبَاعِهِ فَقَدْ أَعَانَهُ عَلَيْهِ

(المثال الثالث في الأُدعية والتضرّعات)

كقوله عليه السلام « اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ الْخَطَايَا
كَمَا بَاعَدْتَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَتَقْنِي مِنَ
الذُّنُوبِ كَمَا يُنَقِّي الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ » وقوله عليه
السلام « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ ، وَأَعُوذُ
بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ وَالْبَخْلِ ،
وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ وَقَهْرِ الرِّجَالِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا
وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ » وقوله عليه السلام « اللَّهُمَّ
إِلَيْكَ أَشْكُو ضَعْفَ قُوَّتِي وَقِلَّةَ حِيلَتِي وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ ،
يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ أَنْتَ رَبُّ الْمُسْتَضْعَفِينَ ، وَأَنْتَ رَبِّي ،
إِلَى مَنْ تَكَلَّمْتَنِي ، إِلَى بَعِيدٍ يَتَجَهَّمَتْنِي ، أَوْ إِلَى عَدُوِّ
مَلَكَتُهُ أَمْرِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِكَ عَلَيَّ غَضَبٌ فَلَا أُبَالِي » الى
غير ذلك من أنواع التَّحْمِيدِ ، والتَّقْدِيسِ ، والجُؤَارِ والتَّضَرُّعِ
بالكلام البالغ ، واللفظ الفصيح

﴿ الضرب الثالث ﴾

من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فإنه البحرُ

الذى قد زخر عبابه والمُتمنجرُ الذى لا يتقشعُ ربابه ، فمن
معنى كلامه ارتوى كلُّ مصقعٍ خطيبٍ ، وعلى منواله نسجَ
كلُّ واعظٍ بليغٍ ، إذ كان عليه السلام مَشْرَعَ الفصاحة
وموردَها ، ومحطَ البلاغة ومولدَها ، وهيدبَ مزيها السَّاكِبُ ،
ومتفجَّرَ ودقها الهاطلُ ،

وعن هذا قال أميرُ المؤمنين فى بعض كلامه : نحنُ أمراءُ
الكلام ، وفينا تشبَّثتْ عُروقه ، وعلينا تهَّدَّتْ أغصانهُ ،
ولنوردُ من كلامه أمثلة ثلاثة على مثال ما أوردناه من
السنة النبوية ، والقرآن الكريم ، لأن كلامه عليه مسحةٌ
وطلاوة من الكلام الإلهي ، وفيه عبقةٌ ونفحةٌ من
الكلام النبوي

(المثال الأول فى الخطب والمواعظ)

ولقد أتى فى توحيد الله وتزويده عن مشابهة الممكنات ،
وبعده عن مماثلة المكوّنات ، بكلام ماسبةٍ إليه سابقٍ ، ولا
أتى بما يدانيه من تأخّر بعده من تابعٍ ولا لاحقٍ ، فمن ذلك
كلامه فى ابتداء الخلق بعد ثنائه على الله بما هو أهله قال فيها
فطرَ الخلائقَ بقدرته ، ودبرها بحكمته ، ونشرَ الرياحَ

برحمته ووتد بالصخور ميدان أرضه . ثم قال : أول الدين معرفة ، وكما معرفة توحيد ، وكما توحيد التصديق به ، وكما التصديق به الإخلاص له ، وكما الإخلاص له نفي الصفات عنه ، (يريد الصفات التي لا تليق بذاته) فمن وصف الله تعالى فقد قرنه ، ومن قرنه فقد ثناه ، ومن ثناه فقد جزأه ، ومن جزأه فقد جهله ، ومن أشار إليه فقد حدّه ، ومن حدّه فقد عدّه ، ومن قال (فيم) فقد ضمّنه ، ومن قال (علّام) فقد أخلى عنه ، كائن لا عن حدث ، موجود لا عن عدم ، الى غير ذلك في أثناء هذه الخطبة من التوحيد البالغ ، والتنزيه الكامل ، وقد أشرنا الى هذه الأسرار في التوحيد في شرحنا لكلامه في نهج البلاغة ، وأظهرنا مراداته في هذه الاشارات الإلهية والرموز المعنوية ، فمن أرادها فليطالعها منه ، وهذه الخطبة من جلائل خطبه ، لما اشتملت عليه من بالغ التوحيد ، وذكر أحوال المخلوقات من خلق السماء والارض والملائكة ، وخلق آدم ، وما كان من إبليس في حقّه ، ومن عرف كلام الفصحاء في منظومهم ، ومنشورهم ، ومقامات البلغاء في خطبهم ومواعظهم بمدّه عليه السلام الى يومنا هذا غير كلام الله وكلام رسوله ، علم قطعاً لا شك فيه

أنهم قد أسفوا^(١) في البلاغة وحلق ، وقصروا في الفصاحة وسبق ، والعجب من علماء البيان والجاهير من حذاق المعاني حيث عولوا في أودية البلاغة ، وأحكام الفصاحة ، بعد كلام الله تعالى وكلام رسوله ، على دواوين العرب ، وكلماتهم في خطبهم ، وأمثالهم ، وأعرضوا عن كلامه ، مع علمهم بأنه الغاية التي لا رتبة فوقها ، ومنتهى كل مطلب ، وغاية كل مقصد في جميع ما يطلبونه من الاستعارة ، والتمثيل والكناية ، وغير ذلك من المجازات الرشيقة ، والمعاني الدقيقة اللطيفة ، ولقد أثر عن فارس البلاغة وأميرها أبي عثمان الجاحظ أنه قال : ما قرع مسامعي كلامٌ بعد كلام الله ، وكلام رسوله ، إلا عارضته إلا كلمات لأمر المؤمنين كرم الله وجهه فما قدرت على معارضتها ، وهي قوله عليه السلام ما هلك أمرؤ عرف قدره ، وقوله : من عرف نفسه عرف ربه ، وقوله : المرء عدو ما جهل ، ومثل قوله : استغن عن شئت ، تكن نظيره ، وأحسن الى من شئت تكن أميره ، واحتج إلى من شئت تكن أسيره ، فانظر الى إنصاف الجاحظ فيما قاله ، وما ذاك إلا أنه

(١) من قولهم أسف الطائر . دنا من الارض

خرق قرطاس سممه ببلاغته ، وحير فهمه لما اشتمل عليه من
إيجازه وفضاحته ، فإذا كان هذا حال الجاحظ وله في البلاغة
اليد البيضاء فكيف حال غيره

(المثال الثاني في الحكم والآداب)

وله عليه السلام في الكلمات القصيرة في الحكم النافعة ،
وآداب النفوس ، ما لم يبلغ أحد شأوه ، ولا تحوم حوله
كقوله « قيمة كل امرئ ما يحسن » فهذه اللفظة لا يوازيها
حكمة ، ولا تقوم لها حكمة ، وقوله « المرء مخبوء تحت لسانه »
وقوله « السعيد من وعظ بغيره ، والمغبوط من سلم له دينه »
وقوله « من أرخى عنان أمه ، عثر بأجله » وقوله « من فكر
في العواقب لم يشجع » وقوله : « مصارع العقول تحت برقوق
الأطماع » وقوله « بالبر يستعبد الحر » وقال عليه السلام
« الطمع رق مؤبّد » وقوله (التفریط ثمرة الندامة ، وثمره
الحزم السلامة) وقوله (آلة الرياسة سعة الصدر) وقوله (من
استقبل وجوه الآراء ، عرف وجوه الخطاء) وقوله (من أحد
سنان الغضب لله ، قوى على قتل أسد الباطل) وقيل (إذا
هبت أمراً وقع فيه ، فإن وقوعك فيه أهون من توقيه) وقال

(كم من عقل استترتحت هوى أمير) وقال (كلُّ وعاءٍ يضيق
بما جعل فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع) وقال (أولُ عِوضِ
الحليم من حلمه أن الناس أنصاره على الجاهل) وقال (من كان
الحياء ثوبه لم ير الناس عيبه) وقال (بالإنِّ فضلُ تعظم الأقدار ،
وباحتمال المؤمن يجبُ السؤدد ، الى غير ذلك من قصير الكلام
الذى قصر في ألفاظه ، وطال في معناه ، وأوجز في عباراته ،
وكثر مغزاه

(المثال الثالث في كتبه)

الى أمرائه وعماله وجبابة الخراج يأمرهم فيها بأوامر الله
تعالى ، ويؤدبهم فيها بالآداب الشرعية ، والزواجر الوعظية ،
ويشير الى محاسن الشيم ، وبما فيه قوام لأمر السياسة
وأحكام الإيالة ، فمنها كتابه الى كميل بن زياد ، وهو عامله
على هيت

أما بعدُ فإن تضييع المرء ما ولى ، وتكلفه ما كفى ،
لعجز حاضر ، ورأى متبر ، وإن تعاطيك الغارة على أهل
قرقيسيا وتعطيلك مسالحك التي وليناك ليس لها من يمنعها ،
ولا يرُدُّ الجيش عنها ، لرأى شعاع ، فقد صرت جسراً لمن أراد

الغارة من أعدائك على أوليائك غير شديد المنكب ولا
مهيّب الجانب ، ولا سادّ ثفره ، ولا كاسرٍ لعدوّ شوكةً ، ولا
مُغن عن أهل مصره ، ولا نُجْز عن أميره ،

فانظر الى ما تضمنه هذا الكتاب من المناجحة ، والاهتداء
الى المصالح الدينية ، وما اشتمل عليه من المرشد الدنيوية ،
وإصلاح أمر الدولة ، وتعمّد أحوال الإيالة والسياسة ،

ومنها كتابه الى الأسود بن قُطبة ، صاحب حلوان
أما بعدُ فإن الوالى إذا اختلف هواهُ منعه ذلك كثيراً
من العدل ، فليكن أمرُ الناس عندك فى الحق سواءً ، فإنه
ليس فى الجور عوضٌ من العدل ، فاجتنب ما تنكرُ أمثاله
وأبتذل نفسك فيما افترض الله عليك ، راجياً لثوابه ، ومتخوفاً
من عقابه ، واعلم أن الدار دارُ بليّةٍ لم يفرغ صاحبها قط فيها
ساعة الا كانت فرغته عليه حسرة يوم القيامة ، فإنه لن
ينيك عن الحق شىءٌ أبداً ، ومن الحق عليك حفظُ نفسك ،
والاحتسابُ على الرعية بجهدك ، فإن الذى يصل اليك من
ذلك أفضل من الذى يصل بك والسلام

ومنها كتاب له أوصى فيه شريح بن هانىء لما جعله على

على مقدّمته الى الشام

اتق الله في كل صباحٍ ومساءٍ وخَفَ على نفسك الدنيا
الغرور ، ولا تأمنها على حال ، واعلم أنك إن لم تردع نفسك
عن كثير مما تُحِبُّ مخافة مكرهه ، سمّت بك الالهواء الى كثير
من الضرر ، فكن لنفسك مانعاً رادعاً ، ولنزوتك عند
الحفيظة واقماً قامياً ، فهذه كتب من أحاط بمكنون
البلاغة ملكه ، واستولى على أسرار الفصاحة ملكه .
وأقول : إن كلامه عليه السلام ، إذا أمعن فيه الناظر بالتفكير
وبحث عن أسرارهِ وغرائبهِ أَلْمَعِي نَجْرِيْرٌ تحقّق يقيناً وعرف
قطعاً ، أنه كلام من استولى على علم البلاغة بأسره وأحرزه
بجذافيره ، وأنه ظهر من مشكاة اتقدت فيها مصابيحُ
الحكمة فأنارَ على الخليفة ضياؤها وجادهم وأبلىها وهطلت
عليهم سماؤها ، ولنقتصر من كلامه على هذا القدر فإنه البحر
الذي لا يسكن زخاره ، والموج الذي لا يزال يترام تياره .
وبتمامه تم الكلام على ما أوردناه من التنبيه على الشواهد
المنثورة والحمد لله رب العالمين

* القسم الثاني *

(في بيان الشواهد المنظومة)

ونورد من ذلك ما يتعلق بالاستعارة والكناية والتمثيل ،
فهذه معظم أودية المجاز وهي ضروب ثلاثة نذكر شواهدا
بمعونة الله

(الضرب الأول) ما يتعلق بالاستعارة ، فن ذلك

قول ابن المعتز

أثمرت أغصانُ راحتهِ * لجَنَاقِ الحِسنِ عُنَابَا

ومن مליح الاستعارة قول من قال

(وأقبلت يوم جدّ البينِ في حُلِّيلِ)

سُودَ تَعَضُّ بنانِ النادِمِ الحَصِرِ)

(فلاح ليلٌ على صبحِ أَقْلَهُمَا)

غصنٌ وُضِرَّسَتْ البِلَّورِ بالدَّرَرِ)

وأعجب من هذا ما قاله بعضهم

(سألتها حين زارت نضو برقعها الـ)

قَانِي وَإِيدَاعِ سَمِي أَطِيبِ الخَبْرِ)

(فزحزحت شفقاً غشى سنا قر
وساقتت لؤلؤاً من خاتمِ عطر)
ومن غرائب الاستعارة ما أنشده الواواء الدمشقي
(فأمطرت لؤلؤاً من نرجس فسقت
ورداً وعضت على العناب بالبرد)

*

ومنه قول بعضهم
(نفسي الفداء لشعرٍ راقٍ مبسمه
وزانه شنبٌ ناهيك من شنبِ)
(يفتُرُّ عن لؤلؤٍ رطبٍ وعن بردٍ
وعن أقاحٍ وعن طلعٍ وعن حبِّ)
ومن أغرب ما قيل في الاستعارة ما قاله بعضهم
(طلعتن بدوراً وانتقبن أهلةً
ومسنن غصوناً والتفتن جاذراً)

*

وقول أبي الطيب المتنبي
بدت قرأً ومالت خوطاً بانٍ
وقاحت عنبراً ورننت غزالاً

ومن رقيق الاستعارة قول أبي تمام
(إِذَا سَفَرَتْ أَضَاءَتْ شَمْسٌ دَجْنٌ
وَمَاءَتْ فِي التَّعَطُّفِ غُصْنٌ بَانَ)
وأحسن من هذا ما قاله ديك الجن عبد السلام
(لَمَّا نَظَرْتُ إِلَىَّ عَنْ حَدَقِ الْمَاهَا
وَبَسَمْتِ عَنْ مُتَفَتِّحِ النَّوَارِ)
(وَعَقَدْتِ بَيْنَ قَضِيبِ بَانَ أَهَيْفِ
وَكَثِيبِ رَمْلِ عُقْدَةِ الزُّنَارِ)
(عَفَّرْتُ خَدِّي فِي الثَّرَى لَكَ طَائِعًا
وَعَزَمْتُ فَيْكَ عَلَى دُخُولِ النَّارِ)
فهذه الأبيات لديك الجن قلما يوجد لها مماثل في
الإستعارة ومنه قوله

(لَا وَمَكَانَ الصَّلِيبِ فِي النَّحْرِ مِنْ
كَ وَجَرَى الزُّنَارِ فِي الْخَصْرِ)
(وَالْخَالِ فِي الْوَجْهِ إِذْ أُشْبِهَهُ
وَرْدَةَ مَسْكِ عَلَى ثَرَى تَبْرِ)
(وَحَاجِبٍ قَدْ خَطَهُ قَلَمُ الْ
حُسْنِ بِحَبْرِ الْبَهَاءِ لَا الْحَبْرِ)

(وَأَقْحَوَانٍ بَفِيكِ مُنْتَظِمٍ)

على شبيهه الغدير من خمر (ما أصبر الشوق بي فأصبرنا .)

من حسنت فيه قلة الصبر (

(الضرب الثاني) ما يتعلق بالتشبيه من ذلك قول بعضهم

(كَأَنَّ الثَّرِيَّاءَ وَالصَّبَّاحَ كِلَاهُمَا
قَنَادِيلُ رُهْبَانٍ دَنَّتْ لِحْمُودِ)

ومن رقيق التشبيه ما قاله بعضهم

(وَالصَّبْحُ يَتَلَوُّ الْمَشْتَرَى فَكَأَنَّهُ
عُرْيَانٌ يَمْشِي فِي الدُّجَى بِسَرَّاجِ)

ومن أغرب ما قيل في التشبيه قول بعضهم

(كَأَنَّمَا الْمَرِيخُ وَالْمَشْتَرَى
قُدَّامَهُ فِي شَامِخِ الرَّفْعَةِ)

(مُنْصَرِفٌ بِاللَّيْلِ عَنِ دَعْوَةِ
قَدْ أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَةٌ)

ومن لطيف التشبيه ما قاله المهلب الوزير

(الشَّمْسُ مِنْ مَشْرِقِهَا قَدْ بَدَتْ
مُشْرِقَةً لَيْسَ لَهَا حَاجِبٌ)

- (كَأَنَّهَا بُودَقَةٌ أُحْمِيَتْ
يَجُولُ فِيهَا ذَهَبٌ ذَائِبٌ)
وأغرب من هذا ما قاله امرؤ القيس في صفة العقاب
(كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا
لَدَى وَكْرِهَا العُنَابُ والحشف البالى
ومن مליح التشبيه وغريبه ما قاله بعضهم
(والبدرُ في الأفق الغربي مُسَقٌّ
والغيمُ يكسوه جليابًا ويسلُبُه)
(كوجه محبوبه يبدو لعاشقها
فإن بدا لها واش تنقبه)
ومن أعجب ما يُنشد في التشبيه قولُ البحترى
(دَانَ عَلَى أَيْدِ العَقَاةِ وشاسِعٌ
عن كل ندى في الندى وضريب)
(كالبدرا أفرط في العلوّ وضوءه
للعُصْبَةِ السَّارِينِ جَدُّ قَرِيبِ)
وأغرب من هذا وأعجب قولُ البحترى أيضاً
(دنوت تواضعاً وعلوت قدراً
فشأنك انحدارٌ وارتفاع)

- (كذاك الشمسُ تَبَعْدُ أَنْ تُسَامِيَ
ويدنو الضوء منها والشعاعُ)
ومن رقيق التشبيه وأغربه ما قاله ابن المعتز في الهلال
(ولاح ضوء هلالٍ كاد يفضحنا
مثل القلامةِ قد قُدَّتْ من الظفرُ)
وأرق منه ما قاله ابن المعتز أيضاً في الخضرة مع السواد
(حتى إذا حرَّ أبٍ جاشَ مِرْجَلُهُ
بفائرٍ من هجير الشمسِ مستعيرِ)
(ظلتُ عناقيدُهُ يَخْرُجْنَ من ورقِ
كما احتبى الذئبُ في خضِرٍ مِنَ الأزرِ)
ومن جيد التشبيه وغريبه ما قاله العباس بن الاحنف
(أحرَمُ منكم بما أقولُ وقد
نال به العاشقونَ من عشقوا)
(صرتُ كأنى ذُبالةٌ نُصبتُ
تُضِيءُ للناسِ وهي تحترقُ)
(الضرب الثالث) فيما يتعلق بالكناية ، من ذلك
قول البحترى

(أو ما رأيت المجد ألقى رحلته
في آل طلحة ثم لم يتحول)
ومن أرق ما قيل في الكناية ، قول حسان
بنى المجد بيتاً فاستقرت عمادته
علينا فأعني الناس أن يتحوّلا
ومن بديعها قول زياد الأعجم
(إن السماحة والمرؤة والندی
في قبة ضربت على ابن الحشرج)

ومثله ما قاله بعضهم
(وما يك في من عيب فاني
جبان الكلب مهزول الفصيل)

ومن جيد الكناية ما قاله نصيب
(لعبد العزيز على قومه * وغيرهم من ظاهره)
(فبابك أسهل أبوابهم * ودارك مأهولة عامره)
(وكلبك آنس بالزائرين * من الأمم بالإبنة الزائره)

ومن أرقها وألطفها ما قاله أبو نواس
(فما جازه جود ولا حل دونه
ولكن يسير الجود حيث يسير)

ومن غريبها قول أبي تمام
(أَيْنَ فَمَا تَرْدُنَ سَوَى كَرِيمِ
وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرَنَّ أَبَا سَعِيدِ)

ومن هذا قول بعضهم
(مَتَى تَخْلُو تَمِيمٌ مِنْ كَرِيمِ
وَمَسَلَمَةَ بِنُ عَمْرٍِ وَمِنْ تَمِيمِ)

ومن بديعها ما قاله بعضهم
(وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ
بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَابِ)

ومن هذا قول بعض الشعراء
(يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مَقْبَلًا
يَكَلِمُهُ مِنْ جِبَّةٍ وَهُوَ أَعْجَمُ)

ولنقتصر على هذا القدر في إيراد الأمثلة والشواهد
فيه كفاية لمقصدنا، وستكون لنا عودة بأكثر من هذا
عند الكلام في فن المقاصد، وذكر تفاصيل الاستعارة
والتشبيه والكناية وأحكامها، فأما الآن فليس مقصدنا
الأمثال لا غير، وبتمامه يتم الكلام على المقدمة الرابعة
وبالله التوفيق

المقدمة الخامسة

(في حصر مواقع الغلط في اللفظ المفرد والمركب)

اعلم أنا قد أسلفنا فيما سبق أن موضوع علم البيان ، إنما هو الفصاحة والبلاغة وقررنا أن الفصاحة من عوارض الألفاظ وأن البلاغة من عوارض المعاني ، وأكثر علماء البيان على أن الفصاحة والبلاغة لا فرق بينهما ، وأنهما من الألفاظ المترادفة ، والى هذا يشير كلام الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وقد أوضحنا المختار فيه فلا وجه لتكريره ، فاذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن من الخطاء في هذا العلم ، إنما يكون بإحراز ما يحتاج إليه من العلوم الادبية مفردا ومركبا وهو بالإضافة الى أمن الخطاء وارتفاع الغلط على مراتب أربع

(المرتبة الاولى)

علم اللغة ، وهو العلم بمفردات الألفاظ يحتز به عن الخطأ في مفردات الألفاظ اللغوية ، فمن أعرض عن الأوضاع اللغوية ، ولم يحكم دلالتها على معانيها المفردة ، فقد أخل بالمقصود منها ، وعلى قدر إخلاله يتطرق إليه الغلط ،

ويستولى عليه الخطأ في اختلاف أوضاعها وتباين معانيها خاصة فيما يعرض من الترادف ، والاشتراك ، والعهدية ، والجنسية في الاسماء وبما يعرض في الأفعال من تجدد الأزمنة وتصرفها في وجوه الانشاء من الأمر والنهى وغير ذلك ، وما يعرض من خصائص الحروف ولطائفها في الإيجاب والسلب وغير ذلك من الخصائص واللطائف اللغوية فلا بد من إحرازها ليأمن الخطاء في ذلك

(المرتبة الثانية)

علم التصريف وهو علم بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة في البدل ، والحذف ، والقلب ، وغير ذلك من أوجه التصريف ويجب إحرازه ليأمن الخطأ في أبنية الكلم المفردة ويأمن الخطأ في تحريفها وتبديلها ، ويجيء بها على الأقيسة اللغوية والأوضاع الأصلية في ذلك ، وهو فن دقيق يحتاج الى فضل ذكاء وجودة قريحة ، ولهذا فإنه لا يختص به إلا الآحاد ولا يستولى على دقائقه وإحراز غوامضه إلا الأفراد

(المرتبة الثالثة)

علم العربية ليحترز به عن الخطأ والغلط في المركبات ليحصل المعنى على صحته واستقامة أحواله ، لأن الإعراب إنما يمكن حصوله إذا كان الكلام مركباً من ألفاظ مخصوصة ، فالنظر في علم الإعراب إنما هو نظر في حصول مطلق المعنى ، وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب فلا بد من الإحاطة بصحة التركيب ليأمن الغلط في تأدية المعاني وتحصيلها ويحصل به الوقوف على أسرار لطيفة

(المرتبة الرابعة)

تحقق علم الفصاحة والبلاغة ، وهو نظر خاص يأمن به الخطأ في نظم الكلام وجزالة لفظه وحسن بلاغته ، فتمت أحرز لنفسه هذه العلوم الأدبية أمن من الغلط فيما يخوض فيه من علم المعاني ، فهذان العلمان أعنى علم الإعراب وعلم البلاغة والفصاحة إنما يختصان بمركبات الألفاظ ، وما يحصل عند التركيب من المعاني الرقيقة ، والنكت النفيسة ، وهما يتفاوتان فيما يؤديه كل واحد منهما من الفائدة ، فلم الإعراب يؤدي

مطلق المعنى لا غيرُ ، وعلمُ البيانِ يؤدي فائدةً أخرى ، وهو ما يحصل من بلاغة في ذلك المعنى وحسن نظمٍ وترتيب له ، فهو كالكيفية العارضة

والعلمان الأولان أعنى علم اللغة وعلم التصريف ، إنما يختصان بمفردات الألفاظ ، وقائدتهمما تصحيح مطلق اللفظ من غير التفات الى تركيب كما لخصناه من قبل ، فكل واحد من هذه العلوم الأدبية على حظ من إحراز الغرض والأمن من الخطأ والغلط كما ترى ، لكن أرسخها أصلاً وأنسقها فرعاً ، وأنورها سراجاً وأكرمها تتاجاً ، وأقواها قاعدة ، وأجزلها فائدة ، علم البيان ، فإنه هو المطلع على حقائق الإعجاز وهو من العلوم بمنزلة الشامة والظراز ، وقد نبجز غرضنا من هذه المقدمات وبتمامه يتم الكلام في الفن الأول وهو فن السوابق

الفن الثاني من علوم هذا الكتاب

(وهو فن المقاضد الثلاثة)

إعلم أن المقصود من الكلام إنما هو إفادة المعاني ، وهذه الإفادة على وجهين ، لفظية ، ومعنوية ، فأما الإفادة اللفظية فهي دلالة المطابقة ، وما هذا حاله فإنه يستحيل

تطرق الزيادة والنقصان اليها ، وبيانهُ هو أن السامع لشيءٍ من الألفاظ الوضعية لا يخلو حاله إما أن يكون عالماً بكونه موضوعاً لمسامه ، أو لا يكون عالماً ، فإن لم يكن عالماً به فإنه لا يعرف فيه شيئاً أصلاً ، وإن كان عالماً به فإنه يعرفه بتمامه وكماله ، فخيّل من مجموع ما ذكرناه ههنا أن الألفاظ في دلالاتها الوضعية إما أن تكون مفيدة إفادة ناقصة، وإما أن لا تكون مفيدة أصلاً، وهذان القسمان باطلان بما مرّ. فإذا بطلا تعين القسم الثالث، وهو أن إفادتهما لمسامها على الكمال والتمام وهو مطلوبنا ، وتقرير ذلك بما نذكره من المثال ، وهو أنك إذا أردت تشبيه زيد بالأسد في الشجاعة ، فإنك إذا قصدت إفادة هذا المعنى بالدلالة الوضعية فإنك تقول زيد يشبه الأسد في شجاعته ، فقد أفدت مقصودك من ذلك بألفاظ دالة عليه دلالة وضعية ، وهذه الافادة يستحيل تطرق الزيادة والنقصان اليها ، لأنك إن نقصت منها تطرق الخرم على قدر ما نقص منها ، وإن زدت على هذه الألفاظ كان ذلك مستغنى عنه ولا فائدة فيه ، وإن أقمت كل لفظة مقام ما يرادفها امتنع تطرق الزيادة والنقصان في المعنى من أجل ذلك ، وعن هذا قال المحققون من أهل

هذه الصناعة إن الإيجاز ، والاختصار ، والتطويل ،
والإطناب ، والحذف ، والإيضاح ، والوحدة ، والتكرار ،
وغير ذلك من أودية البلاغة يستحيل تطرّقها الى الدلالات
الوضعية ، لما كانت تدلّ بجهة المطابقة

وأما الإفادة المعنوية فهي تكون من جهة اللوازم ، ثم
تلك اللوازم كثيرة فتارة تكون قريبة ، وتارة تكون بعيدة ،
فلأجل هذا صحّ تأدية المعنى بطرق كثيرة وجاز في تلك
الطرق أن يكون بعضها أكمل من بعض ، فلا جرم جاز تطرّق
الزيادة والنقصان والكمال إليها ، ثم قد يكون حصول ذلك
من جهة الدلائل الإفرادية وهو ما يتعلق بالبلاغة من جهة
المفردات ، وقد يكون حصوله من جهة الدلائل المركبة ، وهو
ما يتعلق بالبلاغة من جهة الكلام المركبة ، وتقدير ذلك بما نذكره
من المثال ، وهو أنك اذا قصدت وصف زيد بالشجاعة من
جهة اللوازم بحيث يجوز تطرّق الزيادة والنقصان والكمال إليه،
فإن أردت طريق الاستعارة قلت رأيت اسداً ، وإن أردت
طريقة التشبيه فإنك تقول زيد كالأسد ، وإن جئت بطريق
الكناية قلت فلان يكفل الأبطال برُحمه ، وإن أردت
أن تصفه بالكرم ، قلت رأيت بحراً على جهة الاستعارة ،

وهو كالبحر بطريق التشبيه ، أو فلان تراكم أمواجه ، يجعل
كناية عن جوده وسخائه

﴿ تبيية ﴾

إيّاك أن يعتريك الوهم ، أو يستولى على قلبك غفلة ،
فتظنُّ أننا قلنا إن الألفاظ دالةٌ على المعاني فتعتقد من
أجل ذلك أن المعاني تابعة للألفاظ ، وأنها مؤسّسة عليها ،
فهذا وأمثاله خيالٌ باطل وتوهمٌ فاسد فإن الألفاظ في أنفسها
هي التابعة للمعاني ، وأن المعاني هي السابقة بالتقرير والثبوت ،
والألفاظ تابعة لها ، ولنضرب لما ذكرناه مثلاً يُصدّق ما قلنا
في المفردة منها والمركبة فنقول :

أما المفردة فلأنك إذا رأيت سواداً على بُعدٍ فظننته
حجراً فإنك تسميه حجراً ، وإن دنوت منه قليلاً وسبق إلى
فهمك أنه شجر فإنك تسميه شجراً ، فإذا دنوت منه وتحققت
حاله رجلاً فإنك تسميه رجلاً ، فاختلف هذه الأسماء يدلّ
على اختلاف تلك الحقيقة وما يفهم منها من الصور المدركة ،

وأما المركبة فلأنك إذا رأيت رجلاً من بعيدٍ ولا تدري
حاله أهو قائم أم قاعد أم مضطجع ، فإنك إذا دنوت إليه فعلى

حسب ما يسبق الى فهمك من حالته تصفه بتلك الحالة ، ولا يزال الوصف يتغير حتى يستقر الوصف على واحد منها ، وهذا يدل على أن الألفاظ تابعة للمعاني المفردة والمركبة كما أشرنا إليه ، ولهذا فإنك تطلق العبارات على وفق ما يقع في نفسك من الحقائق والمعاني من غير مخالفة

﴿ دقيقه ﴾

اعلم أن المعاني بالإضافة الى كيفية حصولها من أهل البلاغة والفصحاء على ثلاث مراتب
(المرتبة الاولى)

أن يكون مقتضيتها على جهة الابتداء من نفسه من غير أن يكون مقتدياً بمن قبله ، ويكون ذلك على ما يعرض من مشاهدة الحال ، وما يعرض من الأمور الحادثة .

ولنورد من ذلك شواهد على ما قلناه ، من ذلك ما أغرب فيه أبو نؤاس وأبدع حين رأى كأساً من الذهب فيها تصاوير وأمثال ، فقال حاكياً لها

(تدارُ علينا الرَّاحُ في عسجديةِ
حبها بأنواع التصاويرِ فارسُ)

(قراراتها كسرى وفي جنباتها
مها تدرىها بالقسي الفوارس)
(فلأراح ما زرت عليه جيوبها
وللماء ما دارت عليه القلائس)
فهذا من المعاني البديعة فإنه أراد أنها مزجت بقليل من
الماء حتى صار لقلته بقدر القلائس على رؤس الكاسات
قال ابن الأثير وما أعرف ما أقول في هذا سوى أني
أقول : قد تجاوز أبو نواس حد الإكثار ، ومن ذلك ما قاله
ابن أبي الشمقمق حين قلد رجل ولاية على الموصل فانكسر
لوائه فتطير بذلك فقال ما قال يقرر خاطره ويؤسسه لما وقع في
نفسه من ذلك وقع عظيم لأجل التطير
(ما كان مندق اللوائ بطيره
نحس ولا سوء يكون معجلاً)
(لكن هذا العود أضعف منه
صغر الولاية فاستقل الموصل)
فلقد أجاد فيما ذكره كل الإجادة وأحسن كل
الاحسان ، ومن ذلك ما قاله بعض المغاربة في وصف الخمر
فأبدع فيه

(ثقلت زُجاجات أتيناً فرغاً)

حتى إذا ملئت بصرف الراحِ

(خفت فكادت أن تطير بما حوت)

وكذا الجسومُ تخفُّ بالأرواحِ

فهذا معنى بديعٌ عجيبٌ يفعل بالعقول في الإعجاب كما
تفعل الحمر في الإسكار، فهذا قاله على ما شاهد من حالها،

ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي وقد صرعت الخيمةُ

بسيف الدولة فوقعت فتطيرٌ بذلك فقال فيها قصيدة يذكر

ذلك ويقررُ نفسه عن الطيرة فمنها قوله

وإنَّ لها شرفاً باذخاً * وإن الخيام بها تخجلُ

فلا تنكرنَّ لها صرعةً * فمن فرح النفس ما يقتلُ

(وكيف تقوم على راحة * كأن البحار لها أنملُ)

(فما أتمدنا الله تقويضها * ولكن أشار بما تفعلُ)

فانظر الى هذه المعاني البديعة ، وكفى بالمتنبي فضلا

إتيانه بها، وإنه لصاحبُ كلِّ غريبة ومنتهى كلِّ أطروبة في

المعاني الشعرية ، ومن ذلك ما قاله في وصف حاله عند ورود

الحمى عليه

(وزائرتي كأن بها حياءً * فليس تزورُ الآ في الظلام)
(بذاتُها المطارف والحشايا * فعاقتها وباتت في عظامي)
(كأن الصبح يطردُها فتجري * مدامعها بأربعة سجام)
(أراقب وقتها من غير شوق * مراقبة المشوق المستهام)
فانظر الى ما قاله ، ما أشدّ موافقته لما حكى من حاله ،
وهذا أكثر ما يجري على ألسنة أهل البلاغة عند مشاهدة
ما يشاهدونه من أحوال الحوادث وفيه كفاية لغرضنا

(المرتبة الثانية)

ما يُوردونه من غير مشاهدة حال فيجربى عليها ولكن
يقتضبونه اقتضاباً ويخترعونهُ اختراعاً ، فمن ذلك قول عليّ بن
جبلة يمدح رجلاً بالكرم والجود
(تكفل ساكني الدنيا حميدٌ

فقد أضحت له الدنيا عيالاً)

(كأن أباه آدم كان أوصى
إليه أن يعولهم فعالاً)

قال ابن الأثير وقد حام الشعراء حول هذا المعنى ، وفاز
عليّ بن جبلة بالإفصاح به ، ومن ذلك قول أبي تمام

(يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ النَّائِي بِرُؤْيْتِهِ
وَجُودُهُ لِمُرَاعَى جُودِهِ كَكُتْبِ)
(لَيْسَ الْحِجَابُ بِمَقْصِدٍ عِنْدَكَ لِي أَمَلًا
إِنَّ السَّمَاءَ تَرْجَى حِينَ تَحْتَجِبُ)
ومن ذلك قوله

(رَأَيْنَا الْجُودَ فِيكَ وَمَا عَرْضْنَا
لِسَجَلٍ مِنْهُ بَعْدُ وَلَا ذَنْبٍ)
(وَلَكِنْ دَارَةُ الْقَمَرِ اسْتَمَّتْ
فَدَلْتَنَا عَلَى مَطَرٍ قَرِيبٍ)

ومن بليغ كلامه قوله
(وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ
طَوَيْتَ أَتَاحَ لَهَا لِسَانَ حُسُودٍ)
(لَوْلَا اشْتِعَالُ النَّارِ فِيمَا جَاوَرَتْ
مَا كَانَ يُعْرَفُ طَيْبُ عُرْفِ الْعُودِ)

ومن ذلك قوله في مديحه
(لَا تَشْكُرُوا ضَرْبِي لَهُ مِنْ دُونِهِ
مَثَلًا شَرُّودًا فِي النَّدَى وَالْبَاسِ)

قاله قد ضرب الأقل لنوره
مثلاً من المشكاة والنبراس

ومن ذلك ما قاله ابن الرومي
لما تؤذن الدنيا به من صروفها
يكونُ بكاءَ الطفل ساعة يولدُ

وإلا فما يبكيه منها وإنه
لأوسع مما كان فيه وأرغدُ
وإذا أبصر الدنيا استهلَّ كأنه

بما هو لاقٍ من أذاها يهددُ
ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي
أجزني إذا أنشدت مدحاً فإنما
بشعري أتاك المادحون مردداً

ودع كلَّ صوت بعد صوتي فإنني
أنا الصائح المحكي والآخر الصدى
فانظر الى ما أودعه في هذين البيتين من المديح ما أرقه :

ومن المعنى ما أدقه ، ومن ذلك ما قاله ابن الرومي أيضاً
عدوك من صديقك مستفاد * فلا تستكثرن من الصّحاب
فإنّ الداء أكثر ما تراه * يكون من الطعام أو الشراب

ومن دقيق ما يورد فيما نحن بصدده قول بعض الشعراء

(بأبي غزال غازلتُه مقلتي

بين الغوير وبين شطى بارق)

(عاطيته والليل يسحب ذيله

صهبا كالمسك الفتيق الناشق)

(وضمته ضم الكمي لسيفه

وذؤابتاه حائل في عاتق)

(حتى اذا مالت به سنة الكرى

زحزحته شيئا وكان معانق)

(أبعده عن أضلع تشتاقه

كيلا ينام على وساد خافق)

ومن الفائق الرائق ماقالة أبو الطيب يمدح سيف الدولة

(صدمتهم بخميس أنت غرته

وسمهرية في وجهه غمم)

(فكان أثبت ما فيهم جسومهم

يسقطن حولك والأرواح تهزم)

هذا وأمثلة من بدائع أبي الطيب وعجائبه في معانيه

التي فاق بها على نظرائه ، وامتاز فيها على أقرانه من الشعراء ،

ومن جيد ما يقال في هذا المعنى ما قاله بعض المغاربة

(غدرت به زُرُقُ الأُسنةِ بعد ما

قد كنّ طوعَ يمينه وشماله)

(فليحذرِ البدرُ المنيرُ نجومه

إذ بان غدرُ مثالها بمثاله)

فهذا وأمثاله من سحريّات الشعر وعجائبه ، ولنقتصر منه

على هذا القدر

(المرتبة الثالثة)

ما يكون وارداً على جهة الاحتذاء على مثال سابق ،

ومنوال متقدّم ، وهذا كالبلخل فانه ورد عنهم فيه أشياء

كثيرة كلها دالّ على مقصود واحد في الهجاء به وهذا

كقول أبي نواس يصف بخيلاً

(شرابك في السراب إذا عطشنا

وخيرك عند منقطع التراب

(فما روحتنا لتذبّ عنا

ولكن خفت مرزئة الذباب)

ومن ذلك ما قاله بعض المغاربة يهجو إنساناً احترقت

داره يقال له ابن طليل

(أنظر الى الأيام كيف تسوقنا
طوعاً الى الأقدار بالأقدار)
(ما أوقد ابن طليل قطُّ بداره
ناراً وكان هلاكها بالنار)

وكما قال بعض الشعراء في ذمّ اللّؤم والبخل
(زد رفعةً إن قيل أغضى * ثمّ انخفِض إن قيل أثرى)
(كالغصن يدنو ما اكتسى * ثمراً وينأى ما تعرّى)

ومما ولع به الشعراء وتهالكوا في التعبير عن أحوال
الطلول والرُسوم وأحوال الديار، قال أبو الطيب المتنبي
(لكِ يا منازلُ في القلوب منازلُ

أقضتِ أنتِ وهنَّ منكِ أو اهلُ)

(١) فأخذ هذا المعنى أبو تمام وأجاد فيه كل الإجابة فقال
(عفتِ الرسومُ وما عفت أحشاؤهُ

من عهد شوق ما يحولُ فيذهبُ)

فأخذهُ البحترى ونسج على منواله بقوله

(١) كأنه لم يدر أن أبا تمام سبق من أبي الطيب فقال ما قال .

(وقفت وأحشائي منازلُ للأسى
به وهو قفرٌ قد تعفت منازلُهُ)

وقال امرؤ القيس

(عُوجُوا على الطلل المَحِيل لعلنا
نبي الديار كما بي ابن حِذَام)

فابن حزام هذا هو أول من بي على الديار فلهذا حدوا
على حدوه ، ووصفو الديار بأوصاف مختلفة كلها متفقة في
مقصود واحد ، وأنقتصر على هذا القدر من تمهيد قاعدة هذا
الفن ، ونشرع الآن في شرح مقاصده فاندكر ما يتعلق بذكر
علوم البيان من مواقع المجاز في البلاغة ، ثم نُردفه بما يتعلق
بالمعاني الإفرادية وهو المعبر عنه بعلم المعاني ، ثم نذكر على إثره
ما هو منه وهو ما يتعلق بمراعاة أحوال التأليف وهو المعبر
عنه بعلوم المعاني أيضاً ، ثم نذكر خاتمة الفن فيما يتعلق
بمجموع الأفراد والتركيب ، وهو المعبر عنه بعلم البديع فهذه
أبواب أربعة

—o— الباب الاول —o—

(في كيفية استعمال المجاز وذكر مواقفه في البلاغة)

اعلم أن جميع ما أسلفناه في المجاز إنما هو كلام في بيان ماهيته وذكر أقسامه وأحكامه ، والذي نذكره الآن إنما هو كلام من وراء ذلك مما له تعلق بعلم البلاغة وذكر مواقفه العجيبة وأسرارها الغريبة وله قواعد أربع

(القاعدة الاولى في ذكر الاستعارة)

اعلم أن التوسع ، اسم يقع على جميع الأنواع المجازية كلها ، واشتقاقه من السعة ، وهو تقيض الضيق ، فالضيق قصر الكلام على حقيقته من غير خروج عنها ، والتوسع شامل لما ذكرناه من أنواع المجازات ، فإطلاق التوسع على ما يندرج تحته من أنواع المجاز بمنزلة إطلاق الكلمة على ما يندرج تحتها من أنواعها الخاصة الاسم والفعل والحرف ، وهكذا اسم المجاز ، فإنه شامل لأنواعه من الاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، فهما سيان كما ترى في إفادة ما تحتها من هذه الأنواع ، وليس مختصين بنوع من المجاز دون نوع ، فاذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر ماهية الاستعارة والفرقة بينهما

و بين التشبيه ، ثم نذكر امثلتها ، ثم نردفه بذكر أقسامها وبذكر أحكامها الخاصة فهذه مباحث أربعة نفضلها بمعونة الله تعالى

* البحث الاول *

(في بيان ماهية الاستعارة و بيان التفرقة بينهما و بين التنيه)

اعلم أن الاستعارة المجازية مأخوذة من الاستعارة الحقيقية ، وإنما لقب هذا النوع من المجاز بالاستعارة أخذاً لها مما ذكرناه ، لأن الواحد منا يستعير من غيره رداءً ليلبسه ، ومثل هذا لا يقع إلا من شخصين بينهما معرفة ومعاملة فتقتضى تلك المعرفة استعارة أحدهما من الآخر فإذا لم يكن بينهما معرفة بوجه من الوجوه فلا يستعير أحدهما من الآخر من أجل الانقطاع ، وهذا الحكم جار في الاستعارة المجازية ، فإنك لا تستعير أحد اللفظين للآخر إلا بواسطة التعارف المعنوي كما أن أحد الشخصين لا يستعير من الآخر إلا بواسطة المعرفة بينهما . فأما معناها في مصطلح علماء البيان فقد ذكر في تعريف ماهيتها أمور خمسة

(التعريف الاول)

ذكره الرُّماني وحاصل ما قاله في الاستعارة أنها استعمال

العبارة لغير ما وضعت له في أصل اللغة ، هذا ملخص كلامه ، وهو فاسدٌ من أوجه ثلاثة ، أما أولاً فلأن هذا يلزم منه أن يكون كلُّ مجاز من باب الاستعارة وهو خطأ ، فإن كل واحد من الأودية المجازية له حدٌّ يخالف حدَّ الآخر وحقيقته ، فلا وجه لخلطها ، وأما ثانياً فلأن هذا يلزم عليه أن تكون الأعلامُ المنقولة يدخلها المجاز وتكون من نوع الاستعارة وهو باطل ، فإنَّ المجازات لا تدخلها فضلاً عن الاستعارة ، وأما ثالثاً فلأن ما قاله يلزم منه أن لو وضعنا اسم السماء على الأرض ، أن يكون مجازاً ، وهذا باطل لا يقول به أحد

(التعريف الثاني)

حكاهُ ابن الأثير نصر بن عبد الكريم في كتابه المثل السائر عن بعض علماء البيان ، فقال هو نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما بسبب ما وهذا فاسد لأمرين ، أما أولاً فلأن ما ذكره يدخل فيه التشبيه كقولنا زيد كالأسد ، وزيد كأنه الأسد ، فإن هذا نقل معنى من لفظ إلى لفظ بسبب مشاركة بينهما ، لأننا نقلنا حقيقة الأسد إلى زيد ،

فصار مجازاً للمشاركة التي كانت بين زيد وبين الأسد في وصف الشجاعة ، وأما ثانياً فلأن مثل هذا يدخل فيه ماهية المجاز مطلقاً ، فإن المجاز من حيث إنه مجازٌ نقل المعنى من لفظ الى لفظ لمشاركة بينهما ، والمجاز المطلق مغايرٌ للاستعارة فلا يدخل أحدهما في الآخر

(التعريف الثالث)

اختاره ابن الاثير في كتابه فقال في حدّها هو نقل المعنى من لفظ الى لفظ لمشاركة بينهما مع طيّ ذكر المنقول اليه ، فقولنا نقل المعنى من لفظ الى لفظ عامٌ للاستعارة والتشبيه ، وقولنا مع طيّ ذكر المنقول اليه يخرج به التشبيه عن الاستعارة ، وهذا فاسدٌ أيضاً فإن بعض أنواع الاستعارة لا يُقدَّرُ هناك مطوىٌ فيها ، ولا يُتوهم طيُّه وإن ذكر المطوىُ خرج بإظهاره الكلامُ عن رتبة البلاغة ، وهذا كقوله تعالى « واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » وقوله تعالى « فاذا قها الله لباسَ الجوعِ والخوفِ » فأنت لو أبرزت ههنا ذكرَ المستعار له وقلت واخفض لهما جانبك الذي يشبه الجناح ، لا خرجت الكلام عن ديباجة الفصاحة ، فظهر مما

ذكرناه أن اعتبار المطوى يُخرج بعض الاستعارة عن كونها
استعارة ، فبطل جعله قيداً من قيود حدّ الاستعارة

(التعريف الرابع)

ذكره ابن الخطيب الرازي : وجاصل ما قاله أنها ذكر
الشيء باسم غيره وإثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في
التشبيه ، فقولنا ذكر الشيء باسم غيره ، احتراز عما إذا صرح
بذكر المشبه ، كقولنا زيد أسد ، فإنك ما ذكرت زيدا باسم
الاسد ، بل ذكرته باسمه الخاص له ، فلا جرم ليس ذلك من
الاستعارة وقولنا وإثبات ما لغيره له ، ذكرناه ليدخل فيه
الاستعارة التخيلية ، وقولنا لأجل المبالغة في التشبيه ، ذكرناه
لتمييز به عن المجاز ، هذا ملخص كلامه في تفسير ما ذكره
من الحدّ ، وهو فاسدٌ لامرين ، أما أهلاً فلائنه ذكر التشبيه
قيداً في الحدّ ، وبذكره يخرج عن حدّ الاستعارة ، لأنها
مخالفة للتشبيه في ماهيتها وحكمها ، فلا يدخل أحدهما في
الآخر ، وأما ثانياً فلائنه أورد فيه لفظ التعليل ، وهو قوله
لأجل المبالغة ، والحدّ إنما يُراد لتصور الماهية مطلقة من غير
تعليل فبطل ما قاله

(التعريف الخامس)

وهو المختار ، أن يقال تصييرُك الشيءَ الشيءَ وليس به ،
وجعلك الشيءَ للشيء وليس له بحيث لا يُلاحظ فيه معنى التشبيه
صورةً ولا حكماً ، ولنفس هذه القيود ، فقولنا « تصييرك الشيءَ
الشيءَ وليس به وجعلك الشيءَ للشيءَ وليس له » شامل لنوعى
الاستعارة ، فالأول كقولك لقيت أسداً ، وأتيت بحراً ،
والثاني كقولك رأيت رجلاً أظفاره وافرةً ، وقصدتُ رجلاً
تقاذفُ أمواجُ بحره ، وفلان بيده زمامُ الأمر ، وقولنا
« بحيث لا يلاحظ فيه معنى التشبيه صورة » كقولك زيد
كالأسد ومثل البحر ، فإن ما هذا حاله ليس من باب
الاستعارة في شيء لما يظهر فيه من صورة التشبيه ، وأحدُ
الباين مغاير للآخر فلا يمزجُ أحدهما بصاحبه ، وقولنا « ولا
حكماً » يحتز به عن صورة واحدة ، وهى قولنا زيد أسد ،
وعمر و بحر ، فهل يُعدُّ هذا من باب الاستعارة ، أو يكون
معدوداً في التشبيه ، فأكثر علماء البيان على عدّة من باب
التشبيه ، وإدخاله في حيزه ، ومنهم من زعم أنه معدود في
الاستعارة لتجرده من آلة التشبيه ، فصار الامر في الاستعارة

والتشبيه جارياً على ثلاثة أوجه ، أولها أن يكون استعارة باتفاق ، وهذا كقولك رأيت قرأ نورهُ على الناس ، وشمساً ضياؤه على الخلق ، وثانيها تشبيهه بلا خلاف ، وهو ما ظهرت فيه أداة التشبيه كقولك زيد مثل البحر ، ومثل الأسد ، وثالثها وقع فيه خلاف ، هل يُعدُّ من الاستعارة أو يكون معدوداً من التشبيه ، وهو ما كان مضمراً الأداة ، وهذا كقولك زيد أسد ، وعمرو بحر ، وغير ذلك وسيأتي لهذا مزيد تقرير في التفرقة بين الاستعارة والتشبيه. فهذا ما أردنا ذكره في ماهية الاستعارة ومفهومها

وأما التفرقة بين الاستعارة والتشبيه فاعلم أن كل ما كان من صريح الاستعارة إما تصييرُ الشيء الشيء وليس به كما قال بعض الشعراء

(لا تعجبوا من بلي غلالته * قد زراً أزاره على القمر)

وكما قال بعضهم

(قامت تُظلمتني من الشمس نفسٌ أعزُّ على من نفسي)

(قامت تُظلمتني ومن عجب * شمسٌ تُظلمتني من الشمس)

وأما جعلُ الشيء للشيء وليس له فكما قال لبيد

(وغداة ریحٍ قد كَشَفَتْ وقرّةٍ
إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زَمَامُهَا)
أراد السحابة كما قالوا نَشِبَتْ أَظْفَارُ المنيّةِ بفلان ، فهذا
لا خفاء بكونه مستعاراً كما ترى ، وما كان من صريح التشبيه
فلا مقال فيه ، وهو ما كان فيه أداة التشبيه ظاهرةً
كقول بشار

(كَأَنَّ مِثَارَ النِّقَعِ فَوْقَ رُؤُسِنَا
وَاسِيَا فَنَّا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ)
ومثل قولهم فلانٌ كالبدْر ، وفلان كالأسد ، الى غير
ذلك من التشبيهات ، فهذا لا خفاء به في كونه تشبيهاً محضاً ،
وإنما يقع النظر والتردد في التشبيه المضمّر الأداة كقولك
زيد الأسد شجاعةً ، وعمرُّ البحر في الجود والكرم ، وكقول
أبي الطيب المتنبي

(بَدَتْ قَرّاً وَمَالَتْ خُوطُ بَانَ
وَفَاحَتْ عُنْبَرًا وَرَنْتْ غَزَالَا)
فهو يُعَدُّ من باب التشبيه ، أو من باب الاستعارة ،
فيه مذهبان

﴿ المذهب الأول ﴾

انهُ ليس من باب الاستعارة وهذا هو الذى مال اليه
ابن الخطيب الرازى وأبوالمكارم صاحب التبيان ، وهو رأى
أكثر علماء البيان ، وأنه من باب التشبيه المضر الأداة ،
ولهم على ذلك حجتان

الحجة الأولى ، قولهم إن الاسماء فى دلالتها على
مدلولاتها نازلة منزلة الهيئات فى دلالتها على ما تدل عليه من
الأحوال ، فكما أنك لو أخذت رجلاً من السوق معلوماً
حاله بكونه سوقياً ، ثم ألبسته تاج الملك ، وأعرته إياه ،
وأقعدته على تخت الملكة بحيث إن كل من رآه توهم أنه هو
الملك ، لكنت قد أعرته الملك ، لأن المقصود من هيئة الملك
حصول المهابة فى النفوس والجلالة فى الأعيان ، ولكن ذلك
غير حاصل مع بقاء ما يدل على كونه سوقياً ، فهكذا ما نحن
فيه إذا قلت زيد أسدٌ ، فقد نفيت عنه ما يدل على أنه ليس
بأسد ، لأن الذاتين لا يكونان ذاتاً واحدةً ، فلا جرم
لا تحصل المبالغة المقصودة من الاستعارة فلا تكون
الإعارة حاصلة

الحجة الثانية ، إن المقصود من الاستعارة هو أن يحصل للمستعير من المنافع مثل ما كان حاصلًا للمعير منها ، كالثوب مثلاً فإن المستعير يلبسه كما يلبسه المعير سواءً ، فإذا قلت زيد أسدٌ ، فالمقصود من هذا الإخبار عن الشخص المعلوم بكونه أسدًا لا غيرٌ ، بخلاف قولك : لقيت الأسدَ ، فإنك تُفيد به أنه هو الحيوان المعلوم في الشجاعة ، فقد صار الاسم منتفعًا بالشجاعة مثل ارتفاع الأسد بها ، بخلاف قولك زيد الأسدُ ، فلم يقع ذلك الموقع ، فلهذا لم يكن منتفعًا بها ، فلا جرم قضينا بكونه غير مستعار لما ذكرناه

﴿ المذهب الثاني ﴾

أنه بحقيقة الاستعارة أشبه ، وقد قال به أبو هلال العسكري ، والغامبي ، وأبو الحسن الآمدي ، وأبو محمد الخفاجي ، وغيرهم من علماء البيان ولهم حجتان الحجة الأولى ، قولهم الاستعارة ليس لها آلة ، والتشبيه له الآلة ، فما كانت فيه آلة التشبيه ظاهرة فهو تشبيهٌ ، وما لم تكن فيه ظاهرة فهو استعارة ، فقوله زيد الأسدُ لا آلة فيه فوجب كونه من الاستعارة

الحجة الثانية ، هو أن المفهوم من قولنا زيد الأسد ،
مثل المفهوم من قولنا لقيت الأسد ، وأتاني أسدٌ ، فإذا كان
مفهوميهما واحداً في المبالغة في المجاز ، فإذا قضينا بكون
أحدهما استعارة وجب أن يكون الآخر كذلك من غير
تفرقةٍ بينهما ، هذا مغزى كلام الفريقين مع فضل تهذيب منّا
له لم يذكره ، وقد لحصناه ، والمختار عندنا تفصيل نرّمز إلى
مباديه ، وحاصله أنا نقول : ما كان من قبيل التشبيه المضمّر
الأداة كقولنا : زيد الأسد ، وزيد أسد ، فليس يخلو حالة
من قسمين

فالقسم الأول أن يكون الكلام مسوقاً على جهة
الاستعارة ، فلو قدرنا ظهور آلة التشبيه لنزل قدره وخرجه
عن ديباجة بلاغته ، فما هذا حاله يكون من باب الاستعارة ،
ويفسد جعله من التشبيه ، ومثاله قوله تعالى « واخفض لهما
جناح الذل من الرحمة » وقوله تعالى « فأذاقها الله لباس
الجوع والخوف » فالخفض والنوق استعارتان بليغتان فلو
ذهب بجعله تشبيهاً قائلاً ، اخفض لهما جانبك الذي هو
كالجناح ، وأذاقها الله الجوع والخوف اللذين هما كاللباس ،
كان من الرّكّة بمكان ، وهكذا لو قلت في نحو قول الشاعر

فأمطرت لؤلؤاً من نرجس وسقت
ورداً وعضت على العناب بالبرد
فما هذا حاله من رقيق الاستعارة وعجيبها فلو أظهرت
التشبيه فيه وقلت فأمطرت دمعاً كاللؤلؤ من عين كالنرجس ،
وسقت خدّاً كالورد ، وعضت أنامل مخضوبة كالعناب بأسنان
كالبرد ، لكان غثاً من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغاً
القسم الثاني أن يكون الكلام متسقاً مع ظهور أداة
التشبيه وهذا كقولنا : زيد الأسد ، فإنك لو قلت كالأسد
كان الكلام سديداً وكقول البحترى
إذا سَفَرَتُ أضاءتْ شمس دجن

ومالت في التعطف غصن بان
فإنك لو قلت سفرت مثل ضوء الشمس ومالت في
التعطف مثل غصن البان ، لم يخرج الكلام عن بلاغته ،
وعن هذا قيل إن قولنا زيد أسد ، الأحق أن يكون من
باب الاستعارة ، وأن يكون قولنا زيد الأسد ، أن يكون
من باب التشبيه ، لأن الكاف يحسن إظهارها في المعرف
باللام دون المنكر ، والتفرقة بينهما أن اللام في الأسد
للجنس ، فكأنك قلت زيد يشبه هذه الحقيقة المخصوصة

من الحيوان ، بخلاف المنكر ، فإنها دالةٌ على واحد من هذه الحقيقة ، فإذا قلت زيد يشبهُ واحداً من هذه الحقيقة ، فلا مبالغة فيه فافتراقاً ، وقد قرّر الزمخشري في تفسيره أن قوله تعالى « ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوةً » يمكن جعله من باب الاستعارة ، ويمكن جعله من باب التشبيه ، مشيراً الى ما ذكرنا من التلخيص في ظهور آلة التشبيه وإضماره ، كما مرّ ، والله أعلم ، فينحلُّ من مجموع كلامنا أن الاستعارة لا تفتقر الى أداة التشبيه وأن التشبيه لا بدّ فيه من ذكر الأداة ، وهي الكاف وكأنّ ، ومثل ، ونحو ، وما شاكلها ، فكلمة ازداد التشبيه خفاءً ازدادت الاستعارة حسناً ورشاقةً ، وكلما ظهر معنى التشبيه تعفّت آثار الاستعارة ، واتّحت سومتها وأعلامها ، واتّضح أمر المشابهة كما تشهد له الأمثلة التي ذكرناها من قبل ويشهد له ما ذكره الآن بمعونة الله تعالى

﴿ دقيقة ﴾

اعلم أنك إذا حققت النظر في الاستعارة في مثل قولك
لقيت الأسد ، وجاءني البحر ، علمت قطعاً أن التجوّز إنما

كان في جهة المعنى دون اللفظ من حيثُ اعتقدت أن ذات زيدٍ ذاتُ الأسد ، من غير مخالفة ، ومن أجل هذا قال أهل التحقيق من علماء المعاني : إن استعمال المجازات يكون أبلغ في تأدية المعاني من استعمال الحقائق ، ولهذا فإنه يقال عند ذاك جعله أسداً وبحراً كما يقال جعله أميراً ،

فإن زعم زاعم أن المراد بالجعل هنا التسمية كقوله تعالى « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » أي سموا ، والمفعول الثاني من فعلٍ سمى أبداً يكون المراد به اللفظ دون المعنى ، كقولك سميت ولدي عبد الله ، إذا وضعت عليه هذا الاسم ،

فجوابه أنا لا نسلم أنهم أرادوا التسمية ، بل اعتقدوا للملائكة صفة الأنوثة . وأثبتوها لهم ، ومن أجل هذا الاعتقاد صدر من جهتهم إطلاق اسم البنات في قوله تعالى « أم له البنات ولكم البنون » ولم يكن ذمهم من أجل إطلاق لفظ البنات والأنوثة على الملائكة من غير اعتقاد لمعنى الأنوثة ، بل كان الإنكار عليهم من أجل اعتقادهم لها فيهم ، ومصداق ذلك قوله تعالى « أشهدوا خلقهم » فهذا ما أردنا تقريره في ماهية الاستعارة والحمد لله

* البحث الثاني *

(في إيراد الامثلة فيهما)

اعلم أن الأمثلة هي تلوُّ الماهيات في تقرير الحقائق
وبيانها ، فلأجل هذا أوردناها على إثر كلامنا في الماهية
ليتضح الأمر فيما نريده من ذلك ، وجملة ما نُورده من أمثلة
الاستعارة أنواع خمسة

(النوع الأول الاستعارات القرآنية)

اعلم أن من حق الاستعارة وحكمها الخاص أن يكون
المستعار له مطرئ الذكر ، وكلما ازداد خفاءً ازدادت
الاستعارة حسناً ، فإن أدخلت على الاستعارة حرف التشبيه
فقلت في قولك رأيت أسداً ، رأيت رجلاً كالأسد ،
فقد وضعت تاجها ، وسلبتها ديباجها ،

فمن ذلك قوله تعالى « ضرب الله مثلاً قرية كانت
آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت
بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف » فانظر الى
ما اشتملت عليه هذه الآية من المجازات البليغة والاستعارات
الرشيقة ، فقد تضمنت استعاراتٍ أربعا ، الأولى منها القرية

للأهل ، والثانية استعارة الذوق في اللباس ، والثالثة استعارة اللباس في الجوع ، والرابعة استعارة اللباس في الخوف ، فهذه الاستعارات كلها متلائمة ، وفيها من التناسب ما لا يخفاء به ، فلما ذكر الأمن ، والرغد ، من الرزق أردفه بما يلائمه من الجوع ، والخوف ، والإذاعة ، لما في ذلك من البلاغة ، وهذا النوع يسمى الاستعارة المرشحة ، وهو أن يأتي بالاستعارة عقب الاستعارة لها بالاولى علاقة ومناسبة ، وهذا كقوله تعالى « اشترُوا الضلالة بالهدى » فلما استعار الشراء عقبه بذكر الربح لما كان مناسباً له في غاية الملائمة لما سبق ، وقد زعم عبدُ الله بن سيّار الخفاجي إنكار الاستعارة المرشحة ، وقال إنَّ الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعد الاستعارات ، وأنكر عليه الآمديّ هذه المقالة ، وما قاله الآمديّ هو المعمولُ عليه ، فإن هذه الاستعارة المرشحة من أعجب الاستعارات وأغربها ، واستظرفها كلُّ محصلٍ من علماء البيان وسنوضحها في التقاسيم ، ونورد الشاهد عليها بمعونة الله تعالى ومن ذلك قوله تعالى « آر ، كتابٌ أنزلناه إليك لتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ » فذكر الظلمات والنور إنما كان على جهة الاستعارة للكفر والإيمان ، والضلالة

والهدى كأنه قال لتخرج الناس من الكفر والضلال اللذين هما كالظلمة الى الايمان والهدى اللذين هما كالنور، والمستعار له مطوى الذكر، فإذا أظهر كان من قبيل صريح التشبيه كما مثلناه ومن هذا قوله تعالى « وقد مكروا مكراً وهم وعند الله مكراًهم وإن كان مكراًهم لتزول منه الجبال » وإنما يكون استعارة في قراءة من قرأ لتزول بالنصب على تقدير . إن . بمعنى . ما . والمعنى وما كان مكراًهم لتزول منه الجبال، واستعار الجبال لما أتى به الرسول صلى الله عليه وآله ، من المعجزات الباهرة والأعلام الواضحة النيرة على نبوته ، فالمعنى وما كان خدعهم وتكذيبهم لتزول منه هذه الأمور المستقرّة الثابتة التي هي كالجبال في الرسوخ والاستقرار ، فأما على قراءة من قرأ « لتزول منه » بالرفع في ، تزول ، فلا وجه للاستعارة فيه للجبال بل تكون باقية على حقيقتها ، هذا ما قاله ابن الاثير ، وهو جيد لا غبار عليه ، لكنه يمكن دخول المجاز فيها من وجه آخر ، وهو أن الله تعالى أخبر عما كانوا عليه من الإغراق في الرد والتكذيب والمبالغة في الإنكار لما جاء به الرسول بأن الجبال الرواسي تزول من شنع هذه المقالة وتفاخس هذه الجهالة كما قال تعالى « تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق »

الأرضُ وتخرُّ الجبالُ هدًا أن دعوا للرحمن ولداً » فهكذا هذا ، ومن هذا قوله تعالى « والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم تر أنهم في كل وادٍ يهيمون » فاستعار الأودية للمغازى والمقاصد الشعرية التي يلخصونها بأفئدتهم ويصوغونها بأفكارهم ، وخص الاستعارة بالأودية دون الطرق والمسالك ، لأن المعانى الشعرية تُستخرج بالفكرة والرؤية ، وفيهما خفاءً وغموض ، فهذا كانت الأودية أليق بالاستعارة ، وفي القرآن استعارات كثيرة

(النوع الثاني الاستعارة في الأخبار النبوية)

فمن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « أكثروا من ذكر هاذم اللذات فإنكم إن ذكرتموه في ضيق وسعة عليكم » فاستعار هاذم اللذات للموت ، وهو مطوى الذكر ، ولو ظهر لم يكن هناك استعارة ، وفي هذه الاستعارة من الرقة واللطافة ما لا يخفى حاله على من ضرب في هذه الصناعة بحظٍ وافر وكان له فيها القدر القامر

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « لاتستضيئوا بنار المشركين » فاستعار ذكر النار للرأى والمشورة ، والمعنى

لا تهتدوا بآراء المشركين ، ولا تتكلموا على أقوالهم ، لما فيها من الخديعة والمكر والغرر ، ومن ذلك قوله عليه السلام ، « إنَّ الغضب ليوقدُ في فؤاد ابن آدم النارَ ألا تراهُ إذا غضبَ كيف تحمرُّ عيناهُ وتنتفخُ أوداجهُ » فاستعار الوقيدَ لاشتداد الغضب وتراكمه ، ومنه قوله عليه السلام « ما ذئبان ضاريان في زريبة أحدكم بأسرع من الحسد في حسنات المؤمن » فاستعار الذئبين في إفساد النعم بضراوتهما لما يحصل من عقوبة الحسد في إحباط الحسنات المستحقة على الأعمال الصالحة ، يريد أن إسرَاعَهُ في الإحباط بمنزلة إسرَاع هذين الذئبين في إهلاك النعم وقتلها ، ومن بديع الاستعارة وغريبها قوله صلى الله عليه وآله « ما جرَّع عبدٌ قطُّ جرعتين أعظمَ عند الله من جرعة غيظٍ يلقاها بحلمٍ أو جرعة مُصيبةٍ يلقاها بصبرٍ جميلٍ » فاستعار الجرعة لما يكابده الإنسان عند ملابسة الغيظ ومقاساة الأحزان ، وخصَّ الجرعة لأن هذه الأمور كلها تخصُّ القلب وتقع عليه كما تقع الجرعة عليه عند شربه ، وهي استعارة لطيفة يعقلها أهل الكياسة ، وينظر لها الأذكياء ، ومن ذلك قوله عليه السلام « المؤمنُ والكافرُ لا تُترأى

نيرانهما » فاستعار ذلك إعلاماً لما بينهما من البعد والانقطاع في جميع الأحوال لانهما اذا تباعدا في الدين ، فما وراء ذلك يكون أبعد وأعظم في الانقطاع ، وفي هذا إشارة الى ان الايمان أعظم الوُصل فيما بين المسلمين ، وأن الاقتراق فيه لا وُصلة بعده ، ولهذا استعار له النار لانها تُرى من الأمكنة البعيدة ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « قيّدوا القرآن بالدرس فإن له أو ابداً كأبداً الوحش » فاستعار ذكر الأوابد وهي الحيوانات الوحشية لما فيها من النفار وشدة الشرود لذهاب هذه المحفوظات عن القلب اذا لم تكن راسخة فيه بشدة الدرس لها ، ومجازات الأخبار النبوية واسعة الخطو وقد وقفت على المجازات النبوية للسيد الشريف على بن ناصر ، ولقد أتى فيها بالعجب العُجاب ولُبَاب الألباب ، وفي كلامه دلالة على ما اختص به من الفضل والإحاطة بالبلاغة وتبحره في علومها

(النوع الثالث)

في الاستعارة المأخوذة من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فن بليغها وأغربها قوله عليه السلام « وأيّم الله

لأقودنَّ الظالم بخزامةٍ (١) حتى أُوردهُ منهلَ الحقِّ وإنَّ
كان كارهاً « فانظر الى هذه النكته من كلامه ما أعظم
موقعها في الدين ، وأرضاها لله وأشجاها في حلوق الظلمة ،
وأرسخ قدمها في البلاغة ، وقد اشتملت على استعارات ثلاث ،
الخبزامةُ ، والاتقياد ، والمنهل ، وما أعجب توشحها في قالب
نظمها وحسن سياقها ، فإنه لما ذكر الاتقياد عقبه بما يلائمه
من الخبزامة ، ولما ذكر الورود عقبه بما يناسبه من المنهل ، وهذا
هو سرُّ التوشيح ، وحقيقة جوهره ، ومن أرق الاستعارة
واللطفها ما قاله عليه السلام : يُشير به الى نفسه وأولاده من
بعده « نحن الشعارُ والخبزامةُ والأبوابُ ، لا تُوتى البيوتُ الآ
من أبوابها ، فمن أتاها من غير بابها سمى سارقاً »

فتفكر في هذه الكلمات القصيرة وما اشتملت عليه من
المعاني وانطوت عليه من الأسرار والرموز في فضل أهل
البيت وعلو درجاتهم عند الله تعالى ومكانتهم من الشرف
بالرسول صلى الله عليه ، وقرب مكانهم منه ، وتحتوى على
استعارات خمسة ، فاستعار الشعار ليدلَّ به على الاختصاص
(١) الخبزامة. حلقة من شعر تجعل في ورة أنف البعير يشد بها الزمام

بالرسول ، والملاصقة له في حسبه ، واستعار الخزنة ليدل به على أنهم الحافظون لعلوم الشريعة والمهيمنون عليها ، واستعار الأبواب ليدل به على أنه لا توجد الفضائل في العلوم إلا من جهتهم ، وأنهم بمنزلة الأبواب لها ، واستعار قوله لا تؤتى البيوت إلا من أبوابها ، دالاً به على أن أخذها من جهة غيرهم خلاف العادة المألوفة وعكس للأمر وإبطال لحقيقته ، واستعار قوله فمن أتاها من غير بابها كان سارقاً ، ليدل به على أن كل من أخذها من غيرهم فقد ظلم وتعدى وأساء كالسارق ، لأنه أخذ ما لا يملكه فاستعار هذه الألفاظ لما ذكرناه من تلك المعاني ، ومن ذلك ما قاله في معرض التهكم والتوبيخ لبني أمية إن بني أمية يفوقونني بمال الله ، والله لئن عشت لهم لأنفضنهم نفض اللحام الوذام التربة « وفي كلام آخر « التراب الوذمة » فاستعار التفويق للأكل قليلاً قليلاً ، أخذاً من فواق الناقة ، وهو الحلبة بعد الحلبة ، وقوله لأنفضنهم نفض اللحام ، استعارة لتفريق شملهم والتكليل بهم ، واللحام ، هو القصاب ، والوذام هي القطع من الكرش ، واحدها وذمة ، والتربة ، التي تقع على الأرض فإذا نفضها اللحام تناثر التراب منها أسرع ما يكون وأقصاه عنها ، فأما قوله

عليه السلام ، التراب الودمة ، فهو من القلب الذي قد رقي في غايته الفصاحة والبلاغة ، وهذه الاستعارة دالة على أنه مبالغ في قطع الدابر منهم ، واستئصال الشائفة بالتفريق لجموعهم ، والإهانة لقدرهم ، والله درُّ أمير المؤمنين ما أصلب قناته في الدين ، وأشدَّ غضبه في الله ، وأعظم عداوته لأعدائه

ومن ذلك كتابه إلى ابن عباس وهو عامله بالبصرة « اعلم أن البصرة مهبط إبليس ومغرس الفتن فحادث أهلها بالإحسان اليهم ، واحلل عقدة الخوف عن قلوبهم . وقد بلغني تنمرك على بني تميم وغلظتكم عليهم ، وإن بني تميم لم يغيب منهم نجم إلا طلع لهم آخر فالهبط ، والمغرس استعارتان بليغتان لموضع البدع والشرور ومخالفة أمر الله تعالى ، وإثارة الفتن ، ومعصية إمام الحق ، وقوله فحادث أهلها بالإحسان اليهم ، استعارة ، وقوله واحلل عقدة الخوف عن قلوبهم ، استعارة أخرى للأنس لهم وتقرير خواتمهم وقوله وقد بلغني تنمرك على بني تميم ، استعارة للوحشة وشراسة الأخلاق وقوله وغلظتكم عليهم ، استعارة أيضاً للإعراض وضيق النفس عليهم ، وقوله وإن بني تميم لم يغيب منهم نجم إلا طلع لهم

آخر، استعارة لبفاء الرئاسة فيهم ، وأنه لا يزال فيهم من في حياته نفعٌ للإسلام وعزٌّ وكهفٌ

وأكثر كلامه عليه السلام في أعلاب طبقات الفصاحة ، وأسمى مراتب البلاغة ، فأما قوله عليه السلام عند لقاء عدوه « اللهم قد صرح بمكنون الشنآن ، وجاشت مراحل الأضغان » فهاتان استعارتان لشدة البغضاء وتمكن العداوة وتأكدها في الأفتدة ، فهما على ما اختصا به من النظم والاتساق ، وقصر اللفظ وبلاغة المعاني ، لا يقدران بقيمة ولا يؤزمان بأنفس الأثمان كما ترى

ومن كلام له عليه السلام يخاطب به معاوية ويذكر فيه توجعته على بني هاشم ، فأراد قومنا قتل نبينا واجتياح أصلنا ، وهموا بنا الهموم ، وفعلوا بنا الأفاعيل ، ومنعونا العذب ، وأحلسونا الخوف ، وأضطرونا الى جبل وعر ، وأوقدوا لنا نار الحرب ، فعزم الله لنا على الذب عن حوزته ، والرمي من وراء حرمة ، مؤمننا يبغي بذلك الأجر ، وكافرنا يحامي عن الأصل ، ومن أسلم من قريش خلوا مما نحن فيه بحلف يمنعه أو عشيرة تقوم دونه ، فهو من القتل بمكان

أَمْنٍ، وكان رسول الله إِذَا احْمَرَّ البَاسُ، وَأَحْجَمَ النَّاسَ قَدَّمَ
أهل بيته، فوقى بهم أصحابه حرَّ السيف والأَسنة
فعل الناظر إعمال فكرته الصافية، وشجذُ عزيمته الماضية،
فإِذَا فعل ذلك وعزل عن نفسه سلطان الحمية، وحمى جانبه
عن التمسك بأهداب العصبية علم قطعاً لا ريب فيه، ويقيناً
لا ردَّ له أنه كلامٌ من أحاط بالمعاني ملكه، ونظم عقود
البلاغة ولا لها سلكه، وما قصدتُ بنقل طرف من كلام
أمير المؤمنين إلا لغرضين

(الغرض الأول)

التنبيه على عظم قدره، والإعلام بأن أحداً من البلغاء
وأهل الفصاحة لا يبلغ وإن عظم خطرُه شأواً كلامه، ولا
يستولى على أغواره، ويقصر عن الإتيان بمثاله وما ذاك إلا
لأنه قد سبق وقصروا، وتقدم وتأخروا

(الغرض الثاني)

الإعلام بأن أهل البلاغة ألهبُ الناس حشاً،
وأعطشهم أكباداً، إلى الوقوف على أسرارها، والإحراز
لأغوالها، وأغوارها، ومع ذلك تراهم قد أعرضوا عن كلامه

صَفْحًا ، وَطَوَّأَ عَنْهُ كَشْحًا ، مَعَ دُلُوعِهِمْ مِنَ الْكَلَامِ بِمَا لَا يُدَانِيهِ وَيَقْصُرُ عَنْ بَلُوغِ أَقْصَرِ مَعَانِيهِ ، وَلَسْتُ أُدْرِي عَلَى مَ أَحْمَلُ إِعْرَاضَهُمْ عَنْهُ ، فَإِنْ كَانَ جَهْلًا بِأَمْرِهِ ، فَقَدَرُوهُمْ أَعْلَامًا أَنْ يَجْهَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ ، وَهَمَّ الْفَوَاصِيحُ عَلَى جَوَاهِرِ الْبَلَاغَةِ . وَالْمُتَبَحَّرُونَ فِي عُلُومِهَا ، وَإِنْ كَانَ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِغَيْرِهِ فِيهِمَا ، هِيَهَاتَ ، أَيْنَ الْغَرْبِ مِنَ النَّبْعِ ، وَالْحِصَا مِنَ الْعَقِيَانِ ، وَعُقُودِ الْيَاقُوتِ مِنَ خَرَزِ الْمَرْجَانِ ، وَشَتَانِ مَا بَيْنَ ظُهُورِ الشُّهَى وَنُورِ الْفَرَقْدِ ، وَمَتَى ظَهَرَ نُورُ الشَّمْسِ انْسَلَخَ الظَّلَامُ وَزَالَ اللَّيْسُ

(النوع الرابع)

(في الاستعارة الواردة عن البلغاء واهل الفصاحة)

اعلم أنا نذكر ههنا ما ورد من الاستعارات الفائقة
عمن يُوصف بالبلاغة ، ونذكر ما يُوازنه من كلام أمير
المؤمنين ، كرم الله وجهه ، ليتحقق الناظر تفاوت ما بين
الكلامين ، وليعرف مصداق ما ادّعيناه في حقه من أنه قد
صار أبنًا لبجدتها وأبًا لعذرتها

فمن ذلك ما روى عن الحجاج عند قدومه العراق أنه
قال : إن أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان نثل كينانته
وعجمها عوداً عوداً ، فرآني أصلها نجاراً ، وأبعدها نصلاً ،

فقوله : نثل كنانتة وعجمها عوداً عوداً ، يريد أنه عرض
رجالاً واحداً واحداً ، واختبرهم رجالاً رجالاً ، فرآني أشدهم
وأمضاهم ، فهذا من الاستعارات الفائقة ،

ولنذكر من كلام أمير المؤمنين ما هو أرق وألطف في
الاستعارة من هذا ، وهذا نحو قوله يخاطب به معاوية ،
فكيف أنت إذا انكشف عنك جلايب ما أنت فيه من
دنيا قد تبهجت بزيتها ، وخدعت بلذتها ، دعتك فأجبتها ،
وقادتك فاتبعتها ، وأمرتك فأطعتها ، وإيته يوشك أن يقفك
واقف على ما لا ينجيك منه منج ، فاقعس عن هذا
الأمر ، وخذ أهبة الحساب ، وشمر لما قد نزل بك ، فإنك
مترف قد أخذ الشيطان منك مأخذه ، وبلغ فيك أمله ،
وجرى منك مجرى الروح والدم

فليمعن الناظر نظره فيما بين الكلامين من التفاوت في
لطيف الاستعارة منهما ، فإنه يجد بينهما بوئناً بعيداً ، وغاية
غير مدركة بالحصر

ومن ذلك ما قاله بعض الفصحاء في وصف ولدين لرجل
كان مغرمًا بجهما قال : وقد هويتُ بذرين على غصنين ، ولا
طاقة لقلب بهوى واحد ، فكيف إذا حمل هوى اثنين ،

ومما شجاني أنهما يتلوتان في أصياغ الثياب ، كما يتلوتان في فنون التجرّم والعتاب ، وكان أحدهما قد لبس قباءً أحمر ، والآخرُ لبس قباءً أسود ، فقال : واصفًا لهما ، وقد استجدًا الآت زياً لا مزيد على حسنهما في حسنه ، فهذا يخرج في ثوب من حمرة خده ، وهذا في ثوب من سواد جفنه

ولنذكر من كلام أمير المؤمنين ما يفوق عليه وي زيد في الاستعارة الرائقة ، والمقاصد الفاتحة ، من ذلك قوله في صفة خليقة الطاووس قال فيه : إذا نشر جناحه من طيه وسما به مُطلاً على رأسه قلت (١) قلع دارى عنجه (٢) نُوتيه ، تخالُ قصبه مدارى من فضة وما أنبت عليه من عجيب داراته وشموسه خالص العقيان وفلز (٣) الزبرجد فإن شبهته بما أنبت الأرض قلت بجنى جنى من زهرة كل ربيع ، وإن شاكلته بالحلى فهو فصوص ذات ألوان ، قد نُطقت باللجين المكال ، وإن ضاهيته بالملابس قلت موشى اللؤلؤ ، أو مونق عصب اليمن ، وإذا تصفحت شعرة من شعرات قصبه ، أرتك حمرة وزديّة ، وتارة خضرة زبرجدية ، وأحياناً صفرة عسجدية

(١) قلع . شراع السفينة . والدارى . الملاح (٢) عنجه . بفتح النون جذبة فرغه (٣) الفلز . الجواهر . من الذهب والفضة وغيرها

فانظر أيها الواقف مقدار ما بين الكلامين من التفاوت
في مأخذهما في الاستعارة ، وميز ما اشتمل عليه من الرقة
واللطافة والرونق والرشاقة ، فليس العلم كالحسبان ، ولا يكون
الخبر كالبيان

ومن ذلك ما قاله بعض الفصحاء في وصف المطر ،
أقبلَ عارضٌ مُسفّ ، متراكمٌ غيرُ شفتٍ ، كالقاصد الى
الرقاق ، والمخضِل للأنفاق ، فأرختِ الغمامُ عزاليه . واثعنجرَ
بصوبٍ مافيه . فالتقى الماء على أمرٍ قد قدير ، وتعقد منه الثرى
وودأت منه العُذر ، وتهدمت القرى . وقال أمير المؤمنين كرم
الله وجهه عند الاستسقاء ، وأنشر علينا رحمتك بالسحاب
المنبَعق ، والربيع المغدِق ، والنبات المونق سحاً وابلاً ، تُحيي
به ما قد مات وتردُّ به ما قد فات ، وأنزل علينا سماءً مخضلةً
مدراراً هاطلةً يُدافعُ الودقُ منها الودق ، ويحفرُ القطرُ منها
القطر ، غير خلبٍ برقها ولا جهامٍ عارضها ، ولا قزَعٍ ربابها ،
ولا شفانٍ ذهابها ، تنعشُ بها الضعيف من عبادك ، وتُحيي
بها الميت من بلادك ، فهذا معنى واحد قد اتفقا على وصفه
فانظر ما بين الوصفين وتأمل ما بين الكلامين ، كيف بالغ
فأحسن ، واستعار فأجاد ، ولتقتصر على هذا القدر ففيه

كفاية في الاعتراف له بالتقدم والسبق ممن لم يتضمخ
برذائل الحسد، ولا ينبض فيه عرق العصبية، حيث خصه
الله بالخصال الشريفة والفضائل الجمه

(النوع الخامس)

الاستعارات الشعرية، من ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي
فما تركن بها خلدًا له بصرّ * تحت التراب ولا بازًا له قدم
ولا هزبرًا له من درعه لبد * ولا مهاة لها من شبهها حشم
وهذا من بديع الاستعارة وغريبها واستعار الخلد لمن
كان مختفياً تحت التراب خائفاً، والباز، استعاره لمن طار
هارباً، والهزبر، والمهاة استعارتان للرجال المقاتلة، وللنساء من
السيابا، وهذه مبالغة في شدة الوقعة والهزيمة، ومن ذلك ما
ورد عن بعض الشعراء في صفة السيف فقال
حملت حمائله القديمة بقلة * من عهد عاد غضة لم تدبُل

وقال المتنبي أيضاً

في الخلد إن عزم الخليط رحيلاً

مطرٌ تزيد به الخدودُ محولاً

فالبقلة ، استعارةٌ للـسيف ، والمطر جعلهُ استعارةً للدمع ،
ومن ذلك ما قالهُ الشريف الرضى

إذا أنت أفنيت العرائن والذرى

رمتك الليالى من يدِ الخامل الذّكر

وهبك اتقيت السهم من حيث يُتقى

فمن ليدِ ترميك من حيث لا تدرى

فالعرائينُ والذرى ، استعارة لعطاء الناس وأشرافهم ،

ومن ذلك ما ورد عن امرئ القيس فى صفة الليل الطويل
فقلت له لما تمطى بصلبه * وأردف أعجازاً وناءً بكل كل

فلما جعل لليل وسطاً ممتداً ، استعار له اسم الصلب ،

وجعله متمطياً ، استعارهُ لطوله ، واستعار الأعجاز لثقله

وإبطائه ، واستعار الكلكل ، لمُعظم الليل ووسطه ، أخذاً له

من كلكل البعير ، وهو ما يعتمد عليه إذا برّك ، فصور الليل

على صورة البعير ، حيث جعل له صلباً يتمطى به أولاً ،

وثنى بذكر العجز ، وثلث بالكلكل حتى يكاد أن يُخيّل أنه

كصورة البعير ، وهو من بليغ الاستعارة ومحاسنها ومن ذلك

ما قالهُ بعضهم

نَبْلٌ حَبَّاهَا مِنْ رُؤْسِ بَنَانِهِ
رَيْشًا وَمِنْ حَلَالِ الْمِدَادِ نُصُولًا
فَفَرَّتْ شَوَاكِلَ كُلِّ أَمْرٍ مَشْكَلٍ
وَرَدَّذَنَ كُلِّ مُفْضَلٍ مَفْضُولًا
وَتَرَى الصَّحِيفَةَ حَلْبَةً وَجِيَادَهَا
أَقْلَامَهُ وَصَرِيرَ رَهْنٍ صَهِيلًا

فهذا أيضاً من جيد الاستعارة ومليحها فاستعار اسم
النبل للأقلام ، والریش للأنامل ، والنصول ، لسواد المداد
واستعار اسم الحلبة للقرطاس ، والجياذ للأقلام وجعل الصرير
كالصهيل ، في الخيل ، وهذا من التوشيح للاستعارة البالغ
ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء

العِيشُ نَوْمٌ وَالْمَنِيَةُ يَقْظَةٌ
وَالْمَرْءُ بَيْنَهُمَا خِيَالٌ سَارِي
فَاقْضُوا مَا رَبَّكُمْ سَرَاعًا إِنَّمَا
أَعْمَارُكُمْ سَفَرٌ مِنَ الْأَسْفَارِ
وَتَرَاكُضُوا خَيْلَ الشَّبَابِ وَبَادِرُوا
أَنْ تُسْتَرَدَّ فَإِنَّهُنَّ عَوَارِي

(١) ومن غريب الاستعارة ما قاله بعضهم يرثى ولداً له

وهلال أيامٍ مضى لم يستدر

بدرًا ولم يمهل لوقتٍ سرار

عجل الكسوف عليه قبل أوانه

فجاء قبل مظنة الإيذار

وأستل من أتراه ولداته

كالقطة استلت من الأشفار

ولنكتف بهذا القدر في امثلة الاستعارات فيه غنية

✽ البحث الثالث ✽

(في أقسام الاستعارة)

اعلم أن الاستعارة منقسمة باعتبار ذاتها الى حقيقية ،
وخيالية ، وباعتبار لازمها الى مجردة ، وموشحة ، وباعتبار
حكمها الى حسنة ، وقبيحة ، وباعتبار كيفية استعمالها الى
استعارة محسوس لمحسوس ، أو معقول لمعقول ، الى غير ذلك
من أنواع التقاسيم ، فهذه تقسيمات أربعة ، نذكر ما يتعلق
بكل واحد منها وأمثله بمعونة الله تعالى

(١) الصواب حذفه . فان الأبيات كلها لشاعر واحد . وهو أبو

الحسن على التهامي

﴿ التقسيم الأول ﴾

(باعتبار ذاتها الى حقيقية وخيالية)

فأما الحقيقية فهي أن تذكر اللفظ المستعار مطلقاً
كقولك : رأيت أسداً والضابط لها أن يكون المستعار له
أمراً محققاً ، سواء جرّد عن حكم المستعار له ، أو لم يُجرّد بأن
يذكر الاستعارة ثم يأتي بعد ذلك بما يؤكد أمر المستعار له
ويوضح حاله ، وهذا مثاله قولك : رأيت أسداً على سرير
ملكه ، وبدراً على فرس أبلق ، وبحراً على بابهِ الوُفّادُ ، وبحر
علم لا يحيف في قضائه وحكمه ، وبدر تمّ يتكلم بجميع
الحقائق ، فيأتي بهذه الأمور عقيب ذكر الاستعارة من أجل
تأكيد أمرها ، وإيضاح حالها لانك إذا قلت رأيت أسداً ،
فقد حصل مطلق الاستعارة اختصاصاً بالشجاعة التي هي
خاصة الأسد ، فهذه استعارة مطلقة ، ثمّ لما قلت على سرير
ملكه ، فصلته عن حكم الآساد ، إذ ليس الجلوس على السرر
من شأنها ، وإنما جرى بذلك من أجل تأكيد المستعار له ،
وهذه تسمى مجردة ، وهكذا إذا قلت رأيت قرأً على فرس ،
وبدر تمّ يتكلم ، فقد أثبت له ضوء الاقمار وتمام البدور ، ثمّ

فصلته عما لا يليق بالأقمار والبدور بقولك على فرس ، وبقولك يتكلم ، لأنه ليس الكونُ على الخيل والكلامُ من صفة الأقمار والبدور بحال ، ولكن الغرض هو ما ذكرناه من توكيد أمر المستعار له وتوضيح حاله ، ومن النمط العالى فى الاستعارة ما قاله بعض الشعراء

وصَاعِقَةٍ فى كَفِّهِ يَنكفَى بِهَا

على أَرْؤُسِ الأَعْدَاءِ خَمْسُ سَحَابٍ

فلما استعار الصاعقة لنصل السيف عقبه بقوله ينكفى بها ، أى يتصل ويلابس رؤس الأعداء خمس سحاب ، أراد بها الأصابع ، إيضاحاً لأمر الصاعقة ، وتبيانا أن ما ذكره من حكم المستعار له ، وجعل قرينته دالة على ما أراده من وصف هذا المدوح ، ومن فائق الاستعارة ورائقها قول بعضهم ترى الثيابَ من الكَتَّانِ يَلْمَحُهَا

نُورٌ من البدرِ أحياناً فيبليها

فكيف تُنكرُ أن تُبلى معاجرها

والبدرُ فى كلِّ وقتٍ طالعٌ فيها

فلما استعار ذكر القمر ، عقبه بذكر المعاجر وأنه يبليها

بطلوعه فيها كل وقت ، وذكره من أجل إيضاح أمر المستعار له ، وبيان حقيقته

وأما الاستعارة الخيالية الوهمية ، لعل أن تستعير لفظاً دالاً على حقيقة خيالية تُقدِّرها في الوهم ، ثم تُردِّفها بذكر المستعار له ، إيضاحاً لها وتعريفاً لحالها كما قال بعضهم وإذا المنيّة أنشبت أظفارها

أَلْفَيْتَ كُلَّ تَيْمَةٍ لَا تَنْفَعُ

وقد يجتمع التجريد والتوشيح في الاستعارة كما قال زهير لدى أسدٍ شاكى السلاح مُقَدِّفٍ

لَهُ لَبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تَقْلَمْ

فإنما صورته بصورة الأسد جرد الاستعارة بأن عقبه بكونه حديد الشوكة في سلاحه ، تقريراً لحال الاستعارة ، وتوكيداً لأمرها ، ثم وشحها بقوله : « له لبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تَقْلَمْ » وكما لو قال في هذا « رأيت أسداً دأى الأنياب وافر البرائن » لكان من باب الاستعارة الموشحة ، ومن الخيالية قولهم « فلان أنشبت المنيّة فيه مخالبها » كان تخيلاً للاستعارة ، لأنه لما شبه المنيّة بالسبع في عدوانها وتضرّيتها على الإنسان ، جعل لها مخالب ، ليزداد أمر التخيل ويكثر ، ومن الاستعارة

التخيلية ، الآياتُ الدالةُ على التشبيهِ كقوله تعالى « بل يداهُ
مبسوطتانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ » وقوله تعالى « خَلَقْتُ يَدَيَّ »
وقوله تعالى « وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ » ومن أجل ذلك زلَّ
كثيرٌ من الفرقِ في اعتقادها جوازَ الاعضاءِ على الله تعالى
وحلولِ المكانِ ، والجهةِ ، وغير ذلك من الظواهرِ النقليةِ التي
يشعرُ ظواهرها بذلك ، فإنهم لما لم يفهموا هذه الاستعارة
وجَهَلُوا حالها ، وقعوا في أودية التهوييس من اعتقاد التشبيهِ
وتوهمُ كل ضلالة في ذاته تعالى ، فمن هنا كان السبب في
ضلال المشبهة ، فأما المنزّهة فلهم فيها تأويلاتٌ ركيكةٌ بعيدة ،
والذي حملهم على ذلك تقرير القواعد العقلية ، فلا جرم اغتفروا
بُعدها حذراً من المناقضة للقضايا في البراهين ، ولو تفتنوا
لهذه الاستعارة لكانوا في غنية عن أكثر هذه التأويلات
الركيكة ، فأما التفرقة بين الاستعارة الحقيقية والاستعارة
الخيالية ، فسندكرها في أحكام الاستعارة بمعونة الله تعالى
وقد يجتمع التحقيق والتخييل في الاستعارة كما في

بيت زهير

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ
وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

فيمكن جعله من باب التخيل ، وتقريره هو أنه لما تحقق من حاله أنه أمسك عما كان عليه في عنفوان الشباب وغضارته من سلوك جانب النقي وركوب مراكب الهوى ، استعار له قوله « عرّى أفراس الصبا ورواحله » على جهة التخيل وطريقه ، كأنه شبه الصبا في حال قوة دواعيه وميلانه الى اللهو والطرب ، بالإنسان الذي يقدر على تصريفك على ما تريد ، ثم بالغ في الاستعارة حتى صورته بصورة الإنسان واختراع ما له من الآلات والأدوات ، وأطلق اسمها عليه تحقيقاً لحال الاستعارة المتخيّلة ، ويمكن جعله من باب التحقيق ، وتقريره أنه استعار الأفراس والرواحل لما يحصل من دواعي النفوس والقوى الإنسانية عند الصبا وميل القلوب الى الهوى فهذا قال : عرّى عن هذه الأشياء بعد مفارقة الصبا . ومما يمكن تنزيهه على هذين الوجهين في الخيال ، والتحقيق ، قوله تعالى « واخفض لهما جناح الذل من الرحمة » فاذا جعلته من باب التخيل ، فتقريره هو أن الله تعالى أمر الولد بأن يلبس لهما جانباً ، ويتواضع لهما ، فاستعار لفظ الجناح ، منبّهاً به على التخيل في الاستعارة بطريق المبالغة في طلب أن يكون الولد لأبويه ، كالطائر لفرخه في فرط

حَنُوءٍ عَلَيْهِ وَتَعَطْفِهِ عَلَى مَحَبَّتِهِ ، فَجَعَلَ الذَّلَّ طَائِرًا عَلَى طَرِيقِ
الاستعارة ، ثُمَّ أَخَذَ الْوَهْمُ فِي تَصْوِيرِ مَا لِلْمَسْتَعَارِ مِنَ
الآلَاتِ وَالْجَوَارِحِ ، ثُمَّ أَضَافَ اسْمَ الْجَنَاحِ إِلَى الذَّلِّ ، رِعَايَةً
لِمَزِيدِ الْبَيَانِ ، وَإِفْرَاطًا فِي تَحْصِيلِ الْبَلَاغَةِ . وَإِذَا جَعَلْتَهُ مِنْ
بَابِ التَّحْقِيقِ فَتَقْرِيرُهُ أَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ الْمُبَالَغَةَ فِي لِينِ الْخَانِبِ
لِلْأَبْوِينِ مِنْ جِهَةِ الْوَلَدِ ، اسْتَعَارَ لَفْظَ الْجَنَاحِ لِلتَّذَلُّلِ وَالتَّوَاضِعِ ،
وَنَزَلَهُ مَنْزِلَةَ الْجَنَاحِ فِي التَّصَاقِهِ بِالتَّرَابِ وَإِسْبَالِهِ فِي التَّغْطِيَةِ
لِلْفَرَخِ ، مِبَالَغَةً فِي لِينِ الْعَرِيكَةِ ، وَحُسْنِ التَّذَلُّلِ لِلْوَالِدِينَ ،
وَمِنْ أَلْطَفِ مَا نَوَّجَهُ عَلَى هَذَيْنِ التَّوْجِيهِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى
« فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ
الاستعارة هُوَ التَّخْيِيلُ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا ابْتَلَاهُمْ لِكُفْرِهِمْ
بِاتِّصَالِ هَاتَيْنِ الْبَلِيَّتَيْنِ ، وَلَمَّا اسْتَعَارَ اللَّبَاسَ هَهُنَا مِبَالَغَةً فِي
الاشْتِمَالِ عَلَيْهِمْ أَخَذَ الْوَهْمُ فِي تَصْوِيرِ مَا لِلْمَسْتَعَارِ مِنْهُ مِنَ
التَّغْطِيَةِ وَالسُّتْرِ وَالْإِسْتِرْسَالِ ، رِعَايَةً لِمَزِيدِ الْبَيَانِ فِي ذَلِكَ ،
وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ بَابِ التَّحْقِيقِ لِلِاسْتِعَارَةِ ، فَتَقْرِيرُهُ هُوَ أَنَّ مَا
يُرَى عَلَى الْإِنْسَانِ عِنْدَ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ مِنَ الضَّعْفِ
وَالهَزَالِ ، وَانْتِقَاعِ اللَّوْنِ ، وَعُلُوِّ الصَّفْرَةِ ، وَرَثَاةِ الْهَيْئَةِ ،

وركة الحال ، وحصول القلق والفشل ، يُضاهى الملابس في
اختلاف أحوالها وألوانها

❦ القسم الثاني

(باعتبار اللازم لها الى مجردة وموشحة)

إذا استعير لفظٌ لمعنى آخر ، فليس يخلو الحال ، إما أن
يذكر معه لازمُ المستعار له ، أو يذكر لازمُ المستعار نفسه ،
فإن كان الأول فهو التجريد ، وإن كان الثاني فهو التوشيح ،
فأما الاستعارة المجردة فإنما لقبّت بهذا اللقب ، لأنك إذا
قلت : « رأيت أسداً يجادلُ الأبطال بنصله ، ويشكُّ
الفرسان بزمنه » فقد جرّدت قولك : أسداً ، عن لوازم
الآساد وخصائصها ، إذ ليس من شأنها تجديد الأبطال
ولا شكّ الفرسان بالرماح والنصال ، ومن التجريد قوله تعالى
« فأذاقها الله لباس الجوع » ولو قال : كساها الله لباس الجوع
والخوف ، لكان توشيحاً فبالغ في شدة ما أصابهم بقوله
« فأذاقها » لأن الذوق أبلغ في الإحساس وأدخل في
الإيلام ، من قوله كساها

لا يقال فأراه لما قال « اذاقها » فلم لم يقل طعم الجوع

والخوف ، ليلائم قوله « فاذاقها » ولم قال لباس الجوع وبين
اللباس والطعام تنافر ، لأننا نقول إن الطعم وإن كان ملائماً
للإذاقة ، لكنّه لو ذكره لما كان مقويّاً لبيان اشتمال
الجوع والخوف لهم ، وعموم أثرهما على جميع البدن ، كما تعمّ
الملابس وتغطى جميع البدن ، فلا جرم حصل من لفظ
الإذاقة المبالغة في إدراك ألم الجوع والخوف بالإدراك بآلة
الذوق ، وحصل من لفظ اللباس المبالغة في العموم والاشتمال ،
فلأجل هذا كان الأولى ذكر اللباس ليحصل المعنيان جميعاً ،
فأما الاستعارة الموشحة ، فإنما سميت بهذا الاسم ، لانك
إذا قلت « رأيت أسداً وافر الأظفار منكر الزئير دأى
الأنياب » فقد ذكرت لازم اللفظ المستعار وذكرت
خصائصه فوشحت هذه الاستعارة ، وزينتها بما ذكرته من
لوازمها وأحكامها الخاصة ، أخذاً لها من التوشيح ، وهو ترصيع
الجلد بالجواهر والآلى تحمله المرأة من عاتقها الى كشحها ،
وهذا هو الوشاح ، واشتقاق التوشيح للاستعارة منه ، ومثالها
قوله تعالى « اشترُوا الضلالة بالهدى » ثم قال على إثره
« فما ربحت تجارتهم » فلما استعار لفظ الشراء عقبه بذكر
لازمه وحكمه ، وهو الربح توشيحاً للاستعارة ، ولو قال فهلكوا

أو عمُوا وصمُوا عَوَضَ قَوْلُهُ « فَمَا رِبَحْتُ » لَكَانَ تَجْرِيداً ، وَلَمْ
يَكُنْ تَوْشِيحاً ، وَلَوْ قَالَ تَعَالَى فَكَسَاهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ ،
لَكَانَ تَوْشِيحاً ، أَوْ قَالَ فَذَاقَهَا اللَّهُ طَعْمَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ لَكَانَ
تَوْشِيحاً أَيْضاً ، وَمِنَ التَّوْشِيحِ قَوْلُ كَثِيرٍ عَزَّةَ
« رَمَتْنِي بِسَهْمٍ رِيشُهُ الْكُحْلُ لَمْ يَضِرْ »

وَمِنَ قَوْلِهِ

تَقْرِي الرِّيَاحُ رِيَاضَ الْحَزَنِ مَرْهَرَةً

إِذَا سَرَى. النَّوْمُ فِي الْأَجْفَانِ أَيْقَاطَا

فَذَكَرُ السَّهْمَ مَعَ الرِّيشِ ، وَالرِّيَاضَ مَعَ الْأَزْهَارِ ،

يَكُونُ تَوْشِيحاً

وَمِنَ مَلِيحِ الْأَسْتِعَارَةِ الْمَجْرَدَةِ مَا قَالَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ

اللَّهُ وَجْهَهُ ، فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى « فَلَوْ وَهَبَ مَا ضَحَكَتْ عَنْهُ

أَصْدَافُ الْبَحَارِ مِنْ سِبَائِكَ الْعَقِيَانِ وَفَلَزَ اللَّجِينِ » وَمِنَ

الْأَسْتِعَارَةِ الْمَوْشِجَةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَدَفَتْ إِلَيْهِ السَّمَوَاتُ

وَالْأَرْضُونَ مَقَالِيدَهَا ، وَانْقَادَتْ لَهُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ بِأَزْمَتِهَا »

فَلَمَّا ذَكَرَ الْانْقِيَادَ عَقِبَهُ بِمَا يَلَاغِيهِ مِنَ الزَّمَامِ تَوْشِيحاً لَهَا

﴿ القسم الثالث ﴾

(باعتبار حكمها الى حسنة وقبيحة)

اعلم ان الاستعارة إنما يظهر حسنها إذا عرّيت عن أداة التشبيه ، وكما ازداد التشبيه خفاءً ازدادت حسناً ورشاقة ، وكانت متضمنة للبلاغة مع الإيجاز ، وجودة النظم وحسن السياق ، والقبيح منها ما خالف ما ذكرناه من هذه الاعتبارات

فأما الاستعارة الرائقة فكقوله تعالى « ولا تمدّنّ عينيك إلى ما متّعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا » فانظر الى استعارة مدّ العين لأحراز محاسن الدنيا والشغف بحبّها ، والتهالك في جمع حطامها ، والشغّ بما ظفر به منها وبين المدّ للعين ، وهذه الاشياء ، من الملائمة ، والتناسب ما لا يخفى على أهل الكياسة ، وهكذا قوله تعالى « زهرة الحياة الدنيا » فاستعار الزهرة لما يظهر من زينة الدنيا ورونقها ، وإدراك لذاتها كالزهر اذا تفتح وأعجبت غضارته وحسن بهجته ، ومن أعظمها إعجاباً قوله صلى الله عليه في وصف القرآن « من جعله أمامه قاده إلى الجنة ، ومن جعله خلفه

ساقه الى النار » فاستعار الأمام ، والخلف ، للعمل بأحكامه
والإعراض عنها ، ثم جعل الانقياد الى الأمور المحبوبة وصير
السوق الى الأمور المكروهة ، ومما يشير الى هذا المعنى قول
أمير المؤمنين « تخففوا تلحقوا » وقوله « فإنَّ السُّبْقَةَ الجَنَّةُ ،
وإنَّ الغاية النار » فقوله تخففوا تلحقوا ، من الكلام الذى
لا تنال له غاية ، ولا يدرك له حدٌ ولا نهاية ، ثم إنه جعل
السبقة ، لما يُراد ويحب ، وجعل الغاية لما يكره ويُعرض عنه
ومن جيدها قوله

ولما قضينا من منى كلَّ حاجة
ومسح بالأرْكان من هو ماسح
أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا
وسالت بأعناق المطى الأباطح
والغرضُ بهذا هو أن الإبل سارت سيراً شديداً فى
سرعة مع اختصاصه بلبين وسلاسة ، حتى كأنها سيولٌ وقعت
فى الأباطح فجرت

ومن غريبها ماقاله بعض الشعراء
قومٌ إذا لبسوا الدروع حسبتها
سحباً مزررة على أقمار

لو أشرعوا أيمانهم من طولها
طعنوا بها عوض القنا الخطار
ودحوا فوق الأرض أرضاً من دم
ثم اثثنوا فبنوا سماء غبار
فهذا وما شاكلة من أحسن الاستعارات وأرقها ،
وقال بعضهم يرثى ولداً له
إِنَّ تُحْتَقِرُ صَفْرًا فَرُبَّ مَفْخَمٍ
يَبْدُو ضئِيلَ الشَّخْصِ لِلنَّظَارِ
إِنَّ الكَوَاكِبَ فِي عُلُوِّ مَكَانِهَا
لَتُرَى صَفَارًا وَهِيَ غَيْرُ صَفَارِ
فهكذا يكون حال الاستعارة الحسنة فأما الاستعارة
القبیحة ، فهي كلُّ ما كان لا مناسبة بينها وبين المستعار له
فيقبح لأجل ذلك ، وهذا كقول أبي نواس
بِحَّ صَوْتُ المَالِ بِمَاءٍ مِّنْكَ يَشْكُو وَيَصِيحُ
فهذا وأمثلة من الاستعارة الركيكة النازلة القدر في
البلاغة ، ومرادُه من هذا هو أن المال يتظلم من إهائه له

بالتمزيق بالاعطا فالمعنى جيدٌ ، والعبارة قبيحةٌ لا تلوح فيها
مخايلُ البلاغة بحال . ومنهُ قوله أيضاً

ما لرجل المال أضحت * تشتكى منها الكلالا
فهذا أيضاً أركُ من الأول وأنزل قدرأ وأسخف . وما
أعجب ما قاله مسلم بن الوليد في هذا المعنى
تظلمَ المالُ والاعداءُ من يدهِ

لا زال للمال والاعداءُ ظلماً
فالمقصودُ من هذا لهُ ولأبي نواس واحد ، ولكنه فاق
عليه بجودة الانتظام وحسن السبك ، فكان بليغاً فصيحاً
ومن ضعيف الاستعارة قول ابى تمام
ياوناك أمّا كعبُ عرضك في العلى
فعالٍ وأمّا خدُّ مالك أسفلُ

فراده من هذا أن عرضك مصونٌ ومالك مبتذلٌ ،
لكنه أخرجهُ أقبحُ مخرج ، وساقهُ سياقاً مستكرها ، فانظر
الى قوله كعبُ عرضك ، وخذ مالك ، ما أبعدهُ عن طرق
البلاغة وأسخف قدرهُ فيها . ومما نزل قدرهُ قول بعضهم

(أيا من رمى قلبي بسهم فأولجا)

فقوله فأولجا من الاستعارات النازلة وهكذا لو قال

فأذخلاً ، ولو قال بدله فأقصدًا أو فأنفذاً ، لكان له موقع حسن في الاستعارة فهذه الأمور « إِذَنْ » تعرف بالذهن الصافي ، ويحكم فيها الذوق المعتدل . وفي ما ذكرناه كفاية في التنبية على ما أردنا من ذلك على غيره .

* التقسيم الرابع *

(باعتبار كيفية الاستعمال للاستعارات)

اعلم ان الاستعارة تجرى في استعمالها على أوجه أربعة
نذكرها

(الوجه الاول)

استعارة المحسوس للمحسوس وهذا كقوله تعالى « كأنهن الياقوت والمرجان » شبه الحور العين بالمرجان والياقوت في شدة الحمرة والرقة وهكذا قوله تعالى « كأنهن بيض مكنون » شبهن بالبيض في بياضه ورقته ولطافته ، فهذه استعارة مقدرة بتقدير طرح أداة التشبيه فتكون استعارة محققة ، كما أن كل ما كان من الاستعارة يطوى فيه ذكر المشبه فهو من التشبيه المقدر كقولك : رأيت اسداً ، ولقيت أسدً ، كما مرّ بيانه . ومثال الاستعارة المحققة في

المحسوسين قوله تعالى « واشتعل الرأس شيباً » فالمستعار النار،
والمستعار له هو الشيب ، بواسطة الانبساط ومنه قوله تعالى
« وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض » فالوجان ، حركة
الماء في الأصل ، فاستعير للقلق والفشل والاضطراب في
الأمر . ومن هذا قوله تعالى « إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم »
فالمستعار منه المرأة التي لا تلد ولداً ، والمستعار له الريح ، لأنها
لا تُصلح شيئاً ولا ينمو بها نبات . وقوله تعالى « نسلخ منه
النهار » فالمستعار له خروج النهار من ظلمة الليل ، والمستعار
منه ظهور المسلوخ من جلده ، فإما كان النهار من شدة
الاتصال بالليل كاتصال الجلد بالمسلوخ منه ، لا جرم حسنت
الاستعارة ، وهو باب واسع في كتاب الله تعالى والسنة
الشريفة

(الوجه الثاني)

استعارة المعقول للمعقول وهذا كقوله تعالى « من بعثنا
من مرقدنا » فاستعار الرقاد للموت ، وكلاهما أمرٌ معقولٌ
وقوله تعالى « ولما سكّت عن موسى الغضب » فالسكوت
عبارة عن زوال الغضب وارتفاعه : وهما أمران عقليان . ومنه
قوله تعالى « وقدمنا الى ما عملوا من عمل » استعير من قدوم

المسافر بعد مدة والمستعار له ، هو الجزء بعد الامهال . وقوله تعالى « تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ » فالغَيْظُ أمر معقول مستعار للحالة المتوهمة للنار . أَجَارَنَا اللَّهُ مِنْهَا . لإرادة الانتقام بلسان الحال من العصاة

(الوجه الثالث)

استعارة المحسوس للمعقول وهذا كقوله تعالى « بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ » فالقذف ، والدمغ ، أمران معقولان مستعاران من صفات الأجسام ، والمستعار له الحق ، والباطل ، والجامع هو الإعدام والإذهاب ومنه قوله تعالى « وَزُلْزِلُوا » فأصل الزلزلة التحريك بالعنف والشدة ، ثم يستعار لشدة مانا لهم من العذاب . ومنه قوله تعالى « فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ » الأصل في الصدع هو الانشقاق للقارورة وغيرها . ومنه قوله تعالى « فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ » فالنبد في الأصل يستعمل في إلقاء الشيء عن اليد ، ثم استعير في الأمر المعقول عنه المتناسي حاله ، والجامع بينهما اشتراكهما في الزوال عن التحفظ والإيقاظ

(الوجه الرابع)

استعارة المعقول للمحسوس وهذا كقوله تعالى « إنا لما طغى الماء » المستعار منه التكبر والعلو ، والمستعار له هو ظهور الماء ، والجامع بينهما خروج الحد في الاستعلاء المضر ، ومنه قوله تعالى « بریح صرصر عاتية » فالعُتُوُّ مستعار من التكبر والشموخ ، والمستعار له هو الريح ، والجامع بينهما هو الإضرار البالغ . ومنه قوله تعالى « تكاد تميز من الغيظ » فالتميُّز من الغيظ استعارة ، استعير للنار والجامع بينهما شدة التلهب والاضطراب كما قال تعالى « سمعوا لها تغيُّظاً وزفيراً » ومنه قوله تعالى « حتى تضع الحرب أوزارها » فالوضع والوزر ، معنيان معقولان ، استعيرا للحرب وهي محسوسة

﴿ تنبيه ﴾

اعلم أن في الاستعارة ما يكون معدوداً في التهم ، وحاصل الاستعارة التهكمية ، أن تستعمل الألفاظ الدالة على المدح في نقائصها من الذم والاهانة تهكماً بالمخاطب ، وإنزالاً لقدره ، وخطأ منه وهذا كقوله تعالى « إنيك لأنت الحليم الرشيد » فكان نقضيهما من السفه الغوى وقوله تعالى

« فبشّرهم بعذاب اليم » بدل قوله أنذرهم ، لأن البشارة إنما تستعمل في الأمور المحمودة ، والمراد ههنا العذاب والويل ومنه قوله تعالى « فاهدوهم الى صراطِ الجحيم » والتهم في اللغة عبارة عن شدة الغضب على المتهم به ، لما فيه من إسقاط أمره وحط منزلته وحاله ، واشتقاقه من ، تهكمت البئر ، اذا سقط طيها . وهو كثير التّدوّار في كتاب الله تعالى خاصة عند عروض ذكر الكفار وأهل الشرك والنفاق كقوله تعالى « فلما آسفونا انتقمنا منهم » وغير ذلك من الآيات الوعيدية ، والخطابات الزجرية الدالة على مزيد الغضب وبالغ الانتقام اللهم أجزنا من التعرض لسخطك ، وعظيم غضبك ، ياخير مُستجبارٍ به ، وأكرم من يُلاذُّ برحمته

﴿ البحث الرابع ﴾

(في أحكام الاستعارة)

اعلم أنا قد ذكرنا ما يتعلق بحقائق الاستعارة ، والذي بقى علينا هو ذكر أحكامها الخاصة غير ما أسلفناه من قبل ، وجعلتها سبعة

(الحكم الاول)

هل المستعار هو اللفظ ، أو المعنى ، زعم زاعمون أن
المستعار هو اللفظ ، والذي عليه أهل التحقيق أن الاستعارة
إنما تكون متعلقة بالمعنى ، وهذا هو المختار ، ويدلُّ على ذلك
أوجه ثلاثة ، أما أولها فلأن الإجماع منعقدٌ من جهة علماء
الادب وأرباب هذه الصناعة على أن الاستعارة أبلغ من
الحقيقة وأن قولنا : زيد أسد ، في المبالغة في وصف الشجاعة
أعظم من قولنا : زيد يشبه الأسد ، في شجاعته ، فلو لم تكن
هناك استعارة لفظ الأسد ونقله ، لم تكن هناك مبالغة لأنه
لا مبالغة في نقل العبارة خالية من معناها وعربية عنه ، وأما ثانياً
فلأن القائل إذا قال : رأيت أسداً ، ولقيني أسدٌ ، فالسابق
من هذا الكلام هو أنه صورةٌ بحقيقة الأسد مبالغة في شجاعته ،
وزيادة في جراته ، وليس ذلك إلا لأجل ما كان من المقصود
من إثبات حقيقة الشجاعة ومعقولها ، ولو كان ذلك من أجل
استعارة اللفظ لم يكن هذا الإطلاق ، لأنه لا يقال لمن سمي
إنساناً باسم الأسد ، أنه صيره أسداً ، وجعله بحقيقة الآساد ،
وأما ثالثاً فلقوله تعالى « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن

إِنَانًا» فظاهر الآية مشعر بأنهم أثبتوا للملائكة صفة الأنوثة ،
فلأجل هذا الاعتقاد سموهم باسم الإِنانات ، وليس الغرضُ
إِطلاقَ اسم البنات عليهم من غير اعتقاد معنى الأنوثة ، ولهذا
قال تعالى « أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ » فلو لم يعتقدوا الأنوثة لكان
لا وجه للمبالغة في التنكير عليهم في ذلك ، وظهر بما لخصناه
أن المبالغة في الاستعارة بإثبات المعنى أولاً ثم يتلوهُ اللفظ
في الاستعارة كما حققناه

(الحكم الثاني)

(في المجاز بالاستعارة هل يكون عقلياً أو لغوياً)

أعلم أن المجاز في الاستعارة يردُّ على نوعين ، النوع الأول
منها مركبٌ وهذا كقولنا أحياني أكتحالي بطلعتك ، وقوله
أشباب الصغير وأفنى الكبير * كَرُّ الغداة ومرُّ العشيِّ
فإِسنادُ الإِشابة والإِفنا إلى الكَرِّ والمرِّ إنما كان على
جهة التجوز بالاستعارة ، والحقيقةُ فيه هو الإِضافة إلى الله
تعالى لأنه في الحقيقة هو الفاعل لذلك فإِسنادُهُ إلى قدرة الله
تعالى هو حكمٌ ذاتيٌّ ، لا من جهة وضع واضع ، فاذا أسندناه إلى
غيره ، فقد نقلناه عما كان مستحقاً له لذاته في الأصل ، وعلى

هذا يكون التصرف عقلياً، فهذا هو مراد علماء البيان بكون
المجاز المركب عقلياً، فما هذا حاله من الاستعارة لا يختلفون
في تسميته مجازاً عقلياً على التقرير الذي لخصناه، هذا تقرير
كلام النظار من أهل هذه الصناعة، والمختار أن المجاز
لا مدخل له في الأحكام العقلية، ولا وجه لتسمية المجاز بكونه
عقلياً، لأن ما هذا حاله إنما يتعلق بالأوضاع اللغوية دون
الأحكام العقلية، وإذا كان الأمر كما حققناه من تعذر المجاز
في العقل فنقول: إن صيغة «أشاب وأفنى» موضوعتان
للإسناد إلى الفاعل المختار القادر، فإذا وجدناهما على الإسناد
إلى غيره نحو «كرّ الغداة ومرّ العشي» عرفنا بذلك أنهما قد
استعملتا في غير موضوعهما الأصلي اللغوي، وعلى هذا التقرير
يكون المجاز المركب لغوياً حيث وقع من غير حاجة إلى
كونه عقلياً

(النوع الثاني) مفرد وهذا كقولنا : لقيت أسداً ،
وجاءني أسد ، فما هذا حاله من الاستعارات قد وقع فيه
خلاف ، وتردّد فيه نظرُ الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وله فيه
اختياران ،

(الاختيارُ الأول) نصره في أسرار البلاغة ، وهو أن

ما هذا حالة من المجاز يكون مجازاً لغوياً ، وحيثه على ذلك هو أنا إذا أجرينا اسم الأسد ، على الرجل الشجاع فإنما نجريه بطريق التأويل ، فلاجل هذا كان ما ذكرناه استعمالاً للأسد في غير موضوعه ، ويؤيد ما ذكرناه ويزيده وضوحاً هو أنا إذا أطلقنا على الرجل اسم الأسد فإنما كان ذلك الإطلاق من أجل اختصاصه بالشجاعة ، ولا ندعى للرجل صورة الأسد وشكله وهيئته وتأليفه ، واسم الأسد ليس موضوعاً على معنى الشجاعة وحدها ، بل هو موضوع على تمام هذه الهيئة وكما لها ، فإذا أجرينا عليه اسم الأسد تبعاً لثبوت صفة الشجاعة ، فقد سلينا عن الصيغة بعض ما كان مندرجاً تحتها في أصل وضعها من الشكل والهيئة وتذوير الوجه ، وعرض المقادير ، ودقة المآخير فيكون نقلاً لها عما وضعت له في الأصل

(الاختيار الثاني) نصره في دلائل الاعجاز ، وتقرير كلامه : أنه قد كثر كلام الناس في أن الاستعارة لفظ منقولة عن موضوعها الأصلي ، وهو خطأ ، وبيانه أنك لا تطلق لفظ الأسد على الرجل إلا بعد أن تعتقد أنه لصفة الأسد وشكله وهيئته ، وتصوره بجميع صفاته ،

فلما كان الأمرُ كما قلناه فأنْتَ لم تنقلَ لفظَةَ الأسدِ عمّا
كانت موضوعةً لهُ في الأصل . لأنك إنما تكون ناقلًا
لها إذا لم تقصد معناها الأصليَّ ، فأما إذا كنت قاصدًا لهُ
فلا وجه لكونها منقولةً ، فلاجل هذا قضينا بكون هذا
المجاز عقليًا ، فهذا تقرير كلامه ههنا ، والى كون هذا المجاز
عقليًا ذهب ابن الخطيب الرازى ، واختار ماقرره عبد القاهر
في دلائل الإعجاز ، والمختارُ عندنا ما نصره في أسرار البلاغة
من كونه لغويًا ، ومُعتمدنا في ذلك أمران ، أحدهما أن
القائل إذا قال لقيني الأسد ، وجاءنى أسد ، فالسابقُ الى
الفهم من هذا هو أنه جاءه رجلٌ بالغٌ في الشجاعة كلَّ مبلغٍ
ليس فوقها رتبة لأنه شاكل الأسد في شجاعته لا غيرُ ،
وليس الغرضُ حصوله على هيئة الأسد ، في تدوير الهامة ،
وحدة الأنياب ، وطول البرائن ، الى غير ذلك من الصفات ،
وإنما الغرضُ إحرازُ وصف الشجاعة دون غيره من الصفات
وثانيهما أنه لو كان الغرضُ من إطلاق لفظ الأسد
أنه لا بد من إحراز جميع أوصافه ومعانيه ، لكان إذا
جرّدنا الاستعارة فقلنا جاءنى أسدٌ يضحك ، ورأيت أسدًا
لهُ عقلٌ وافرٌ ، وبجرًا قد برز على الأقران في فضله ، أن

يكون مناقضاً ، لأن قولنا يضحك ، وله عقل وافر ، وفضل باهرٌ ، يناقِ هذه الاستعارات ، لأن الأسد لا يوصف بالضحك ولا بالعقل ولا يوصف البحر بالفضل ، وفي هذا دلالةٌ على أن المجاز يجب كونه لغويًا بالاستعارة ، كما أشرنا إليه

﴿ إشارة ﴾

اعلم أن هذه الاستعارة في المفرد والمركب كما ذكرناه ، فأما الخلاف في كونها مجازاً ، هل يكون عقلياً ، أو لغويًا فالأمر فيه قريبٌ ، وليس وراء النزاع كبيرُ فائدة ، فإذا فهم المراد من كونه لغويًا أو عقلياً ، فلا عليك في إطلاق العبارة بعد إحراز المعاني والوقوف على حقائقها

(الحكم الثالث)

(في بيان محل الاستعارة ومكانها)

أعلم أن أعظم ما تدخل فيه الاستعارة هو أسماء الأجناس ، وهذا كقوله تعالى « واخفض لهما جناح الذل من الرحمة » وقوله تعالى « وتركهم في ظلماتٍ لا يبصرون صُمٌّ بكم عُميٌّ فهم لا يرجعون » وقوله تعالى « وجعلنا من بين أيديهم سدًّا ومن خلفهم سدًّا ، وجعلنا على قلوبهم أكنةً أن

يفقهوه» فأما أسماء الأعلام فقد قررنا فيما سبق استحالة دخول المجاز فيها فضلاً عن الاستعارة، فلا وجه لتكريره، وقد تدخل الاستعارة في أسماء الإشارة كقوله تعالى « هذا وإن للطاغين لشرّ مآب » فقوله « هذا » استعارة لأنه إنما يستعمل حقيقة فيما كان قريباً مشاراً إليه، فالمجاز في الإشارة داخلٌ ههنا فيما يعرض من أحواله في القرب والبعد، فلا يكون مناقضاً لما أسلفناه من أن أسماء الإشارة لا يدخلها المجاز، فانما تعذر المجاز فيها من حيث الإيطلاق، وقد تدخل الاستعارة في الأفعال. كقولك: نطقت الحمار بكذا، لأن الحمار غير ناطقة، وإنما يكون النطق حقيقةً من الإنسان وغيره، فهذه الاستعارة في الأفعال من جهة فاعلها، وقد تحصل الاستعارة فيها من جهة مفعولاتها كما يقال: فلان أظهر العلوم بعد خفائها، ورفع المجد بعد انخفاضه، قال ابن المعتز

جُمع الخلق لنا في إمام

قتل البخل وأخي السماحا

وكقول الحريري

وأقر المسامع إما نطقت * بياناً يقود الحرون الشموسا

(الحكم الرابع)

(في بيان موقع الاستعارة)

أعلم أنهم رُبما بالغوا في الاستعارة حتى ينزلوها منزلة الحقيقة ، وبيان ذلك أنهم قد يستعيرون الوصف للشيء المعقول ويجعلون تَأْتِيَهُ لذلك الشيء على جهة الحقيقة وكأنَّ خلافها محال وكأنَّ الاستعارة غير موجودة ، وينكرون خلاف ذلك ويتعجبون منه ، وهذا كقول أبي تمام

ويصعدُ حتى يظنُّ الجهولُ

بأنَّ له حاجةً في السماء

فقرّر صعوده في الخصال العالية ، والمراتب الشريفة ، على وجه لا يمكن جحده ولا يسوغ إنكاره ، وأحسن من هذا وأوضح لما نحن فيه قول بعض الشعراء

ومن عجبٍ أن الصوارم والقنا

تحيضُ بأيدي القوم وهي ذكور

وأعجبُ من ذا أنها في أكفهم

تأججُ ناراً والأكفُ بحور

فلولا أن هذه الاستعارة قد نزلت منزلة الحقائق لما

كان للتعجب وجه ، ومن هذا ما قاله بعض الادباء
لا تعجبوا من بلي غلاته
قد زرّ أزراره على القمر
فالقمر من طبعه إبلاء الأثواب وتقطيعها فعناه
لا تعجبوا من تقطيع الغلالة فانها مشتملة على القمر ، فانظر الى
تحقيقه للاستعارة وتقريرها ، ومن هذا قوله
قامت تظللني من الشمس * نفس^١ أعز^٢ على من نفسي
قامت تظللني ومن عجب شمس^٣ تظللني من الشمس
فلولا أنها قد نزلت عنده منزلة الشمس على الحقيقة لما
كان للتعجب وجه^٤

(الحكم الخامس)

(في التفرقة بين الاستعارة والتشبيه)

المحققون من علماء البيان على حصول التفرقة بينهما ،
وصار صائرون الى أنه لا فرق بينهما فنقول : أما ما كان من
التشبيه مظهر الأداة بالكاف ، وكأن ، فلا تخفى التفرقة بينه
وبين الاستعارة تفرقة لفظية ، وأما ما كان من التشبيه مضمّر
الأداة ، فقد يكاد يلتبس بالاستعارة ، وهل يكون لاحقاً

بالتشبيه ، أو بالاستعارة في نحو قولك جاءني الأسد ، ومررت
بالأسد ، وقد قدمنا ذكر الخلاف فيه وذكر المختار فيه فأغنى
عن الإعادة ، وعلى الجملة فلا بد من إدراك التفرقة بينهما ،
وحاصله أن التشبيه حكم إضافي لا يوجد إلا بين شيئين مشبه
ومشبه به بخلاف الاستعارة ، فإنها لا تقتصر الى شيء من
ذلك ، بل تُفهم مطلقاً من غير إشارة الى آخر وراء
الاستعارة ، ولهذا فإنك تجد فرقاً بين قولنا : زيد الأسد ،
وبين قولك جاءني الأسد ، في كون الأول ينجذب الى
التشبيه لأنه يشير اليه ، والثاني استعارة مع اتفاقهما جميعاً في
إضمار أداة التشبيه ، فهذا هو الذي يفتقر الى التفرقة بينه
وبين الاستعارة ، فأما ما كان من الاستعارة لا يفهم منه
التشبيه فلا يحتاج الى التفرقة بحال . كقوله تعالى « فذرهم
في خوضهم يلعبون » وقوله تعالى « إنا لما طغى الماء »
« وذرهم في طغيانهم يعمهون »

(الحكم السادس)

(في التفرقة بين الاستعارة المجردة ، والموشحة)

أعلم أنا نريد بتجريد الاستعارة هو ان نذكر اللفظ
المستعار ونقرن به ما يلائم المستعار له كقولك : رأيت أسداً

يتكلم ، ولقيت بجرأ يضحك ، وهذا يخالف الاستعارة
الموشحة ، فإنك تذكر اللفظ المستعار وتقرن به ما يلائم
المستعار نفسه فتقول : رأيت أسداً دأى الأنياب ، طويل
البرائن ، فحاصل التفرقة بينهما أن كل ما كان ملائماً للمستعار
له فهو التجريد ، وما كان ملائماً للمستعار نفسه من الأحكام
فهو التوشيح ، فيما ذكرناه تدرك التفرقة بينهما

(الحكم السابع)

(في التفرقة بين الاستعارة المحققة وبين الخيالية)

اعلم أن كل ما كان من الاستعارات لا يفهم منه معنى
التشبيه لا على قرب ولا بُعد كقوله

أثمرت أغصان راحته * لجناة الحسن عناباً

فأهذا حاله من الاستعارات محقق لا يفهم منه معنى
التشبيه بحال ، ولو ذهبت تقدّر التشبيه أخرجته عن حقيقة
البلاغة ، وسلبت عنه ثوب جمالها ، فأما ما كان من الاستعارات
يفهم منه معنى التشبيه الذي لا يدرك في الوجود ويكون
متصوراً في الخيال ، فهذه هي الاستعارة الخيالية ، وهذا
كقوله تعالى « بل يدها مبسوطتان » وجميع آيات التشبيه

كله من باب الاستعارات الخيالية ، فحاصلُ التفرقة آتِلُ الى
أن كل ما كان من الاستعارات لا يفهم منه معنى التشبيه فهي
الاستعارة المحققة ، وما كان منها يُدرك فيه التشبيه على جهة
التقدير فهي الخيالية ، وما كان يدرك فيه التشبيه على جهة
التحقيق ، فهو الاستعارة المشبهة ، وقد قرّرنا هذه الأمثلة
فلا مطمع في الإعادة لها ، وفيما ذكرنا كفاية في أحكام
الاستعارة ، وانختم هذه القاعدة بالكلام في ذكر الاستعارة
الأصلية ، والتبعية ، وجملة الأمر أن كل ما كانت الاستعارة
فيه باعتبار أمره في نفسه فهو المعبر عنه بالأصلية ، وما كانت
الاستعارة فيه باعتبار حال غيره ، فهو المعبر عنه بالتبعية ،
فالأول هو ما كان من الاستعارة متعلقاً بأسماء الأجناس فهو
بالإصالة ، وأكثر ما يرد فيه كما أوضحنا أمثلته في الاستعارات
وكل ما كان وارداً في الأفعال ، والحروف ، فهو من
الاستعارات التبعية ، لأنها إنما وردت في الأفعال باعتبار
مصادرها ، وإنما وردت في الحروف باعتبار متعلقاتها ، فمثالُ
الأفعال : قولك : تُخبرني حالك بأنك عائب عليّ ، وحالك
ينطق لي بأنك مفارقي ، ومثال الحروف قوله تعالى
« لعلكم تفلحون » فموضوعها للترجي ، وليس ههنا ترج

وقوله تعالى « لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا » فاللام للتعليل ،
وليس ههنا تعليلٌ ولكنها ترد على جهة الاستعارة لمعان
أخر ، والاستعارة فيها إنما وردت باعتبار غيرها كما أوضحناه ،
وهكذا الأمر في سائر الأفعال ، والحروف ، فإنها إنما
ترد فيها الاستعارة إذا جاءت مخالفة لموضوعاتها الأصلية ،
فإنها على جهة الاستعارة من غيرها والله أعلم بالصواب

﴿ القاعدة الثانية ﴾

(من قواعد المجاز في ذكر التشبيه وحقائقه)

هذه قاعدة واسعة النطاق ممتدة الحواشي ، فسيحة
الخطو ، ولكنها غامضة المدرك ، متوعرة المسلك ، دقيقة
الجزى عزيزة الجدوى ، وإنما قدمنا عليها الكلام في
الاستعارة ، لاتفاق علماء البيان على عدّها قاعدة من قواعد
المجاز ، ولا خلاف بين علماء البيان في أن التشبيه من أودية
البلاغة ، وإنما وقع النزاع هل يُعدّ من أودية المجاز أم لا ،
فالذي عليه النظار من علماء البلاغة وأهل التحقيق من علماء
البيان أنه غير معدود في المجاز ، وهو رأي الشيخ ناصر بن أبي
المكارم المطرزي في شرحه للحريريات ، وعن ابن الأثير أنه

معدود من جملة المجاز ، ويمكن الانتصار له على المطرزي
بأمرين ، أما أولاً فلأنه عدّ الكناية من أودية المجاز ،
والتشبيه أقرب منها إليه ، وأما ثانياً فلأن مضمرة الأداة من
التشبيه معدود في الاستعارة ، وقد اعترف بها ، فإذن لا وجه
لإنكار التشبيه أن يكون معدوداً من أودية المجاز ، والعجب
منه في قبول الكناية وعدّها من المجازات ، وإنكار ما
ذكرناه من التشبيه ، مع أن الكناية دالة على موضوعها الأصلي
في اللغة ، كما سنقرره عند الكلام فيها بمشيئة الله تعالى
وأعلم أننا قبل الخوض في أسرار التشبيه وذكر حقائقه ،
نقدّم التنبيه على أمور أربعة تكون كالتمهيد والتوطئة لما نريد
ذكره من ذلك

﴿ التنبيه الأول ﴾

(في بيان ماهية التشبيه)

أما لفظه فهو مصدرٌ من قولهم شبهته بكذا ، إذا جمعت
بينهما بوصفٍ جامعٍ ، وأما في مصطلح علماء البيان فنذكر
له تعريفات ثلاثة وفيها كفاية

(التعريف الأول)

ذكره المطرزيّ ، وحاصلُ كلامه في ماهيته هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصفٍ هو من أوصاف الشيء في نفسه ، هذه الفاظة ، وهذا فاسدٌ لأمرين ، أما أولاً ، فلأنه إن أراد بالدلالة حقيقتها ، فالشيء لا يدلُّ على نفسه ، ومن حق الدليل أن يكون مغايراً لمدلوله ، وإن أراد بلفظ الدلالة أن من عرف الحدَّ عرف لامحالة المحدود ، فهذا جيدٌ ، لكن لفظ الدلالة يُؤم الخطأ من جهة المغايرة ، فيجب اطِّراحها ، وأما ثانياً فلأنه لم يفصل بين التشبيه الوارد على جهة الاستعارة كقولك جاءني الأسد ، ورأيت بحراً ، وبين التشبيه الصريح كقولنا : زيد كالأسد ، وعمرو كالسيف ، وغير ذلك وكلاهما معدود من باب التشبيه ، والغرض هنا هو المظهرُ الأداة فكان من حقه فصلُهُ عما ذكرناه بذكر الأدلة ، لأنه هو المقصود بذكر هذه القاعدة

(التعريف الثاني)

ذكره الشيخ عبدُ الكريم السماكيّ ، وحاصلُ مقالته أنه ركنٌ من أركان البلاغة ، لإخراج الخفيِّ إلى الجليِّ

وإِدْنَاهِ البعيد من القريب ، هذا ما ذكره في كتابه التبيان ، وهو فاسدٌ أيضاً لأمرين ، أما أولاً فلأن ما قاله إنما هو إشارة الى فائدته ومقصوده ، وليس فيه بيان ماهيته في ذاته ، كمن يقول في ماهية الأسد ، هو الحيوان الذي يُخاف سطوته وله هبة في النفوس ، فكما أن هذا غير موصل الى ماهية الأسد ، فكذا ما قاله ، ولأنه لم يفصل بين مضمرة الأداة ، ومظهر الأداة ، وحقيقة أحدهما مخالفةً لحقيقة الآخر ولأن ذكر الأداة جزء من مفهوم هذه القاعدة التي تصدّينا لكشفها وبيانها ، فلا بدّ من ذكر الأداة ، وظهر مما حققناه ضعف ما قالوا

(التعريف الثالث)

وهو المختارُ أن يقال هو الجمعُ بين الشئين ، أو الأشياء بمعنى ما بواسطة الكاف ونحوها ، فقولنا (هو الجمع بين الشئين) يدخل فيه التشبيه المفرد كقولك : زيد كالأسد ، (أو الأشياء) ليدخل فيه التشبيه المركب على أوصافه ومراتبه كما سنقرره ونصفُ حاله ونمثله ، وقولنا (بمعنى ما) عامٌ لجميع الأوصاف كلها العقلية والحسية ، المفردة والمركبة وقولنا

(بواسطة الكاف) يُخرج العطف لأنه جمعٌ بين الشيئين ،
أو الأشياء لكن بغير الكاف ، ويخرج عنه مضمراً الأداة
كقولنا : زيد أسد ، فإنه ليس من التشبيه الذي أردناه في
هذه القاعدة ، وإنما هو معدود في الاستعارة كما قررناه من
قبل ، فهكذا يكون تعريفه بما ذكرناه ، ولقد حام من
أسلفنا ذكره في تعريف حقيقة التشبيه حول ما قررناه ، فما
وقع ، وصاصاً (١) فما ففتح ، ومن حق من أراد تعريف ماهية
من الماهيات أن يورد في حدّه أخصّ أوصافها وأن يصونها
عن النقوض

﴿ دقيقة ﴾

أعلم أنا قد جعلنا هذه القاعدة للتشبيه فصدّرتناها بلبّيه ،
وحكينا عن المطرزي إنكار كونه معدوداً من المجازات وإن
عدّ من أنواع البلاغة ، وإلى هذا ذهب الشيخ عبد الكريم
صاحب التبيان ، وغالب الظنّ بل نعم قطعاً أن كل ما كان
من التشبيه مضمراً الأداة كقولنا : زيد الأسد ، ولقيني

(١) هذا من قولهم . صاصاً الجرو . إذا التمس النظر قبل أن يفتح
عينيه . وفتح . بتشديد القاف . إذا فتح عينيه . وضرب ذلك مثلاً لمن
طلب شيئاً ولم ينله

الأسد ، وعمرو الشمسُ في ضيائه ، والقمرُ في نوره ، والبحرُ في كرمه ، الى غير ذلك من التشبيهات المضمرة فإنهما لا يخالفان في كون ما هذا حاله معدوداً في المجاز ، وإن كان من التشبيه ، لأن ظاهره الاستعارة وإن كان المشبه به في طيه ، فلهذا وجب عدُّه في المجاز ، وإنما يتوجه خلافهما فيما كان من التشبيهات مظهر الأداة ، كقولنا : هو كالبحر كرمًا ، وكالقمر نورًا ، وكالبدر تماما وكالمالاً ، فما كان بهذه الصورة ففيه مذهبان (المذهب الأول) أنه معدود من جملة المجازات ، وهذا الذى يشير اليه كلام ابن الأثير ، وحجته على ذلك أن قولنا : زيد أسد إذا كان معدوداً في المجاز باتفاق بين علماء البيان ، فيجب في قولنا : زيد كالأسد شجاعة ، أن يُعدَّ في المجاز أيضاً ، إذ لا تفرقة بينهما إلا من جهة ظهور الأداة ، وظهورها إن لم يزد قوة ودخولاً في المجاز لم يكن مخرجاً له عن المجاز ، ولأن التمثيل إذا كان معدوداً في المجاز في نحو قولنا : فلان يقدم رجلاً ويؤخر أخرى ، يقال للمتخير في أمره فهكذا حال التشبيه أيضاً

(المذهب الثانى) إنكار كونه معدوداً في المجاز ، كما حكيناهُ عن المطرزيّ وعبد الكريم ، وغيرهما ، وحجتهم

على ما قالوا : أنّ المجاز استعمالُ اللفظ في غير موضوعه الأصليّ وقولنا . زيدٌ كالأسد ، مستعمل في موضوعه في الأصل ، فهذا لم يكن معدوداً في المجاز ، فهذا تقرير الكلام في المذهبين جميعاً ، والمختارُ عندنا كونه معدوداً في علوم البلاغة ، لما فيه من الدقة واللطافة ، ولما يكتسب به اللفظ من الرّونق والرّشاقة ، ولاشتماله على إخراج الخفى إلى الجلى ، وإدناؤه البعيد من القريب ، فأما كونه معدوداً في المجاز أو غير معدودٍ ، فالامرُ فيه قريبٌ بعد كونه من أبلغ قواعد البلاغة ، وليس يتعلق به كبيرُ فائدة ، وربما كان الخلاف في ذلك لفظياً فعدنا عنه

✽ التنبية الثانية ✽

(في بيان الصفة الجامعة بين المشبه والمسيبه به)

أعلم أنّ كلّ من أراد تشبيهه شيء بغيره ، فلا بدّ من اجتماعهما في وصف يكون دالاً على الاجتماع وعلماً دالاً على المبالغة ، ولا بدّ من أن يكون المشبه به أعلاّ حالاً من المشبه ، لتحصل المبالغة هناك ، وتختلف تلك الأوصاف الجامعة ويحصُرُها أقسام ستة

(القسم الاول)

(الأوصاف الخمسة)

وهي بالإضافة إلى الحواس التي هي طريق الإدراك
خمسة ، فصلها بمعونة الله تعالى

(المدرك الاول)

الاشتراك في الصفة المبصرة ، ومثاله قوله تعالى
« وعندهم قاصرات الطرف عين كأنهن يبض مكنون »
فالجامع هو البياض ، وقوله تعالى « كأنهن الياقوت والمرجان »
فالجامع الحمر ، ونحو تشبيه الخد بالورد في البياض المشرب
بالحمر ، والشعر بالليل في سواده ، وكقول بعضهم
وكان أجرام السماء لوامعاً * ذرر نثرن على بساط أزرق
فشبه أديم السماء في صفاء زرقته ، وبياض النجوم ،
بذرر منشورة على بساط أزرق ، وكقول بعضهم في وصف ما
يجتمع من الأزهار في الزرقة والبياض والحمر
ولا زورديّة تزهو بزرقها * بين الرّياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها
أوائل النار في أطراف كبريت

ولأمر المؤمنين في هذا اليد البيضاء حيث قال في خلقه الطاووس (١) ومخرج عنقه كالإبريق ، ومغرزها الى حيث بطنه كصبيغ الوسمه اليمانية ، والوسمة (بكسر السين) نبت أسود يقال له العظلم) أو كحريرة ملبسة مرآة ذات صقال ، وكأنه متلفع بمعجر أسحَم ، ومع فتق أذنه خط كستدق القلم ، (٢) فهو كالأزاهير المبتوثة . وقال . في جناحه اذا نشره من طيه وسما به مطلقاً على رأسه كأنه قلع داري عنجه نوتيه (والنوتى هو الملاح) فان ضاهيته بالملابس فهو كموشى الحلل ، وإن شاكلته بالحلل فهو كفصوص ذات ألوان ، فانظر الى هذه التشبيهات المدركة بالبصر ، ما أدقها وما أوقعها في التشبيه وأرقها ، تكاد لدقتها تسحر الأبواب . ويعجز عن حصر معانيها في البلاغة منطق الخطاب

(١) قبل هذا : وله في موضع العرف قنزة خضراء موشاة .
فضمير مغرزها . عائد الى القنزة .

(٢) أسقط من كلامه ما لا بد من ذكره وهو : كستدق القلم في لون الأفحوان . أبيض يهق . فهو بياضه في سواد ما هنالك يأتلق .
وقل صبغ الا وقد أخذ منه بقسط . وعلاه ككزة صقاله وبريقه وبصيص ديباجه وروقه . فهو كالأزاهير الح

(المدرك الثاني)

في الاشتراك في الكيفية المسموعة ، وهذا نحو تشبيه
صوت الخُلخال ، بصوت الصنَّج كما قال (كأن صوت الصنَّج في
مُصلِّصلة) وتشبيه أواخر الميس بأصوات الفراريج قال
كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِغْلَاهَنَّ بِنَا
أَوَاخِرِ الْمَيْسِ إِتْقَاضُ الْفَرَارِيجِ
ونحو تشبيه الأسلحة في وقعها بالصواعق وتشبيه
الأصوات الطيبة في قراءة القرآن بالزامير

(المدرك الثالث)

في الاشتراك في الكيفية المذوقة ، وهذا نحو تشبيه
الفواكه الحلوة بالعسل ، والريق بالخر قال
كَأَنَّ الْمَدَامَ وَصَوَّبَ الْغَمَامَ * وَرِيحَ الْخَزَامِي وَذَوَّبَ الْعَسَلُ
يَعْلُ بِهِ بَرْدُ أَنْيَابِهَا * إِذَا النَّجْمُ وَسَطَ السَّمَاءِ اعْتَدَلُ

(المدرك الرابع)

في الاشتراك في الكيفية المشمومة ، وهذا نحو تشبيه
التَّكْهَةِ بِالْعَنْبِرِ ، وتشبيه شَمِّ الرِّيحَانِ بِالْكَافُورِ وَالْمَسْكِ ،

ومثلُ تشبيه الرياحين المجتمعمة في الريح ، بالغالية ، لكونها
مجموعة من أنواعٍ طيبةٍ، ونحوُ تشبيه الأَخلاق الكريمة بالعطر

(المدرك الخامس)

في الاشتراك في الكيفية المموسة ، وهذا نحوُ تشبيه
الجسم بالحرير ، وحسن الثمائل بالديباج قال
لها بَشْرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقُ
رَخِيمُ الحَوَاشِي لا هَرَاءَ ولا نَزْرُ

﴿ القسم الثاني ﴾

(في الاوصاف التابعة للمحسوسات ، وذلك أمور ثلاثة)

أولها الأشكال ، وليس يخلو حالها ، إما أن تكون على
جهة الاستقامة ، وهذا نحو تشبيه حسن القامة بالرماح في
الطول ، وبخُوط البان ، في حسن التكرس والتثني ، وإن كان
على جهة الاستدارة ، فمثلُ تشبيه القطعة من العجين بالكرة ،
ونحو تشبيه الأمر المُعْضِلِ بالحلقة المبهمة ، في أنه لا يهتدى
لصوابه ، وثانيها الاشتراك في المقادير ، وهذا نحو تشبيه عظيم
الخلق بالجل ، والفيصل ، ونحو تشبيه من يُسند إليه مُعْظَمُ

الأُمور بالجبل ، وتشبيهه من يَسْتَقِيمُ في أمره بالقِدْح ، والميل ،
وثالثها الاشتراكُ في الرِّخاوة ، والصلابة ، واللين ، كتشبيه
الشيء الصُّلب بالحديد ، والأحجار ، ونحو تشبيه الشيء الرِّخو
بالحرير ، والقطن ، الى غير ذلك وإنما ألحقنا هذه الأُمور
بالحسيّات ، لأنها مختصة بها ، وأكثر ما تكون في الأجسام
كما مثلناه

﴿ القسم الثالث ﴾

(في الاوصاف العقلية)

وهذا نحو تشبيههم المرض الشديد بالموت ، ونحو
تشبيههم العافية بالملك ، والقناعة بالمال ، والفقر بالكفر ،
والسفر بالعذاب ، والسؤال للخلق بالموت في أكثر الحوائج
والضلال عن الحق ، بالعمى ، والاهتداء الى الخير بالابصار ،
وكما شبهوا الجود بالمطر ، والوابل ، ومثلوا الأنامل بالشآيب
من الغيث ، ومثلوا العَدُوَّ الشديد بالطيران ، وكقوله تعالى
« وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ
أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ » مثل حال من تلبس
بالشرك واعتقده وشرح به صدره ، بمنزلة من سقط من السماء
فقطعت الطير ، أو أبعده الرِّيحُ في أبعد ما يكون وأقصاه ،

شبه الشرك في بُعده ، وتلاشيه ، وبطلانه ، وزواله ، بهذه
الأُمور التي هي النهاية في البعد والبطلان

﴿ القسم الرابع ﴾

(في الأوصاف الوجدانية من النفس)

وهذا نحو تشبيههم العلم بالحياة . والجهل بالموت ، ومنه
قوله تعالى . في الاستعارة على جهة التشبيه « أومن كان ميتاً
فأحييناهُ وجعلنا له نوراً يمشى به في الناس كمن مثله في
الظلمات » فيجوز فيما هذا حاله ، أن يراد به العلم ، والجهل
في الحياة ، والموت ، ونحو تشبيههم الجوع بالنار ، والعطش
باللهب وتسعر النار ، وتشبيه الأَشواق ، والغيظ ، والأسف
والغضب ، بالنار في تَلظُّيها وتَلهُّبها الى غير ذلك من الأُمور
الموجودة من جهة النفس

﴿ القسم الخامس ﴾

(في الأُمور الخيالية)

وهذا نحو أن يتخيل شبحاً من بعيد ، فيظنه إنساناً ،
فإذا تخيلة ضئيلاً ، شبهه بالقلم ، وإن تخيله جسيماً ، شبهه
بالفيل والجمال ، وهكذا إذا رأى حيواناً ، فإذا تخيله أسداً ،

شبهه بالبرق لسرعة جريه ، وإذا تخيلته شاة ، شبهها بالبكرة
لعظمتها ونخامة جسمها ، وهكذا القول في سائر الأمور
الخيالية ، فإن التشبيه على قدر ما يرى عن الخيال

﴿ القسم السادس ﴾

(في الامور الوهمية)

وهذا نحو أن يتوهم الواحد منّا فراق ما يألفه فيشبهه
بتقطيع الجسم ووخر الشفار ونحو أن يتوهم انقطاع إحسان
واصل إليه من جهة الغير بزوال الروح ، وانقطاع الأباهر ،
الى غير ذلك من الأمور الوهمية ، والتفرقة بين الأمور
الخيالية والأمر الموهومة هو أن الخيال أكثر ما يكون في
الأمر المحسوسة ، فأما الأمور الوهمية فإنما تكون في
المحسوس وغير المحسوس مما يكون حاصلًا في التوهم وداخلًا فيه

﴿ التنبيه الثالث ﴾

(في بيان ثمره التشبيه وفائدته)

اعلم أنك إذا أردت تشبيه الشيء بغيره فإنما تقصد به
تقرير المشبه في النفس ، بصورة المشبه به ، أو بمعناه
فيستفاد من ذلك البلاغة فيما قصد به من التشبيه على جميع

وجوهه من مدح ، أو ذم ، أو ترغيب ، أو ترهيب ، أو كبر ، أو صغر ، أو غير ذلك من الوجوه التي يقصد بها التشبيه وتراد للايجاز أيضاً والاختصار في اللفظ من تعدد الأوصاف الشبيهة ، وتراد للبيان والإيضاح أيضاً ، فهذه مقاصد ثلاثة فصلها بمعونة الله تعالى

(المقصد الاول)

في إفادته للبلاغة ، وهذا كقوله تعالى « وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام » فشبه السفن الجارية على ظهر البحر بالجمال ، في كبرها ونخامة أمرها على جهة المبالغة في ذلك ، وهكذا القول في جميع تصرفات التشبيه ، فإنه لا ينفك عن إفادة البلاغة ، وإلا لم يكن تشبيهاً ، لأن إفادته للبلاغة هو مقصده الأعظم ، وبإبنة الأوسع ، ولهذا فإنك لا تكاد تجد تشبيهاً خالياً عن مقصود البلاغة على حال ، وكلما كان الإغراق في التشبيه والإيحاء فيه وكونه مُتَعَدِّرَ الوقوع والحصول ، كان أدخل في البلاغة ، وأوقع فيها ، وهذا نحو تشبيه نور الله تعالى بنور المصباح في المشكاة ، سواء قلنا : إن المشبه هو نور الله تعالى كما هو الظاهر من الآية ، أو هو نور الرسول صلى

الله عليه وسلم ، فالْمَقْصُودُ هو البلاغة في ذلك ، وكما قال بعضهم في وصف الحجر

وَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّ حَامِلَ كَأْسِهَا
إِذْ قَامَ يَجْلُوهَا عَلَى التُّدْمَاءِ
شَمْسُ الضُّحَى رَقَصَتْ فَتَقَطَّ وَجْهَهَا

بَدْرُ الدَّجَى بِكَوَاكِبِ الْجُوزَاءِ

فانظر الى ما أبدعه في المبالغة بهذا التشبيه ، حيث شبهه الساقى بالبدر ، وشبه الحجر بالشمس ، وشبه حببها بالكواكب اغراقاً في ذلك ، ومبالغة فيه ، وكما قال بعض الشعراء في وصف الشقائق على أعوادها إذا حركتها الريح فتارة تستقيم ، وتارة تعوج قال

وَكَأَنَّ مُخْمَرَ الشَّقِيءِ قِي إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَمَّدَ
أَعْلَامُ يَأْقُوتِ نُشْرٍ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجَدٍ

وكما ورد في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: « المؤمن كالسنبلة ، تعوج أحياناً ، وتقوم أخرى » أراد بذلك أنه لا يخلو في تصرفه عن أن يكون مستقيماً على الدين فذلك حال الاستقامة ، أو يكون مقارفاً للذنب ، فتلك حالة الاعوجاج وقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمن كخامة الزرع »

أراد أنه غافلٌ عن أكثر المداخل ، مشغولٌ بما هو فيه من أمر الدين عن التفطن. للأمور كالزراعة بين الزرع الكثيف ، فإنه إذا غلظ عليها لم تكن بارزة للريح والشمس فتحصل لها الصلابة ، فقرأه في جميع مجاريه لا بد من إفادته للبلاغة ومراعاتها فيه

(المقصد الثاني)

في إفادته للإيجاز وهذا ظاهرٌ ، فإنك إذا قلت زيد كالأسد ، فإن الغرض تشبيهه بالأسد في شهامة النفس ، وقوة البطش ، وجراءة الإقدام ، والقدرة على الاقتراس ، وغير ذلك من الصفات الفاخرة ، فقد استغنيت بذكر لفظ الأسد عن أن تقول : زيد شهيمٌ شجاعٌ قوى البطش جرىء الجنان قادر على الاعتداء . فهذا هو الذي تُرَبِّدُ بالإيجاز . ومن الاختصار العجيب والإيجاز البليغ في التشبيه قوله تعالى «إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض فأصبح هشيماً تذروه الرياح» فانظر الى ما اشتملت عليه هذه الآية من أنواع التشبيهات . أشياء بأشياء في معان وأوصاف بحيث لو فصلت لاحتاجت، الى شرح كبير ،

مع اختصاصها بجزالة اللفظ ، وبراعة النظم ، وبلاغة المعاني
وحسن السياق ، ومن الإيجاز قول البحترى

تَبَسُّمٌ وَقُطُوبٌ فِي نَدَى وَوَعَى

كَلرَّعْدِ وَالْبَرْقِ تَحْتِ الْعَارِضِ الْبَرْدِ

فما هذا حاله من جيد التشبيه وغريبه الموجز غاية في

الإيجاز ، وكما قال أبو نؤاس في صفة الحجر

وَإِذَا عَلاهَا الْمَاءُ أَلْبَسَهَا * حَبِيبًا شَبِيهَ خَلَاخِلِ الْحَجَلِ

حَتَّى إِذَا سَكَنْتَ جَوَائِحُهَا * كَتَبْتَ بِمِثْلِ أَكْرَعِ النَّمْلِ

وكقول أبي نؤاس في تشبيه الحبب أيضاً

فَإِذَا مَا اعْتَرَضَتْهُ الْعَيْنُ نِ مِنْ حَيْثُ اسْتَدَارَا

خَلَّتْهُ فِي جَنَبَاتِ الْكَاسِ وَأَوَاتِ صَفَارَا

فهذه التشبيهات كلها في غاية الإيجاز والاختصار كما ترى

(المقصد الثالث)

(في إفادته للبيان والايضاح)

وهذه أيضاً هي فائدة التشبيه الكبرى ، فإنه يُخْرِجُ

المبهم الى الإيضاح والملتبس الى البيان ، ويكسوه حلة

الظهور بعد خفائه ، والبروز بعد استتاره وهذا كقوله تعالى

« مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب
الله بنورهم » الآية ، وقوله تعالى « أو كصيب من السماء
فيه ظلمات ورعد وبرق كلما أضاء لهم » الآية فهاتان الآيتان
واردتان مثلاً وتشبيهاً بحال أهل النفاق ، وإيضاحاً وبياناً
لأمرهم فيما ظهر لهم من النور التام بالرسول صلى الله عليه ،
وإعراضهم عنه ، فشبه حالهم في ذلك بالمستوقد للنار ،
وبالصيب الذي فيه الرعد والبرق ، كشفاً لحالهم في النفاق ،
وإظهاراً لأمرهم فيه ، فنظام هذه الآية وسياقها دالٌّ على
نهاية الإيضاح بالتشبيه وإظهار حالهم به ، وهكذا إذا قلت
زيد يفيض فيض البحر ، ويقدم إقداماً كالأسد ، فإنك
بذكر هذا التشبيه قد أوضحت أمره في الكرم والشجاعة ،
وكشفت ذلك بالإيضاح كشفاً لا غاية له ولا مزيد عليه ،
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ
عَابِرُ سَبِيلٍ » يعنى في قطع العلائق ، وخفة الحال ، فإن
الغريب لا عُلقة له في بلاد الغربية ، وابن السبيل لا بُت له
إلا مقدار العبور وقطع المسافة ، فهذا المعنى قد أظهره التشبيه
نهاية الظهور وأوضح حاله كما تراه ، ومنه قول أمير المؤمنين كرم

الله وجهه « كن في الفتنة كابن الليون ، لاظهر فيركب ولا
ضرع فيجلب » أراد أن الفتن اذا تلبس الانسان بها ووقع
في غمرتها ، كان ادعى للهلاك وأقرب الى تورط النفوس ،
وإذا كان لا علقه له بها ، فربما كان ذلك ادعى للسلامة
وأقرب الى الخلاص عنها ، وهذه المعاني قد أشعر بها التشبيه
ودل عليها ، ومن واضح التشبيه قول أبي نواس في ذم الدنيا
وتقيحها

إذا امتحن الدنيا ليب تكشفت

له عن عدو في ثياب صديق

فهذا من التشبيه الواضح المضمرا الأداة فلماذا أوردناه ههنا ،
ومن أعجب ما يُورد مثالا في وضوح التشبيه قول البحري
يمشون في زغف كأن متونها

في كل معركة متون نهاء

بيض يسيل على الكماة فضولها

سيل السراب بقفرة ينداء

فاذا الأسنه خالطتها خلتها

فيها خيال كواكب في ماء

وقوله أيضاً
وتراهُ في ظلمِ الوغى فتخاله
قرأ يكرُّ على الرجال بكوكب
فقد ظهر بما أوردناه من هذه الأمثلة وضوح ما ادَّعينا
من كون التشبيه مختصاً بالايضاح والبيان لما قصد به

﴿ التنبيه الرابع ﴾

(في بيان مراتب التشبيهات في الظهور والخفاء والقرب والبعد والزيادة
والنقصان وغير ذلك من أحوالها التي تعرض لها
أعلم أن الشيء المشبه به كلما كان أبعد عن الوقوع كان
التشبيه المستخرج منه أغرب ، ويكون في المبالغة أدخل
وأعجب ، فمثال القريب تشبيه السيوف بالأمواج ، وتشبيه
أطراف الأسننة بالكواكب ، وتشبيه الرجال بالأسود ومن
قريب التشبيه وأحسنه ما قاله علي بن جبلة
إذا ما تردى لأمة الحرب أرعدت

حشاً الأرض واستدنى (١) الرماح الشوارع
وأسفرَ تحت النقع حتى كأنه
صباحٌ مشى في ظلمة الليل ساطعُ

(١) من قولهم استدنى الرجل . طأطأ رأسه يقطر منه الدم

ومنه قول أبي تمام

خلطَ الشجاعةَ بالحياءَ فأصبحا

كالْحُسْنِ شَيْبَ لَمُغْرَمٍ بِدَلَالِ

ومثالُ التشبيهِ البعيدِ تشبيهُ الفحْمِ إذا كان فيه جَمْرٌ

يبحرُ من المسكِ موجةً ذَهَبٌ ، ونحو تشبيهِ الشقائقِ بأعلامِ

من ياقوتِ على رماحِ من زَبْرَجْدٍ ، ونحو تشبيهِ الدماءِ بنهرٍ من

ياقوتِ أحمرٍ ، فهذا وأمثاله من المعدود في البعيد ، لكونه غير

متوهم الوقوع بحال ، فإن البحر من المسك لا يوجد ولكنه

متصور وهكذا ، فإن أعلامِ الياقوتِ على رماحِ الزبرجد غيرُ

موجودة ، ولهذا فإنه لما كان غير موجود كان أدخل في التشبيه

وأعجب لكونه غير واقع ولهذا كان قول من قال

وكانَ أجرامَ السماءِ لوامعاً

دُرٌّ نُثِرْنَ عَلَى بَسَاطِ أَزْرَقِ

أدخل في الإعجاب وأغرب من قول ذي الرمة في شعره

(كَأَنَّهَا فَضَةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ) لما كان الأولُ غير واقع ،

لأن البساطِ الأزرقِ عليه دُرٌّ منشورة لا يكاد يوجد ،

بخلاف الفضة الموهة بالذهب ، فإنها توجد كثيراً ، فأما

التشبيهات الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية ، فإنها

كلها قريبة ، وما ذاك إلا لأنها أدخل في التحقيق ، وأقرب
الى التيقن مما لا يكاد يقع ، فهذا كانت مختصة بهما كقوله
تعالى « أو كظلمات في بحرٍ أجبّ » وقوله تعالى « كمثل الحمار »
« فمثلُه كمثل الكلب » الى غير ذلك عن الأمور الممكنة
الوقوع ، ومثال الواضح من التشبيه ما قاله علي بن جبلة في
وصف الحمر

ترى فوقها نمشاً للمزاج تقارب لا تتصلن اتصالا
كوجه العروس اذا خطّطت على كل ناحية منه خلا

ومن أوضحه قول مسلم بن الوليد يصف رجلاً بالشجاعة
يلقى المنية في أمثال عدتها
كالسيل يقذف جلموداً بجلمود

فهذا وأمثاله من الأمور الواضحة في المقصود منها في
التشبيه ، وهكذا جميع التشبيهات في القرآن العظيم ، فإنها
واضحةٌ جليّةٌ ، ومثال التشبيهات الخفية ، وزيد بخفائها أن
الأمور المحسوسة الظاهرة مستمدة من الأمور الخفية في
المعاني وهذا كقول بعض الشعراء

وكانَ النجوم بين دُجَاهَا * سننٌ لاح بينهنّ ابتداعُ

فشبه النجوم في ظلّمة الظلام مع نورها ، بالسفن
الواضحة التي هي كالأنوار توسطَ بينها بدعٌ ، كسواد الليل في
ظلمتها ، فالسنةُ في هداها كالنور ، والبدعةُ في جهلها بمنزلة
الظلمة ، ومن هذا قول بعضهم

كَأَنَّ أَنْصِياعَ الْبَدْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ

نَجَاءٌ مِنَ الْبَأْسَاءِ بَعْدَ وَقْعِ

فشبه المحسوس بالمعقول ، ومثلَ البدر الذي ينحسر عنه
الظلامُ ، بالمتخلّص من البأساء بعد وقوعها عليه ، وما ذاك إلاّ
لأن هذه المعاني وضحت وضوحاً وقربت من النفوس قريباً
فألحقت بالأمر المحسوسة في وضوحها وتحققها ، ومن الأمثلة
ما حكاه الله تعالى عن مستحلي الرّبا حيث قالوا « إِنَّمَا الْبَيْعُ
مِثْلُ الرِّبَا » وكان القياس في قولهم : إِنَّمَا الرِّبَا مِثْلُ الْبَيْعِ ، في
تحليله إغراقاً منهم في المبالغة ، وذهاباً الى أن الرّبا في باب
الحلّ أدخل من البيع وأقوى حالاً ، وهذا من أنواع التشبيه
يلقّبُ بالمعكوس ، ولهذا يقال : صُبِحَ كُفْرَةَ الْفَرَسِ ، ويُقال
في عكسه أيضاً غُرَّةٌ كالصبح ، وسيأتي تقريره بمعونة الله تعالى

﴿ التنبيه الخامس ﴾

(في اكتساب وجه التشبيه)

أعلم أن كل من أراد تشبيه شيء بغيره فلا بد من أن يجمع بينهما بوصفٍ ما كما قررناه من قبل ، فعليه أن يسعى في طلب الوجه الجامع بينهما ، فمن طلب أن يمثل حركة أو هيئة بغيرهما ، فعليه أن يطلب أمراً يتفقان فيه ، كما فعل ذلك ابن المعتز في قوله

وكان البرق مُصْحَفٌ قَارٍ * فانطباقاً مرةً وانفتاحاً
فلم ينظر الى جميع أوصاف البرق كلها ومعانيه ، ولكنه أراد تشبيه هيئة البرق وحركة أمعانه بالمصحف ، يفتحه القارىء مرةً ويطبّقه أُخْرَى ، فيكون جامعاً بين الأمرين المختلفين ما ذكرنا من الجامع

﴿ دقيقة ﴾

ومما يكون مناسباً لما أوردناه في كونه جامعاً بين المختلفات هو أن يجعل الشيء سبباً لظهوره كما يقال أحسن إلى من حيث قصد الإساءة ، ونفعني من حيث أراد الإضرار ،

وكانت نجاتي من حيثُ قصدَ إهلاكِي ، ومن هذا قول

بعض الشعراء

أَعْتَقَنِي سُوءُ مَا صَنَعْتَ مِنَ الرَّ

قِّ فَيَا بَرْدَهَا عَلَى كَبِدِي

فَصَرْتُ حُرًّا بِالسُّوءِ مِنْكَ وَمَا

أَحْسَنَ سُوءٍ قَبْلِي إِلَى أَحَدٍ

وما ذاك إلا من أجل تخيل الجامع في الأمور المختلفة

المتضادة . كما قررناه فهذا ما أردنا ذكره من ذكر التزيهات

في صدر هذه القاعدة لتكون توطئة وتمهيداً لما نريد ذكره من

أسرار التشبيه وحقائقه ، فإذا تمهد ذلك فلنذكر أقسام التشبيه ،

ثم نردفه بذكر الأمثلة ، ثم نذكر كيفية التشبيه ، ثم نذكر

أحكامه فهذه مطالب أربعة فصلها بمعونة الله تعالى

المطلب الأول

(في بيان أقسام التشبيه)

اعلم أن التشبيه له طرق كثيرة ، وتنقسم الى أنحاء

منتشرة باعتبارات مختلفة ، ولكننا نقتصر من ذلك على تقسيمات

أربعة هي وافية بالمطلوب ومندرج تحتها شعب كثيرة

(التقسيم الأول)

باعتبار ذاته الى مفرد ومركب، ونعني بالمفرد ما كان التشبيه فيه مقصوراً على تشبيه صورة بصورة من غير زيادة، أو صورة بمعنى، ونعني بالمركب ما كان التشبيه فيه تشبيهاً لأمرين بأمرين أو بأكثر من ذلك كما نوردته، أو تشبيهاً لأمرين بأمرين أو بأكثر كما سترأه موضحاً في الامثلة بمعونة الله تعالى، فإذن هذا التقسيم مشتمل على ضربين أربعة الضرب الأول منها تشبيه المفرد بالمفرد وهذا كقوله

تعالى « فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ »
شبهها بالدّهان لِحمرتها، وهو الجلد الأحمر وكقوله تعالى
« تَهَيَّئْ لَهُ كَأَنَّهُ جَانٌّ » وقوله تعالى « كَمَصْفٍ مَأْكُولٍ » الى غير ذلك من التشبيهات المفردة الواردة في القرآن وقوله صلى الله عليه وسلم « مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، كَمَثَلِ الْأُتْرُجِيِّةِ ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، كَمَثَلِ التَّمْرَةِ ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْخَنْزَلَةِ ، طَعْمُهَا مُرٌّ وَلَا رِيحَ لَهَا ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَلَا

طعمَ لها ، ومنه قولهم زيد كالأسد ، وعمرو كالبحر ، وقولُ أمير
المؤمنين كرم الله وجهه في الشَّقِيقِيَّةِ ، فصاحبها كراكب
الصَّعْبَةِ ، إنْ أَشْتَقَ لَهَا خَرَمَ ، وإنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّمَ ، وقوله
في مخاطبة طلحة والزبير ، والله لا أكونُ كالضَّبُعِ ، تنام على
طُولِ اللَّذْمِ حتى يصل إليها طالِبُها

ومن التشبيه الفائق قولُ امرئ القيس
كَأَنَّ عَيُونََ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِنَا
وَأَرْحَلِنَا الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يُثْقَبِ

وقول زهير

بَكَرْنَ بِكُورًا وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ
فَهِنَّ بِوَادِي الرَّسِّ كَالْيَدِ لِلْفَمِ
ولقد أجاد زهير في هذا التشبيه وأبدع فيه ، ومنه قول
ذِي الرُّمَّةِ

فَبِ الْعَيْسِ فِي أَطْلَالِ مِيَّةٍ فَاسْأَلِ
رُسُومًا كَأَخْلَاقِ الرَّدَاءِ الْمُسْتَسْلِ

ومثله قول أبي تمام

خَرَقَاءُ تَلْعَبُ بِالْعُقُولِ مِزَاجُهَا * كَتَلْعَبُ الْأَفْعَالُ بِالْأَسْمَاءِ

وكتقول ابن المعتز في وصف العنب
حتى اذا حرَّ آبِ جاشِ مرَّجلُهُ
بفائرٍ من هَجِيرِ الشمسِ مُستَعِرِ
ظَلَّتْ عَنَّا قِيدُهُ يَخْرُجْنَ من وَرَقِ
كما احتسبى الزَّنجُ في خُضْرٍ من الأُزْرِ

وكما قال بعض الشعراء
كَأَنَّ الثُّرَيَّا وَالصَّبَّاحُ يَكُدُّهَا
مَصَايِخُ رَهْبَانٍ دَنَتْ لِحْمُودِ
وكما قال بعض الأذكياء

وَالصَّبْحُ يَتْلُو الْمُشْتَرَى وَكَأَنَّهُ
عُرْيَانٌ يَمْشِي خَلْفَهُ بِسِرَاجِ
ومن ذلك قول بشار

كَأَنَّ النَّاسَ حِينَ تَغِيبُ عَنْهُمْ
نَبَاتُ الْأَرْضِ أَخْطَاءُ الْقِطَارِ

ومن بديع التشبيه قول امرئ القيس
وَكَشَّحَ لَطِيفٍ كَالْجَدِيدِ مُخَصَّرِ
وَسَاقِ كَأَنْبُوبِ السَّقِيِّ الْمُدَلِّلِ

وَتَعَطُّوْا بِرِخْصٍ غَيْرِ شَيْنٍ كَأَنَّهُ
أَسَارِيْعٌ ظَنِيٌّ أَوْ مَسَاوِيْكٌ إِسْحَلِ
مُهْفَهْفَةٌ بِيضَاءٍ غَيْرِ مُفَاضَةٍ
تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كَالسَّجْنَجَلِ

فانظر الى ما اشتملت عليه هذه الأبيات من بديع
التشبيه وغريبه ، ومن هذا قول بعضهم في تشبيه الفحم والجر
كأنما النار في تلهبها * والفحم من فوقها يغطيها
زنجية قبضت أناملها * من فوق نار نجة لتخفيها
ومن جيد التشبيه ورائقه ما قاله بعض الادباء
وهو البحرى

دَنَوْتَ تَوَاضِعًا وَعَلَوْتَ قَدْرًا
فَشَانَكَ انْخِفَاضٌ وَارْتِفَاعٌ
كَذَاكَ الشَّمْسُ تَبَعْدُ أَنْ تُسَامَى
وَيَذْنُو الضَّوْءُ مِنْهَا وَالشَّعَاعُ
ولنكتف بهذا القدر في المفردات

الضرب الثانى فى تشبيه المركب بالمركب ، وما هذا حاله
يرد على أوجه أربعة ، أولها تشبيه شيتين بشيتين كقوله تعالى

« وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ » فقد مثل الكلمة الخبيثة بالشجرة الخبيثة ، وقد قررنا من قبل أنا نريد بالتشبيه المركب ذلك ، ونحو قوله تعالى « مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا » وقوله تعالى « وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً » فمثل الكفار في إغراضهم عن الحق والهدى وعدم الاصغاء الى ما جاء به الرسول برجل يتكلم بما لا يفهم منزلة نعيق البهايم ، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم « مَثَلُ الرَّجُلِ الَّذِي لَا يُتِمُّ صَلَاتَهُ كَمَثَلِ الْحَامِلِ حَمَلَتْ حَتَّى إِذَا دَنَا نَفَاسَهَا ، أَمْلَصَتْ فَلَا ذَاتُ حَمْلٍ وَلَا ذَاتُ وُلْدٍ » ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم في مثال المؤمن حامل القرآن ، كمثل الأترجة ، ومثال المنافق الذي لا يحمل القرآن كمثل الخنظلة ، وسائر تلك الأحاديث التي أسلفناها تمثيلاً للمفرد بالمفرد وهي ههنا صالحة للتمثيل المركب بالمركب في شيئين بشيئين ، فإن كان بالإضافة الى الموصوف فقط ، فهو من باب المفرد بالمفرد ، وإن كان بالإضافة الى الموصوف مع صفته ، فهو من باب المركب بالمركب ، والامر فيه قريب ، ومن الشعر قول امرئ القيس

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا
لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

وقول بشار

كَأَنَّ مِثَارَ النَّعَمِ فَوْقَ رُؤُسِنَا
وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ

وثانيها تشبيهه بثلاثة بثلاثة وهذا كقول بعضهم

لَيْلٌ وَبَدْرٌ وَغُصْنٌ شَعْرٌ وَوَجْهٌ وَقَدْ

خَمْرٌ وَدُرٌّ وَوَرْدٌ رِيْقٌ وَثَعْرٌ وَخَدٌّ

فهذا عددناه من التشبيه ، وإن لم تظهر فيه الأداة ،

لأنه في معنى التشبيه ، وإن كانت أدواته مضمرة ، لأن

ظهورها يكون مقدرا

وثالثها تشبيهه بأربعة بأربعة وهذا كقول امرئ القيس

لَهُ أَيُّظَلَا ظِيٍّ وَسَاقًا نَعَامَةً

وَإِرْحَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبٌ تَتَفَلُّ

وكقول أبي نواس

تَبْكِي فَتُدْرِي الدُّرَّ مِنْ تَرْجِسٍ

وَتَمْسَحُ الْوَرْدَ بِعُنَابٍ

فشبهه الدمع بالدر ، لبياضه ، والعين بالترجس ، لما فيه من

اجتماع السواد والبياض ، وشبهه الوجه بالورد ، وشبهه الأنامل
بالعناب ، فهذه تشبيهات أربعة كما أشرنا إليه وكما قال بعضهم
فَزَحْرَحَتْ شَفَقًا غَشَى سَنَا قَمَرٍ

وَسَاقَطَتْ لُوْلُوًّا مِنْ خَاتَمِ عَطْرِ

فشبهه الخمار بالشفق ، لمرته ، وشبهه الوجه بالقمر ، وشبهه
ثناياها باللؤلؤ ، وشبهه فيها بالخاتم

ورابعها تشبيهه خمسة بخمسة وهذا كقول الواواء الدمشقي
فَأَمْطَرَتْ لُوْلُوًّا مِنْ نَرْجَسٍ وَسَقَتْ

وَرَدًّا وَعَعَضَتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ

فجميع ما أوردناه في هذا الضرب ، إنما هو في تشبيه
المركب بالمركب

(الضرب الثالث في تشبيه المفرد بالمركب)

ولنضرب له مثالين يدلان عليه ،

(المثال الأول في المظهر الأداة)

وهذا كقوله تعالى « الله نور السموات والأرض . مثل
نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجه
كأنها كوكب دري يُوقد من شجرة مباركة زيتونه لا شرقية

ولا غَرَبِيَّةٌ « فهذه الأمورُ المَعْدُودَةُ كلها أشباهُ لنورِ الله ،
إِمَّا على أن المراد به ذاتُ الله تعالى ، أو يُراد به الرسولُ صلى
الله عليه وآله ، وكقوله تعالى « مثل الذين كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ
أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ » وكقول
أبي تمامٍ يمدح قصيدةً له

خَذَهَا مُثَقَّفَةً الْقَوَافِي رَبِّهَا * بسَوَابِغِ النِّعَمِ غَيْرُ كَنُودِ
كَالذَّرِّ وَالْمَرْجَانِ أَلْفَ نَظْمِهَا * كَالشُّذْرِ فِي عُنُقِ الْفَتَاةِ الرُّودِ

وكما قال البحترى في وصف السيف

وَكأَنَّمَا سَوْدُ النِّمَالِ وَحُمْرُهَا

دَبَّتْ بِأَيْدٍ فِي قَرَاهُ وَأَرْجُلِ

فشبهه فرند السيف ، بديب النمل ، حُمْرِهَا وَسَوْدِهَا ،

وهذا مما يُشْهَدُ له فيه بالإِجَادَةِ وَالإِنَافَةِ فِي الْبَلَاغَةِ وَالزِّيَادَةِ

(المثال الثاني في مضمرة الاداة)

وهذا كقوله صلى الله عليه وسلم « الْعَزْلُ هُوَ الْوَأْدُ

الْخَفِيُّ » وهذا من التشبيه الذي فاق في رشاقتِهِ، وراق في

جَوْدَةِ نَظْمِهِ وَبَلَاغَتِهِ ، وَالْوَأْدُ هُوَ مَا كَانَتْ الْعَرَبُ تُفْعَلُهُ مِنْ

دَفْنِ الْبَنَاتِ وَهِنَّ أَحْيَاءٌ ، خَوْفًا مِنَ الْعَارِ بِرُكُوبِ الْفَاحِشَةِ ،

فجعل العزل كالوَأَد، وعبر عنه بهذه العبارة التي تغضُّ لها العيون طرفها، ولا ينتهي الوصفُ إليها، فيكون تركُّ وصفها كوصفها، ومن هذا قول أمير المؤمنين في وصف العترة، عليهم السلام «فَرِدُّوهُمْ وَرِدَّ الْهَيْمِ الْعِطَاشِ» فهذا من الكلام لا يدرك في البلاغة منتهاه، ولا يُحرزُ بِنِغَايَةِ غَوْرِهِ وَأَذْنَاهُ ومن غريب ما وجدته في هذا الضرب كلام لابن الأثير في وصف القلم، «جُدِعَ أَثْفَةُ فَصَارَ فِي الْيَدِ قَصِيرًا» يشير بذلك إلى ما كان من حديث قصير، مع الزَّبَاءِ وَفَتْكِهِ بِهَا، وَكَيْدِهِ الْعَظِيمِ لَهَا «وَأَرْهَفَ صَدْرَهُ فَصَارَ فِي الْمَضَاءِ عَضْبًا شَهِيرًا» أراد كالسيف في مَضَائِهِ «وَقَمَّصَ لِبَاسَ السَّوَادِ، وَهُوَ شَعَارُ الْخَطْبَاءِ فَنَطَقَ بِفَصْلِ الْخَطَابِ، وَنَكَسَ رَأْسَهُ وَهُوَ صُورَةُ الْإِذْلَالِ، فَاخْتَالَ فِي مَشْيِهِ مِنَ الْإِعْجَابِ» فأقول لقد نطق بفصل الخطاب ابن الأثير، وصار على بليغ التشبيه والاستعارة كالأمير، وهذا الضرب أعنى تشبيه المفرد بالمركب كثير الدوَرِ، واسع الجرى، وما ذاك إلا من أجل المبالغة في المشبه نفسه فاتسعوا فيه بتشبيهات كثيرة

(الضرب الرابع في تشبيه المركب بالمفرد)

وما هذا حاله فهو على التدور والقلّة، وإنما كان الأمر فيه
كما قلناه من القلّة، لأنه لا مبالغة في تشبيه الأشياء المتعدّدة
بشيء واحد، فلا جرم كان قليل الاستعمال، ثم هو في قلّة
جريه على وجهين، الوجه الأول تشبيه شيئين مشتركين
في أمر معنوي بشيء واحد، ومثاله ما قاله أبو تمام في
وصف الربيع

يا صاحبيّ تَقْصِيًّا نَظَرَ يَكْمًا
تَرَيَا وَجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ

تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ

زَهْرُ الرَّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمَرُ

فشبه النهار المشمس مع الزهر الأبيض وقد اشتركا في

البياض والحسن، بضوء القمر، وهو تشبيه بالغ يقضى منه

العجب، ويماثل في نظمه وصفائه إكسير الذهب

الوجه الثاني تشبيه شيئين ليس بينهما جامع ولا رابطة

تشمّلهما وهذا كقول أبي الطيب المتنبي

تُشْرِقُ أَعْرَاضُهُمْ وَأَوْجُهُمْ * كَأَنَّهَا فِي نَفْسِهِمْ شِيمٌ

فشبه إشراق الأعراض والوجوه بإشراق الشيم ، وهي
الخلاتق الطيبة ، فأشراق الوجوه يبياضها ، وإشراق
الأعراض بشرفها وطيبها ، وليس بينهما جامع كما ترى

(التقسيم الثاني)

(باعتبار حكمه الى قبيح وحسن)

أعلم أن من التشبيه ما يروق منظره ويحمد أثره ، وهذا
هو الأكثر في التشبيهات ، فإنها جارية على الرشاقة في
معظم مجاريها ، فهذا تكون محمودة حسنة ، وربما لم يكن
بين المشبه والمشبه به وجه ، أو حصل هناك جامع بينهما ،
شهيراً لكنه يبعد ، فهذا كانت قبيحة مذمومة ، فهذا ضربان
الضرب الأول فيما يكون بعيداً ، فيدم ويستقبح ،
وإنما قدمنا الكلام على ما يكون مذموماً ، لأجل قلته
ونُدوره ، وأكثرها جار على اللطافة والرقّة

ثم هو على وجهين في قبحه ، الوجه الأول منهما ما كان
مظهر الأداة ، فمن ذلك قول أبي نواس في وصفه الخمر

كَأَنَّ يَوَاقِيَتًا رَوَاكِدُ حَوْلَهَا

وَزُرُقَ سَنَايِرٍ تُدِيرُ عِيُونَهَا

فما هذا حاله من التشبيه مع ما فيه من البعد والركّة ،
فقد اشتمل على نوع غثاثة وسخف في لفظه وبشاعة ، ومن
العجب أنه في هذه القصيدة قد قرّنه بالفائق الرائق ، والبديع
النادر ، الذي أجاد فيه وأحسن وهو قوله
كأنّا حلولٌ بين أكناف روضة

إذا ما سلّبناها مع الليل طينها
يعنى إذا فضوا ختام الدنان الحمرية عن أفواها ،
فكانهم في روضة من الرياض لما يحصل في نفوسهم عند ذلك
من الارتياح والطرب ، فانظر كيف قرن بين خرزه ، ودوره ،
لا بل بين بعره وعنبره ، ومما أساء فيه من التشبيه قوله
وإذا ما الماء واقعها أظهرت شكلاً من الغزل
لؤلؤات ينحدرون بها كأنحدار الدرّ من جبل
فشبه حَبَبَ الحمر في انحداره بنملٍ صغارٍ ينحدرون من
جبل ، فأين هذا من قوله في صفة الحمر

كأنّ صغرى وكبرى من فواقعها
حصباء دُرّ على أرض من الذهب
ولقد أكثر من الحمرّيات حتى أتى فيها بما يُنجل

الأذهان ، وبما يُنزلُ قدره في الإيمان ، ومن بعيد التشبيه
ما قاله الفرزوق

يَمْشُونَ فِي حَلَقِ الْحَدِيدِ كَمَا مَشَتْ

جُرْبُ الْجَمَالِ بِهَا الْكُحَيْلُ الْمَشْعَلُ

فشبه الرجال في دُروع الزرد ، بالجمال الجرب ، وهذا
من التشبيه البعيد لأنه إن أراد السواد فلا مقاربة بينهما في
اللون ، فإن لون الحديد أبيض ، ومع ما فيه من البعد . ففيه
ايضاً سُخْفٌ وَغَثَاثَةٌ ، ومن بعيد التشبيه ما أُثِرَ عن أبي
الطيب المتنبي

وَجَرَى عَلَى الْوَرَقِ النَّجِيمُ الْقَائِي

فَكَأَنَّهُ التَّارِجُ فِي الْأَغْصَانِ

فما هذا حاله من التشبيه ، قد أنكره أهل هذه الصناعة ،
ووسمّوه بالنزول والشناعة ، ومن ردّ التشبيه ما قاله في
بعض القصائد السّيفيّة

شَرَفٌ يَنْطَاحُ النُّجُومُ بِرُوقَيْهِ وَعِزٌّ يَقْلُقُ الْأَجْبَالَ

فذكر الرّوق ليس جيّداً في المديح ، وكذا افظ المناطحة

ليس فصيحاً ولا دالاً على البلاغة ، ومن العجب أنه قال في مطلع
هذه القصيدة ما يروق الناظر ، ويشوق القلب والخطاطر

ذِي الْمَعَالِي فَيَعْمَلُونَ مِنْ تَعَالَى

هَكَذَا هَكَذَا وَإِلَّا فَلَا

فالتفاوت ما بين الشئيين يدركه كل من له ذوق سليم ،
وطبع في الفصاحة مستقيم ، فلقد جمع في هذا بين ورودة ،
وسعدانة ، لا بل بين بعة ومرجانة ، ومن البشع المستنكر
في التشبيه ما قاله بعض الشعراء

مَلَا حَاجِيكَ الشَّيْبُ حَتَّى كَأَنَّهُ

ظَبَاءٌ جَرَى مِنْهَا سَبِيحٌ وَبَارِحٌ

وهكذا ورد قول آخر في صفة السهم

كسَاهَا رَطِيبَ الرَّصْفِ فَاعْتَدَلَتْ لَهُ

قَدَاحٌ كَأَعْنَاقِ الظَّبَاءِ الْفَوَارِقِ

فما هذا حاله لا ملائمة بين المشبه والمشبه به ، وهما في

غاية البعد

الوجه الثاني ما كان مضمراً الأداة فمن ذلك ما قاله

أبو تمام يمدح رجلاً

(١) الرصف . مصدر رصف السهم . شد على مدخل

سنيخ النصل في القدح بالرصف . وهو وتر من عصب

وتَقَاتِمَ النَّاسُ السَّخَاءَ مُجْزَأً
فَذَهَبْتَ أَنْتَ بِرَأْسِهِ وَسِنَانِهِ
وَتَرَكْتَ لِلنَّاسِ الْإِهَابَ وَمَا بَقِيَ
مِنْ فَرْثِهِ وَعُرْوَقِهِ وَعِظَامِهِ
فَأَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَهَوْنٌ فِيهِ وَلَيْسَ وِرَاءَهُ كَبِيرٌ مَعْنَى
وَلَا بَلِيغَةٌ ، فَإِنْ حَاصِلُهُ أَنَّكَ ذَهَبْتَ بِالْأَعْلَى مِنَ السَّخَاءِ وَتَرَكْتَ
لِلنَّاسِ الْأَدْنَى ، وَالْبَيْتُ الثَّانِي أَرَكُ وَأَنْزَلُ فِي الْبَلَاغَةِ ، وَمِنْ
ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ
لَا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي * حَبٌّ قَدْ اسْتَعَذَبْتُ مَاءَ بَكَائِي
فَمَا هَذَا حَالُهُ لَيْسَ فَاحِشًا وَلَا بَلِيغًا . وَإِنَّمَا هُوَ مَتَوَسِّطٌ
كَمَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ . وَهُوَ كَمَا قَالَ . فَإِنَّهُ وَإِنْ نَزَلَ فِيمَا أوردَهُ مِنْ
التَّشْبِيهِ فَلَيْسَ خَالِيًا عَنِ الْبَلَاغَةِ فِي مَعْنَاهُ وَجِزَالَةٍ فِي لَفْظِهِ
وَيُحْكِي أَنَّ رَجُلًا لَمَّا سَمِعَ هَذَا الْبَيْتَ لِأَبِي تَمَّامٍ بَعَثَ إِلَيْهِ
بِقَارُورَةٍ ، وَقَالَ هَبْ لِي شَيْئًا مِنْ مَاءِ الْمَلَامِ فَقَالَ لَهُ أَبُو تَمَّامٍ أَبْعَثْ
لِي بَرِيشَةً مِنْ جَنَاحِ الذَّلِّ ، حَتَّى أَبْعَثَ لَكَ مَاءَ الْمَلَامِ ، لَيْسَ
مَرَادُ أَبِي تَمَّامِ الْمَائِلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « وَاخْفِضْ
لَهَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » فَإِنَّ بَيْنَهُمَا بَوْنًا لَا تَذْرُكُ غَايَتَهُ ،
وَبَعْدًا لَا تُقَطِّعُ مَسَافَتَهُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ الِاسْتِعَارَةَ جَارِيَةً فِي الْمَاءِ

كجريها في الجناح ، وهذا مقصدٌ جيّدٌ لا غبار على أبي تمام فيه
الضرب الثاني ما حَسُنَ في الصّورة من التشبيه ، وهذا
بابٌ عظيمٌ ، قد اتسع فيه كلام البلغاء وأتوا فيه بكل حسنٍ
بديعٍ ، وتهالكوا في دقة المعاني ، ولطائف التشبيه ، فمن ذلك
ما قال امرؤ القيس في صفة الفرس

على الذئبِ جياشٌ كأن اهتزاهُ

إذا جاش فيه حميةٌ غلى مرّجلاً

وقوله

دريُّ كخذرُوفِ الوليدِ أمره

تتابعٌ كفيه بخيطةٍ موصلٍ

ومن ذلك ما قاله ابن دُرَيْدٍ في صفة الفرس أيضاً
كأنما الجوزاء في أرساغه والنجمُ في جبهته إذا بدا

وقال في صفة ماء خال

كأنما الرّيشُ على أرجائه

زُزِقُ نِصالٍ أرهفت لئمتها

ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي في سيف الدولة وابنه

أما ترى ما أراهُ أيها الملكُ

كأننا في سماءٍ مالها حُبُكُ

الفرقدُ ابْنُكَ والمصباحُ صاحِبُهُ
وأنتَ بَدْرُ الدُّجَى والمجلسُ الفلَكُ

وقال يمدح سيف الدولة
أرى كلَّ ذى مَلِكٍ إِلَيْكَ مَصِيرُهُ
كَأَنَّكَ بِحَرِّ الملوِكِ جَدَاوِلُ

وقال فيه أيضاً
ولا مَلِكَ إلاَّ أَنْتَ والمَلِكُ فَضْلَةٌ
كَأَنَّكَ نَصْلٌ فِيهِ وَهُوَ قِرَابُ
ومن رقيق التشبيه وبتدعيه ما قاله الصابي في صفة الحر
كَأَنَّ المَدِيرَ لَهَا بِالْيَمِينِ

إذا طاف بالكأس أو باليسار
تدرع ثوباً من الياسمين
له فرْدُكُمْ من الجَلَنارِ
فشبه خمرة كميته عند حمله للكأس من لونها ، بلايس
قيصاً من الياسمين إحدى كميته من الجَلَنارِ، وهذا تشبيه حسنٌ
بالغٍ ، ومن أبياته التي يشبه فيها مجلس اللهب بالمعركة قال

كَأَنَّ الْمَجَامِرَ خَيْلٌ جَرَّتْ (١)

وقد ثَارَ للندِّ فيها غُبَارُ

(٢) دَبَادِبَةٌ مِنْ طَوَالِ الْقِيَانِ

وَالنَّائِي بُوْقٌ لَهُ مُسْتَعَارُ

ومجلسنا حَوْمَةٌ أُرْهَجَتْ

لَزَحْفِ النَّدَامَى إِلَيْهَا بِدَارُ

ولنقتصر على هذا القدر من محاسن التشبيه فيه غنيّةٌ

وكفاية لمقدار غرضنا، وستكون لنا فيه عَوْدَةٌ عند ذكر

الأمثلة بمعونة الله تعالى

(التقسيم الثالث)

(باعتبار صورته وتأليفه إلى الطرد والعكس)

أعلم أن أرباب علوم البلاغة متفقون على أن المجاز

أبلغ من الحقيقة في تأدية المعنى، وعلى أن الاستعارة أقوى

من التصريح، وأن الكناية أدخل في إفادة المعاني من تلك

الصرائح الموضوعية، وذلك لأن دلالة هذه الأمور على ما تدلّ

(١) هذا البيت بعد هذين البيتين بأربعة آيات (٢) قبله وهو المطلع

لَأَلْقَى هَمُومِي فِي جَحْفَلٍ لَهَا مِنْ مَقَامِي فِيهِ قَرَارُ

عليه ، إنما كان دلالةً باللازم والتابع ، ولا شك أن الدلالة على الشيء بلازمه أكشف لحاله ، وأبين لظهوره ، وأقوى تمكناً في النفس من غير ما ليس بهذه الصفة ، فأما التشبيه ، فإنما يكون وروده على جهة المبالغة فيما تعلق به ، وهذا هو المطرد في جريه ، وقد يرد على خلاف ذلك ، فإذا له مرتبتان نوضحهما بمشيئة الله تعالى

﴿ المرتبة الأولى ﴾

(في بيان التشبيه المطرد)

اعلم أن المبالغة في التشبيه لا يمكن حصولها إلا إذا كان المشبه به أدخل في المعنى الجامع بينهما . إما بالكبر كقوله تعالى « وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام » فثقلها بالجبال لما كانت الجبال أكبر من السفن ، وهكذا القول في السواد ، والبياض ، والحمد ، والذم ، والإيضاح والبيان ، إلى غير ذلك من الأوصاف الجارية في التشبيه ، وآية ذلك وعلامته أنه لا بد من أن تكون لفظة (أفعل التفضيل) جارية في التشبيه وهذا يدل على ما قلناه من اعتبار زيادة المشبه به على المشبه في تلك الصفة الجامعة بينهما ، فإن لم يكن

الأمرُ على ما قلناه من الزيادة كان التشبيه ناقصاً وكان معيباً، ولم يكن دالاً على البلاغة، وهكذا الحال إذا كنا حاصلين على جهة الاستواء فلا مبالغة في ذلك، فإذن لا بد من اعتبار الزيادة كما أشرنا إليه، وهو في ذلك على أربعة أوجه (أولها) تشبيه صورة بصورة كقوله تعالى « كالفراش المبثوث » شبه الناس يوم القيامة في الضعف والهوان بالفراش، لما فيه من الدقة، وضعف الحال، وقوله تعالى « وتكونُ الجبالُ كالعِهْنِ المنفوشِ » شبه الجبال مع اختصاصها بالصلابة والقوة، بأضعف ما يكون وأرخاه، وهو الصوف لأنه ألين ما يكون عند نفسه، وما ذاك إلا لإظهار باهر القدرة، مبالغة في الرد على من أنكر المعاد الأخرى، وتكديماً لمن حاك في صدره استبعاد ذلك، (وثانيها) تشبيه معنى بمعنى كقولك: زيدٌ كالأسد في شجاعته، وكالأحنف في حلمه، وكإياس في ذكائه، وكحائم في جوده، وكعنتر في شجاعته، إلى غير ذلك من التشبيهات المعنوية (وثالثها) تشبيه معنى بصورة، وهذا كقوله تعالى « والذين كفروا أعمالهم كرماد اشتدت به الريحُ وقوله تعالى « والذين كفروا أعمالهم كسرابٍ بقيعةٍ » مثلها في تلاشيها وبطلانها بأمرين أسرع

ما يكون في الزوال ، وأعظمَ شيء في البطلان ، وهما الرمادُ
مع شدة العصف ، والترابُ في الصحارى ، فإنهما عن قريب
وكأنهما ما كانا ، وما هذا حاله من التشبيه كثيرُ الدَّورِ
والجَرَى ، ويختص بالبلاغة ، لما فيه من إلحاق غير المحسوس
بالمحسوس ، وإجرائه مُجْرَاهُ (ورابعها) تشبيهه صورةً بمعنى
وهذا كقول أبي تمام

فتكتَ بالمالِ الجزيلِ وبالعدا
فتك الصبابة بالمحبِّ المغمم

فشبهه فتكهُ بالمال ، وبالعدا ، وذلك من الصورة المرئية ،
بفتك الصبابة ، وذلك أمرٌ معنويٌّ ليس محسوساً ، وهذا من
لطيف التشبيهات وأرقها وأدخلها في البلاغة ، وأدقها ، ووجهُ
البلاغة فيه ، هو إلحاق المعاني بالأُمور المحسوسة المدركة في
الظهور والجلأ ، فيصيرُ في الحقيقة كأنه تشبيه محسوس
بمحسوس ، وفي هذا نهاية المبالغة ومنه قول بعض المغممين

ولقد ذكرك والظلام كأنه

يوم النوى وفؤاد من لم يعشق

وكقول بعضهم

كَأَنَّ اِيضَاضَ البَدْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ
نَجَاةٌ مِنَ البَأْسَاءِ بَعْدَ وُقُوعِ
وَكَقُولِ بَعْضِ الأَدْبَاءِ

فَانهَضَ بِنَارٍ إِلَى فِجْمٍ كَأَنَّهَا
فِي العَيْنِ ظُلْمٌ وَإِنصَافٌ قَدْ اتَّفَقَا
وَمَا قَالَ بَعْضُ الطَّلَّابِ

رَبِّ لَيْلٍ كَأَنَّهُ أَمَلِي فِيكَ وَقَدْ رُحْتُ عَنْكَ بِالْحَرَمَانِ
وَأَنشَدَ ابْنُ الخَطِيبِ قَوْلَ الصَّاحِبِ الكَافِي حِينَ أَهْدَى
عَطْرًا إِلَى القَاضِي أَبِي الحَسَنِ

أَيُّهَا القَاضِي الَّذِي نَفْسِي لَهُ
فِي قُرْبِ عَهْدِ لِقَائِهِ مُشْتَاقَةٌ

أَهْدَيْتُ عَطْرًا مِثْلَ طِيبِ ثِيَابِهِ
فَكأَنَّمَا أَهْدَى لَهُ أَخْلَاقَهُ

وَقَدْ يُقَالُ : إِسْلَامٌ كَنُورِ الشَّمْسِ ، وَجَهْلٌ كظلمة
الليل ، وَحُجَّةٌ كضوء القمر ، وَكُلٌّ مَا أوردناه عَلَى اتساعِهِ ،
ووضوح أمرِهِ جارٍ عَلَى الاطرادِ فِي تشبيهِ الأَدْنَى بالأَعْلَى ،
وَالأَقْلَ بِالأَكْثَرِ ، وَالفَاضِلَ بِالأَفْضَلِ ، وَالْحَقِيرَ بِالأَحْقَرِ ،
كَمَا قَرْنَاهُ وَمِنْهُ قَوْلُ امرئِ القَيْسِ فِي صِفَةِ الفَرَسِ

كَأَنَّ سِرَاتَهُ لَدَى الْبَيْتِ قَائِمًا
مَدَاكُ عُرُوسٍ أَوْصَلَايَهُ حَنْظَلٍ

وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي صِفَةِ السِّيفِ
كَأَنَّ بَيْنَ عَيْرِهِ وَغَرْبِهِ
مُفْتَادًا تَأْكَلَتْ فِيهِ الْجُدَا

وَقَوْلِ عَمْرٍو بِنِ كُثُومٍ يَصِفُ امْرَأَةً
وَتُدْيَا مِثْلَ حَقِّ الْفَاجِ رِخْصًا
حِصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِ سِينَا

وَنَحْرًا مِثْلَ ضَوْءِ الْبَدْرِ وَافِي
بِأَسْعَدِهِ أَنَا سَا مَدَجْنِينَا

وَقَوْلِهِ فِي صِفَةِ الْخَمْرِ
مَشْعَشَعَةً كَأَنَّ الْحَصَّ فِيهَا
إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَعَهَا سَخِينَا
وَالْحَصُّ ، الْوَرْسُ ، لِأَنَّهَا إِذَا مَزَجَتْ بِالْمَاءِ رَقَّتْ بِصُفْرَةٍ

فَاقِعَةٌ

(المرتبة الثانية)

(في بيان التشبيه المنعكس)

اعلم أن هذا النوع من التشبيه ، يردُّ على العكس
والندور ، وبأبه الواسع هو الاطراد كما أشرنا إليه ، وإنما لقبَ
بالمنعكس ، لما كان جارياً على خلاف العادة والائلف في مجارى
التشبيه ، وقد يُقال له غلبةُ الفروع على الأصول ، وكلُّ هذه
الألقاب دالةٌ على خروجِهِ عن القياس المطرد ، والمهيِّجِ
المُسْتَمَرِّ ، وله موقعٌ عظيمٌ في إفادة البلاغة ، وقد ذكره ابن
الأثير في كتابه المثل السائر وقرّره ابن جني في كتاب
الخصائص ، والشرطُ في استعماله أن لا يرد إلا فيما كان
متعارفاً ، حتى تظهر فيه صورةُ الانعكاس ، كما سنقرّره في
أمثله ، لانه لو ورد في غير التعارف لكان قبيحاً ، لأن مطرد
العادة في البلاغة على تشبيه الأذنى بالأعلا ، فاذا جاء على
خلاف ذلك فهو معكوس ، ومن الأمثلة الواردة فيه قول
ذي الرمة

ورملي كآردافِ العذارى قطعتهُ

إذا لبستهُ المظلماتُ الحنادسُ

فانظر الى ما فعله ذو الرّمة ، كيف جعل الأصل فرعاً ،
والفرع أصلاً ، وذلك أن العادة جارية بتشبيهه أعجاز النساء ،
بكُثبان الأتقاء ، فعكس ذو الرّمة القضية ، فشبّه كُثبان
الأتقاء بأعجاز النساء ، وإنما قصد بذلك المبالغة في أن
هذا المعنى قد صار ثابتاً للنساء بحيث لا يتمازى فيه أحدٌ ،
فلا جرم كان أصلاً في التقرير ، وغيره فرعاً له ، وقد تابعه
البُحترى على هذا في قوله

في طلعةِ البدر شئٌ من محاسنها

وللقضيب نصيبٌ من تشبيها

فالعادة جاريةٌ على جهة الأطراد في تشبيه الوجوه الحسنة
بالبدور ، فعكس البُحترى هذه القضية ، وشبّه البدر بها ،
مبالغة في الأمر ، وتعظيماً لشأنها ، ومن هذا القبيل ما قاله
عبدُ الله بن المعتز في قصيدته المشهورة التي مطلعها ، (سقى
الجزيرة ذات الظل والشجر) فقال منها

ولأخ ضوء هلال كعاد يفضحنا

مثل القلامة إذ قصت من الظفر

فالجارى في الأطراد ، هو تشبيه القلامة من الظفر
بالهلال في نحوها ، وتقويتها ، واعوجاجها ، فعكس ابن المعتز

ذلك ، وشبه الهلال بالقلامة ، مبالغةً ودخولاً وإغراقاً من
جهته في التشبيه كما هو دأبُه وهجِيرَاهُ ، وعادتهُ المألوفةُ في
الخرِّيَّاتِ وغيرها ، فحاصلُ الأمرِ فيما ذكرناه من تشبيه
العكس ، أن جريه إنما يكون فيما قد أُلْفَ وعُرِفَ حاله ،
فلهذا لم يلتبس حاله ، فأما ما لا يُعرف حاله ولا يُؤلف فلا
يجرى فيه ، فإن جرى فعلى القلة والندور ، ويكون من التشبيه
المهجور الذي قد بُعد عن البلاغة ، ونأى بعض النأى عن
استعمال الفصحاء

(التقسيم الرابع)

باعتبار أدواته الى ما تكون أداة التشبيه ظاهرةً ، وهي
الكاف ، وكأنّ والى ما تكون مضمرةً فيه ، وكلُّ واحد منهما
معدودٌ من التشبيه ، فهذان ضربان نذكر ما يتوجه في كل
ضرب منهما

(الضرب الأول ما تكون الأداة فيه مضمرة)

أعلم أنا قد أسلفنا فيما مرّ أن كلّ ما كان من التشبيه
مضمراً الأداة ، فهل يُعدُّ من الاستعارة ، أو يكون معدوداً
من أنواع التشبيه ، وذكرنا خلاف علماء البيان فيه ، وحققنا

أن المختارَ فيه أن كلَّ ما كان تقديرُ التشبيهِ يُخرجهُ عن حدِّ
البلاغةِ وجب عدُّه من باب الاستعارة، وكلَّ ما كان تقديرُ
التشبيهِ لا يُخرجهُ عن حدِّ البلاغةِ، فهو من التشبيهِ، فلا وجه
لتكريره، ونحن الآن نذكرُ كلَّ صورةٍ من صور التشبيهِ
المضمر الأداة، ونزديفها بمثلها من المفرد، والمركب، ونطبقُ
أحدهما على الآخر، فيحصلُ الأمران جميعاً في كلِّ صورةٍ
من صورهِ المذكورةِ بمعونةِ الله تعالى

(الصورة الأولى)

ما يقع موقع المبتدئ والخبر المفردين كقولك : زيد
الأسد، والأسد زيدٌ، وزيدٌ أسدٌ، وقد يأتي على جهة
الفاعل كقولك : جاءني الأسد، وكلني الأسد، وقد يأتي على
جهة المفعول كقولك : رأيت الأسد : ولقيت البحر، فما
هذا حالة من الاستعارة التي لا تظهر فيها أداة التشبيه يعرف
بيديها النظر على قُرب من غير حاجة إلى تأملٍ ونظر، ولهذا
تقول فيه زيد كالأسد، وكالأسد زيد، ولا تحتاج إلى
تكلف وإضمار

(الصورة الثانية)

أن يقع موقع المبتدأ ويكون الخبر مضافاً ، ومضافاً إليه ، ومثاله قوله عليه السلام « الكمأة جُدريُّ الأرض » وكقولك : إقدامه إقدام الأسد ، وفيضه بجموده فيض البحر ، والكمأة ضرب من النبات ، إذ اخرج في الأرض ، أفسدها ، ونقص زرعها ، وهذا هو مراد الرسول بقوله « جُدريُّ الأرض » أراد أنها مفسدة للأرض ، كما يفسد الجُدريُّ البدن ، وهي نبت يؤكل ، وهو بارد مولد للبلغم ، ويقال أكملت الأرض ، إذا أنبت الكمأة ، وتكملت إذا أكلت الكمأة

(الصورة الثالثة)

أن يقع موقع المبتدأ والخبر من جهة تركيبهما جميعاً فتركب المبتدأ بالإضافة وتركب الخبر مثل ذلك ، فتركب الإضافة حاصلٌ فيهما جميعاً ، بخلاف الصورة الثانية ، فإن التركيب إنما وقع بالإضافة في الخبر لا غير ، ومثالُ هذا الحديثُ الواردُ عن الرسول صلى الله عليه وسلم كما رواه ابن

عمر رضى الله عنه حين قال له معاذ بن جبل « أنؤأخذ بما
تتكلم ، فقال : وهل يكب الناس على مناخرهم في النار
إلا حصائد ألسنتهم » فالتقدير على هذا يكون : كلام الألسنة
كحصائد المناجل ، وحصد المنجل جزؤه ، والمنجل حديدة حادة
يُقَلَّمُ بها البيطار حافر الفرس ، فعلى هذا حصيدة اللسان
طَرَفُه

(الصورة الرابعة)

ما يرد على جهة الفعل والفاعل ، ومثاله قوله تعالى
« والذين تَبَوَّؤا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » والتقدير على هذا في ظهور
التشبيه ، أن يقال : إنهم في الحقيقة لما تمكّنوا في الإيمان
واطمأنّوا أفئدة به ، كأنهم في التقدير اتّخذوه مباءة
ومسكناً ، كما يتخذ الإنسان داره وبيته الذى يسكن
فيه ويكاد في هذه الاستعارة يضعف تقدير أداة التشبيه كما
سنقرر مراتب التشبيه في الظهور والإخفاء بمعونة الله تعالى

(الصورة الخامسة)

أن يكون واقعاً موقع المثل المضروب ، وهذا كقول
الفرزدق يهجو جريراً

ماضراً تغلب وائل أهجوتها
أم بُلَّتْ حيثُ تنأطح البحران

فشبهه هجاء جرير ، تغلب وائل ، بيوله في مجتمع البحرين ،
فما عسى أن يؤثر فيهما شيئاً ، فهكذا هجاؤك هؤلاء القوم
لا يؤثر أصلاً ، فيكاد التشبيه في ما هذا حاله لا يظهر إلا
بتقدير وتلطف واحتيالٍ في إبرازه ، فإذا تمهدت هذه القاعدة
فلنذكر مراتب التشبيه في هذه الصورة ، ثم نردفه بموقعها في
المفرد والمركب فهذان طرفان نحقق ما فيهما بمعونة الله تعالى

(الطرف الأول)

(في بيان مراتب التشبيه في هذه الصورة)

أعلم أن التشبيه المضمرة الأداة أبلغ وأوجز من
التشبيه الذي ظهرت أدواته ، أمّا كونه أبلغ فلأنك إذا
قلت : زيد الأسد ، فقد جعلته نفس هذه الحقيقة من غير
واسطة ، بخلاف قولك زيد كالأسد ، فليس يفيد إلا مطلق
المشابهة لا غير ، وأمّا كونه أوجز ، فلأن أداة التشبيه
محدوفة منه ، فلهذا كان أخصر من جهة لفظه ، وعن هذا
قال المحققون من أهل هذه الصناعة : إن الاستعارة أبلغ من

التشبيه لِمَا ذكرناه ، ولا خلافَ في عدّة الاستعارة من باب
المجاز بخلاف التشبيه ، فإنه مختلفٌ في عدده كما أسلفناه ، ولأن
الاستعارات في القرآن أكثر من التشبيهات ، ومن أجل هذا
عظُمتُ بلاغته ، وارتفعت فصاحته ، فنقول : التشبيه المضمّر
الأداة هو في الظاهر يعد من باب الاستعارة ، لكن التشبيه
مضمّرٌ فيه ، ويتفاوت درجةً في ظهور الأداة وإضرارها ،
وفي حصول المشبه به وعدم حصوله ، فمنها ما هو ظاهرٌ متيسرٌ
تقديره على سهولة ، ومنها ما يتعدّر تقدير المشبه به ، وإنما
يتلطف في تقديره بنوع من الاحتيال والتلطف ، ومنها ما هو
متوسط بين الدرجتين ، فهذه درجٌ ثلاثٌ بالإضافة إلى
تقدير المشبه في الإضرار والإظهار نفاهاً بمعونة الله ولطفه
الدرجة الأولى ما يكون المشبه به ظاهر التقدير
لا يحتاج في تقديره إلى تكلف ، بل يتيسر تقديره على قرب ،
وهذا كقولنا : زيد الأسد ، فإنّ التقدير فيه زيد كالأسد
على سهولة من غير إضرار ولا خروج عن قاعدة ، وهكذا
قوله صلى الله عليه وسلم « البدعة شرك الشّرك » لأنّ التقدير
البدعة كالشّرك للشّرك ، يريد مصايد له وأحبّولات ، ومنه
قول أمير المؤمنين كرم الله وجهه في صفة التقوى « هي دواء داء

قلوبكم ، وبصر عمى أفدتكم « وقال في الإسلام « هوينابيعُ
غزرت عيونها ، ومصاييحُ شبت نيرانها ، ومنارُ اقتدى به
سفارُه ، ومناهلُ روى بها واردُها » وقال في القرآن « هو
نورٌ لا تطفأ مصايحُه ، وشعاعٌ لا يخبو توقدُه ، وبحرٌ
لا يدركُ قرءُه » فهذه الاستعارات كلها من التشبيه المضمّر
الأداة تظهر فيها أداة التشبيه على أسهل حال ، وأقرب منال ،
كما مثلناه في الصورة الأولى

الدرجة الثانية في غاية البعد من الأولى وهي الصورة
الرابعة والخامسة وهي أدقُّ الصور في تقدير التشبيه فيها ،
فلا يتفطن للتشبيه فيهما إلا باستخراج وتأملٍ وفكرٍ بالغ ،
يدرك بنوع من التلطف والاحتيال كما سنوضحه ، وما ذاك إلا
لأجل توغلها في حسن الاستعارة وإغراقها فيها ، وهذا يدل
على مصداق ما قاله أهل البراعة من أهل هذه الصناعة ، من
أن التشبيه كلما ازداد خفاءً ازدادت الاستعارة حسناً
ورشاقَةً ، يشيرون به إلى ما ذكرناه ، ومثاله قوله تعالى
« وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » فهذه الاستعارة من أعجب
الاستعارات وأدقها ، ووجه دخولها في الحُسْن ، هو أنهم
لتمكنهم في الإيمان وإشراب قلوبهم محبته ، والتصاقه

بلحومهم ز... ار كالمبأة لهم والمسكن الذي يتوطنونه،
ومع هذا يصعب تقدير التشبيه ، ونهاية الأمر فيه أن يقال :
إنه صار كالمبأة ، وعند تقدير ما ذكرناه من التشبيه يضعف
أمر الاستعارة ، وينزل قدرها ، ويرك أمرها وحالها
وأما بيت الفرزدق الذي أنشدناه وهو قوله (ما ضر
تغلب وائل) فهذا البيت من الأبيات التي علا قدرها في
البلاغة وأقر لها الناس بالحسن في الاستعارة ، وما ذاك إلا
لاغراقها في الاستعارة والدخول فيها ، فتقدير التشبيه فيها
يخرجها عن مكانها الرفيع ، ومحلها المنيع ، ونهاية الأمر
في تقدير التشبيه فيها ، أن يقال : إن هجاءك لهذه القبيلة
لا يؤثر كما أن بولك في مجتمع البحرين لا يجدي ولا يكون
نافعا ، وأنت إذا قدرت التشبيه فيما ذكرناه ، فقد عزلت
هذه الاستعارة عن سلطانها ، ووضعتها عن حلولها في رفيع
مكانها ، ومن هذا قوله تعالى « واخفض لهما جناح الذل من
الرحمة » فإن تقدير التشبيه يخرجها عن رونق الاستعارة ،
ويسلبه منها ثوب الإمارة ومن هذا قول الفرزدق أيضاً

قوارص تأتيني فيحترقونها

وقد يملأ القطر الإناء فيفعم

شبه ما يأتيه من الشتاء والأذايا بهذه القوارص التي
تؤذي الجسم من البعوض ، والنمل ، والبق ، فتقدير التشبيه
فيما هذا حاله يدق كما ذكرناه في غيره ومنه قول البحري
أيضاً في التعزية بولد

تَعَزَّى فَإِنَّ السَّيْفَ يَمْضِي وَإِنْ وَهَتْ

حَمَائِلُهُ عَنْهُ وَخَلَاءُهُ قَائِمُهُ

فما هذه صورته فهو من فن الاستعارة ، وإنما يقدر
التشبيه فيه بلطف واحتيال ، فهاتان الصورتان الأحق بهما
أنتهما من باب الاستعارة كليهما ، ولا حاجة بنا الى جعلهما من
باب التشبيه ، فن صيرهما منه وإنما هو متكلف فيما جاء به .

الدرجة الثالثة للصورة الثانية والثالثة ، فإنها متوسطة بين
الدرجتين ، فلا هي تقرب من التشبيه كالصورة الأولى ، ولا هي
بعيدة من التشبيه كالرابعة والخامسة ، والمثال فيها قوله صلى
الله عليه وسلم « الكمأة جدرى الأرض » وقول أمير
المؤمنين كرم الله وجهه في صفة الدين والإسلام « فهو عند
الله وثيق الأركان ، رفيع البنيان ، منير البرهان ، مشرق المنار ،
عزيز السلطان » فأنت إذا أردت إظهار التشبيه فيما هذا
حاله قلت في الخبر النبوي الكمأة للأرض كالجدرى ، وهكذا

تقول في كلام أمير المؤمنين أركانه كأوثق ما يكون من
الأركان ، وبنياته كأرفع ما يكون من الأبنية ، وبرهانه
كأنور ما يكون ، الى غير ذلك من التقدير ، ومن هذا قول
البحرئ

غمامٌ سحابٍ لا يَغِبُّ لَهُ حَيًّا

ومِسْعَرٌ حَرْبٍ لا يَضِيعُ لَهُ وَتْرٌ

فإذا قدرت في هذا أداة التشبيه فانك تقول : سماحٌ
كالغمام ، وحربٌ هو لها كالمسعر ، وهو موقد النار ، وكقول
أبي تمام

أى مرعى عين ووادى نسيب

لحبتة الأيام في ملحوب

ومراد أبي تمام أن يصف هذا الموضع بأنه كان حسنًا
فأذلت الأيام حسنة وأنه كان ينسب به في الأشعار لطيبه ،
فإذا قدرنا أداة التشبيه فإننا نقول : مكانٌ كأنه مرعى للعين ،
وكأنه كان للنسيب منزلاً ومألفاً ، فهكذا يُصنع بما هذا حاله ،
فينحل من مجموع ما ذكرناه ههنا أن كل ما كان من التشبيه
المضمر الأداة ، فإن تقدير أداة التشبيه إما أن يكون في
غاية القوة كالدرجة الأولى ، وإما أن يكون في نهاية الصعوبة

والضعف كالدرجة الرابعة والخامسة ، وإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَوَسِّطًا
كَالدرجة الثانية والثالثة ، وَلَا مَزِيدَ عَلَيَّ مَا أوردناه من هذا
التقرير ، وعلى الناظرِ إعمالُ نظره في كلِّ صورة ترد عليه فيما
يتعذَّر من ظهور أداة التشبيه ، وما لا يتعذَّر والله اعلم

(الطرف الثاني)

(في بيان مواقع الإفراد والتركيب)

أعلم أنا قد أسلفنا أن التشبيه المضمَّر الأداة لا ينفكُّ
عن تلك الصور الخمس ، وهي منطبقة على الإفراد والتركيب ،
ونحنُ الآن نوردُ كيفية انطباقها على المفرد والمركب فنقول :
أمَّا الصورةُ الأولى فهي واردة في تشبيه المفرد بالمفرد ومثاله
قولنا : زيد الأسد ، وزيد البحر ، ومن هذا قوله تعالى
« وجعلنا الليل لباسًا » وقوله تعالى « هنَّ لباسٌ لكم وأنتم
لباسٌ لهنَّ » وقوله تعالى « نساؤكم حرثٌ لكم » فقوله في
ذكر اللباس من الاستعارات التي استبدَّ بها القرآنُ ولم تأتِ
في غيره في كلام منظوم ولا منشور ، وهي من عجائب الاستعارة
ودقيقها ، وقوله « نساؤكم حرثٌ » من الاستعارات البديعة
أيضًا ، ومنه قوله تعالى « نسلخُ منه النهارُ » فشبه انقطاع الليل

من النهار بمنزلة سلخ الأديم عن المسلوخ ، لشدة التحامه
وصعوبة خروجه ، وانقطاعه بالكلية ، كما مثلناه وهذا التشبيه
في غاية المناسبة والملائمة لما هو له ، ومن ذلك ما قاله أبو
الطيب المتنبى

وإذا اهتزّ للندى كان بحراً
وإذا اهتزّ للوغى كان نصلاً
وإذا الأرض أظلمت كان شمساً
وإذا الأرض أتمحلت كان وبلاً

ومنه قوله أيضاً في هذا المثال
خرجن من النقع في عارض
ومن عرق الركض في وابل
فما نشفن لقين السياط
بمثل صفا البلد الماحل

وأما الصورة الثانية فإنما ترد في التشبيه المفرد بالركب ،
ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم « الكمأة جذرى الأرض »
ومنه قول البحترى (غمام سحاب) وقول أبى تمام (أى مرعى
عين) وقد أسلفناه ، وهكذا ما حكيناه عن أمير المؤمنين ،
فإنه من باب تشبيه المفرد بالركب ، وهو كثير الدور ، وأما

الصورة الثالثة فثالها قوله صلى الله عليه وسلم في حديث معاذ
(وهل يكبُّ الناس على مناخرهم في النار الا حصائد ألسنتهم)
كأنه قال كلامُ الناس كحصائد المناجل ، ومن علامة هذه
الصورة التي هي تشبيه المفرد بالمركب ، أنه لا يكون المشبه
به مذكوراً ، بل المذكور صفةً ، وهو الحُصْدُ ، فيكون
تقديره ، الألسنة في كلامها كالمناجل الحُصْدَةُ فيكون على
هذا تشبيه مفرد بمركب ، وأما الصورة الرابعة والخامسة فإنما
يردان في تشبيه المركب بالمركب ، فأما الرابعة فثالثناها بقوله
تعالى (والذين تبوءوا الدار والايمان) كأنه قال المؤمنون فيما
تلبسوا به من الإيمان وتمكنوا فيه كمن اتخذ داراً وتبوأها
مسكناً ، فقد ظهر لك بما ذكرناه صورة التركيب فيها جميعاً ،
ومن هذا قول أبي تمام

نَطَقَتْ مُقَلَّةُ الْفَتَى الْمَلْهُوفِ

فَتَشَكَّتْ بِفَيْضِ دَمْعِ ذَرُوفِ

وإذا أردنا إظهار تركيبه قلنا : دمعُ العين الباكية في
حالتها ، كاللسان الناطق ، وأما الخامسة فثالثناها بقول
الفرزدق (ما ضرَّ تغلب وائل) البيت وبقول البحتري (تعزُّ
فإن السيف) البيت وبقول الفرزدق أيضاً (قوارص

تأتيني) ومتى أردت إظهار التركيب في هذا فانك تقول : هجاؤك في حق هذه القبيلة ، بمنزلة بولة مجتمعة في ملتقى البحرين ، وهكذا قوله في القوارص ، كأنه قال : القوارصُ المجتمعةُ في تأثيرها في الأم والأذية ، مشبهة بالقطر القليل الذي يجتمع فيملاً الاناء ونحو قوله (تعزّ) فإنّ تقدير ظهور التركيب فيه أن يقال : أنت فيما أصابك من فقدٍ من فقدته ، بمنزلة السيف الماضي وإن انقطعت حمائله وخلاه قائمه ، فقد ظهر بما حققناه وهنا انطباق الصور الخمس على أقسام المفرد والمركب ، وأن كل صورة منطبقة على قسم من المفرد والمركب من غير مخالفة في ذلك وبالله التوفيق

« الضرب الثاني ما تكون الاداة فيه ظاهرة »

أعلم أنّ ما هذا حاله ، فمضطربُ البلاغة فيه واسعٌ ، وميدانها لديه فسيحٌ ، ومما أغرق في الاعجاب والبداعة وأدهش الألباب من أهل هذه الصناعة قوله تعالى « ومن يشرك بالله فكأنما خرّ من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح في مكان سحيق » وقوله تعالى « أو من كان ميتاً فأحييناهُ وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في

الظلمات ليس بخارج منها» وقوله تعالى «مثل ما ينفقون في هذه الحياة الدنيا كمثل ريحٍ فيها صر أصابت حرث قومٍ ظلموا أنفسهم فأهلكته» فهذا وأمثاله من التشبيهات المركبة الفائقة التي أغرقت في الفصاحة، ورسخت أصولها في البلاغة ومن هذا قول أمير المؤمنين في وصف الفتن «أقبلتِ الفتن كالليل المظلم، والبحر الملتطم، لا تقوم لها قائمة ولا ترد لها راية» فشبها بالليل لما يكون فيها من ظلم الجهل، وشبها بالبحر لما فيها من شدة اضطراب الآراء واختلاف الأهواء وقوله في تحريض أصحابه على القتال «ولقد شفى وحاح صدري أن رأيتكم بأخرة تحوزونهم كما حازوكم وتزايلونهم عن مواقعهم كما أزالوكم حشاً بالنبال، وشجراً بالرماح، تركب أولاهم أخراهم، كالإبل المطرودة، ترمى عن حياضها، وتذاد عن مواردِها» وكم له من التشبيهات التي فاق فيها على البلغاء، ولم يزاوجه أحد من مصاقع الخطباء، ومن جيد التشبيه ما قاله البحري

خلق منهم تردد فيهم
وليته عصابة عن عصابة

كالحُسامِ الجُرَّازِ يَبْقَى على الدَّهْرِ
رِ وَيُفْنِي في كلِّ حينٍ قِرابَهُ
ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء
تراهم ينظرون الى المعالي
كما نظرت الى الشَّيبِ المِلاحُ
يُحِدُّونَ العيونَ إلى شِزْرًا
كأني في عيونهم السَّماحُ
وكقول أبي تمام يهجو إنساناً
كم نعمة لله كانت عنده * فكأنها في غُرْبَةٍ وإِسارِ
كُسيَّتْ سبائبُ لُؤْمِهِ فتضاءلت
كتضائل الحسنة في الأظمار
فهذا ما أردنا ذكره في تقسيم التشبيه وبيان ضروبه وأنواعه

المطلب الثاني

(في بيان الأمثلة الواردة في التشبيه)

أعلم أن التشبيه هو بحرُ البلاغة وأبو عذرتها ، وسرُّها
ولبابها ، وإنسان مقلتها ، ونورد من أمثله أنواعاً خمسة

(النوع الأول)

من الآى القرآنية وهذا كقوله تعالى فى الحيوانات
« كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بِيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ
الْعَنكَبُوتِ » وقوله تعالى « كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا » وقوله
تعالى « كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ » الآية وقوله تعالى
« إِنْ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لَاسْتَحْيَى أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا ، بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا »
وفى غير الحيوانات كقوله تعالى « كَمَثَلِ صَفْوَانَ عَلَيْهِ تُرْبٌ » وقوله
تعالى « كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ » وقوله تعالى « أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ
السَّمَاءِ » وقوله تعالى « أَوْ كظُلُمَاتٍ فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ » وقوله تعالى
« كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ » وقوله تعالى « كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ
الرِّيحُ » وقوله تعالى « كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ » وفى العقلاء كقوله
تعالى « وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ » وقوله تعالى « ضَرَبَ اللَّهُ
مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا » وقوله تعالى « وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ
الْقَرْيَةِ » وقوله تعالى « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ
مُتَشَاكِسُونَ » فهذا وأمثاله إنما ورد فى التشبيهات المفردة وأمَّا
المركبة فقد مثلناها فى التقسيم فأغنى عن إيرادها ، ومن هذا
قوله تعالى « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ

حَبَّةٌ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ « وقوله تعالى
« مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ
أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتَهُ « فجميع ما
أوردناه ههنا من الأمثلة المفردة والمركبة، وفي القرآن الكريم
أمثال كثيرة ، وهي غير خارجة عما ذكرناه في الأفراد
والتركيب في مظهر الأداة، فإما ما كان من التشبيهات الرائقة
مما أضمر فيه أداة التشبيه فهو كثير الدور والاستعمال في
التنزيل ، وما ذاك إلا لرشاقته وحسن موقعه ولطافته ، وهذا
كقوله تعالى « واشتعل الرأس شيباً » ونحو قوله تعالى
« وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا « وقوله تعالى « نَسَاؤُكُمْ
حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ « وقوله تعالى
« وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسِيرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ
سَرَابًا « وقوله تعالى « وجعلنا على قلوبهم أكنةً أن
يفقهوه » وقوله تعالى « ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ
الكتاب أجله » وقوله تعالى « وجعلنا من بين أيديهم سدًّا
ومن خلفهم سدًّا » ومن هذا النوع آيات التشبيه كلها كقوله
تعالى « بل يداه مبسوطتان » وقوله تعالى « تجرى بأعيننا »
وقوله « ويبقى وجه ربك » وقوله تعالى والسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ

بيمينه » وما كان من ذلك دالاً بظاهره على الجهة كقوله تعالى « وجاء ربك » وقوله « استوى على العرش » وقوله تعالى « وهو الله في السموات وفي الارض » ولهذا فإن المشبهة لما ضاقت حواصلهم عن إساعة هذه الأسرار ، وأغشى أبصارهم نور هذه اللطائف ، وقصرت أعناقهم عن التطلع الى محاسنها ، وقعوا في متاهات عظيمة ، وارتبكوا في محارات وخيمة ، وأوقعوا نفوسهم في مهاو ومهالك ، لأجل اعتقادهم لظواهرها ، فمن ثم انسلخوا عن الدين وهم لا يشعرون فنعوذ بالله من الخذلان ، وجهل يؤدي الى خسران ، ولو لم يكن لهذا العلم من الشرف إلا أن كل من عرف حقائقه واستولى على معانيه ، وأحرز دقائقه ، فإنه يسلم لامحالة من اقتحام ورط التشبيه ، والتضمخ برذائله ، لكان هذا من أعظم المناقب ، وأعلى المراتب ، وأسنى الرغائب ، مع ما حاز من شريف الخصال ، ورفيع القدر والمنال ، ولهذا فإنك ترى الشيخ العالم النحرير محمود بن عمر الزمخشري ، مافاق في تفسيره على كل تفسير إلا لتقرير أساسه عليه ، واستناده فيما أتى من الحقائق والغوامض اليه

(النوع الثاني)

(من الأخبار النبوية)

فأما التشبيهات المفردة فهي كثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم . كأن الموت فيها على غير ما كتب ، وكأن الحق فيها على غير ما وجب ، وكأن الذي تشيع من الأموات سفر ، عما قليل إلينا راجعون وقوله . كأننا مخادون بخدم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : العلم الذي لا يُنْفَقُ منه صاحبه كالكنز الذي لا يُنْفَقُ منه وقوله عليه السلام . مثل أهل بيتي كسفينة نوح ، من ركبها نجا . ومن تخلف عنها غرق وهوى وقوله صلى الله عليه وسلم : أحجاني كالنجوم . بأيهم اقتديتم اهتديتم وقوله صلى الله عليه وسلم . المؤمنون كالبنيان يشد بعضها بعضاً وقوله عليه السلام : المؤمنون كالجسد الواحد إذا اشتكى عضو منه تداعى سائر أعضائه بالسهر والحُمى وقوله : الحياء من الإيمان ، كالرأس من الجسد وقوله صلى الله عليه وسلم : الناس كأسنان المشط في الاستواء وقوله صلى الله عليه وسلم : مثل المنافق كإشاة العائرة بين الغنمين وقوله مثل هذه الصلوات الخمس كمثل نهر جار على باب أحدكم يتغمس فيه كل يوم

خمس مرات ، ما عسى أن يبقى عليه من الدرر وقوله صلى الله عليه وسلم : أمتي كالمطر ، لا يدرى أوله خير أم آخره وقوله عليه السلام : التائب من الذنب كمن لا ذنب له وفي الحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استبشر فكان وجهه قطعة قمر وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا دخل رمضان كان أجود من الريح العاصف وفي حديث آخر كالريح العاصف وقوله عليه السلام فكانكم بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل ، وأما التشبيهات المركبة فهي كثيرة في كلامه عليه السلام كقوله : إنه لم يبق من الدنيا إلا كإناخة راكب أو صرّ حالب ، لأن التقدير فيما هذا حاله إلا كراكب أناخ راحلته أو صرّ حالب ، والصرّ ، وضع الخيط على ثدى الناقة لئلا يرضعها ولدّها ، والمراد لم يبق من الدنيا في القلة إلا مقدار صرة ، لأنه عن قريب ينقضه للحلب وكقوله عليه السلام . فكان قد كشف القناع ، وارتفع الارتباب ، وتقرير وجه التشبيه أنه شبه وضوح الأمر في الآخرة وتحقيق الحال فيها ، بشيء كان مغطى فكشف قناعه ، فظهر حاله ، وبان أمره ، واتضح حقيقته ، وأكثر ما ذكرناه في أحاديث التشبيهات المفردة يمكن إيرادها في

المركبة وهذا كقوله . مثل الصلاة كمثل نهز جاري ، فإن هذا
يمكن أن يكون من المركبة ، لأن التركيب قد قررناه من
قبل أن كل ما كان من وصفين أو أكثر من ذلك ، فهو
مركب ، فأنت إذا تصفحت ماورد من الأحاديث ، وجدت
أكثرها مركباً ، وأما التشبيهات التي أضمرفها أداة التشبيه
فهي واسعة أيضاً وهذا كقوله عليه السلام : إن من في
الدنيا ضيف وما في يده عارية ، والضيف مرتحل ، والعارية
مردودة ، فالإضمار لأداة التشبيه في هذا سهل متيسر من
غير تكلف كأنه قال . الناس كالضيف في الدنيا لسرعة
انتقالهم ، وما في أيديهم من الأموال عارية ، وعن قريب
ترد العارية ، ويأخذها مالكها ، ولا يكاد يخفى التشبيه على
من له أدنى ذوق وفتانة وكقوله عليه السلام . الدنيا دار
التواء ، لا دار انتواء ، ومنزل ترح ، لا منزل فرح ، فأداة
التشبيه يمكن إظهارها من غير تكلف ، ولا تعسر كما ترى ،
وقد يخفى تقدير أداة التشبيه بعض خفاء فيحتاج إلى مزيد
تفطن ومزيد خبرة ودقة نظر ، ومن هذا قوله عليه الصلاة
والسلام . ما سكن حب الدنيا قلب عبد إلا التايط منها بثلاث ،
شغل لا ينفك عناؤه ، وفقر لا يدرك غناه ، وأمل لا ينال

منتهاه ، فانظر الى ما اشتمل عليه هذا الكلام من بالغ الحكمة
وعظيم الزجر ونافع الوعظ ، وتتطفل على تقرير التشبيه فيه
بنوع احتيال وتلطف ، كأنه قال . إذا تمكن حب الدنيا من
قلب العبد فكأنه كالحال الساكن فيه . ثم إذا كان ساكناً
فيه فهذه الخصال الثلاث كالمناطة المختلطة لعظم شغفهم بها
وتمكنها من سويداء قلوبهم وقوله . مادام رسنه مرخي ،
وحبله على غاربه ملقى ، فهذا وأمثاله مما يدق تقرير الأداة فيه
الا بنوع تقدير كما أسلفنا تقريره

(النوع الثالث)

من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فمن التشبيهات
الظاهرة التي أخذت من البلاغة بحظ وافر ، وخُصت بالقبح
القامر قوله في أثناء الوعظ « وضع فخرك ، وأحطط كبرك ،
واذكر قبرك ، فإن عليه ممرك ، وكما تدين تدان ، وكما
تزرع تحصد ، وما قدمته اليوم تقدم عليه غداً فامهد لقدمك ،
وقدم ليومك »

فتأمل أيها الناظر موقع قوله ، كما تدين تدان وكما تزرع
تحصد ، ما أغرقه في معاني التشبيه ، وما أكثر رسوخه في

مواقع التنبيه ، وكقوله في خِلقة الخُفَّاش واشتمالها على العجائب من الحكمة « وجعل لها أجنحةً من لحمها تعرُّج بها عند الحاجة الى الطيران ، كأنها شظايا الآذان ، غير ذوات ريش ولا قصب ، إلا أنك ترى موضع العروق بينةً أعلاماً ، لها جناحان لما يرقاً فينشقاً ، ولما يغلظاً فيثقلأ » وكما قال في صفة الفتنة « تمتدُّ في مدارج خفية ، وتؤول الى فظاعة جليته ، شبابهها ك شباب الغلام ، وآثارها كآثار السلام ، يهرب منها الأكياس ، ويذبرها الأرجاس وكقوله في وصف الجاهل « إن دعي الى حرث الدنيا عمل ، وإن دعي الى حرث الآخرة كسل . كأن ما عمل له واجب عليه ، وكأن ما وني فيه ساقط عند » وقوله عليه السلام « سيأتي على الناس زمان يكفأ فيه الإسلام . كما يكفأ الإبناء » فما أبلغ موقع هذه الكلمة مع اشتمالها على نظام عجيب ، وتأليف بديع . ومعناه أنه ينقلب ظهراً لبطن في انعكاس حاله وانقلاب أمره

فأما التشبيهات المركبة فهي كثيرةٌ في كلامه كقوله عليه السلام في وصف الأولياء « عظم الخالق في أنفسهم ، فصغر ما دونه في أعينهم ، فهم والجنة كمن قد رآها ، فهم فيها

مُنْعَمُونَ ، وهم والنارُ كمنٌ قد رآها ، فهم فيها معذبون «
وقوله في وصف المنية « واعلموا أن ملاحظاً المنية نحوكم رانية ،
وكانكم بمخالبها وقد نشبت فيكم ، وقد دهمتكم فيها
مفطعات الأمور ، ومضامات المحذور ، فقطعوا علائق الدنيا ،
واستظهروا بزاد التقوى

وأقول « إن هذا الكلام ليأخذ بمجامع القلوب الى
رفض الدنيا لو كان له قبول ، أو صادفته آذان ، أو وعته
عقول » وقوله عليه السلام في خطاب لمعاوية يؤبّخه فيه
« فياعجباً للدهر إذ صرت تقرن بي من لم يسع بقدمي ولم
يكن له كسابقتي التي لا يدلى بها أحد مثلي ، إلا أن
يدّعي مدّع مالا أعرفه ، ولا أظن أن الله يعرفه ، فالحمد
لله على كل حال ، وقال في مخاطبة أهل البصرة « والله لئن
ألحأتوني الى المسير إليكم ، لأوقنن بكم وقعة لا يكون يوم
الجل إليها إلا كلعقة لاعق » وقال في خطاب آخر لمعاوية
« فكأنى بك وقد رأيتك تضج من الحرب إذا عضتكَ
ضجيج الجمال بالأثقال ، وكأنى بجماعتك يدعونني جزعاً من
الضرب المتتابع ، والقضاء الواقع ، ومصارع بعد مصارع ،
الى كتاب الله وهي كافرة جاحدة ، أو متباعدة حائدة »

فأما التشبيهات التي أضمرت فيها أداة التشبيه فهي في كلامه أوسع مما ظهرت فيه الأداة، وقد ذكرنا من قبل أن التشبيه مهما خفي أمره فهو أدخل في حسن الاستعارة، فمن ذلك قوله عليه السلام « رحم الله امرءاً ألجم نفسه بلجامها، وزمها بزمامها، فأمنسكها بلجامها عن معاصي الله وقادها بزمامها الى طاعة الله »

فالتشبيه في مثل هذا يمكن تقديره ، لأنك إذا أظهرت أداة التشبيه لم يخرج الكلام عن فصاحته ، ومما تظهر فيه أداة التشبيه على قرب وسهولة ، قوله في صفة الأرض « فجعلها خلقه مهاداً ، وبسطها لهم فراشاً ، فوق بحر أجبى راكد لا يجرى » كأنه قال كالمهاد ، والفراش ، ومما يصعب فيه تقدير أداة التشبيه فيكون استعارة محضة قوله عليه السلام في التقوى أيقظوا بها نوبكم ، واقطعوا بها يومكم ، وأشعروا بها قلوبكم ، وارحضوا بها ذنوبكم ، وداؤوا بها الأستقام ، ، وبادروا بها الحيمام ، ألا وصونوها ، وتصونوا بها « فهذه استعارات حسنة ، ومعان دقيقة ، اذا قدرت فيها أداة التشبيه ، خرج الكلام عن رونقه ، وتبدل عن دجاجته ، وقال في أهل البدع هم أساس الفسوق ، وأحلاس العقوق ،

أَتَّخِذُهُمْ إِبْلِيسُ مَطَايَا ضَلَالٍ ، وَتَرَاجِمَةً يَنْطِقُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ ،
فَجَعَلَهُمْ مَرْمَى نَبَلِهِ ، وَمَوْطِيَّ قَدَمِهِ ، وَمَأْخِذَ يَدِهِ « وَقَالَ فِي صِفَةِ
الدُّنْيَا ، « حَالُهَا انْتِقَالٌ ، وَوَطْأَتُهَا زَلْزَالٌ ، وَعِزُّهَا ذُلٌّ ، وَجِدُّهَا
هَزَلٌ ، وَعُلُوُّهَا سُفْلٌ ، دَارُ حَرْبٍ وَسَلْبٍ ، وَنَهْبٍ وَعَطَبٍ ،
أَهْلُهَا عَلَى سَاقٍ وَسِيَّاقٍ ، وَلِحَاقٍ وَفِرَاقٍ » وَقَالَ فِي كَلَامٍ آخَرَ
« فَاطْفُتُوا مَا كَمَنَّ فِي قُلُوبِكُمْ مِنْ نِيرَانِ الْعَصَبِيَّةِ ، وَأَحْقَادِ ثَأْرِ
الْجَاهِلِيَّةِ ، وَاعْتَمِدُوا وَضَعَ التَّدَلُّ عَلَى رِءُوسِكُمْ ، وَإِلْقَاءِ التَّعَزُّزِ
تَحْتَ أَقْدَامِكُمْ ، وَخَلَعَ التَّكَبُّرَ عَنْ أَعْنَاقِكُمْ ، وَاتَّخَذُوا التَّوَاضِعَ
مَسَلْحَةً بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ عَدُوِّكُمْ ، إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ ، فَإِنَّ لَهُ مِنْ
كُلِّ أُمَّةٍ جُنُودًا وَأَعْوَانًا ، وَرَجُلًا وَفُرْسَانًا »

وَمَنْ خَبَرَ كَلَامَهُ وَمَارَسَ أَسْلُوبَهُ وَنِظَامَهُ ، تَحَقَّقَ لَا مَحَالَةَ
أَنَّهُ قَمَرُ الْبَلَاغَةِ الْمُتَوَسِّطِ فِي هَالَتِهَا ، وَالطَّرَازِ الْبَاهِي فِي أَكْمِ غِلَالَتِهَا

(النوع الرابع)

(فيما ورد من التشبيه في كلام البلغاء)

فَمِنْ ذَلِكَ كَلَامُ قَبِيصَةَ بْنِ نَعِيمٍ ، لَمَّا قَدِمَ عَلَى امْرِئِ
الْقَيْسِ فِي أَشْيَاحٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، يَسْأَلُونَهُ الْعَفْوَةَ عَنْ دَمِ أَبِيهِ
حُجْرٍ ، فَقَالَ لَهُ قَبِيصَةُ : إِنَّكَ فِي الْمَحَلِّ وَالْقَدْرِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ

بتصريف الدهر ، وما تُحدثه أيامه ، وتتنقلُ به أحواله
بحيث لا تحتاج الى تذكير من واعظ ، ولا تبصير من
مُجرب ، ولك من سوِّدُ مَنْصِبِك ، وشرف أَعْرَاقِك ، وكرم
أصلِك في العرب ، مُحْتَمَلٌ يُحْتَمَلُ ما حَمَلٌ مِنْ إِقَالَةِ الْعَثْرَةِ ،
ورُجُوعٍ عَنِ الْهَفْوَةِ ، وَلَا تَتَجَاوَزُ الْهَمِّمُ إِلَى غَايَةٍ إِلَّا رَجَعْتَ
إِلَيْكَ ، فَوَجَدْتَ عِنْدَكَ مِنْ فَضِيلَةِ الرَّأْيِ ، وَبَصِيرَةِ الْفَهْمِ ،
وَكَرَمِ الصَّفْحِ ، مَا يَطُولُ رَغْبَاتِهَا وَيَسْتَفْرِقُ طَلَبَاتِهَا ، وَقَدْ
كَانَ الَّذِي كَانَ مِنَ الْخُطْبِ الْجَلِيلِ الَّذِي عَمَّتْ رَزِيئَتُهُ نِزَارًا
وَالْيَمْنَ ، وَلَمْ يَخْصُصْ بِذَلِكَ كِنْدَةَ دُونَنَا ، لِلشَّرَفِ الْبَارِعِ كَانَ
لِحُجْرٍ ، وَلَوْ كَانَ يُفَدَى هَالِكٌ بِالْأَنْفُسِ الْبَاقِيَةِ بَعْدَهُ ، لَمَا بَخِلْتَ
كَرَائِمُنَا بِهَا عَلَى مِثَالِهِ ، وَلَكِنَّهُ مَضَى بِهِ سَبِيلَ لَا تَرْجِعُ أُخْرَاهُ
عَلَى أَوْلَادِهِ ، وَلَا يَلْحَقُ أَقْصَاهُ أَدْنَاهُ ، فَأَحْمَدُ الْحَالَاتِ أَنْ
تَعْرِفَ الْوَاجِبَ عَلَيْكَ فِي إِحْدَى خِلَالَ ثَلَاثٍ ، إِمَّا أَنْ
أَخْتَرْتَ مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَشْرَفَهَا بَيْتًا ، وَأَعْلَاهَا فِي بِنَاءِ
الْمَكْرُمَاتِ صَوْتًا ، فَقَدْنَاكَ إِلَيْكَ بِدَسْعِهِ ، تَذَهَبُ مَعَ
شَفَرَاتِ حُسَامِكَ قِصْرَتَهُ ، فَنَقُولُ . رَجُلٌ أَمْتَجَنَ بِهَلْكَ عَزِيزٍ ،
فَلَمْ تُسْتَلِّ سَخِيمَتَهُ إِلَّا بِتَمَكِينِهِ مِنَ الْإِنْتِقَامِ . أَوْ فِدَاءً بِمَا
يُرْوَحُ عَلَى بَنِي أَسَدٍ مِنْ نَعْمِهَا ، فَهِيَ أُلُوفٌ تَجَاوِزُ الْحِسْبَةَ

فكان ذلك فداءً رجعت به القُضْبُ الى أجفانها ، وإِما أن
تُؤادِعَنَا الى أن تَضَعَ الحوامِلُ فَنُسَدِلُ الأُزْرَ ، ونَعْقُدُ الحُمْرُ
فوق الرايات ، قال فبكى امرؤ القيس ساعة ، ثم رفع رأسه
فقال : لقد علمت العرب أنه لا كُفَّ لِحُجْرٍ في دم ، وإِنِّي
لن أَعْتَاضَ به جِلاً ولا ناقةً ، فأَ كَتَسِبَ بذلك سَبَّةَ
الأَبَدِ ، وَفَتَّ العَضْدَ ، وَأَمَّا النُّظْرَةُ فقد أَوْجَبَتْهَا للأُجْنَةِ في
بطون أمهاتها ، ولن أكون لعطبها سبياً ، وستعرفون طلائع
كِنْدَةَ بعد ذلك ، تَحْمَلُ في القلوب حَنَقًا ، وفوق الأَسِنَّةِ عِلْقًا
إِذَا جالَتِ الحَرْبُ في مَأْزِقِ

تُصَافِحُ فِيهَا المَنايا النُفوساً
أَتُقِيمُونَ ، أَمْ تَنْصَرِفُونَ ، قالوا بل نَنصَرِفُ بِأَسْوَأِ
الاختيارِ وَأَبْلَى الاجترارِ لمكروهٍ وأذيةٍ ، وحرِبِ وبليةٍ ، ثم
هَضُوا عَنْهُ ، وَقَبِيصَةٌ يَتَمَثَلُ

لَعَلَّكَ أَنْ تَسْتَوْخِمَ الوَرْدَ إِنْ غَدَتِ
كُتائِبُنَا في مَأْزِقِ الحَرْبِ تَمَطَّرُ
فقال امرؤ القيس . لا والله ، بل أَسْتَعْدِبُهُ ، فَرُؤَيْدًا
تَنْفَرِجُ لَكَ دُجَاهَا عن فرسان كِنْدَةَ ، وكتائب حَمِيرٍ ، ولقد

كان ذكر غير هذا بي أولى إذ كنت نازلاً برّيعي ولكنك
قلت فأجبت ، فقال له قبيصة ما نتوقع أكثر من
المعاتبه والإعتاب

فعليك إعمال فكرك في هذا الكلام ، ما أوقعه في
إصابة المعاني وأسلس ألفاظه ، ومن ذلك ما قاله ابن الاثير
فإنه أبدع في نظم المنشور ، وأحسن في تأليف العقود من
الدرر والشذور ، ومن عجيب كلامه أنه يكاد يُعول في نظم
كلامه على كتاب الله تعالى فيجعله كالأساس للبناء ، قال في
وصف القلم وقد أوحى الله الى قلمه ما أوحى ، والى النحل ،
غير أنها تأوى الى المكان الوعر ، وهو يأوى الى البيان
السهل ، ومن شأنه أن يجتنى من ثمرات ذات أرواح لا ذات
أحكام ، ويخرج من نفثاته شرابٌ مختلفٌ طعمه فيه شفاءٌ
للأفهام ، وأين ما تبينه كثافة الخشب ، مما تبينه لطافة
المعنى ، ولا تستوى نضارة هذا الثمر ، وهذا الثمر ، ولا طيب
هذا المجبى ، وهذا المجبى ، وقد أرخص ما يكثُر وجوده ،
فيذهب في لهوات الأفواه ، وأغلب ما يعز وجوده ، فيبقى
خالدًا على السنة الرواة

فانظر كيف جعل الآية أصلاً وقاعدةً لمنزاه ، ومهاداً
في لفظه ومعناه ، وقال في وصف كاتب وهو إذا دَجَا ليلُ قلمه ،
وظلمت فيه نجومُ كلمه ، لم يقعد لها شيطان بلاغةٍ مقمداً ،
الآ وجد له شهاباً مرصداً ، فأسرارُها مصونةٌ عن كلِّ
خاطفٍ ، مطويةٌ عن كلِّ قائفٍ ، فقرر ما ذكره على ما ذكره في
سورة الجن ، ثم قال (١) له بنتُ فكرٍ ما تمخضتُ بمعنى الآ نتجته
من غير ما شهمله ، ثم أتت به قومها تحمله ، ولم تُعرض على ملاءٍ
من البلغاء الآ ألقوا أفلأهم أيهم يستعيره لا أيهم يكفله ،
فشيّد ما ذكره على هاتين الآيتين ، الأولى في سورة الجن ،
والثانية في سورة مريم ، ومن ثمّ كان ارتفاعُ قدره ، واستتمامُ
نور بدره ، ومن ذلك ما ذكره الشيخ العابد يحيى بن بناته في
خطبة له ، وهو قرءٌ يُشارُ إليه بالأكف في البلاغة ، وله في
أساليبها اليد البيضاء ، قال أولئك الذين أفلوا فنجمتم ،
ورحلوا فأقتم ، وأبادهم الموت كما علمتم ، وأنتم الطامعون في
البقاء بعدهم كما زعمتم ، كلاً والله ما أشخصوا لتقرؤا ، ولا
نقصوا لتسرؤا ولا بدّ أن تمرؤا حيث مروا ، فلا تفتنوا بخدع
(١) عبارة ابن الأثير . ومن ذلك ما ذكرته في وصف كاتب أيضاً
فقلت له بنتُ فكر الخ

الدنيا ولا تفتروا ، يأيها الناس ، أَسِيمُوا القلوبَ في رياض
الحكم ، وَأَدِيمُوا البحثَ عن ابيضاض اللمم ، واطيلوا
الاعتبار بانتقاص النعم ، وأجبلوا الأفكارَ في انقراض الأمم
فانظر الى موقع قوله تعالى « أولئك الذين » وقوله « يأيها
الناس » من كلامه لما كانا من آى القرآن ، كيف تميزا تميز
الإبريز ، عن القزدير ، وصارا مع غيرهما من الكلام كالرصاص
بالإضافة الى الإكسير ، وقد ساق ابن الجوزى على هذا
المساق الذى حكيناهُ عن ابن الأثير فى جعل الآيات طُرّاً
فى كلامه ، قال فى خطبة: (١) يامعدوداً مع أهل البصر وهوى
العميان ، ياحسوباً مع أهل المشيب وهوى الصبيان ، يسافرُ
بالهوى ، ولا ينزل الآبجار من خان خلّ الهوى ، فان الهوى
هوان ، ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ،
ألم يأن ، سار الصالحون وتوقفت ، وجدّ التائبون وسوفت ،
ما يقعدك عن الطريق وقد عرفت ، هيهات ، لقد استحکم
هذا النسيان ، ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ،
ألم يأن ، وكم له على هذا الأسلوب من النثر العجيب ،
والإغراق فى النظم البديع ، ولقد رأيتُ له مائة فصل على

مائة آية من كتاب الله على هذا الأسلوب ، وقال في
الحريريّات : أيُّها السّادِرُ في غلوائه ، السّادِلُ ثوبَ خيلائه ،
الجامِحُ في جهالاته ، الجانِحُ الى خزَعِلاته ، إلامَ تَسْتَمِرُّ
على غيِّك ، وتَسْتَمِرِّي مرعى بغيك ، وحتّامَ تَتَنَاهِي في
زَهْوِكَ ، ولا تَتَنَهِي عن لَهْوِكَ ، تُبَارِزُ بمعصيتك ، مالكَ
ناصيتك ، وتَجْتَرِي بِقُبْحِ سِرِّتِكَ ، على عالمِ سرِّرتك ،
وتتواري عن قريبيك ، وأنتِ بمرآى رقيبك ، وتَسْتَخْفِي
عن مملوكك ، ولا تَخْفَى خافيةً على مملِيك ، أَتَظُنُّ أَنَّ
سَتَنْفَعُكَ حالُّك ، إذا آنَ ارتحالُّك ، وَيَغْنِي عَنْكَ مالُّك ، حينَ
تُوبِقُكَ أَعْمالُك ، أوْ يَغْنِي عَنْكَ نَدْمُكَ ، إذا زَلَّتْ قَدَمُكَ ،
ثم قال طالما أيقظك الدهرُ فتناعست ، وجذبك الوعظُ
فتقاعت ، وحصحص لك الحقُّ فماريت ، وأذكرك الموتُ
فتناسيت ، وأمكنتك أنْ تُؤاسي فما آسيت ، تأمرُ بالعُرفِ
وتنتهكُ حماه ، وتنهى عن المنكر ولا تتحاماها ، وتزخزحُ
عن الظلم ثم تغشاه ، وتخشى الناس واللهُ أحقُّ أنْ تخشاه
ولقد ختم كلامه بأحسن ختام ، حيث جعل الآية
منتهى له ، فتمَّ أيّ تمام ، وفيما ذكرناه كفاية في مقدار

عرضنا من التنبيه على مواقع البلاغة في كلام الفصحاء مثل
واصلٍ ، والجاحظ ، وغيرهما ، ممن له فيها الحظّ الوافر ، ويحكي
عن « واصل » وكان من المُفْلِقِينَ في طلاقة اللسان ودَلَاقَتِهِ ،
أَنَّ رجلاً قال له : يمتحنه بالفصاحة وقد عرف أن في لسانه
لُثْغَةً في مَخْرَجِ الرَاءِ قُلٌّ : رَجُلٌ رَكِبَ فَرَسَهُ وَجَرَّ رُنْحَهُ ،
فقال له : غلامٌ اعتلى جَوَادَهُ ، وَسَحَبَ ذَابِلَهُ ، فمأجاب به
أفصحُ وأسلسُ مما أمتحن . بنطقه ، وما ذاك الا لأجل
الطلاقة في اللسان ، والبراعة في جَوَدَةِ الذكاء والفظنة

(النوع الخامس)

فما ورد من التشبيه من المنظوم فمن ذلك ما قاله امرؤ

القيس

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلْه
كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بِيحَادٍ مُزْمَلٍ

وقال

كَأَنَّ ذَرِيَّ رَأْسِ الْمُجِيمِرِ غُدْوَةٌ
مِنَ السَّيْلِ وَالغُنَّاءِ فَلَكَتْهُ مَغْزَلٌ

وقال عمرو بن كلثوم

وما منع الضغائنَ مثلُ ضربٍ * ترى منه السواعدَ كالثقلينَا
والقلَّةُ . خشبةٌ صغيرةٌ قدرَ ذراعٍ ، يُضربُ بها وقال
إذا ما رُحْنٌ يمشينَ الهوينى * كما اضطرَّبتَ متونُ الشارِبِينَا

وقال لبيد

ولها هبابٌ في الزمامِ كأنها
صهباءُ راحَ مع الجنوبِ جهامها

وقال ذو الرمة

كحلاءٍ في برجٍ صفراءٍ في دَعَجٍ
كأنها فضةٌ قد مسَّها ذهبٌ

والبرجُ . النماءُ والزيادةُ (١) ، وقيل إن هذه اللفظة

نَبْطِيَّةٌ ، وليست فصيحةً ، وقال آخر

سودٌ ذوائبها بيضٌ ترائبها

مخضٌ ضرائبها صيغتٌ من الكرمِ -

وقال البحتري

ذاتُ حسنٍ لو استزادت من الحُسْنِ

نِ اليه لما اصابتُ مزِيدَا

(١) هذا خطأ فاحش . وإنما البرج . سعة يياض العين

فهي كالشمس بهجةً والقضيب ال
لذتِ قدا والرَّم طرْفًا وجيدًا

وقال آخر
ترددَ في خلقِي سُوْدُودِ
ساحًا مرَجِيَّ وَيَأْسًا مَهِيْبًا
فكالسيفِ إِنْ جِثْتُهُ صَارَخًا
وكالبحرِ إِنْ جِثْتُهُ مُسْتَهِيْبًا

وكقول أبي تمام
جُمِعَتْ لَنَا فَرَقُ الْأَمَانِي مِنْكُمْ
بَأَبْرٍ مِنْ رُوحِ الْحَيَاةِ وَأَوْصَلَ
فصْنِيعةً فِي يَوْمِهَا وَصْنِيعةً
قَدْ أَحْوَلَتْ وَصْنِيعةً لَمْ تُحَوَّلِ
كَلْأَزَنْ مِنْ مَاءِ الرَّبَابِ فُقُبِلَ
مُتَنْظَرٌ وَنَخِيمٌ مُتَهَلَّلٌ (١)

ومن جيد التشبيه قول إبراهيم بن العباس
لَنَا إِبِلٌ كَوْمٌ يَضِيقُ بِهَا الْفَضَا
وَيَنْفِرُ عَنْهَا أَرْضُهَا وَسَمَاوُهَا

(١) هذا إقواء من جرّة . الى رفع

فَمِنْ دُونِهَا أَنْ تُسْتَبَاحَ دِمَاؤُنَا
وَمِنْ دُونِنَا أَنْ يَسْتَبَاحَ دِمَاؤُهَا
حَمِيٍّ وَقِرَى فَاَلَمُوتُ دُونَ مَرَامِهَا
وَأَيْسَرُ خَطْبِ يَوْمِ حَقِّ فَنَاؤُهَا

وقال أبو تمام

وَمَا هُوَ إِلَّا الْوَحْيُ أَوْ حَدُّ مُرْهَفٍ
يُقِيمُ ظُبَاهُ أَخْدَعِي كُلِّ مَائِلِ
فَهَذَا دَوَاءُ الدَّاءِ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ
وَهَذَا دَوَاءُ الدَّاءِ مِنْ كُلِّ جَاهِلٍ

وهكذا ورد قوله

وَكَانَ لَهُمْ غَيْشًا وَعِلْمًا لِمُعْدِمٍ
فِيَسْأَلُهُ أَوْ يَبْحِثُ فِيَسْأَلُهُ

ومن ذلك قول أبي نواس

تَرْجُو وَتَخْشَى حَالَتَيْكَ الْوَرَى كَأَنَّكَ الْجِنَّةُ وَالنَّارُ

وليكن هذا القدر كافيًا في إيراد الأمثلة ففيه كفاية

لمقدار غرضنا في التشبيه المضمرة الأداة، والمظهر الأداة كما
فصلناه من قبل

المطلب الثالث

(في كيفية التشبيه)

اعلم أن التشبيهَ لكثرة وقوعه في الكلام ، وتوسُّع أهل
البلاغة في طرقه يكاد أن تكون كيفية وقوعه غير منحصرة لما
ذكرناه من الاتِّساع ، ولكننا نشير من ذلك إلى كيفيات
خمس بمعونة الله تعالى

(الكيفية الأولى)

هو أن الغرض بالتشبيه ومقصوده ، إنما هو الإبانة
والإيضاح ، ثم إما أن يكون بياناً لحكم مجهول ، أو يكون
بياناً لمقداره . فهذان وجهان ، الوجه الأول أن يكون بياناً
لحكم مجهول ، وهذا نحو أن يكون المدعى يدعى ما
لا يتصورُ ثبوته ولا يُعقل إمكانه ، فيأتي بالتشبيه لبيان
إمكانه وهذا كقول بعضهم

فإن تَفَقَّ الأَنام وَأنتَ منهم

فإنَّ المسكَ بَعْضُ دَمِ الغَزَالِ

فإن الشاعر أراد أن يقول : إن المدوح فاق الأنام بحيث

لم يبق بينه وبينهم مشابهةٌ ومقاربةٌ ، بل صار جنساً برأسه وأصلاً في نفسه ، وهذا في الظاهر كالمتنع ، فإنه يبعد في العقل أن تتناهى بعض آحاد النوع أو شيء من مفرداته في الفضائل الخاصة والمناقب العالية الى حدٍ يصير كأنه ليس من ذلك النوع ، فلما أطلق ذلك عقبه بقوله (فإن المسك بعض دم الغزال) محتجاً به على تصحيح دعواه ، وعلى إمكان ما قاله ، وعلى أنه ليس محالاً ، وبيانه هو أن المسك قد خرج لامحالة عن صفة الدم وحقيقته ، حتى لا يقال هو منه ، ولا يُعدُّ من جنسه ، ولا يوجد فيه شيء من الصفات الشريفة التي للمسك ، فلاجل هذا سيق التشبيه من أجل هذه الفائدة

الوجه الثاني أن يكون بياناً لمقداره ، وهذا نحو أن يحاول نفي الفائدة عن فعل بعض الناس ، وأن يدعى فيه أنه لا يحصل منه على طائل فيقول فيه : فلان كالقايض على الماء ، ويخطُّ في الهواء ، فالتشبيه فيما هذا حاله لم يكن مسوقاً لبيان الإمكان ، بل إنما سيق لمعرفة المقدار ، لأن الفعل في نفسه بالإضافة الى ما يفيد على مراتب مختلفة في الافراط ، والتفريط ، والتوسيط ، فاذا مثل ما ذكرناه من المحسوس عرف قدره ، ولهذا قد يُقال : حجة واضحة

كالشمس ، وجهلٌ أظلم من الليل ، ومدادٌ كحدقة الغراب ،
الى مثل ذلك مما ذكرناه

(الكيفية الثانية)

هو أن المتشابهين من الاشياء متى كانت المباعدة بينهما
أتمّ ، كان التشبيه أعجب ، والسبب في ذلك هو أن المباينة متى
كانت أدخل بينهما كان التشابه أشدّ إعجاباً في النفوس ،
وأقوى تمكناً فيها ، لأن أكثر مبنئ الطباع على أن الشيء
إذا تصوّر ظهوره من مكان يبعدُ ظهوره منه ، ازداد
شغفُ النفس به ، وكثر تعلقها به ، فما يتعذّر وجوده أعجب
مما يتسهّل وجوده ، ولهذا فإن تشبيه الشقائق في حُرّتها
وخضرة أعوادها ، بأعلام الياقوت المنصوبة على رماح من
زبرجد ، في غاية الحسن ، لما كان لا يكاد يوجد ، وهكذا
قوله (مدهن دُرّ حشوهن عقيق) وكذا تشبيه الكواكب
في سماها ، ببساط أزرق فوقه دُرّ منشورة ، ودونه في الرتبة
تشبيه الثريا بمنقود الكرم ، واللجام المفضّض والوشاح
المفصل كما قال امرؤ القيس

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ
تَعَرُّضَ أَثْنَاءِ الْوِشَاحِ الْمُفَصَّلِ
ودونه في التشبيه مشابهة العين بالترجس في قوله
(فأمطرت لؤلؤاً من نرجس)
فمراتب التشبيه متفاوتة كما أشرنا إليه ، وكلما ازداد
البعدُ ازداد التشبيه رقةً وصفاءً

(الكيفية الثالثة)

ان المعاني العقلية وإن كانت ثابتةً مقطوعاً بها متيقنةً ،
خلا أن التمسك بالمحسوسات والتعويل عليها في المشابهة أولى
وأحق ، لكونها تفيد زيادة قوةٍ ومزيد إيضاح ، وإنما كان
الأمرُ كما قلنا لأوجه ثلاثة

أما أولاً فلما يحصل بها من الوثاقة واطمئنان النفس
إليها ، وانسراح الصدر بها ، وقد أشار الله الى ما قلناه بقوله
تعالى « قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي » وأما ثانياً فلأنك
إذا كنت بجانب نهرٍ وأنت تريد أن تخبر بأن فعل صاحبك
لا ثمرة له ولا يحصل منه على فائدة ، فوضعت كفك في الماء
ورفعتُها ، وقلت: انظرُ الى كفي ، هل حصل فيه شيء من الماء ،

فهكذا أنت فيما تفعله وتعالجه ، كان في ذلك ضربٌ من التأثير والقوة والتأكيد أكثر مما في النطق والقول ، وما ذاك إلا من أجل تعقله بالإدراك ، وأما ثالثاً فلأنك لو أردت ضرب مثال في تباين الشيتين وتنافيهما، فأشرت الى الماء والنار فقلت : هل هذان يجتمعان ، فإنك تجد في نفسك لتمثلك من التأثير ما لا تجده اذا أخبرت عن ذلك بالقول ، فقلت هل يجتمع الماء والنار كما قال بعضهم

وَمُكَلِّفُ الْأَيَّامِ ضِدَّ طِبَاعِهَا

مَتَطَلَّبٌ فِي الْمَاءِ جَذْوَةٌ نَارٍ

وَمِصْدَاقُ مَا ذَكَرْنَاهُ هَهُنَا هُوَ أَنَّكَ تَجِدُ فِي قَوْلِهِ

وَيَوْمٍ كَكِظْلِ الرَّمْحِ قَصْرَ طُولِهِ

دَمُ الزَّرْقِ عَنَّا وَاصْطِفَاقُ الْمَزَاهِرِ

مَا لَا تَجِدُهُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ

فِي لَيْلِ صَوْلٍ تَنَاهَى الْعَرَضُ وَالطُّولُ

كَأَنَّمَا لَيْلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولٌ

من مزيد القوة والتأكيد ، وما ذاك إلا لأن الأول مبنى على الإدراك دون الآخر مع أن الأول في المبالغة

دون الثاني ، فإن ظلّ الرمح مُتّناهٍ واتّصال ليل صُولٍ بالليل
لا نهاية له ، ولكن الوجه في قوّته ما ذكرناه فيه

(الكيفية الرابعة)

هو أن العادة جاريةٌ والأساليب مطّردةٌ في تشبيه
الأدنى بالأعلى والأقلّ بالأكثر ، والفاضل بالأفضل ،
وقد يقصد البليغُ في نظمه ونثره على جهة التخيل أن يُؤمّمَ
في الشيء القاصر عن نظيره أنه زائد عليه ، وعند هذا ينعكس
الأمر فيُجعل الأصلُ فرعاً ، ويُشبّه الزائد بالناقص ويجعل
الفرع لأجل المبالغة أعلاً شأنًا من الأصل ، فيرفعه الى رتبة
الأصل كما قال بعض الشعراء

وبدأ الصّباحُ كأن غرّته * وجه الخليفة حين يمتدّحُ
فهذا على أنه جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتمُّ
وأكمل في النور والضياء من الصّباح ، فلما اعتقد هذا وعزم
عليه ساغ له جعل الصّباح فرعاً ووجه الخليفة أصلاً وكما قال
ابن المعتزّ

وكأنما الشمسُ المنيرةُ ديناً * رُجلته حدائدُ الضّرّاب

فهذا وأمثاله وإن عظم التفاوت فيه لكن الذى حسنُ منه هو أنه لم يقصد قصر التشبيه على مجرد الإنارة، وإنما أراد تشبيه مستدير يتلألاً ويلمع، ثم خصوص حسن اللون الموجود فى الدينار المتخلص من حنى السبك، فأما مقدارُ النور والشعاع العظيم فكأنه لم يتعرض له بحال

(الكيفية الخامسة)

اعلم أن التشبيه كما يقع فى المفرد فهو واقعٌ فى المركب، فإذا قصدت إيقاع التشبيه بالمفرد، فانما تقصد الى نفس تلك الحقيقة المجردة مع قطع النظر الى غيرها، وإذا قصدت التشبيه بالمركب، فإنما يؤول الأمر فيه الى تشبيه مفردات بمفردات، فلا جرم حصل التركيب لا محالة، فأما تشبيه المفرد بالمفرد، فمثاله فى الحركة، فإذا أوقعت التشبيه فأنت تجرّدُها من كل وصف يقارنها مما يخالف حقيقتها كما قال ابن المعتز فى صفة البرق

وكان البرق مصحفٌ قار * فانطباقاً مرّة وانفتاحاً

فلم يقع التشبيه فى جميع أوصاف البرق ومعانيه، ولكن نظر الى مجرد الحركة فى الانبساط والانقباض، وقد قصر

تشبيهه على نفس الحركة ، ثم إنه قدّر في نفسه لينظر أيُّ
أوصاف الحركة أخصُّ فوجدَ ذلك في فعل القارىء بأوراق
المصحف من فتحها مرّة ، وإطباقها أُخرى ، فأما تشبيه
المركب بالمركب ، فإنه يجمع أوصافاً مختلفة ، كالشكل واللون
والإضاءة والحركة ، ومثاله مقاله بعضهم

(والشمسُ كالمرآة في كفتِ الأشلِّ)

فإن هذا التشبيه يُريك مع الاستدارة والإشراق
الحركة التي تراها للشمس إذا تأملتَها ، وذلك أن الشمس لها
حركةٌ متلائةٌ دائمةٌ ، ولنورها بسبب ذلك تموجٌ واضطرابٌ
ولا يحصل هذا التشبيه إلاّ بمرآة في كفتِ أشلِّ ، لأن
حركتها تدوم وتتصل ويكون لها سرعة وتموج ، وتلك حالة
الشمس فإنك ترى شعاعها كأنه يهيمُّ أن ينبسط ، وأجود من
هذا التشبيه في اجتماع هذه الأمور قول المهلب الوزير

الشمسُ من مشرقها قد بدتْ مُشرقةً ليس لها حاجبٌ
كأنّها بوثقةٌ أُحميتْ * يجول فيها ذهبٌ ذائبٌ
ولنقتصر على هذا القدر من الكيفيات ففيه كفاية

فيما نريده بمعونة الله تعالى

المطلب الرابع

(في ذكر أحكام التشبيه وهي كثيرة ، ولكننا نورد
ما تمس الحاجة إليه)

(الحكم الاول)

هو أنه لا بدّ من رعاية جهة التشبيه ، ويجب أن لا يتعدى في التشبيه عن الجهة المقصودة ، والآ وقع الخطأ لا محالة ، ومثاله قوله صلى الله عليه « الكمأة جُدرى الأرض » فالغرض من كلامه عليه السلام في تشبيه الكمأة بالجدرى ، هو أنها مفسدة لها كما أن الجدرى يفسد الوجه والبدن ، وليس المقصود من التشبيه هو الاتصال ، فإن مثل هذا لا فائدة فيه ولا ثمرة تحته ، فإن الاتصال غرض حقير لا يقصد التشبيه لأجله ، وكما يقال : النحو في الكلام كالملح في الطعام فإن المقصود من هذا التشبيه هو أن الكلام لا يُجدى ولا يكون فيه نفعٌ إلاّ بمراعاة الأحكام النحوية ، كما أن الطعام لا ينفع ما لم يصلح بالملح ، وليس المقصود ما ذننه بعضهم من أن وجه التشبيه هو أن القليل من النحو مغنٍ ، والكثير مفسدٌ ، كما أن القليل من الملح منصلحٌ للطعام ، وكثيره

مفسدٌ له فهذا باطل ، لأن الزيادة والنقصان في مجارى الأحكام النحوية في الكلام باطلٌ ، وبيانه هو أننا إذا قلنا : إن زيدا قائمٌ ، وكان زيد قائماً فلا بد من رفع أحد الاسمين ونصبه ، فهذا إذا وُجدَ فقد حصل القانون النحوى ، وتمتتع الزيادة عليه ، وإن لم يحصل فقد زال قانون النحو ، ولا فائدة فيه لأنه خارجٌ ، فإذن لا وجه لدخول الزيادة والنقصان في النحو كما لخصناه ، وعلى هذا يكون تشبيه النحو بالملح ليس كما اعتقده ، وإنما هو من جهة الإصلاح كما أشرنا إليه ، فتقرر بما حققناه أن التشبيه قد يكون من جهة ويُظنُّ أنه من جهة أخرى ، وعند هذا يقع الغلط ، وهكذا الحال في قوله عليه السلام « المؤمن كالسُّنبلة ، يعوجُّ أحياناً ويقوم أخرى » فجهة التشبيه هو أنه أراد أن المؤمن يُواقعُ الذنبَ فيتوبُ منه ، ويسترجعُ مرةً بعد أخرى ، والكافر كالأرزقة ، (١) يعنى أنه إذا هفأ في الذنب لم يتذكر ولم يسترجع ، فهو كالأرزقة ، إذا انجمعت لم تقم أبداً . ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يتوب إلا عند الموت بحيث لا يقوم ، ولا تنفعه التوبة

(١) بسكون الراء . شجرة معروفة بالشام تسمى عندنا الصنوبر . من

(كألارزة) اذا انجمفت لا يُرْجى لها استقامة بحال فا
خالف هذه الجهات في التشبيه يكون خطأ بلا مَرِيَّة

(الحكم الثانى)

هو أن الأمر الذى يقع به التشبيه منقسم الى ما يمكن
إفرادُ أحد أجزائه بالذكر ، والى ما يتعذر ذلك فيه ، فمثالُ
الأول قوله تعالى « مثَلُ الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا
كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا » فَإِنَّ شَتَّ جَعَلَتْ التَّشْبِيهَ
مُطْلَقَ الْجَمَارِ فِي الْغَبَاوَةِ وَالْجَهْلِ وَالْبِلَادَةِ وَسُقُوطِ النُّفُوسِ عَنِ
كَرِيمِ الْخِصَالِ ، وَشَرِيفِ الْفِعَالِ ، وَهَذِهِ حَالَةُ الْيَهُودِ ، وَإِنَّ
شَتَّ جَعَلَتْهُ مَرْكَبًا ، وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ الْفَرْضُ إِفْرَادَ الْجَمَارِ بِالتَّشْبِيهِ ،
وَلَكِنِ الْفَرْضُ تَشْبِيهُ حَالِهِمْ فِي كَوْنِهِمْ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ
يَحْمِلُوهَا حَوْلَ مِثْلِهَا فِي امْتِثَالِ أَوَامِرِهَا وَنَوَاهِيهَا ، كَمَثَلِ الْجَمَارِ فِي
حَمَلِهِ لِلْأَسْفَارِ ، فُتِلُّوا فِي السُّخْفِ بِحَالِ الْجَمَارِ الْحَامِلِ فَوْقَ
ظَهْرِهِ ، جَعَلَ مِثْلًا لِمَا كَانُوا مِنْ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَ (أَسْفَارًا)
جَعَلَ مِثْلًا لِنَفَاسَةِ الْحَمُولِ ، وَعَدَمِ انْتِفَاعِ الْحَامِلِ بِهِ ، فَصَارَ
حَاصِلُ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ مَشْبَهُونَ بِالْجَمَارِ الْحَامِلِ فَوْقَ ظَهْرِهِ كُتُبًا
لَا يَدْرِي حَالَهَا ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ بَشَّارِ

وَكأَنَّ أَجْرَامَ السَّمَاءِ لَوَامِعًا * دُرَّرَ نُثْرُنٌ عَلَى بَسَاطِ أَزْرَقٍ
فَإِنْ شئتَ جَعَلْتَهُ مِنَ الْمَفْرَدِ فَقُلْتَ : كَأَنَّ النُّجُومَ فِي
ضَوْئِهَا دُرَّرٌ ، وَكَأَنَّ السَّمَاءَ فِي زُرُقِهَا بَسَاطٌ أَزْرَقٌ ، فَهَذَا
مَقُولٌ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَإِنْ شئتَ جَعَلْتَهُ مِنْ بَابِ الْمَرْكَبِ ،
فَقُلْتَ : لَمْ يَكُنِ التَّشْبِيهُ بِمَطْلُوقِ الدَّرْرِ ، وَلَا بِمَطْلُوقِ الْبَسَاطِ ،
وَإِنَّمَا الْفَرَضُ النُّجُومُ فِي ضَوْئِهَا وَتَلَاثُهَا إِلَى زُرُقَةِ أَدِيمِ
السَّمَاءِ ، كَبَسَاطِ أَزْرَقٍ نُثِرَتْ عَلَيْهِ دُرَرٌ صَافِيَةٌ ، وَنَظِيرُ هَذَا
الْقِسْمِ ، عَقْدٌ مِنْ دُرٍّ وَيَاقُوتٍ ، فَهُوَ إِذَا فُصِّلَ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ،
فَهُوَ عَلَى حَظٍّ مِنَ الْإِعْجَابِ ، وَهُوَ إِذَا نُظِمَ فِي سِلْكِ وَاحِدٍ ،
فَهُوَ عَلَى حَظٍّ وَافِرٍ مِنَ الزَّيْنَةِ وَالْحَسَنِ وَالنُّضَارَةِ ، وَمِثَالُ الثَّانِي
وَهُوَ مَا يَتَعَدَّرُ فِيهِ الْإِفْرَادُ ، قَوْلُهُ تَعَالَى « وَمِثْلُ كَلِمَتِهِ
خَيْثَةٌ كَنَجْرَةٍ خَيْثَةٌ » فَإِنَّ الْمَقْصُودَ تَشْبِيهُهُ كَلِمَةً مَوْصُوفَةً
بِالْخَيْثِ بِشَجَرَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِالْخَيْثِ أَيْضًا ، فَلَوْ سَلَبْتَ الْكَلِمَةَ
صِفَةَ الْخَيْثِ قَائِلًا . وَمِثْلُ كَلِمَةِ كَشَجَرَةٍ خَيْثَةٌ ، أَبْطَلْتَ
بِلَاغَةَ الْآيَةِ ، وَأَزَلْتَ عَنْهَا رَوْتَقَ الْفَصَاحَةِ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ
كَأَنَّ الْمَرِيخُ وَالْمَشْتَرِي قُدَّامَهُ فِي شَامِخِ الرَّفْعَةِ
مَنْصَرَفٌ بِاللَّيْلِ عَنْ دَعْوَةِ قَدْ أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَةٌ
فَالْفَرَضُ أَنَّ التَّشْبِيهِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَرِيخِ عَلَى انْفِرَادِهِ ،

ولكن إنما حصل له من جهة الحالة الحاصلة له من كون المشتري قدامه ، ولهذا كانت الواو في قوله والمشتري قدامه ، واو الحال ، فهي كالصفة في كونها تابعة لا يمكن إفرادها بالذكر ، بل تذكّر في ضمن الأول على طريق التبعية ، فلو أبطلت التركيب قائلاً . كأنما المريح منصرف عن دعوة ، كان خلفاً من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغاً ، ونظير هذا القسم ، خاتم من فضة ، وسوار من ذهب ، فإنه لا يفيد الحسن والإعجاب إلا إذا كان مركباً منظماً ، فإن زال تركيبه ونظامه ، خرج عن إعجابه وحسنه وبطل

(الحكم الثالث)

أعلم أن من التشبيه ما يحضر في الذهن ويسهل إدراكه ، ويسمى القريب ، ومنه ما يحتاج الى نوع فكرة وتأمل ، ويسمى الغريب ، ولندكر الأمرين جميعاً بالأمثلة ، مثال الأول وهو القريب ، وذلك متى أخطرت ببالك استدارة قرص الشمس وتنورها وتموج ضوئها ، فإن المرآة المجلوة تقع في قلبك وتعرف من أول وهلة كونها مشبهة للشمس ، وهكذا إذا نظرت الى السيف المصقول عند سلته ،

فإنك تذكر لمعان البرق ، فهذا تشبهه به ، وإذا رأيت الثياب
الموشاة من الحرير في رقعتها وصفائها ، وإحكام ألوانها ، فإنك
تشبهها بالروض المطور ، المفتر عن أزهاره ، المبتسم عن
أنواره ، فهذه الأمور وما شابهها تعد من التشبيه القريب كما
ذكرناه ، ومثال الثاني وهو الغريب فهو الذي يحتاج في إدراكه
إلى دقة نظر وقوة فكر ، وهذا نحو تشبيه الشمس بالمرآة
في كفة الأشل ، ومثل تشبيهها في التموج والإتارة بالبوتقة
من الذهب ، ونحو تشبيه الخرف في الكأس في لونه ، بمداهن درر
حشوهن عقيق ، ومثل تشبيه حمرة الشقائق مع خضرة
أعوادها ، بأعلام ياقوت منصوبة على رماح من زبرجد ، إلى
غير ذلك مما يحتاج إلى مزيد فكرة ونظر

(الحكم الرابع)

كل تشبيه على جميع أنواعه ، فلا بد فيه من اشتماله على
أركان أربعة ، المشبه ، والمشبّه به ، والوصف الجامع بينهما ،
وكيفية التشبيه في قربه وبعده ، وكونه مفرداً ومركباً ، ونادراً
وماً لوفاً ، إلى غير ذلك ، فمتى كثرت الأوصاف ، كان أدخل
في الغرابة وأعجب في مقاصد البلاغة ، وأقرب مثال له في اجتماع

أوصاف التشبيه قوله تعالى « إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ
مِنَ السَّمَاءِ » الى قوله تعالى « كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ » فالآية
في نظمها مشتملة على عشر جمل ، كل واحدة منها على حظ
من التشبيه ، ثم يكون التشبيه أيضاً حاصلًا من مجموعها من
غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض ، فإنك لو حذف
منها جملة واحدة ، تطرق الخرم إليها على قدر المحذوف ،
وكان مخلاً بمنزى التشبيه الذي قصد فيها ، وهكذا القول في
الإفراد في التشبيه ، والتركيب ، فالإفراد نحو تشبيهك الكلام
بالعسل ، في أن كل واحد منهما يوجب للنفس لذة وحالة
محمودة ، والمركب كقولك « أعط القوس باريها » فانه ليس
الغرض إعطاء مطلقاً ، وإنما المقصود إعطاء من هو أهل
للرماية ، ومنه قولهم « الرامي بغير وتر ، والساعي الى الهيحاء
بغير سلاح ، فالتشبيه فيما هذا حاله مركب كما ترى

(الحكم الخامس)

أعلم أن من جملة التشبيهات المركبة ما يُظن لكثرة
اتصاله أنه لا يمكن فصل بعضه عن بعض ، وليس الأمر
كذلك ، وهذا كقول امرئ القيس

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا
لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

فليس يحصل من أجل ضمّ الرّطب من القلوب الى اليابس ، هيئة تجب مراعاتها ، ويعنى بملازمتها ، ولا لاجتماع الحشف البالى ، مع العناب غرض تجب فيه المضامة والملاصقة ، ولو فرقت هذه التشبيهات لم يكن هناك إخلال بالمعنى المقصود ، فلو قلت : كأن الرّطب من القلوب عناب ، وكأن اليابس حشف من الطير في وكر العقاب ، لم يكن أحد التشبيهين موقوفاً في إفادته لما يفيد على الآخر ، ونظيره قول أبي الطيب المتنبي

بَدَتْ قَرَأً وَمَاتَ خُوطَ بَانَ

وَفَاحَتْ عَنَبْرًا وَرَنْتَ غَزَالَا

فهذا من التشبيه المضمّر الأداة ، وكل واحد منهما مستقل بنفسه ، وفيما ذكرناه غنية عما عداه ، وبتمامه يتم الكلام على أسرار التشبيه ، فأما كونه معدوداً من المجاز أم لا ، فقد أوضحنا حاله ، وقد تجز غرضنا من القاعدة الثانية المرسومة للتشبيه ، والحمد لله

﴿ القاعدة الثالثة ﴾

(من قواعد المجاز في ذكر حقائق الكناية)

أعلم أن الكناية وادٍ من أودية البلاغة ، وركنٌ من أركان المجاز ، وتختصُّ بدقّةٍ وغموضٍ ، ومن أجل ذلك حصل الزلل لكثير من الفرق ، لسبب التأويلات ، كما عرضَ للباطنية فيما أتوا به من قبح التأويل وشنيعه ، ولطوائف من أهل البدع والضلالات ، وما ذاك إلا من جهلهم بمجاريها ، وما يجوز استعماله منها ، وما لا يجوز ، فلا جرم كانت مختصةً بمزيد الاعتناء ، لما يحصل فيها من الفوائد الكثيرة ، والنسكت الغزيرة ، ولنذكر ماهية الكناية ، ثم نردفها بالفرق بين الكناية ، والتعريض ، ثم تذكر أقسامها وأمثلتها ، فهذه فصولٌ أربعة فصلها بمعونة الله تعالى

﴿ الفصل الأول ﴾

(في تفسير لفظ الكناية وبيان معناها)

ولكثرة دورها في الكلام استعملت في اللغة، والعرف،
والاصطلاح ، فهذه مجارٍ ثلاثة

﴿ المجرى الأول ﴾

(في لسان أهل اللغة)

الكناية مصدر كنى يَكْنِي ، وكنيته تَكْنِيَةٌ كنية حسنة ،
ولامها واوٌ وياؤه ، يُقال . كناههُ بكنيه ، ويكنوهُ ، والكنيةُ
بالأب ، أو بالأم ، وفلانٌ يُكْنَى بأبي عبد الله ، وفلانةُ
تُكْنَى بأمّ فلان ، ولا يُقال . يُكْنَى بعبد الله ، ولا زينبُ
تُكْنَى بهندٍ ، وإنما هو مقصورٌ على الأب ، والأم ، وفلان
كُنِيَ فلان ، اى مكنى بكنيته ، كما يُقال سَمِيَهُ ، اى مسمى
باسمه ، وكُنِيَ الرَّؤْيَا ، هى الأمثالُ التى تكونُ عند الرؤيا
يُكْنَى بها عن أعيان الأمور ، وفى الحديث «إِنَّ للرُّؤْيَا كُنْيَةً ،
ولها أسماءٌ فكنُّوها بكنائِها ، واعتبروا بأسمائها »

﴿ المجرى الثانى ﴾

(في عرفِ اللغة)

الكناية مقولةٌ على ما يتكلم به الانسانُ ، ويُريد به
غيره ، وأنشد الجوهريُّ لأبى زياد
وَإِنِّي لَأَكْنُو عَنْ قَدُورٍ بغيرِها
وَأَعْرَبُ أَحْيَانًا بِهَا وَأَصَارِحُ

والكُنْيَةُ بالضم ، والكسر في فائها ، واحدة الكُنْيُ ،
واشتقاقها من الستر ، يُقال . كُنَيْتُ الشيءَ ، إذا سترتهُ ،
وإنما أُجْرِيَ هذا الاسمُ على هذا النوع من الكلام ، لأنه
يسترُ معنىً ويظهرُ غيرهَ ، فلا جَرَمَ سَمَّيتُ كنايةً ، فالعُرْفُ
متناولٌ للعبارة كما ترى

﴿ المجرى الثالث ﴾

(في مصطلح النظار من علماء البيان)

وقد ذكروا في بيان معناها تعريفات كثيرة ، ونحن
نورد الأقوى منها بمشيئة الله تعالى

(التعريف الأول)

ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني . وحاصلُ كلامه هي
أن يُريدَ المتكلمُ إثباتَ معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ
الموضوع له في اللغة ، ويأتي بتاليه وجوداً ، فيؤمى به إليه ،
ويجعله دليلاً عليه ، ومثاله قولنا . فلان كثيرُ رمادِ القدرِ ،
طويلُ نجادِ السيفِ ، فنكني بالأول عن جوده ، وبالثاني
عن طول قامته ، هذا ملخصُ كلامه ، وهذا فاسدٌ لأمر ثلاثة ،
أما أولاً فلأن قوله (ويأتي بتاليه) إما أن يريد بتاليه مثله ،

فهو خطأ ، فإنَّ الكناية ليست مماثلة لما كان من اللفظ الذي
تُرك بالكناية ، لأن كثرة الرماد ، ليس مُماثلاً لكونه كريماً ،
وإمّا أن يريد معنى آخر ، فيجب ذكره حتى ننظر فيه ، إمّا
بصحة ، وإمّا بفساد ، وأمّا ثانياً فلأنَّ قوله (فيومئذ به)
ليس يخلو الإيماء ، إمّا أن يكون على جهة الحقيقة ، أو على
جهة المجاز ، فلفظة الإيماء محتملة لما ذكرناه ، وليس في
الإيماء إشارةً الى أحد الوجهين ، فلا بُدَّ من بيان أحدهما ،
وإلاَّ كان كلاماً مُجملاً لا يفيد فائدة ، وهو مُجانبٌ لصناعة
الحدود ، وأمّا ثالثاً فلأنَّ ما هذا حاله ينتقض بالاستعارة في
نحو قولك . رأيت الأسد ، ولقيتُ بحراً ، فإنك فيه قد تركتَ
اللفظَ الموضوع للشجاعة والكرم ، وأتيتَ بتاليهما ، وأومأتَ
بهما اليه ، وإذا دخلت الاستعارة في هذا الحدِّ ، كان باطلاً ،
لأنه لم يُفد خصوصية الكناية على انفرادها ، وقد مرَّ
الشيخان أبو المكارم صاحب التبيان ، والمطرزى على ما قاله
الشيخ عبد القاهر ، ولم يعترضاه بما ذكرناه من الإفساد

(التعريف الثاني)

ذكره ابنُ سراج المالكى في كتابه المصباح ، وتقريرُ
ما قاله في ماهية الكناية ، هو تركُّ التصريح بالشىء الى

مساويه في اللزوم ، لِيُنْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ ، فَقَوْلُهُ (تَرْكُ
التَّصْرِيحِ بِالشَّيْءِ) عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ الْمَجَازِيَةِ ، فَإِنَّهُ مُتَّفَقَةٌ
فِي تَرْكِ التَّصْرِيحِ بِحَقَائِقِهَا الْمَوْضُوعَةِ مِنْ أَجْلِهَا ، وَقَوْلُهُ « إِلَى
مَسَاوِيهِ فِي اللَّزُومِ لِيُنْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ » يُحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الاسْتِعَارَةِ
فِي مِثْلِ قَوْلِكَ . رَأَيْتَ أَسَدًا ، فَإِنَّكَ انْتَقَلْتَ فِي الْكِنَايَةِ عَنِ
لِغْظِ إِلَى مَا يَسَاوِيهِ فِي مَقْصُودِ دَلَالَتِهِ ، فَإِنَّ الْوَصْفَ كَمَا يَلْزَمُ
قَوْلَنَا فَلَانٌ كَرِيمٌ ، فَانْهُ يَلْزَمُ مَسَاوِيَهُ أَيْضًا وَهُوَ قَوْلُنَا فَلَانٌ
كَثِيرٌ رَمَادٍ الْقَدْرُ ، بِخِلَافِ قَوْلِنَا . أَسَدٌ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِمَّاثِلًا
لِقَوْلِنَا فَلَانٌ شَجَاعٌ فِي مَقْصُودِ دَلَالَتِهِ ، بَلْ يُخَالِفُهُ فِي نَفْسِ
دَلَالَتِهِ ، فَإِنَّهُ دَالٌ عَلَى خِلَافِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُنَا فَلَانٌ شَجَاعٌ ،
وَإِنَّمَا شَارَكَهُ فِي بَعْضِ مَعَانِيهِ ، وَهُوَ الشَّجَاعَةُ فَاقْتَرَقَا ، وَقَوْلُهُ
(لِيُنْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ) يَعْنِي أَنَّ فَائِدَةَ الْمَسَاوَاةِ فِي الدَّلَالَةِ ،
هُوَ الْمَسَاوَاةُ فِي الْمَلْزُومِ ، فَهَذَا مُلَخَّصٌ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ سِرَاجٍ الْمَالِكِيُّ
فِي كِتَابِ الْمَصْبَاحِ مَعَ فَضْلِ بَيَانِ مَنَّا لِقِيُودٍ فِي الْحَدِّ أَغْفَلَهَا فِيهِ
(التَّعْرِيفُ الثَّانِي)

حَكَاهُ ابْنُ الْأَثِيرِ عَنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ ، وَحَاصِلُ مَا
قَالَهُ فِي تَفْسِيرِ الْكِنَايَةِ ، هِيَ اللَّغْظُ الدَّالُّ عَلَى الشَّيْءِ بِغَيْرِ

الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه ،
وزعم أن مثال ما قاله هو ، اللبس ، والجماع ، فإن الجماع اسم
موضوع حقيق لعناه ، واللبس كناية عنه ، وبينهما الوصف
الجامع ، لأن الجماع لبس وزيادة ، فكان دالاً عليه بالوضع
المجازي ، هذه زبدة كلامه ، وفائدته ، وهو فاسد لأمر ثلاثة ،
أما أولاً فلأن هذا يبطل بالتشبيه ، فإنه اللفظ الدال على
غير الوضع الحقيقي في وصف من الأوصاف ، كقولنا . كأن
زيداً الأسد ، فأدخل فيه ما ليس منه ، وأما ثانياً فلأن
الكناية لا تفتقر إلى ذكر جامع ، فإتينا إذا قلنا فلان كثير
رماد القدر ، وجعلنا هذا دلالة على كونه كريماً ، فهو غير محتاج
إلى ذكر (جامع) فاعتبار ذكر الجامع في الكناية يخرجها
عن حقيقة وضعها ، ويبطل فائدتها ، وأما ثالثاً فلأنه ذكر
الكناية والمكنى في حد الكناية ، وهذا فيه تفسير الشيء
بنفسه ، وإحالة بأحد المجهولين على الآخر ، فلا جرم كان
باطلاً ،

(إشارة) اعلم أن ما ذكر ابن سراج المالكى في
تعريف الكناية ، وإن كان أسلم مما حكاه ابن الأثير ،
وأدخل في التحقيق ، لكنه لا يخلو عن نظر من وجهين ،

أما أولاً فلأن ما ذكره حاصلٌ في الاستعارة في نحو قولك :
رأيت الأسدَ ، ولقيت البحرَ ، فإنك تركت التصريح بقولك
لقيت الشجاعَ الى لفظ الأسدَ ، والكريم الى لفظ البحرَ ،
والكناية مخالفة للاستعارة في ماهيتها ، فلا يُخلطُ أحدهما
بالآخر ، وأما ثانياً فإن قوله (الى مساويه في اللزوم لينتقل
منه الى الملزوم) إن أراد بالملزوم ، المدلولَ ، فذكر المدلول
أوضح ، فلا حاجة الى العدول عنه ، وإن أراد به معنى آخر
غير المدلول فهو خطأ لا فائدة فيه ، لأنه لا مشاركة بينهما إلا
في مدلولهما لا غير ، ولهذا كان كناية عنه ، نعم إنما حمله على
هذا هو أنه كان مولعاً بممارسة المنطق ومعالجته ، فغلبت عليه
عباراته ، (وما كلُّ آذانٍ تسمعُ القيل) فإن موضوع علم البيان
هو الفصاحة والبلاغة ومعرفة أساليبيهما ، وهما بمعزل عن علم
المنطق ، فلا ينبغي أن يمزج أحدهما بالآخر لاختلاف
حقائقهما

(التعريف الرابع)

حكاه ابن الأثير عن بعض الأصوليين ولم أعرف قائله
وهو مصدقٌ فيما نقله ، قال : في حد الكناية ، إنها اللفظ

الذي يحتمل الدلالة على المعنى ، وعلى خلافه ، وهذا فاسد
لامرين ، أمّا أولاً فلأن ما قاله يبطل باللفظ المشترك في نحو
قولك : قرء ، وشفق ، فإن كل واحد منهما دالّ على معنى ،
وعلى خلافه ، وأمّا ثانياً فلأن ما ذكره يبطل بالحقيقة والمجاز ،
فإن قولنا : أسد ، وبجر ، كما يدل على ما وُضع له بالحقيقة فهو
دالّ على ما استعمل فيه من المجاز ، فيلزم أن يكون ما
ذكرناه من الكناية ، وهو باطلٌ ، فأما ابن الخطيب الرازي
فما زاد في حد الكناية في كتابه نهاية الإيجاز على أن قال :
هي اللفظ الدالّ على معنى مقصودٍ مع ملاحظة معناه الأصليّ ،
هذا ملخص كلامه ، ولم يُورده على جهة التحديد ، وهذا
فاسدٌ بالاستعارة فإنها دالة على معنى مقصودٍ مع ملاحظة
معناها الأصليّ ، فيلزم على ما قاله دخولها في الكناية ، ويبطل
أيضاً بالحقيقة مع مجازها ، فإنه ما من مجازٍ يدلُّ على معنى الآ
وهو دالّ على حقيقة ، وفي هذا دخول أنواع المجاز في الكناية ،
وهذا باطلٌ ، والعجب من إطلاقه هذا الإِطلاق مع إدراكه
لصناعة الحدود ، وتصوّنه عن النقوض ، وتبحّره في علم الكلام

(التعريف الخامس)

مقاله ابن الأثير عن نفسه وهو كل لفظ دلّ على معنى يجوز حملُه على جانبي الحقيقة والمجاز بوصفِ جامعٍ بين الحقيقة والمجاز ، وهذا نحو قوله تعالى « نساؤُكم حرثُ لكم » فان لفظ الحرث دال على معناه بالحقيقة ، لكنه استعمل في مجازه ههنا وهو الجماع في المأثري المخصوص الصالح للزرع ، فلما كان دالاً على حقيقته ومجازه لا جرّمَ كان كناية ، فهذا ملخص كلامه مع حذف كثير من فضلاته وهو فاسدٌ لأوجه ثلاثة ، أمّا أولاً فلأن ظاهر كلامه (معنى) يجوز حمّله على جانبي الحقيقة والمجاز ، يدلّ على ان المحمول معنى واحدٌ على جهة الحقيقة والمجاز ، وهذا خطأ فإن المعنى الواحد لا يجوز أن يكون حقيقة ومجازاً لا اجتماع النفي والاثبات فيه ، لأنه يصير حقيقة ، ليس حقيقة وهو باطل ، بل الحق في الكناية أنهما معنيان ، أحدهما حقيقة ، والآخر مجاز ، وظاهر كلامه أنه معنى واحدٌ لأن قولنا فلان كثيرُ رماد القدر ، هو بأصله دالّ على كثرة الرماد ، وبمجازه على كرم الموصوف الكثرة ضيفانه ، فقد أساء في هذا الإطلاق ، وأمّا ثانياً فلأن ما ذكره يبطل بالاستعارة

في مثل قولنا فلان أسدٌ وبحرٌ، فإن قولنا : أسدٌ كما يدلُّ بحقيقته على السبع ، فهو دالٌّ بمجازه على الشجاعة ، فيجب دخوله في حدِّ الكناية ، وأمّا ثالثاً فلأن قوله (بوصفٍ جامعٍ بين الحقيقة والمجاز) يدخل فيه التشبيه ، فإنه لا بدَّ من اعتبار أمرٍ جامعٍ ، بخلاف الكناية ، فإنها لا تقتصر إلى ذكر الجامع ، فاعتبارُ قيد الوصف الجامع ، يُدخلها في التشبيه ويُخرجها عن حقيقتها ، فهذا ما يرد على حدِّ ابن الأثير في الكناية ، ولقد طوَّلَ فيه أنفاسه ، وزعمَ أن أحداً لم يسبقه إلى هذه المقالة ، ومن العجب أنه قد عاب على مَنْ ذكر في حدِّ الكناية ذكرَ الجامع كما حكاه عن بعض علماء البيان ، وأبطله بالتشبيه ، ومع ذلك فإنه قد اعتبره في حدِّه ، وهذه مناقضة على القرب ، ولم يدر أن العلم بصناعة الحدود بمَعزَلٍ عن علم الكتابة ، فهو (ممن حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء) فأذا عرفت فساد هذه الحدود بما لخصناه ، فالخيار عندنا في بيان ماهية الكناية ، أن يقال : هي اللفظ الدالُّ على معنيين مختلفين ، حقيقةً ومجازاً من غير واسطة ، لا على جهة التصريح ، ولتفسّر مرادنا بهذه القيود ، فقولنا . اللفظُ الدالُّ يُحترز به عن التعريض ، فإنه ليس مدلولاً

عليه بلفظ ، وإِنَّمَا هو مفهومٌ من جهة الإِشارة والفحوى كما سنقرر ماهيته من بعدها بمعونة الله تعالى ، والتفرقة بينه وبين الكناية وقولنا على معنيين ، يُحترز به عما يدلُّ على معنى واحدٍ ، فَإِنَّه ليس كناية ، ويدخل فيه اللفظ المتواطىء ، كرجل ، وفرس ، واللفظُ المشتركُ كقولنا قرء ، وشفق ، فَإِنَّهما دالان على معنيين ، وقولنا مختلفين ، يُخرج عنه المتواطىء ، فَإِنَّ دلالاته على أمور متماثلة ، وقولنا حقيقة ومجاز ، يُحترز به عن اللفظ المشترك ، فَإِنَّ دلالاته على ما يدلُّ عليه من المعاني على جهة الحقيقة لا غير ، وقولنا من غير واسطة ، يُحترز به عن التشبيه ، فَإِنَّه لا بُدَّ فيه من أداة التشبيه ، إِمَّا ظاهرة كقولك زيد كالأسد ، وإِمَّا مضمرة ، كقولك زيد البحر ، وقولنا على جهة التصريح ، يُحترز به عن الاستعارة ، فَإِنَّ دلالاتها على ما تدلُّ عليه من جهة صريحها ، إِمَّا من غير قرينة ، كدلالة الأسد على الحيوان ، وإِمَّا مع القرينة كدلالة الأسد على الشجاع ، فكلاهما مفهومٌ من جهة التصريح ، بخلاف الكناية فَإِنَّ الجماع ليس صريحاً من قوله تعالى « فَأَتُوا حَرثَكُمْ » وإِنَّمَا هو مفهومٌ على جهة التبع كما دلت عليه بحقيقتها فهذا هو الحدُّ الصالحُ لتقرير ماهية الكناية

﴿ تنبيه ﴾

أعلم أن أكثر علماء البيان على عد الكناية من أنواع المجاز - خلافا لابن الخطيب الرازي ، فإنه أنكر كونها مجازا ، وزعم أن الكناية عبارة عن أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معنى ثانياً هو المقصود ، فإذا كنت تفيد المقصود بمعنى اللفظ ، وجب أن يكون معناه معتبراً فيما نقلت اللفظة إليه عن موضوعها . فلا يكون مجازا ، ومثاله على زعمه أنك إذا قلت فلان كثير رماد القدر ، فانك تريد أن تجعل حقيقة كثرة الرماد دليلاً على كونه جوادا ، فأنت قد استعملت هذه اللفظة في الأصل و غرضك في إفادة كونه كثير الرماد معنى يلزم الأول ، وهو الكرم ، فاذا وجب في الكناية اعتبار معناها الأصلي لم يكن مجازا أصلا هذا ملخص كلامه في كتابه نهاية الإيجاز ، وهو فاسد لأمرين ، أما أولا فلأن حقيقة المجاز ، ما دل على معنى ، خلاف ما دل عليه بأصل وضعه ، في قوله تعالى « أولا مستم النساء » فإن الحقيقة في الملامسة هي مماسّة الجسد للجسد ، ودلالة الملامسة على الجماع ليس بأصل الوضع ، وهذه هي فائدة المجاز ، وأما ثانيا فلأن

الكناية قد دلت على معناها اللغويّ الذي وُضعت من أجله ،
فبعد ذلك لا يخلو حالها ، إمّا أن تدلّ على معنىٍ مخالفٍ لما
دلت عليه بالوضع أم لا ، فإن لم تدلّ فلا معنى للكناية ،
وإن دلت عليه وجب القول بكونه مجازاً ، لما كان مخالفاً لما
دلت عليه بالوضع ، والعجب من ابن الخطيب حيث أنكر
كون الكناية مجازاً ، واعترف بكون الاستعارة مجازاً ،
وهما سيان في أن كلّ واحدٍ منهما دالّ على معنىٍ يخالف
ما دلّ عليه بأصل وضعه

« دقيقة »

أعلم أن التفرقة بين الكناية والاستعارة ظاهرة ،
وذلك أنك إذا قلت جاءني الأسد ، ورأيت أسداً فهذا
وما شاكه تجوزٌ بالاستعارة فأنت إذا أطلقتها فالمرادُ
به حقيقةً وهو السبع فلا تحتاج فيه الى قرينة ، وإذا أردت
به الشجاع فأنت تحتاج فيه الى قرينة ، فهما بالحقيقة وضمان ،
أحدهما مجازٌ ، والآخر حقيقةٌ ، فمتى أفاد الحقيقة فإنه لا يُفيد
المجاز ، ومتى أفاد المجاز فإنه لا يُفيد الحقيقة ، بخلاف الكناية ،
فإنها إذا أطلقت فالمعنيان أعني الحقيقة والمجاز مفهومان معاً

عند إطلاقها ، ومثالها قولنا . فلان كثير رَمَادِ القِدرِ ، فَإِنَّكَ
قد استعملت هذه الألفاظ في معانيها الأصلية ، وغرضك في
إفادة كونه كثير رَمَادِ القِدرِ إفادةً معنى آخر يلزمه ، وهو
الكرم ، وهكذا في قوله تعالى « أَوْلَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » فَإِنَّكَ
قد أفدت به موضوعه اللغوي بالأصالة ، لكنه قصد به معنى
آخر وهو الجماع ، فهما مفهومان عند الإطلاق لكن أحدهما
حقيقة والآخر مجاز كما قررنا ، فقد وضح الفرق بينهما بما
أشرنا إليه ، نعم هذا هو الذي غرَّ ابن الخطيب حتى أبطل
كون الكناية مجازاً ، فإنه لما كان معناها اللغوي مفهوماً
عند استعمال كونها مجازاً في غيره ، أبطل مجازها ، وظنَّ أنَّ
كون معناها اللغوي مفهوماً عند استعمالها في مجازها يُزيلُ
كونها مستعملة في المجاز ، وليس الأمر كما زعمه ، بل هما
مفهومان معاً ، فأما ابن الأثير ، فهو وإن قال إن الكناية من
باب الاستعارة ، لكنه أحسن حالاً من ابن الخطيب ، فإنه
بقوله هذا لم يُخرجها عن حدِّ المجاز وحكمه ، لأن الاستعارة
من باب المجاز ، فكما أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث
يُطوى ذكر المستعار له ، فهكذا حال الكناية ، فاتها لا تكون
إلا حيث يكون ذكر المكنى عنه مطوياً فيه ، فإذا ن

حاصلُ الكلام في الكناية ، أنه يتجاوزُها أصلاً ، ثم ذاك
الأصلان يستحيلُ فيهما أن يكونا حقيقتين ، لأن ذلك
هو اللفظُ المشتركُ ، وباطلٌ أن يكونا مجازين ، لأن المجاز
فرعٌ على الحقيقة كما مرَّ بيانه ، وإذا كان فرعاً على حقيقةٍ
نقل عنها ، فإنها لا تُنزلُ إلا على تلك الصورة المنقولة بعينها
من غير زيادة ، فكما أن المجاز نفسه لا يكون له حقيقتان ،
فهكذا حالُ المجازين لا يصدران عن حقيقة واحدة ، فإذا
بطل هذان القسمان لم يبق إلا أنه يتجاوزها حقيقةً ومجازاً ،
وهذا هو مطلوبُنا ، ولا قسم ههنا رابعٌ فنورده وتكلم عليه ، هذا
ملخص كلام ابن الأثير فيما زعمه ، والحق الذي لا غبارَ على
وجهه ، أن الكناية مخالفةٌ للاستعارة ، وإن كانتا معدودتين من
أودية المجاز ، والتفرقة بينهما تقع من أوجه ثلاثة ، أولها من
جهة العموم ، والخصوص ، فإن الاستعارة عامةٌ ، والكناية
خاصةٌ ، ولهذا فإن كل استعارة فهي كناية ، وليس كل كناية
استعارة ، وثانيها أن الكناية يتجاوزها أصلاً ، حقيقةً ومجازاً ،
وتكون دالةً عليهما معاً عند الإطلاق ، بخلاف الاستعارة ،
فإن لفظ الأسد يستعمل في السبع فيكون دالاً عليه ، ثم
يستعمل في الشجاع فيكون دالاً عليه ، فأما الكناية فهي

دالة على الحقيقة والمجاز جميعاً عند الإِطلاق ، وثالثها هو أن لفظ الاستعارة صريحٌ ، ودلائلها على ما تدل عليه من الحقيقة والمجاز على جهة التصريح ، بخلاف الكناية ، فإن دلائلها على معناها المجازي ، ليس من جهة التصريح ، بل من جهة الكناية ، فقد اقتصرت من هذه الأوجه كما ترى ، فوجب القضاء بكون حقيقة أحدهما مخالفةً لحقيقة الأخرى ، لا يُقال فعلى أى وجه يكون التعويلُ في اشتقاق اسم الكناية ، هل يكون من الستر ، أو يكون اشتقاقها من الكُنية ، لأننا نقول : الأمران محتملان فيها

وبيانه ، أمّا اشتقاقها من الستر فهو ظاهرٌ ، لأن المجاز مستورٌ بالحقيقة حتى يظهر بالقرينة ، فالحقيقة ظاهرة والمجاز خفيٌ ، وأمّا اشتقاقها من الكُنية فهو ممكنٌ أيضاً ، لأن الرجل إذا كان اسمه محمداً ، فهو كالحقيقة في حقه ، لأنه هو الموضوع بإِزائه أوّلاً ، وأمّا قولنا : أبو عبد الله ، فإنه أمرٌ طارىءٌ بعد جرى محمد عليه ، لأنه كأنهم لا يطلقونه عليه إلا بعد أن صار له ابنٌ يُقال له عبد الله حقيقة ، أو تفاقواً ، فهذا قلنا بأنه كنيةٌ ، لما كان موضعاً للاسم وكاشفاً عنه فيما كما ترى صالحان للاشتقاق

— الفصل الثاني —

في بيان ماهية التعريض ، وذكر التفرقة بينه وبين الكناية ، أما حقيقة التعريض فله مجريان المجري الأول ، لغوي ، والتعريضُ خلافُ التصريح ، يقال : عرضتُ لفلان أو بفلان إذا قلت قولاً وأنت تعنيه ، ومنه المعاريضُ في الكلام ، وفي أمثالهم « إنَّ في المعاريضِ لَمَنْدُوحَةٌ عَنِ الكَذِبِ » أرادوا أن المعاريض فيها سعةٌ عن قصد الكذب وتعمده ، واشتقاقه من قولهم عرض له كذا ، إذا عنَّ ، لأن الواحد منا قد يعرضُ له أمرٌ خلاف التصريح فيؤثره ويقصده

المجري الثاني في مصطلح علماء البيان وله تعريفان

(التعريف الأول)

ذكره ابن الأثير ، وحاصل ما قال : أنه اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم ، لا بالوضع الحقيقي ، ولا المجازي ، فقوله اللفظ الدال على الشيء ، عام في جميع ما يدل عليه اللفظ من جهة النص والظاهر والحقيقة والمجاز ، وقوله من طريق

المفهوم : يُخرج جميع ما ذكرناه ، فإن دلالتها من جهة اللفظ ، لا من جهة مفهومها ، وقوله لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي ، تفصيل لما تقدم وبيان له وإيضاح ، وليس يحترز به عن شيء آخر ، ولو حذفه لجاز ، هذا ملخص كلامه مع فضل بيان مناله في القيود ، ولم يذكره في كتابه ، وهذا التعريف فاسد لأمرين ، أمّا أولاً فلأن المفهوم منقسم إلى ما يكون مفهوماً الموافقة ، وإلى مفهوم المخالفة ، وأمّا مفهوم الموافقة ، فهو كقوله صلى الله عليه وسلم « لا تُضحوا بالعمياء » فإنه يدخل فيه العمياء « ولا تُضحوا بالعميان » فإنه يدخل فيه مقطوعة الرجلين من جهة مفهومه ، وأمّا مفهوم المخالفة فكقوله عليه السلام « لا تبغوا الطعام بالطعام ، إلا مثلاً بمثل » فما لا يكون مطعوماً لا يجري فيه الربا على زعم الشافعي ، فدل على أن ما عدا المطعوم بخلافه ، وكل واحد من هذين المفهومين مأخوذ من جهة اللغة ، ودالة عليها الألفاظ ، والتعريض ليس مفهوماً من جهة اللفظ كما قرّر عليه كلامه ، فهذه مناقضة ظاهرة ، لأن قوله من طريق المفهوم ، يدل على كونه لغوياً ، وتصريحه بأن التعريض يفهم من قصد المتكلم لا من طريق اللفظ ، ينقض ذلك ، وأمّا ثانياً فلأن قوله (لا بالوضع الحقيقي ولا

المجازي) فقصه . يساج إليها ، لأن ما قبله من القيود قد أغنى عنه ، ومن حق ما يكون حدًا أن لا يكون فضلة ، فإن زعم زاعم وقال : إن ابن الأثير غرضه بقوله هو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم ، ليُخرج به النص والظاهر ، فإن دلالتهما من جهة المنطوق ، لا من جهة المفهوم وقوله (لا بالوضع الحقيقي ولا بالوضع المجازي) ليُخرج منه الاستعارة ، فإن دلالتها من جهة المجاز على مدلولها ، ويُخرج منه الكناية ، فإن دلالتها على ما تدل عليه من طريق الحقيقة والمجاز جميعاً ، بخلاف التعريض فإنه خارج عن هذه الدلالات الحقيقية والمجازية جميعاً ، فجوابه هو أن دلالة التعريض إنما هي من جهة القرينة ، وليست من جهة المفهوم كما زعمه ابن الأثير ، لأن دلالة المفهوم لغوية ، ولا هي حاصلة من جهة المنظوم لا بالحقيقة ولا بالمجاز ، فإذا لا معنى لكلامه . والذي غره من هذا ما قرع سمعه وخرق قرطاس عقله من لقب المفهوم في لسان الأصوليين ، فظن خلفه وطأته في المباحث الأصولية أن دلالة المفهوم من جهة القرينة ، وليس الأمر كما ظنه ، وإنما دلالة المفهوم لغوية . مخالفة كانت أو موافقة ، والتعريض بمعزل عن ذلك لما أوضحناه

(التعريف الثاني)

أن يُقال فيه . هو المعنى الحاصل عند اللفظ لا به ، فقولنا (الحاصل عند اللفظ) عامٌ يدخل تحته لفظُ الحقيقة ، وما يندرج تحتها من النصّ والظاهر ، ولفظُ المجاز ، وما يندرج تحته من الاستعارة والكناية ، وقوله (لا به) يخرج منه جميع ما ذكرناه ، لأن الحقيقة وما يندرج تحتها ، والمجاز وما يندرج تحته ، كلها مستويةٌ في دلالة اللفظ عليها ، وأنها حاصلة عند اللفظ ، ويدخل تحته التعريضُ فإنه حاصلٌ بغير اللفظ ، وهو القرينة كما مرّ بيانه ، وإن شئت قلت في حدّه : هو المعنى المدلول عليه بالقرينة دون اللفظ ، لأن التعريض إنما حصل معقوله بالقرينة دون دلالة اللفظ ، فينحلُّ من مجموع ما ذكرناه أن دلالة اللفظ على ما يدلّ عليه من المعاني على ثلاث مراتب

(المرتبة الأولى) أن يكون ذلك حاصلًا من جهة ملفوظه ، وما هذا حاله يندرج تحته النصوصُ والظواهرُ ، والألفاظ المؤولةُ ، والحقائق المشتركة ، وغير ذلك من الحقائق اللفظية

(المرتبة الثانية) أن يكون ذلك المعنى حاصلًا من جهة المفهوم ، ثم ينقسمُ الى مفهوم الموافقة ، والى مفهوم المخالفة ، فما وافق اللفظَ في دلالاته على ما يدلُّ ، فهو المُوَافِق ، وهذا كقول صاحب الشريعة صلوات الله عليه « إِذَا وَقَعَ الْجَيَّوَانُ فِي السَّمَنِ أُرِيقَ الْمَائِعُ وَقَوَّرَ مَا حَوَالِيَ الْجَامِدِ » فَإِنَّ الْعَسَلَ وَسَائِرَ الْمَائِعَاتِ مِثْلُهُ ، وَمَا خَالَفَ الْلَفْظَ فِي دِلَالَتِهِ فَهُوَ الْمُخَالَفُ كقوله عليه السلام « فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ » فمفهومه أن لا زكاة في المعلوفة

والمفهوم على درجات مختلفة وأحوال متفاوتة في الجلاء والظهور ، والخفاء ، قد استوفينا ذكرها في الكتب الأصولية

(المرتبة الثالثة) ما كان من معقول اللفظ ، ويندرج تحت هذا جميعُ الاستنباطات الفقهية التي أُخذت من غير ظاهر اللفظ ، فاذا حُرِّمَ الْحُمْرُ بِنَصِّ فَإِنَّا نُنْهَرِّمُ غَيْرَهَا بِجَمَاعِ الشَّدَّةِ وَالسُّكْرِ ، بِمَعْقُولِ الْلَفْظِ وَدِلَالَتِهِ عِنْدَ وِرُودِ التَّعْبُدِ بِالْقِيَاسِ ، فَهَذِهِ دَلَالَتُ الْأَلْفَاظِ ، فَأَمَّا التَّعْرِيفُ فَلَيْسَ يَفْهَمُ مِنْ جِهَةِ الْلَفْظِ ، وَلَكِنَّهُ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِالْقَرِينَةِ ، خِلَافًا لِمَا زَعَمَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ ، مِنْ كَوْنِهِ مَفْهُومًا مِنْ طَرِيقِ الْمَفْهُومِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ ، وَلنذكر له مثالين

(المثالُ الأول) للتعريض في خطبة النكاح ، كما أشار إليه تعالى في قوله « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » وهذا كقول الزوج . إنك لمرغوبٌ فيك ، لأحوالك الجميلة ، وإني لمحتاجٌ إلى ما آتسُ به ، فهذا وأمثاله مما لا يدلّ على النكاح بحقيقته ، ولا بمجازه ، ولا من جهة ظاهره ، ولا من جهة مفهومه ، وإنما هو حاصلٌ من جهة القرينة وأحوال الشرائع والشيم .

(المثال الثاني) قولك . لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب ، والله إني لفقيرٌ ، وإني لمحتاجٌ وما في يدي شيءٌ ، وإني عريانٌ ، والبردُ قد آذاني ، فهذا وأمثاله تعريضٌ بالطلب ، وليس دلالة على الطلب لا من جهة حقيقته ، ولا من جهة مجازه ، كما أشرنا إليه ، ومن ثم قيل له تعريضٌ ، لما كان المعنى منه مفهوماً من عرضه ، أي جانبه ، وعرضٌ كلُّ شيءٍ جانبه ، وهو كثيرُ الدَّور في الكلام ، وله مدخلٌ في البلاغة . وموقعٌ عظيمٌ ، فإذا تمهّدت هذه القاعدة فلنذكر أمثلة التعريض ، ثم نردفه بذكر التفرقة بينه وبين الكناية فهذان مقصدان نوضحهما بعون الله تعالى

﴿ المقصد الأول ﴾

(في بيان أمثله)

اعلم أن كثيراً من علماء البيان لا يميزون بين التعريض
والكناية في الماهية ، وقد ميزنا كل واحد منهما بحدّه ،
وكثيراً ما يخلطون أمثلة هذا بهذا وهما مفترقان كما أشرنا
إليه ، وتقتصر من الأمثلة على ضروب خمسة

(الضرب الأول)

منها ما ورد في القرآن وهذا كقوله تعالى في قصة
إبراهيم « قالوا أأنّت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم قال بل
فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون » فإنما
أورد إبراهيم صلوات الله عليه هذا الكلام على جهة التهم
والاستهزاء والسخرية بعقولهم ، وذلك يكون من وجهين ،
أحدهما أنه لم يرد نسبة الفعل الى كبير الأصنام ، وإنما قصد
تقريره لنفسه وإثباته لها على رمز خفي ، ومسلك تعريض ،
يبلغ به إلزام الحجة لهم ، والتسفيه لحلومهم ، كأنه قال يا ضعفاء
العقول ويا جهال البرية ، كيف تعبدون ما لا يجيب إن
سئلت ، ولا ينطق إن كلم وتجعلونه شريكاً لمن له الخلق

والأمرُ ، فوضع قوله « فاسألوهم إن كانوا ينطقون » موضع هذا ، ونظير هذا لو أحضر عدلي وجبري للمناظرة ، فلما تقابلا للإفحام قام العدلي فطمم الجبري لطمه شديدة ، فقيل للعدلي من فعل هذا ، فله أن يقول فعلة الله فوضع قوله : فعلة الله ، موضع إزام الحجة وقطع الخصومة للجبري ، فهكذا قول إبراهيم عليه السلام « فعلة كبيرهم » وثانيهما أن يقال : إن كبير الأصنام غضب لما عبد معه غيره من هذه الأصنام الصغار ، فكسرها على جهة التخيل والتمثيل ، وغرض إبراهيم بذلك أن يعرض بهم في كونهم قد أشركوا في العبادة من هو دون الله ، وأن من دونه مخلوق حقير من مخلوقاته ، فوضع هذا الكلام لفاحش ما أتوا به وعظيم ما تلبسوا به من عبادة غير الله ، ومن ذلك قوله تعالى « فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما نراك إلا بشراً مثلنا وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي وما نرى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين » فهذه الآية كلها موضعها في قصدهم واعتقادهم موضع التعريض بأنهم أحق بالنبوة ، وأن نوحاً لم يكن متميزاً عليهم بحالة يجب لأجلها أن يكون نبياً من بينهم فقالوا . لو أراد الله أن يجعل النبوة في أحد من

البشر، لكانوا أحقَّ بها دُونَهُ ، والتعريضُ في القرآن واردٌ كثيراً بأحوال الكفرة في التهكُّم والنقص وإسقاط المنزلة وحطِّ القَدْر، ومواضعها دقيقةٌ تُستخرجُ بالفكر البصافي ، والرسوخ في قدم البلاغة

(الضرب الثاني)

ما ورد من السنة النبوية ، فمن ذلك أنه خرج يوماً وهو محتضنٌ لأحد الحسنين فقال لهما « إِنَّكُمَا لَمِنْ رِيحَانِ اللَّهِ ، وَإِنْ آخِرَ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا اللَّهُ بَوَّجٌ » فهذا الكلامُ وأمثاله أوردته على جهة التعريض لغيره ، وأقامه مقامه ، فوضع قوله (إِنَّكُمَا مِنْ رِيحَانِ اللَّهِ) موضع الرحمة بهما والشفقة والحُنُوِّ والعطف عليهما ، وإعظام المنزلة عنده لهما ، فعرّض به عن ذلك ، ثمَّ وضع قوله (وَإِنْ آخِرَ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا اللَّهُ بَوَّجٌ ، موضع النعي لنفسه والتعزية لهما بكونه قد قرّبت وفاته ، ووجه التعريض ، هو أن وجأ موضعُ بالطائف ، وأراد به غزاة حنين ، لأنها آخرُ غزوةٍ وقع فيها القتال مع المشركين ، فأما غزوةُ تبوك ، والطائف ، اللتان كاتتا بعدها فلم يكن فيهما قتالٌ ، وإنما كان خروجٌ من غير ملاقاتٍ للحرب ،

فكلُّ هذا الكلام تعريضٌ بقُرب وفاته وتأسُّفٌ على مفارقة أولاده ، لأن غزوة حُنَيْنٍ كانت في شوال سنة ثمان ، ووفاته كانت في ربيع الأول من سنة إحدى عشرة فكانه قال : **إِنَّمَا لَمِنَ رِزْقِ اللَّهِ الَّذِي يُسْتَرَا حُ بِهِ ، وَتَقَرُّ بِهِ النَّفْسُ ، وَإِنِّي مُفَارِقُكُمْ عَنْ قَرِيبٍ ، فَانظُرْ إِلَى هَذَا التَّعْرِيفِ ، مَا أَحْسَنَ مَغْزَاهُ وَأَدَقَّ فِي الْبَلَاغَةِ مَجْرَاهُ ، وَكَمْ فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ هَذِهِ اللَّطَائِفِ الْعَجِيبَةِ ، وَالْأَسْرَارِ الدَّقِيقَةِ وَالرَّمُوزِ الْخَفِيَّةِ**

(الضرب الثالث)

كلامُ أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، قال في كلام يخاطبُ به زيادَ ابن أبيه ، وكان عاملاً لعامله عبد الله بن عباس على فارس وكرمان ، وكور الأهواز ، « **وَإِنِّي أَقْسِمُ بِاللَّهِ قَسَمًا صَادِقًا لَنْ بَلِّغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا لِأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شِدَّةً ، تَدْعُكَ قَلِيلَ الْوَفْرِ ، ثَقِيلَ الظَّهْرِ ، ضَنْبِيلَ الْأَمْرِ ، وَالسَّلَامِ »** فهذا كما يحتمل أن يكون على ظاهره فإنه يحتمل أيضاً أن يكون قد أخرجهُ مُخْرِجَ التَّعْرِيفِ فِيمَا كَانَ مِنْهُ مِنَ الْإِنْتِسَابِ إِلَى أَبِي سَفْيَانَ وَتَهْدِيدًا لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، فَأَوْقَعَهُ مَوْقِعَهُ ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

« أَيُّهَا النَّاسُ سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي فَلَأَنَا بِطُرُقِ السَّمَاءِ
أَعْلَمُ مِنْهُنَّ بِطُرُقِ الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ تَشْغَرَ بِرِجْلِهَا فَتَنْتَهَى تَطَّأُ فِي
خَطَايَاهَا ، وَتَذْهَبُ بِأَحْلَامِ قَوْمِهَا » فَكَمَا يُمْكِنُ حَلُّ هَذَا عَلَى
ظَاهِرِهِ وَهُوَ السَّابِقُ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنْهُ ، يُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ
أُورِدَهُ مُؤَرِّدَ التَّعْرِيفِ تَهْكِمًا بِأَصْحَابِهِ ، وَاتِّقَاصًا لِتَقْدِيرِهِمْ ، لَعَدَمِ
عِلْمِهِمْ بِتَقْدِيرِهِ وَجَهْلِهِمْ بِحَالِهِ وَأَمْرِهِ ، فَرَمَزَ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ إِلَى ذَلِكَ ،
وَمَنْ لَحَظَ كَلَامَهُ بِعَيْنِ الْإِنْصَافِ ، وَأَصْنَعِي سَمْعَهُ لِقَبُولِ الْحَقِّ
وَدَانَ بِالْاعْتِرَافِ ، عَرَفَ أَنَّ كَلَامَهُ فِي الْبَلَاغَةِ شَمْسٌ لَا يَشَارِكُهُ
غَيْرُهُ فِي الشَّمَاعِ وَأَنَّهُ فِي الْفَصَاحَةِ فَلَكٌ لَا يُدَانِيهِ غَيْرُهُ
فِي الْارْتِفَاعِ

(الضرب الرابع)

مَا وَرَدَ فِي كَلَامِ الْبَلْغَاءِ مِنَ التَّعْرِيفِ ، حَكَى ابْنُ الْأَثِيرِ
فِي كِتَابِهِ : أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ وَالِيًا عَلَى الْمَدِينَةِ مِنْ قَبْلِ
مَعَاوِيَةَ ، فَعَزَاهُ ، فَأَمَّا قَدَمُ عَلَيْهِ قَالَ : عَزَلْتُكَ لثَلَاثٍ ، لَوْلَمْ تَكُنْ
الْوَاحِدَةَ لَا وَجِبْتَ عَزْلَكَ ، إِحْدَاهُنَّ أَنِّي أَمَرْتُكَ عَلَى
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ ، وَبَيْنَكُمَا مَا بَيْنَكُمَا ، فَلَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَشْتَفِيَ
مِنْهُ ، وَالثَّانِيَةُ مِنْهُنَّ كِرَاهَتُكَ أَمْرَ زِيَادٍ ، وَالثَّلَاثَةُ أَنَّ ابْنَتِي

(رَمَلَةٌ) استَعَدَّتْكَ عَلَى زَوْجِهَا عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ ، فَلَمْ تَعْدِهَا ،
فَقَالَ لَهُ مِرْوَانَ : أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ ، فَإِنِّي لَا أَنْتَصِرُ عَلَيْهِ
فِي سُلْطَانِي ، وَلَكِنْ إِذَا تَسَاوَتِ الْأَقْدَامُ ، عَلِمَ أَيْنَ
مَوْضِعُهُ ، وَأَمَّا كِرَاهِيَّتِي أَمْرَ زِيَادٍ ، فَإِنَّ سَائِرَ بَنِي أُمَيَّةَ
كَرَهُوهُ ، وَأَمَّا اسْتِعْدَاءُ (رَمَلَةٌ) عَلَى عَمْرُو بْنِ عَثْمَانَ ، فَوَاللَّهِ
إِنَّهُ لَيَأْتِي عَلَى سَنَةٍ وَعِنْدِي بِنْتُ عَثْمَانَ فَمَا أَكْشَفُ لَهَا ثَوْبًا ،
يُرِيدُ أَنْ (رَمَلَةٌ) بِنْتُ مَعَاوِيَةَ ، إِنَّمَا اسْتَعَدَّتْ لِطَلَبِ الْجَمَاعِ ،
فَقَالَ مَعَاوِيَةُ : يَا بَنَ الْوَزْعِ ، لَسْتُ هُنَاكَ ، فَقَالَ لَهُ مِرْوَانَ
هُوَ ذَاكَ ، وَهَذَا مِنَ التَّعْرِیضَاتِ اللَّطِيفَةِ الْآخِذَةِ مِنْ حُسْنِ
الْمَلَاظِفَةِ بِحِظِّ وَافِرٍ ، وَاللُّطْفُ مِنْهَا وَأَدْخَلُ فِي الرِّشَاقَةِ ،
مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ ، فَدَخَلَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : أَيُّ سَاعَةٍ
هَذِهِ ، فَقَالَ لَهُ عَثْمَانُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ
فَسَمِعْتُ النِّدَاءَ فَازِدْتُ عَلَى أَنْ تَوْصَّأْتُ ، فَقَالَ عُمَرُ :
وَالْوَضُوءُ أَيْضًا ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ يَأْمُرُ بِالغُسْلِ ، فَقَوْلُهُ أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ ، تَعْرِیضٌ بِالْإِنْكَارِ
عَلَيْهِ ، لِتَأْخُرَهُ عَنِ الْحُضُورِ لِلصَّلَاةِ ، وَتَرَكَ السَّبْقَ إِلَيْهَا ،
وَإِنَّهَا مِنْ حُسْنِ الْأَدَبِ وَالْإِنْصَافِ لِي أَحْسَنُ مَوْقِعٍ ، وَمَنْ

التعريض اللطيف ما روى عن امرأة أنها وقفت على قيس بن سعد، فقالت: أشكو إليك قلة الفأر في بيتي، فقال: ما أحسن ما ورت عن حاجتها، املوا لها بيتها خبزاً وسمناً ولحماً، ويحكى أن عجوزاً تعرضت لسليمان بن عبد الملك بن مروان، فقالت له: يا أمير المؤمنين مشيت جرذان بيتي على العصي، فقال لها أظفت في السؤال، لأجرم لأردتها تيب وثب الفهود، وملاً بيتها حباً، وأنا شديد العجب والاستغراب من ابن الأثير، حيث أورد في كتابه المثل، طرفاً وعجائب وحكايات في المنظوم والمنثور عن أهل البلاغة، وحكى عن نفسه ما كان منه من التقليدات، والكتب، والرسائل والتهاني والتعازي حتى ملاً كتابه مما كان منه من ذلك، وأعجب بحاله وأمره فيما هنالك غاية الإعجاب، وما درى أن الإعجاب، ضد الصواب، وأغفل على كثرة ما نقل، كلام أمير المؤمنين في الخطب والرسائل، والكتب الوجيزة، ومعاني التوحيد التي أشار إليها، ودقائق البلاغة، وأسرار الحكم في طويل الكلام وقصيره، مع أنه لا غاية في البلاغة إلا وقد بلغها، ولا نهاية إلا وقد تجاوزها، ولقد كان الاقتصار على كلام أمير

المؤمنين فيه شفاء كلِّ علةٍ ، وبلا ل كلِّ غلّةٍ ، وما أحقّه
بكلام أبي الطيب المتنبي

خذ ما تراه ودع شيئا سمعت به
في طلعه الشمس ما يُغنيك عن زحل
(الضرب الخامس)

(فيما ورد من التعريضات الشعرية)

فمن ذلك ما قاله الشَّمِيدَرُ الحارثي
بني عمنا لا تذكرُوا الشَّعْرَ بعد ما
دفتُم بصحراء الغمير القوافيا
فليس قصده مما قال ، الأبيات الشعرية ولكنه قصد
تعريفهم بما كان جرى في ذلك الموضع من الظهور عليهم
والقتل لأشرافهم ، فذكر الشَّعْرَ ، وجعله تعريضا ، أي لا
تفخروا بعد تلك الواقعة ، ومن ذلك ما قاله امرؤ القيس
وصرنا الى الحسنى ورق كلامنا

ورضت فذلت صعبة أي إذلال
فهذا جعله للتعريض عن الجماع ، وقد عدّه بعض علماء
البيان كالفاغى والمسكرى ، من الكناية ، وهو محتمل لهما

جميعا ، ولأجل تقارُبهما تكاد أن تختلط أمثلة أحدهما
بالآخر كما سنذكر التفرقة بينهما بمعونة الله تعالى ، ومن
التعريض الرائق ما قاله نصر بن سيار في شحذ عزائم بني
أمية بأذراك الثار ، والانتقام لمن أرادهم

أرى خلل الرماد وميض جعر

ويوشك أن يكون له ضرام

فإن النار بالزندان ثورى

وإن الحرب أولها كلام

أقول من التعجب ليت شعري

أأيقاظ أمية أم نيام

فان هبوا فذاك بقاء ملك

وإن رقدوا فإني لا ألام

وقد يرد التعريض من غير الالفاظ العربية كالتوراة ،
والإنجيل ، والسريانية ، والفُرسية ، وذلك لكثرة الحاجة اليه ،
وأعجب ما سمعته من ذلك ، أن رجلاً من خواص كسرى
قيل له إن الملك يختلف الى امرأتك ، فهجرها من أجل
ذلك ، وترك فراشها ، فأخبرت كسرى ، فدعاه ، وقال له ،

قد بلغني أن لك عينا عذبةً وأنت لا تشربُ منها ، فقال له :
أيها الملكُ بلغني أنتَ الأسدَ يردُّها ، نخفُّه ، فاستحسن
كسرِّي منه كلامه ، وأسنى عطيتَه

﴿ المقصد الثاني ﴾

في بيان التفرقة بين التعريض والكناية ويشتمل على
تنبيهات ثلاثة

(التنبية الأول)

(في أن التعريض ليس معدوداً من باب المجاز)

وبيانه هو أن المجاز ما دلَّ على خلاف ما وضع له في
الأصل ، والتعريضُ ليس حاله هكذا ، فإنه دالٌّ على ما كان
دالاً عليه في الأصل ، خلا أنه أفاد معنى آخر بالقرينة . ومثاله
قوله تعالى « أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً » فهذا استفهامٌ
ورد على جهة الإنكار ، وهو مجازٌ فيه ، وهو دالٌّ على ما وضع
له ، لكنه تعريضٌ بالكفار في إنكار الرجعة ، والمعاد
الأخروي ، وليس دالاً عليه من جهة مجازه ، ولا من جهة
حقيقته ، وإنما هو مفهوم من جهة القرينة ، كما قررناه من قبل ،
ومن غريب ما جاء في التعريض قول أمير المؤمنين كرم الله

وجهه : « إن الموت طالبٌ حيثُ لا يفوتهُ المقيمُ ، ولا يُعجزُهُ الهاربُ ، وإنَّ أكرمَ الموتِ القتلُ ، والذي نفسُ ابنِ أبي طالبٍ بيده ، لَضَرْبَةُ أَلْفِ سَيْفٍ أَهْوَنُ عَلَيَّ مِنْ مِيتَةٍ عَلَيَّ الْفَرَّاشِ » فهذا كلامُهُ ، قاله على جهة التعريض لأصحابه في تأخرهم عن الجهاد ونكوصهم عن قتال عدوهم ، ثم قوله أيضاً : يخاطب به أصحابه « أين القومُ الذين دُعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ فَقَبِلُوهُ ، وَقَرَأُوا الْقُرْآنَ فَأَحْبَبُوهُ ، وَهَيَّجُوا لِلْجِهَادِ فَوَلَّوْهُا وَلَهُ اللَّقَاحُ لِأَوْلَادِهَا ، وَسَلَبُوا السِّيفَ أَنْعَمَادِهَا ، وَأَخَذُوا بِأَطْرَافِ الْأَرْضِ زَحْفًا زَحْفًا ، وَصَفًا صَفًّا ، بَعْضُهُمْ هَالِكٌ ، وَبَعْضُهُمْ نَجَا » إلى آخر كلامه فهذا كلامٌ أخرجهُ مخرجِ التعريض بأصحابه ، حيثُ لم يَنقَادُوا لِأَمْرِهِ ، وَلَا اسْتَمَعُوا قَوْلَهُ

(التنبية الثاني)

(في بيان موقعه)

واعلم أن موقعه إنما يكون في الجمل المترادفة ، والألفاظ المركبة ، ولا يرد في الكلم المفردة بحال ، والسِّرُّ في ذلك هو أن دلالة على ما يدلُّ عليه لم يكن من جهة الحقيقة ، ولا من جهة المجاز ، فيجوز ورودُهُ في الألفاظ المفردة والمركبة كما جاز

في الحقائق ، وكما جاز في المجازات ورودهما معاً كالاستعارة ،
والتشبيه المضمرة الأداة ، والكناية ، فإنها واردةٌ في الأمرين
جميعاً ، كما لخصناه من قبل ، وإنما دلالة كانت من جهة
القرينة ، والتلويح والإشارة ، وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد ،
ولكنه إنما ينشأ من جهة التركيب ، فلاجل هذا كان مختصاً
بالوقوع منه ، لا يقال فإذا كان التعريض ليس مدلولاً عليه
باللفظ ، لا مجازاً ولا حقيقةً ، فأى مانع من اشتغالهم به في
الكلم المفردة ، كما كان في المركبة ، فأى تفرقة بينهما في ذلك ،
لأننا نقول : هذا مردودٌ من وجهين ، أما أولاً فلأن أمرَ
الوضع موكولٌ الى اختيارهم ، وموقوفٌ على ما فهمناه من
تصرفاتهم ، فلا أمرَ ما قصرُوه على المركب لا غير ، وأما ثانياً
فلعل اللفظ المركب أدلُّ على المقصود ، وأوضح للمراد ، ولا حرج
عليهم في قصره عليه

(التنبيه الثالث)

(في بيان التفرقة بينه وبين الكناية)

ويظهر ذلك من أوجه ثلاثة ، أولها أن الكناية واقعةٌ
في المجاز ، ومعدودة منه ، بخلاف التعريض ، فلا يُعدُّ منه ،

وذلك من أجل كون التعريض مفهوماً من جهة القرينة ،
فلا تعلق له باللفظ ، لا من جهة حقيقته ، ولا من جهة مجازه ،
وثانيها هو أن الكناية كما تقع في المفرد ، فقد تكون واقعة في
المركب ، بخلاف التعريض ، فإنه لا موقع له في باب اللفظ
المفرد كما مرّ بيانه ، وثالثها أن التعريض أخفى من الكناية ،
لأن دلالة الكناية مدلولٌ عليها من جهة اللفظ بطريق
المجاز ، بخلاف التعريض ، فإنما دلالاته من جهة القرينة .
والإشارة ، ولا شك أن كل ما كان اللفظ يدلُّ عليه ، فهو
أوضح مما يدلُّ عليه اللفظ ، وإن عُلِمَ بدلالةٍ أخرى ، ومن
أجل هذا فرّق علماء الشريعة بين صريح القذف وكنايته ،
وتعريضه ، فأوجبوا في الصريح من القذف الحدَّ مطلقاً في
قولك : يا زاني ، وأوجبوا في كنايته الحدَّ إذا نوى به في مثل
قولك : يا فاعلاً بأمه ، ويا مفعولاً به ، ولم يوجبوا في التعريض
الحدَّ في مثل قولك . يا ولد الحلال ، وما ذاك إلا لأجل أن
الصريح والكناية ، يدلان على القذف من جهة اللفظ ، إمّا
بالحقيقة ، أو بالمجاز ، ويحكى عن الإمام الناصر أن رجلاً
قال لرجل بحضرتة . يا ولد الحلال ، فلم يحذّه ، واعتذر بأنه
لا حدّ في التعريض ، فصار التعريض وإن لم يكن معدوداً

من المجاز ، لكنه أخص من الكناية ، ولهذا فإن كل تعريض كناية ، وليس كل كناية بتعريض ، فهي أعم منه ، والكناية بالإضافة إلى الاستعارة خاصة ، ولهذا فإن كل كناية فهي استعارة ، وليس كل استعارة تكون كناية ، لما كانت أخص منها ، فأما التشبيه المضمرة الأداة والاستعارة التي لا يظهر فيها مقصود التشبيه ، فهما نوعان لا يدخل أحدهما تحت الآخر ، لكن التشبيه المضمرة الأداة ، يمكن اندراجهُ تحت التشبيه ، لما كان التشبيه مقدرًا فيه ، ويمكن اندراجهُ تحت الاستعارة لما كان حرف التشبيه غير ظاهر فيه ، فإذاً حقيقة منحدرة اليهما كما ترى ، وقد أسلفنا فيه قولاً بالغاً يُطَّلَعُ على السرِّ والغاية وينى بالمقصود وإِحْرَازِ النهاية ، ثم إنها مندرجة تحت المجاز ، لأنها أنواعه وهو جنسها ، فهذا ما أردنا ذكره في التعريض ، وهو الفصل الثاني

— الفصل الثالث —

في بيان أمثلة الكناية ، وذكر شواهدها ولها شواهد وأمثلة من جهة الكتاب ، والسنة ، وكلام أمير المؤمنين ، وكلام البلغاء ، والكنايات الشعرية ، فهذه أنواع خمسة

(النوع الأول)

(في بيان ما ورد من الكنايات القرآنية)

فمن ذلك قوله تعالى « أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ » فهذه الآية قد اشتملت على نُكْتَةٍ سَبْعٍ ، كلها دالةٌ على حُسْنِ المطابقة لمقصد الكناية التي وقعت من أجله، نَفَصَلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى

(النكتة الأولى)

قوله تعالى « أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ » إنما جعله محبوباً لما جُبِلَتْ عليه النفوسُ ، ومالَتْ إليه الأهواءُ ، من الإسراع إلى الغيبة والإصغاء إلى من يتحدث بها ، مع ما فيها من الحظر ، ووعيد الشرع ، فهذا صدرها بالمحبة ، مشيراً إلى ما ذكرناه ، ويؤيد ما ذكرناه أنه أتى فيها بلفظ المحبة ، ولم تجيء بلفظ الإرادة ، دالاً بذلك على موقعها في النفوس وتطالع الخواطر إليها ، ولفظ الإرادة يعطى هذا المعنى ، ولا يتمكن في الأفتدة تمكن المحبة فلهذا أثره

(النكتة الثانية)

قوله تعالى « أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ » إنما جعل الغيبة

بمنزلة أكل الانسان لحم غيره ، لما في ذلك من شدة
الملاءمة للمعنى ، وعظم المناسبة فيه ، وذلك أن الغيبة إنما
تكون بذكر معائب الناس ، وبيان مثالبهم وتمزيق أعراضهم ،
ولا شك أن تمزيق العرض مماثل لأكل الانسان لحم من
يغتأبه ، لأن أكل اللحم تقطيع له ، وتمزيق لأوصاله ،
ومن وجه آخر ، وهو أن الناس يؤلمون بالغيبة ، ويشتد
شوقهم إليها كما يؤلم الانسان بأكل اللحم ، ويعظم شوقه
إليه ، ولأجل هذا شبهه بأكل اللحم
(النكتة الثالثة)

قوله تعالى « لحم أخيه » فأضافه الى الأخ ، وإنما جعله
كلمة الأخ لأمرين ، أمّا أولاً فلأن التحريم إنما وقع في
غيبة المسلمين وأهل الديانة دون غيرهم ، فلا حرمة له ، من
كافر ولا فاسق ، ولا شك أن المؤمنين إخوة بنص القرآن .
ولهذا أشار إليه بقوله « لحم أخيه » وأمّا ثانياً فلأن أكل
الانسان لحم الأجنبي يكون مستكرهاً خبيثاً ، فضلاً عن
كونه أخاً له ، فلا شك أن التحريم أوقع ، والغيبة فيه أعظم
من غيره ، فلا جرّم أوردّه على جهة المبالغة في المعنى

(النكتة الرابعة)

قوله تعالى « مَيِّتًا » وإنما جعله (مَيِّتًا) لأمرين ، أمّا أولاً
فلأن المُنْتَابَ غائباً بمنزلة الميت ، فلا يشعر بما وقع فيه من
النقص ، ولا يستطيع الدفع لعدم شعوره ، وأمّا ثانياً فلأن
أكل اللحم إذا كان هزِيلاً زُبماً يُسْتَكْرَهُ وَيُسْتَحْبَثُ في
النفوس ، فكيف به إذا كان ميتةً ، يكون لا محالة أدخل
في التقدير وأعظم في الاستحباب

(النكتة الخامسة)

قوله تعالى « فكرهتموه » وإنما عقبه بالإخبار عما هذا
حالة . فهو مكروه ، لأن العقول مشيرة إلى ما اختص بخصلة
من هذه الخصال . فهو في غاية الكراهة ، فضلاً عما إذا كان
جامعاً لها يكون لا محالة أدخل في الاستكراه ، فهذا أخبر
عنه بكونه مكروهاً

(النكتة السادسة)

أن الله تعالى صدر هذه الآية بالمحبة ، وختمها بذكر
الكراهة ، وإِنَّمَا فَعَلَ ذلك تنبيهاً على كونها مُحتوشةً بطرفين

تقيضين ، متضادين ، فلاجل تمكثها في القلوب وميل
الخواطر الى مَلَابَسَتِهَا وقعلها ، فهي محبوبة ، ولأجل كونها
بمنزلة أكل لحوم الإخوة الأموات مكروهة ، فلا جرمَ
صدّرها وختمها بما ذكرناه تنبيهاً على المعنى الذي أشرنا اليه

(النكتة السابعة)

تلفتُ الى مفردات ألفاظ الآية ، وذلك أن الله تعالى
آثَرَ أَلْفَظَهَا على ما يُمَثِّلُهَا في تأدية معناها ، تعويلاً على
البلاغة وإعطاءً لجانب الفصاحة ما يستحقه ، فنزلَ هذه
الآية على هذه الهيئة ، ولم يقل فيها . أيريدُ رجلٌ منكم أن
يَمَضُغَ جلدَ مسلمٍ غائباً فعفتموه ، وما ذاك إلا لأن كلَّ واحدةٍ
من ألفاظ الآية مختصٌّ بفضل بلاغة ، ونوع فصاحةٍ
لا يكون مثله ، كما أشرنا اليه ، ومن ذلك قوله تعالى « أنزلَ
من السماء ماءً فسالتْ أوديةٌ بقدرها فاحتملَ السيلُ زبدًا
رأياً ومما تُوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاعٍ زبدٌ
مثله » ثم قال « كذلك يضربُ اللهُ الحقَّ والباطلَ » الى
قوله « فيمكثُ في الارض » فهذه الآية لها تقريران
التقريرُ الأولُ من جهة ظاهرها ، وهو أن الله أخبر

أنه أنزل المطر من السماء فسالت الأودية والشعاب بقدر ما أنزل فيها منه ، من الكثرة والقلة ، فاحتل السيل لأجل ما اختص به من الحركة ، والانحدار والجري زبداً رايياً يعلو على ظهر الماء ، ومما توقدون عليه في النار ، أي مما يحتاج الى الإخلاص من هذه الأحجار المعدنية التي في إخلاصها واجتماعها الى النار ابتغاء حلية كالذهبيات والفضيات أو متاع ، كالحديد ، والرصاص ، والنحاس ، زبد مثله ، يعنى أن هذه المادان في أصلها كالزبد ، يشير الى أن ابتداء خلقها كذلك ، إلا أنها صارت هكذا بالإخلاص ، ليكون أدخل في الحكمة ، وأظهر في كمال القدرة (كذلك) أي مثل ما ذكرناه ، من السيل والزبد ، والإشارة بقوله (ذا) الى المذكور أولاً (يضرب الله الحق والباطل) يريد أن الحق مشابهته للسيل من جهة صفائه وركوده ، وكثرة الانتفاع به ، وأن الباطل يشبه الزبد ، في خفته وجفافه ، وطيرانه ، بهبوب الريح ، وقلة الجدوى فيه ، وقد أشار تعالى الى ما ذكرناه من حالها بقوله « فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » فهذا ما تقتضيه الآية من جهة ظاهرها ، وهو السابق الى الافهام ، وأما

قوله تعالى « وما تُوقَدون عليه » فهي جملة معترضة بين المثال ،
والممثول في السيل ، والزبد ، للحق والباطل
التقرير الثاني من جهة الكناية ، وهو أن يكون قد
كُتِبَ بقوله (ماء) عن العلم ، وبالأودية عن القلوب ، وبالزبد
عن الضلال ، وهذه الآية قد ذكرها الشيخ أبو حامد الغزالي
في كتابه الذي لقبه بجواهر القرآن ودُرَرِه ، وأشار فيها الى
أن في القرآن إشارات وإيماءات لا تنكشف إلا بعد الموت
فنقول . المعتمد فيما يقبل من التأويل ، وما يعول عليه من
ذلك ، هو أن ما كان من المعاني محتملاً لحقيقة اللفظ أو لمجازه ،
فهو مقبولٌ يعولُ عليه ، وما كان من التأويلات لا يحتمله
اللفظ من جهة حقيقته ، ولا مجازه فهو مردودٌ على قائله ، فهذا
هو الأصل والقاعدةُ فيما ذكرناه ، ولو ساغ تأويلُ القرآن على
ما لا يحتمله اللفظ مجازاً ولا حقيقة ، لساغ للباطنية ما يزعمونه ،
من تأويل العَصَا بالحِجَّة ، والشعبان بالبرهان ، في قوله تعالى
« فَأَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ ثُجْبَانٌ مُّبِينٌ » والمرادُ بالأنهار العلمُ في
قوله تعالى « وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى » الى غير ذلك من
التأويلات المستهجنة ، وهذا يفتح علينا باباً من علم التأويل
ويُحَرِّكُ قُطْباً من مسأله استقصاؤها يُخرجنا عن مقصد

الكتاب ، وقد ذكرنا منه طرفاً أودعناه كتاب المشكاة في الرد على الباطنية فالتأويل في الآية إن استعمل مجازاً وإن بعد وكان غريباً قبلناه ، وإن لم يكن مستعملاً في المجاز رددناه حراسةً للتزليل عن التأويلات الركيكة ، وصوناً لمعانيه عن المحتملات الرديئة الفاسدة ، فأما الشيخ أبو حامد الغزالي رحمه الله فإنه إن أتى بغريب من التأويل وبعيده فلائنه لا وطأة له في علم البيان ، وإخاله لم يتغلغل في كنه أسراره ، ولا خاض في غمرات بحاره ، ومن ذلك قوله تعالى « وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم وأرضاً لم تطووها » فظاهر الآية دال على أن الأرض هي العقارات ، والديار هي المساكن ، والأموال هي المنقولات ، وقوله « وأرضاً لم تطووها » يحتمل أن يكون كناية عن فروج النساء ونكاحهن ، وهذا من جيد الكناية ونادرها ، لمطابقتها لقوله تعالى « نساؤكم حرث لكم » والحرث إنما يكون في الأرض ، فلهذا ازدادت رشاقةً وحسناً ، فهذه الآيات كلها يجوز حملها على ما ذكرناه من الكنایات على جهة المجاز مع الوفاء بما تحتمله من ظاهرها على وجه الحقيقة ، وقد قررنا فيما سبق أنه ليس في المجازات ما يجوز حملُه على حقيقته ، ومجازه ، معاً سوى الكناية فلا

مطمع في إعادته ، وفي القرآن كُنَايَاتٌ كَثِيرَةٌ أَعْرَضْنَا عَنْهَا
اسْتِكْفَاءً بِمَا ذَكَرْنَا ، وتنبهنا بالأقل منها على الأكثر

(النوع الثاني)

(فيما ورد من الكُنَايَاتِ فِي الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ)

فمن ذلك ما رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ (أَنْجَشَةُ) (١) غلامٌ
أَسْوَدٌ وَكَانَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ ، فَجَدَّ بِالْإِبِلِ فَطَرِبَتْ لِحُسْنِ حُدَائِهِ
فَأَسْرَعَتْ فِي سِيرِهَا وَعَلَيْهَا النَّسَاءُ فَقَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ ، سَوَّقَكَ بِالْقَوَارِيرِ ، فَهَذِهِ كُنَايَةٌ لَطِيفَةٌ ،
وَإِنَّمَا كُنِيَ عَنْهُمْ (بِالْقَوَارِيرِ) لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ ، أَمَّا أَوْلَا فَلِمَا هُنَّ
عَلَيْهِ مِنْ حِفْظِ الْأَجْنَةِ ، وَالْوَعَاءِ كَالْقَارُورَةِ تَحْفَظُ مَا فِيهَا ، وَأَمَّا
ثَانِيًا فَلِاخْتِصَاصِهِنَّ بِالصَّفَاءِ وَالصَّقَالَةِ ، وَالْحُسْنِ وَالنُّضَارَةِ ،
وَأَمَّا ثَالِثًا فَلِمَا فِيهِنَّ مِنَ الرَّقَّةِ وَالْمَسَارَعَةِ إِلَى التَّغْيِيرِ وَالْإِنْثِلَامِ ،
كَمَا يَتَسَارَعُ الْإِنْكَسَارُ إِلَى الْقَارُورَةِ لِرِقَّتِهَا ، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ
الَّذِي يَوْمَىُّ إِلَيْهِ كَلَامُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ لَهُ .
(رَفَقًا بِالْقَوَارِيرِ) فِي حَدِيثٍ غَيْرِ هَذَا ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنِ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ . كَانَتْ أَمْرَاةٌ مِمَّنْ

(١) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان من قبلنا ، وكان لها ابنٌ عمٌ يُحِبُّها فراوَدَها على نفسها
فامتنعت منه ، فأصابتهَا سنةٌ مُجْدِبَةٌ فجاءت إليه تسأله
فراوَدَها فكنته من نفسها ، فلما قعدَ منها مقعدَ الخائِنِ
قالت له : اتقِ اللهَ ولا تفضُضِ الخاتمَ إلا بحمته ، فقامَ
وتركها ، وهذه كنايةٌ قد وقعتَ موقعها في اللطافة والرقة ،
وكنت بالخاتم عن بكارتها ، وأنها بمنزلة الشيء المختوم الذي
لم ينكسر ختمه ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما جاءه
رجلٌ يشهد له بالزنا على نفسه ، فقال له . لعلك لا تعرفُ
الزنا ، فقال له . والله يا رسول الله لقد غيبتُ ميلي في
مكحلتها كما يُغيبُ الرشاء في البئر ، فكنتي بالميل عن
الذكر ، وبالمكحلة عن فرج المرأة ، ومن ذلك قوله صلى
الله عليه وآله وسلم لخواتِ بنِ جبيرٍ ، وقد كان خواتٌ كثيراً
ما يردُّ على النساء في مجامعهن فيقول . إنَّ معي بغيراً شروداً
فمن يفتل له منكن قيداً أُقيدُ به ، فكنتي بالبعير عن ذكره
فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم يوماً وقد لقيه ، ياخواتُ ما
فعلَ بغيرك الشاردُ ، فقال يا رسول الله قيدهُ الإسلامُ ،
وإنما كنتي بالبعير عن الذكر ، لان اشتداد الغلظة وعظم
الشبقِ بمنزلة صعوبة الإبل ، وشدة معالجتها ، وعزة راسها ،

فلهذا قرره الرسول صلى الله عليه وسلم على تلك الكناية لما ذكرناه ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة (بدر) حين رأى أهل مكة يصوبون من العقنقل (١) يريدون لقاءه للجزب قال : (هذه مكة قد ألتت إليكم بأفلاذ كبديها يريدون أن يحادوا الله ورسوله) فكنتى بقوله (أفلاذ كبديها) عن الرؤساء والأكابر ، لأن الكبدي من أعز أعضاء الإنسان ، ويضاف إليها ضيق الإنسان ، وحزته ، وفرحه وغمه ، وأفلاذها ، قطعها ، فكنتى بها عنهم ، ومن ذلك ما يحكى عن (بديل) بن ورقاء الخزاعي وقد جاء الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في عام الحديبية ، حين نزل على الركية في نفر من قومه من تهامة ، فقال . أتى ركب كعب بن لؤي وعامر بن لؤي ، نزلوا على مياه الحديبية ، معهم العوذ المطافيل ، وهم مقاتلونك وصادوك عن البيت ، فقوله (العوذ المطافيل) جعلها كناية عن النساء والصبيان ، والعوذ جمع عائد ، وهي الناقة التي قوى ولدها (والمطافيل) جمع مطفل ، وهي الناقة التي معها ولدها لقرب عهدتها بالنتاج ،

(١) هو الوادي العظيم المتسع

ويجوز حملُ هذا على حقيقته ، أى الأموال الكريمة التي تكون قواماً لهم في الحرب ، وعوناً لهم عليها ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لما قال له عمرُ . يا رسول الله هلكتُ فقال . وما أهلكك ، فقال حوَّلت رَحلي البارحة ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم أَقْبِلْ وَأَذْبِرْ وَاتَّقِ الدُّبْرَ ، وَالْحَيْضَةَ ، فَكَنَى عمرُ بقوله (حوَّلت رَحلي) عن أنه أتى امرأته من جهة دُبْرِها ، فجعل تحويل الرَّحْلِ كنايةً عن ذلك ، لأن المرأة للرجل بمنزلة الناقة ، يأتياها في الركوب من أى جوانبها شاء ، فهكذا حال المرأة . ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم (إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدِّمَنِ) وهذا تحذيرٌ ، وكَنَى بقوله (خضراء الدمن) عن المرأة الحسناء في المنبتِ السُّوءِ ، وإِنَّمَا كَنَى بذلك عنها ، لما فيه من المناسبةِ لأمرين ، أَمَّا أَوْلَا فَلَآنِ أَوْلَ عَشْرَتِهَا يَكُونُ حَسَنًا مُوَافِقًا ، ومن بعد ذلك تعود الى الفساد والرِّدَاءة ، كزراع المزابيل ، فَإِنَّهُ يُعْجِبُ أَوْلَا ثُمَّ يَذْبُلُ وَيَجْفُ وَيَزُولُ عَلَى الْقُرْبِ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَآنَ غَضَارَتِهَا وَرَوْتَقِهَا أَيَّامًا قَلِيلَةً ، وعن قريب وقد صارت مَقْحَلَةً (١) ذات ذُبُولٍ ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله

وسلم (لجابر) حين سايره من مكة الى المدينة ، وقد سأله
عمن نكح ، هل بكرًا أم ثيبًا ، فقال له (إذا قدمت
فالكيس الكيس) كنى بالكيس عن حسن الشائل في
الوقاع ولطيف المعاشرة عنده ، والإقلال منه ، ولتقتصر على
هذا القدر من الكنايات ففيه كفاية وتنبية بالاقبل
على الاكثر

(النوع الثالث)

(فيما ورد من الكنايات عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه)

اعلم أن الكنايات في كلامه عليه السلام أكثر من أن
يُحصى ، ولكننا نورد من ذلك نكتًا لطيفةً ، فن ذلك قوله
عليه السلام : في ذم البصرة وأهلها (كنتم جند المرأة
وأعوان البهيمة ، رغا فأجبتهم وعقر فهربتهم) فأخرج هذا
الكلام مُخرج الكناية ، فجعل قوله ، كنتم جند المرأة ، كناية
عن خفة أديانهم وترك التصلب والثاقة فيها ، برياسة المرأة
عليهم ، ويشير الى سقوط المرؤة والشهامة ، وقوله (وأعوان
البهيمة) جعله كناية عن جهلهم وسخف حلومهم وفراغ
قلوبهم ، حيث اتقادوا للجمل ، وكانوا أتباعًا له فساروا حيث

سَارَ ، وَوَقَفُوا حَيْثُ وَقَفَ ، وَهَذَا فِيهِ نِهْيَاةُ الْاِتِّقَاصِ وَنَزُولِ
الْقَدْرِ وَقَوْلُهُ (رَغَا فَأَجَبْتُمْ) جَعَلَهُ كِنْيَاةً عَنِ دَعَاءِ عَائِشَةَ إِلَى
حَرْبِهِ وَتَأَلُّبِهَا عَلَيْهِ ، وَتَشْمِيرِهَا فِي قِتَالِهِ ، وَقَوْلُهُ (وَعَقْرُ فِهْرٍ بِشَمِ)
جَعَلَهُ كِنْيَاةً عَنِ الطَّيْشِ وَالْفِشَلِ ، وَكَثْرَةِ الْاِتِّزَاعِاجِ ، وَهَذِهِ
الْكَلِمَاتُ فِي الْكِنْيَاةِ كُلِّهَا دَالَّةٌ عَلَى نِهْيَاةِ الذَّمِّ لَهُمْ ، وَالرَّكَّةُ
لِأَحْوَالِهِمْ ، وَالتَّلْبَسُ بِالْخِصَالِ الدِّينِيَّةِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا ،
وَالنِّسْلَاخُ مِنْ الْخِصَالِ الشَّرِيفَةِ ، وَالْمَرَاتِبِ الْعَالِيَةِ ، وَهُوَ بِأَسْرِهِ
حِكَايَةُ عَمَّا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَائِشَةَ وَأَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَطَلْحَةَ ،
وَالزُّبَيْرِ يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَصِفَةً مَا كَانَ مِنْهُمْ وَمِنْهُ فِي ذَلِكَ ، وَمِنْ
ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ . لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَدُعِيَ إِلَى الْمُبَايَعَةِ فَقَالَ : مَا أَجْرُ وَلَقْمَةٌ يَغْصُ بِهَا آكُلُهَا)
جَعَلَ هَذَا كِنْيَاةً عَنِ أَمْرِ الْخِلَافَةِ وَأَنَّهَا صَعْبَةٌ عَسِرَةٌ ، لَدَيْهَا
حَقِيرَةٌ وَأَيَّامٌ قَلِيلَةٌ ، وَأَخْطَارٌ عَظِيمَةٌ ، وَأُمُورٌ صَعْبَةٌ ،
جَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كِنْيَاةً عَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، ثُمَّ قَالَ : (فَإِنْ أَقْلُ ،
تَقُولُوا حَرِصَ عَلَى الْمَلِكِ ، وَإِنْ أَسْنَكْتُ ، تَقُولُوا جَزَعٌ مِنْ
الْمَوْتِ) فَهَذَا كَلَامٌ ، أَخْرَجَهُ نَخْرَجُ الْكِنْيَاةَ عَنِ كَوْنِهِ غَيْرِ
مُنْقَادٍ لِمَا قَالُوهُ ، وَلَا طَيِّبِ النَّفْسِ لِمَا دَعَوَهُ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَاهُ ، فَإِنْ
أَقْلُ (نَعَمْ) وَقَعَ فِي نَفْسِهِمْ أَنَّ مُسَاعَدَتِي إِتْمَا كَانَتْ مِنْ

أجل محبتي للدنيا ، وشغفي ببلدتها ، وطمعاً في عاجلها ، وإن
أسكت ، أى لا أُجيبهم الى ما قالوا ، وقع في نفوسهم أن
سُكوتى ، وعدم انقيادى ما كان الآ من أجل جزعى من
الموت ، واقتحام موارده ، ومقاساة الشدائد ، وتحمل أعباء
الخلافة والنهوض بأثقالها ، ومن ذلك قوله عليه السلام فى
الشَّقِيقِيَّة (أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ) يَكْنَى بِذَلِكَ عَنِ
(أبى بكر) فى خلافته ، (وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّيَّ مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ
مِنَ الرَّحَا) كنى به عن استحقاقه للإمامة ، وأهليته لها ،
وسبقه إليها ، لاستكمال خصالها فيه ، (يَنْحَدِرُ عَنِ السَّيْلِ ،
وَلَا تَرُقَى إِلَى الطَّيْرِ) كنى بذلك عن علو شأنه ، وارتفاع
قدره ، وعظم خطره عند الله (فَسَدَّتْ دُونَهَا ثَوْبًا وَطَوَيْتُ
عَنْهَا كَشْحًا) كنى بذلك عن إعراضه عن الإمامة ، لأمر
جرت وعوارض حضرت ، فرأى أن الإعراض أحجى ،
وأسلم للدين وأرضى ، والسدُّ هو إرخاء جانبي الرداء ،
وطى الكشح ، كناية عن القطع ، يقال فلان طوى كشحه
عنى ، اذا قطعك ، ويحتمل أن يريد بطن الكشح ، أنه
أضمر ما فى نفسه ، وستره وكتمه ، يقال طويت كشحى ،
عن الأمر ، اذا أضمرته وسترته ، وكلاً الأمرين صالح

ها هنا ثم قال (حتى مضى الأول لسبيله) كنى به عن أبي بكر (فأدلى بها الى فلان بعده) كنى به عن عمر من تحمله للخلافة بعده (إلى أن قام ثالث القوم) كنى به عن عثمان وخلافته (وقام معه بنو آية) كنى به عن بني معيظ (يخضمون مال الله خضمة الإبل ، نبتة الربيع) يكنى به عن أخذ الأموال من غير حقها ، ووضعها في غير أهلها ، ولقد كان الامر فيهم كما قال عليه السلام من الخضم والقضم ، والتوسع في الأموال ، والترفة فيها ، فهذه الخطبة مشتملة على توجع ، واصطبار على ما كان منهم في الإمامة ، من الاختصاص والإيثار ، ولم يصدُر من جهته عليه السلام ما يكون قدحاً في أديانهم ولا خطأ لمراتبهم ، ولا تقصلاً لآقذارهم ، وقد ذكرنا تقرير إمامته بالنصوص ، وأوردنا ما يتعلق بحكم من خالفها في الكتب العقلية ، ومن ذلك قوله عليه السلام ، في من يتصدى للحكم وليس أهلاً له ، (فإن نزل به إحدى المهمات هياً لها حشواً رثاً من رأيه ، ثم قطع به ، فهو من لبس الشبهات ، في مثل نسج العنكبوت . لا يدرى ، أصاب أم أخطأ) فهذا خارجٌ يخرج الكناية عن جهله ، وقلة البصيرة فيما يأتي ويذر ، ثم قال (جاهلٌ خبَّاطٌ جهالات ، عاش ركَّابٌ عشواءات)

كنى به عن أنه لا يذرى ، أين يضع قدمه ، ولا أين منتهى قدره (لم يعضَّ على العلمِ بضرسٍ قاطع ، يذرى الرواياتِ إِذْراءَ الریحِ الهشيمِ) كنى به عن خفة الوطأة في العلم ، وعدم القوة على إحكام أصوله وفروعه ، وهى كناية لطيفة لا يقوم لأحد بها لسانٌ ، ولا يطلع على مُحِّ فصاحتها إنسان ، ولا يعرف قدرها ، ولا يستولى على سرِّها ، ويعلم قدرَ جوهرها الا الخواصُّ من أهل هذه الصناعة وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون

(النوع الرابع)

(ماورد من الكنايات فى كلام البلغاء)

فمن ذلك ما روى عن عمرو بن العاص : أنه لما زوج ولده عبد الله بن عمرو بن العاص ، امرأةً فكثت عنده ثلاث ليالٍ ، لم يذن منها ، وإنما كانت ملتفتاً الى صلاته ، فدخل عليه عمرو بعد ثلاث فقال لها : كيف ترين بعلك ، فقالت : نعم البعل هو ، الا أنه لم يغش لنا كينفاً ، ولا قرب لنا مضجعاً ، فقولها (لم يغش لنا كينفاً) من الكنايات الغريبة ، والكينف هو الستر ، والكنف الوعاء ، وكلاهما

محمّلٌ ههنا ، ومن أمثال العرب قولهم (إِيَّاكَ وَعَقِيلَةَ الْمَلْحِ) جعلوا هذا كناية عن المرأة الحسناء في منبت السوء ، فإن عقيلة الملح ، هي اللؤلؤة تكون في البحر ، فهي حسنة ، وموضعها ملح ، ومن ذلك قولهم (لبس له جلد النمر ، وجلد الأسد) إذا كثرت عداوته ، وعظم حقدّه ، واشتد غضبه ، ولهذا قال أمير المؤمنين لابن عباس (وقد بلغني تنمرٌ على بنى تميم) يشير به الى ما ذكرناه ، ومن هذا قولهم (قلب له ظهر المجنّ) جعلوه كناية عن أن يبدو له خلاف ما كان يمهده منه ، من الألفة والمودة ، وقولهم (فلان ورمت أنفه علينا) إذا كان مغتاظاً يظهر الحنق والغضب ، ومن هذا قولهم (الآن حمى الوطيس) جعلوه كناية عن شدة الحرب والتحامها ، أخذاً لها من حرّ النار ، والوطيسُ التثور ، وقد قيل : إن أول من تكلم بهذا المثل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في حنينٍ (لَمَّا رَأَى جِلاذِهِم بِالسَّيْفِ بَعْدَ الْهَزِيمَةِ لِلْمَسَامِينِ ، قَالَ ذَلِكَ ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا كَانَ الْأَحْسَنُ لِإِيرَادِهِ فِي قِسْمِ كِنَايَاتِ الْأَخْبَارِ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ (التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبَطَّانِ) وَهَذَا مِثْلُ جَعْلِهِ كِنَايَةً عَنِ شِدَّةِ الْأَمْرِ ، وَازْدِحَامِ الْعِظَائِمِ فِي الْحُرُوبِ وَغَيْرِهَا ، وَمِنْ

ذلك ما رُويَ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ،
فَقَالَتْ : أُقَيِّدُ جَمَلِي ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ (لَا) وَأَرَادَتْ
الْمَرْأَةُ أَنَّهَا تَصْنَعُ بِزَوْجِهَا شَيْئًا يَمْنَعُهُ عَنْ غَيْرِهَا ، أَيْ
تَرْبِطُهُ أَنْ يَأْتِيَ سِوَاهَا ، فَظَاهَرُ هَذَا اللَّفْظِ يُفِيدُ تَقْيِيدَ
الْجَمَلِ ، وَبِاطْنُهُ أَنَّهَا جَعَلَتْهُ كِنَايَةً عَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، وَمِنْ هَذَا
مَا يُحْكِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ : أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثَوْبٌ
مُعَصْفَرٌ فَقَالَ لَهُ . لَوْ أَنَّ ثَوْبَكَ هَذَا فِي تَنْوَرٍ أَهْلَكَ لَكَانَ
خَيْرًا لَكَ ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ فَأَلْقَاهُ فِي التَّنْوَرِ ، فَاحْتَرَقَ ،
وَلَمْ يَرِدْ عَبْدُ اللَّهِ احْتِرَاقَهُ وَإِنَّمَا أَرَادَ الْمَجَازَ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ
وَصَرَفَ قِيَمَتَهُ إِلَى دَقِيقٍ يَخْبِزُهُ فِي التَّنْوَرِ أَوْ حَطْبٍ يُلْقِيهِ
فِيهَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُ ، وَهَذَا الْكَلَامُ حَكَاهُ ابْنُ الْأَثِيرِ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ، وَهُوَ مَا ثَوَّرَ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِعَمْنَاهُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ، وَيُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ .
مَا نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ هُوَ مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ (فَلَانٌ يُقَدِّمُ رَجُلًا وَيُؤَخِّرُ أُخْرَى)
جَعَلُوهُ كِنَايَةً عَمَّنْ يَتَحَيَّرُ فِي أَمْرِهِ ، فَلَا يَدْرِي كَيْفَ يُورِدُهُ ،
وَيُصَدِّرُهُ ، وَقَوْلُهُمْ (مَا زَالَ يَفْتَلُ فِي الذَّرْوَةِ وَالْفَارِبِ)
يَجْعَلُونَهُ كِنَايَةً عَمَّنْ يَرِيدُ التَّلَطُّفَ وَالْاِحْتِيَالَ فِي الْمُسَاعَدَةِ إِلَى

ما يقصده ويريدُه ، وقولهم (فلان ينفخُ في غيرِ ضرمٍ) جعلوه
كنايةً عن فعلٍ فعلاً لا يُجدي عليه بفائدة ، ولا يعود عليه
بنفع ، لأن النفخ في غيرِ ضرم لا يُورى ناراً ، ومن هذا
قولهم (فلان يخطُّ على الماء) يكون هذا كنايةً عن فعلٍ
فعلاً يكون عدمه كوجوده بالإضافة الى عدم الفائدة . لأن
الخطَّ على الماء يذهبُ في أسرع شيءٍ وأقربه ، والكنائيات
كثيرةٌ في كلام العرب ، وأمثالها ، وفيما ذكرناه غنيةٌ وكفاية ،
وبالله التوفيق ، واعلم أن هذه الأمثلة التي أسلفناها من
الكنائيات من الكتاب ، والسنة ، وكلام أمير المؤمنين ، في
الكناية فإنها واضحةٌ في الاستعارة وضوحاً كلياً ، واحتمالها
للكناية بعيدٌ يحتاج الى تكلف ، والمقصود هو معرفة الأمثلة
وايضاح المقصود بها ، فإن هي صلحت حصل المقصود ،
وإن كانت غير صالحة للتمثيل ، طُلب غيرها ولم يكن خللاً
يُخلُّ بالحقيقة المطلوبة

(النوع الخامس)

(فيما ورد من الكنائيات الشعرية)

فمن ذلك قولُ أبي الطيب المتنبي في مدح سيف الدولة

وشرُّ ما قَنَصْتَهُ رَاحَتِي قَنَصٌ
شُهْبُ البُرْزَاةِ سِوَاهُ فِيهِ وَالرَّخْمُ
فَكَنَى بِالْبُرْزَاةِ عَنِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ ، وَبِالرَّخْمِ ، عَنِ غَيْرِهِ ،
وَأَنَّهُ يَسْتَوِي فِيهِ فِي المَالِ هُوَ وَغَيْرِهِ ، وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ الأَقْبَشْرِ
الاسدي

وَلَقَدْ أَرُوهُ بِمُشْرِفِ ذِي مَيْعَةٍ
عَسِرِ المَكْرَةِ مَأْوُهُ يَتَفَصَّدُ
مَرِحٌ يَطِيرُ مِنَ المَرَاكِحِ لُعَابُهُ
وَيَكَاذُ جِلْدُهُ إِهَابُهُ يَتَقَدَّدُ
وَكَانَ عَيْنِنَا لَا رَغْبَةَ لَهُ فِي النِّسَاءِ ، وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَصِفُ
ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ ، فَهَذَا بَيْنَ البَيْتَانِ جَعَلَهَا كِنَايَةً ، فَهَذَا كَمَا تَرَى
دَالِآنَ بِحَقِيقَتِهَا عَلَى شَيْءٍ ، وَبِمَجَازِهَا عَلَى غَيْرِهِ ، وَهَذِهِ هِيَ
فَائِدَةُ الكِنَايَةِ ، وَحَكَى ابْنُ الأَثِيرِ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ وَفَدَى عَلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ ، وَكَانَ جَمِيلَ الوَجْهِ ،
فَرَاوَدَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَدَخَلَ عَلَى هِشَامٍ مُغْضِبًا
وَهُوَ يَقُولُ

أَمَا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْتَ لَمْ
يَنْجُ مِنِّي سَالِمًا عَبْدُ الصَّمَدِ

فقال هشام ، ولما ذاك فقال
إِنَّهُ قَدْ رَامَ مِنِّي خُطَّةً
لَمْ يَرْمِهَا قَبْلَهُ مِنِّي أَحَدًا

فقال له هشام ، وما هي فقال
رَامَ جَهْلًا بِي وَجَهْلًا بِأَبِي
يُدْخِلُ الْأَفْعَى إِلَى خَيْسِ الْأَسَدِ
قال فضحك هشام ، وقال : لو فعلت به شيئاً لم أنكره
عليك ، ومما أنشده ابن الأثير في الكناية وقال من لطيفها
وعجيبها لأبي نواس في الهجاء

إذا ما كنت جارَ أبي حُسَيْنِ
فتمُّ ويبدأك في طرفِ السِّلَاحِ
فإنَّ له نساءً سارقات
إذا ما بنى أطرافَ الرِّمَاحِ
سَرَقْنَ وَقَدْ نَزَلْنَ عَلَيْهِ أَبْرَى
فلمَّ أَظْفَرَ بِهِ حَتَّى الصَّبَاحِ
جَاءَ وَقَدْ تَخَدَّشَ جَانِبَاهُ
يَنْتُ إِلَى مِنَ أَلَمِ الْجِرَاحِ

فجعل قوله (أطراف الرماح) كنايةً عن العضو المشار إليه ، وهذه عبارةٌ في غاية اللطافة ، والحسن والرشاقة ، ومن جيد الكناية وبديعها ما قاله الفرزدق يرثي امرأته

وجفن سلاحٍ قد رُزئتُ فأمَّ أنْح
عليه ولم أبعثُ عليه البواكيا

وفي جوفه من دارمٍ ذو حفيظةٍ
لو أن المنايا أمهلتُهُ لَيالينا

وقد قيل: إنه ما كنى عن امرأة ماتت بأحسن من هذه الكناية ، وإنها لجيدةٌ في معناها ، فائقةٌ في مقصودها ومغزاها ، ومما حسن موقعه في الكناية قول الشريف الرضى

أحنُّ إلى ما يضمنُ الخمرُ والحلى
وأصديفُ عمّا في ضمان المآزر

ومن ذلك ما قاله أبو تمام في الاستعطاف
ما لي رأيتُ تراكم ييس الثرى
ما لي أرى أطوادكم تهدمُ

فجعل ييس الثرى ، كنايةً عن تنكّر ذات البين ، يقال ييس الثرى يئتي وبين فلان ، إذا تنكّر الود الذي بينك وبينه ، وهكذا تهدمُ الأطواد فانه كنايةٌ ، إمّا عن موت

الرؤساء ، وإِما عن خفة الحلوم وطيش العقول ، ومن ذلك
قول أبي نُؤاس يَكْنِي به عن امرأة

تُحَاوِلُ أَنْ يَقُومَ أَبُو زِيَادٍ ودُونَ قِيَامِهِ شَيْبُ الْغُرَابِ
أَتَتْ بِجِرَابِهَا تَكْتَالُ فِيهِ * فَعَادَتْ وَهِيَ فَارِغَةٌ الْجِرَابِ
فقوله (أتت بجرابها تكتال فيه) من الكناية اللطيفة ،

ومن هذا قول زياد الأعجم

إِنَّ السَّمَاةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى

فِي قُبَّةٍ نُصِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ

فأراد أن يقول : إن السماحة والمروءة والندى مجموعة فيه ،
أو مقصورة عليه ، أو مختصة به ، لكنه عدل الى ما هو أرقُّ
من ذلك ، وأدخل في الإعجاب والمدح ، فجعلها في (قبة)
وكنى به عن كونه فيها وأنه متمكن في الندى ، منسدل عليه
كالقبة المضروبة على كل ما تحويه ، ومن ذلك ما قاله بعض
الأذكياء في الكناية

وما يك في من عيب فإني

جبان الكلب مهزول الفصيل

فكنى عن كرم نفسه ، وكثرة قرأه للضيفان ،

يَجْبُنُ الْكَلْبُ ، وَهَزَالُ الْفَصِيلُ ، وَلَوْ صَرَحَ لِقَالَ : إِنْ جَنَابِي
مَا هَوْلٌ ، وَكَذَلِكَ مُؤَدَّبٌ ، لَا يُنْكَرُ الضَّيْفَ ، وَلَا يَهْرُ فِي
وَجُوهِهِمْ ، وَإِنِّي أَنْحَرُ النَّوْقَ ، فَأَدْعُ فِصَالَهَا هَزْلِي ، وَمِنْ ذَلِكَ
مَا قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ

يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا
يَكَلِّمُهُ مِنْ حَبِّهِ وَهُوَ أَعْجَمٌ

وهكذا ورد قول أبي نواس

فَمَا جَازَهُ جُودٌ وَلَا حَلٌّ دُونَهُ

ولكن يصير الجود حيث يصير

فتوصل الى إثبات الصفة للممدوح ، بإثباتها في مكانه ،

والى لزومها له ، بلزومه الموضع الذي يحلّه ، ومن هذا قول

حسان بن ثابت

بني المجدُ يبتنا فاستقرتُ عمادُهُ

علينا فأغنيا الناسَ أن يتحولاً

وقول البحترى

ظللنا نعودُ المجدَ من وعكك الذي

وجدت وقلنا اعتلَّ عضوٌ من المجد

فَكَتَنَى بِاعْتِلَالِ عَضُومِنَهُ ، عَنْ اعْتِلَالِ عَضُومِنِ الْمَجْدِ ،
وَمِنْ هَذَا مَا قَالَهُ الْبَحْتَرِيُّ أَيْضاً
أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ
فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ

وَمِنْ هَذَا قَوْلُ أَبِي تَمَامٍ
أَبِينِ فَمَا يَزُرُنَ سَوَى كَرِيمٍ
وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرُنَ أَبَا سَعِيدٍ

وَقَوْلُ الْآخِرِ
مَتَى تَخْلُو تَمِيمٌ مِنْ كَرِيمٍ
وَمَسَلَمَةُ بْنُ عَمْرٍ وَمِنْ تَمِيمٍ
وَمِنَ الْكِنَايَةِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : يَصِفُ امْرَأَةً بِالْعَفَّةِ
يَبِيْتُ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ يَبِيْتُهَا
إِذَا مَا يُبُوتُ لِلْمَلَامَةِ حُلَّتْ

وَمِنْ غَرِيبِ الْكِنَايَةِ وَبَدِيعِهَا مَا قِيلَ فِي آيَاتِ الْحِمَاسَةِ
أَبَتْ الرِّوَادِفُ وَالشَّدِيدِيُّ لِقُمْصِهَا
مَسَّ الْبَطُونُ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا
وَإِذَا الرِّيَّاحُ مَعَ الْعَشِيِّ تَنَاوَحَتْ
نَبَّهْنَ حَاسِدَةً وَهَجَّنَ غَيُورًا

فكنى عن كبر الأعجاز ، وُهُودِ الثدى ، بارتفاع
القميص عن أن يمس بطناً أو ظهراً ، وهذا من عجيب الكناية
وغريبها

ومن هذا ما قاله بعض الشعراء
بعيدة مهوى القرط إماً لنوفل
أبوها وإماً عبد شمس وهاشم

ومن هذا النوع ما قاله بعض المغاربة
رشاً يرثو بنرجسة ويعطو
بسوسان ويسم عن أقاح
يشير إلى قرطاة وتصنى
خلاخله إلى نعم الوشاح

ومن غريب الكناية قول بعضهم في أيام الأسبوع
سبع رواحل ما يُنخن من الونى
سنم تساق بسبعة زهر
متواصلات لا الدؤوب يملها

باق تعاقبها على الدهر
ومن لطيفها قول بعضهم في حجر المحك

وَمُدَّرِعٍ مِنْ صِبْغَةِ اللَّيْلِ بُرْدَهُ
يُفَوِّقُ طَوْرًا بِالنَّظَارِ وَيَطْلَسُ

إِذَا سَأَلُوهُ عَنْ عَوِيصِينَ أَشْكَلًا
أَجَابَ بِمَا أَغْنَى الْوَرَى وَهُوَ أُخْرَسُ

ولتقتصر على هذا القدر من التنبيه على معانى الكناية ،
وقد نبجز غرضنا من الفصل الثالث الذى جعلناه بياناً للأمثلة
وحصرها ، فأما ما كان من التلويح ، والرّمز ، والإشارة ،
فكلها مندرجة تحت ما ذكرناه من حقيقة التعريض لاتفاقها
فى الدلالة على مقصود واحد فلا جرم أغنى ذلك عن أفرادها
بالذكر ، وبالله التوفيق

(الفصل الرابع)

(فى بيان اقسام الكناية وذكر طرف من احكامها الخاصة)

اعلم أن الشيخ عبد القاهر الجرجاني وغيره من أفاضل
علماء البيان مطبقون على أن الكناية أبلغ من الإفصاح
بذلك المعنى المكنى به عنه ، وأعظم مبالغة فى ثبوته ، والحجة
على ما قلناه ، هو أنك إذا كنت عن كثرة القرى بقولك
فلان كثير رماذ القدر ، فإنك تكون مثبتا لكثرة

القرى بإثبات شاهدها وأقت برهاناً على صحتها وثبوتها، وعلماً على صحة وجودها، وذلك لا محالة يكونُ أبلغ من إثباتها بنفسها فتكون بمنزلة دعوى مجردة عن البرهان، فأين حالُ دعوى مُقرّرة بالدليل، عن حال دعوى لا يؤيدها برهان ولا تعليل، فاذا عرفت هذا فلنرجع إلى بيان الأقسام والأحكام، فهذان بحثان، نفصلهما بمعونة الله تعالى

— البحث الأول —

(في بيان أقسامها)

وتنقسم باعتبارات كثيرة ولكننا نشير إلى ما يخصُّ ما نحن فيه وهي ثلاثة

(القسم الأول)

باعتبار ذاتها إلى مفردة، ومركبة، فأما المفردة، فهي ما كانت الكنايةُ حاصلةً في اللفظة الواحدة، وهذا كقوله تعالى « إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِجَةً وَلِيَ نَعِجَةٌ وَاحِدَةٌ » فالمرادُ بالنعجة في كلا الموضعين، المرأة، وإنما كنى بالنعجة عن المرأة لما بينها من الملائمة في التذلل والضعف والرحمة وكثرة التألف، وكقوله تعالى « أَوْلَامِسْتُمُ النِّسَاءَ »

فانه كناية عن الجماع وخسكى عن الفراء أنه قال : انّ الجبال
في قوله تعالى « وان كان مكرهم لتزول منه الجبال » المراد
منه أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، فجعل الجبال كناية عنه ،
وهذا إنما يُحمَلُ على هذا المعنى اذا كانت (إن) نافية ،
فيكون المعنى وما كان مكرهم ليزول به أمر النبي صلى الله عليه
وسلم وما جاء به من الحجج الواضحة ، فأما اذا كانت (إن)
على بابها في التوكيد للجملة ، فالجبال باقية على حقيقتها ،
ويكون المعنى فيه وإن كان مكرهم من عظمة أمره ونخامة
شأنه في الإنكار والتكذيب لتزول منه الجبال الرواسي على
رسوخها ، وقوة أمرها في الثبوت والاستقرار ، فعلى هذين
التأويلين وردت القراءتان في نصب اللام ، ورفعها ، فالنصب
يؤيد التأويل الأول ، فتكون اللام مؤكدة للجحد ، والرفع
يؤيد التأويل الثاني . وتكون اللام فيها هي الفارقة بين
المؤكدة ، والنافية ، وتكون القراءة بالرفع في قوله (لتزول)
دالة على التخيل ، كأنها لعظم دخولها في الإنكار وإغراقها
فيه ، بمنزلة قلع الجبال ، وإزاحة الصخور ، ونظيره قوله
تعالى « تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض »
وتنخر الجبال هذا أن دعوا للرحمن ولدا « وهذا وارد على

جهة الكثرة ، ومنه قول أمير المؤمنين كرم الله وجهه لولده
محمد بن الحنفية لما عقد له الرأية في منسكرك (أعز الله
حجبتك وأيد في الارض قدمك ، تزول الجبال الرواسي ولا
تزل ، وأما المركبة فأكثر ورود الكناية عليها ، وهذا
كقولك : الكرم في برديه ، والمجد بين ثوبيه ، والعفاف
في عطفه ، وهذا كله في المدح ، فأما الكناية في الذم
فكقولهم (إنك لعريض الوساد) كما ورد في الحديث عن
الرسول صلى الله عليه وسلم أنه لما نزل قوله تعالى (واكلوا
واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط
الأسود) جعل عدى بن حاتم ، خيطين في يده ، أحدهما
أسود والآخر أبيض ، علامة للفجر ، فحكى ذلك لرسول
الله صلى الله عليه وسلم وأخبره بما فعل ، فقال له الرسول :
يا عدى . إنك لعريض الوساد ، وهو كناية عن بله الانسان ،
وقلة فطانته ، وتقصان كياسته ، وقولهم (فلان عريض القفا)
يجعلونه كناية عن فهاهته وقلة ذكائه ، ومنه قول أمير المؤمنين
لبعض الناس (وإنه لمزهو في عطفه ، مختال في برديه ،
تقال في شراكيه) يشير بذلك الى حمقه وخيلائه ، فجعل ذلك
كناية عنه ، نعم ورود الكناية إنما هو على جهة التشبيه

عند التأمل والنظر، فإذا وردت على طريقة التركيب كانت أشدّ ملاءمةً، وأعظم بلاغةً، وإذا وردت على صورة الافراد لم يكن لها تلك المزية التي حصلت للمركبة، ومثاله أنك اذا قلت في الكناية المركبة، فلان نقي الثوب، وأردت إيرادَه على صورة المشابهة، فإنك تقول هو في نزاهة العرض من العيوب كنزاهة الثوب من الأدناس، فإذا حصل على هذا التأليف اتضحت المشابهة ووُجدت المناسبة وظهر أمر الكناية، وإذا قلت في الكناية المفردة، اللبس، في الجماع لم تكن في تلك الدرجة من المناسبة وقوة المشابهة كما ترى

﴿ التقسيم الثاني ﴾

باعتبار حالها الى قرية وبعيدة، ونعني بالقريبة ما يكون الانتقال الى المطلوب بأقرب اللوازم، ونريد بالبعيدة ما يكون الانتقال الى مطلوبها من لازم أبعد منه، ومثال القرية قوله (بعيدة مهوى القرط) فإنه كناية عن طول عنقها، وهذا حاصل على القرب من غير اعتبار واسطة ونحو قوله (أبت الروادف والثدى لقمصها) فإنه كناية عن كبر الاعجاز، ونهود الثدي، هذا كله معدود في واضح الكناية وأما

الخفي من القريب منها فهو كقولك : فلان عريض القفا ،
فإنه كناية عن الأبله ، من الناس ، وقولهم أيضاً فلان عريض
الوساد ، فانه كناية عن هذه الكناية ، وكقول بعضهم يهجو
من به داء الاسد وهو البخر

أخو لحم أَعَارَكَ مِنْهُ ثَوْبًا
هينًا بالقميصِ المستجدِ

وقال بعضهم في رجل يهجو
أراد أبوك أمك يوم زُفَّتْ
فلم يُوجدْ لأمك بنتٌ سعدِ

فقوله بنت سعد ، جماعه كناية عن العذرة ، فهذا كله
يحصل على القرب في الكناية ، ومثال البعيدة قولهم : فلان
كثير الرماد ، فهذا تكثر فيه الوسائط ، لأنك تنتقل من
كثرة الرماد الى كثرة الجمر ، ثم الى كثرة الاحراق تحت
القدر ، ثم الى كثرة الطباخ ، ثم الى كثرة الآكلين ، ثم
الى كثرة الأضياف ، ثم الى كونه مضيافا ، وهذا كقولك
فلان جبان الكلب ، نهزول الفصيل ، فإن الوسائط تكثر
فيهما ، فلماذا كان ما هذا حاله معدوداً في بعيد الكناية

﴿ التقسيم الثالث ﴾

باعتبار حكمها الى حسنة وقييحة، فالحسنة ما قدمنا ذكره من الأمثلة ، ومن هذا ما ورد في السنة النبوية وهو أن امرأة جاءت الى الرسول صلى الله عليه وسلم تسأله عن غسلها من الحيض ، فأمرها كيف تغتسل ، ثم قال لها : خذى قرصة من مسك فتطهري بها ، فقالت كيف أتطهرُ بها ، فقال تطهري بها ، فقالت كيف أتطهرُ بها ، فقال سبحان الله ، تطهري بها ، قالت عائشة فاجتذبتُها من ورائها ، وقلتُ لها تتبعى بها آثارَ الدم ، فقولها : آثار الدم ، كناية عن الفرج ، ومنه قول أعرابية تصف زوجها ، له إبلٌ قليلات المسارح ، كثيرات المبارك . اذا سمعن صوت المزهر ، أيقنَّ أنهن هوالك ، ومثال القبيحة ما تخلو عن الفائدة المرادة من الكناية ، وهو عيبٌ عند أهل البلاغة ، ومن هذا قول الشريف الرضى يرثى امرأة (إن لم تكن نصلاً فعمد نصال)

وهذا عندهم من ركيك الكناية ورديتها فانه لا يعطى الفائدة المقصودة من الكناية ، بل ربما سبق الوهم في هذا الموضوع الى ما يقبح ذكره من التهمة بالريبة ، ومن هذا قول ابى الطيب المتنبي ايضا

إِنِّي عَلَى شَفَعِي بِمَا فِي خُمُرِهَا * لَأَعْفُ عَمَّا فِي سَرَائِيلِهَا
قال ابن الأثير: فهذه كناية عن النزاهة والعفة الا أن
الفجور احسن منها وما ذلك الا لنزول قدرها وسوء تأليفها
وقد أجاد الشريف الرضى فيما أساء فيه ابو الطيب فأورده على
أحسن هيئة وجاء به في أعجب قالب قال
أَحْنُ إِلَى مَا يَضْمَنُ الْخُمُرُ وَالْحُلَى
وَأَصْدِفُ عَمَّا فِي ضَمَانِ الْمَآزِرِ
الى غير ذلك من الامثال

❦ البحث الثاني ❦

(في بيان حكمها)

اعلم أن أنس النفوس وسكونها متوقفٌ على إخراجها من
غامضٍ الى واضحٍ ومن خفيٍّ الى جليٍّ ، وإبانتها بصريحٍ بعد
مكثيٍّ وأن تردّها في شيءٍ تعلمها اياه الى شيءٍ آخر هي بشأنه
أعلمٌ وثقتها به أقوى ، وتحققها له أدخلٌ ، ومن ثمّ كان التمثيل
بالامور المشاهدة أوقع ولمادّة الشبّه أقطع ، واذا أردت أن
ترى شاهداً على ما قلت ، فانظر الى قوله تعالى « كمثل
العنكبوت اتخذت بيتاً » فالله تعالى ضربه مثالا لضعف الأمر

وهونه في كل شيء فأنت لو فكرت في ، نفسك وبالغت في
نظرك وخذسك في وصف الضعف ، لكان غاية أمرك ونهاية
تقديرك ، أن تقول كأضعف ما يكون وأهونه ، أو تقول هو
كالهواء أو غير ذلك من التقدير والتصوير ، لكان دون
ما ذكره الله تعالى في المثال ، وهكذا لو قلت فلان يكذب نفسه
في قراءة الكتب ، ويتعب نفسه بجمعها ، ويتحمل في التعلم
الإصرار والمتاعب كلها وهو لا يفهم شيئاً ويسكت ، فإنك
تجد فرقاً بين أن تذكر هذا وبين أن تتلو الآية وتقول
« كمثل الحمار يحمل أسفاراً » فإنك تجد مصداق ما قلته فيها
وهكذا فإنك تفصل بين أن تقول : إني أرى قوما لهم منظرٌ
وليس لهم مخبرٌ . وبين أن أتبعه بقول من قال
لا تُعجبنك الشيا ب والصور * تسعة أعشار من ترى بقراً
في خشب السرو منهم مثل * له رؤا وماله ثم
فإنك تجد فرقاً بين الأمرين ، وهكذا حال غيره من
الأمثلة والتشبيهات ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن الكناية
لها في البلاغة موقعٌ عظيم فإنها تفيد الالفاظ جمالا ، وتكسب
المعاني ديباجةً وكمالاً وتحرك النفوس الى عملها ، وتدعو القلوب
الى فهمها ، فإن أوقعها في المدح كانت أرفع وأحسن ، وفي نفس

الممدوح أوقع وأمكن ، وإن صدرتها للذم كانت آلم وأوجع ،
والى ذكر فضائح المذموم أسرع وأخضع ، وإن أدخلتها من
أجل الحجاج كان البرهان بها أوضح وأنور ، والسلطان بها
أقدر وأقهر ، والإفحام بها أشهر ، والتسلط أعظم وأبهر ، وإن
وقعت فى الافتخار كان ضياءً وه أسطع ، ومناره أعلى وأرفع ،
وإن كانت موجّهة للاعتذار فهى الى سلّ سخائم القلوب أعجل
وأقرب ، وبوحر الصدور وفلّ غرّب غضبها أذهب ، وإن
صدّرت للاتّماظ كانت فى المبالغة فى النصيحة أنجع ، ولمرض
القلوب أشفى وأنفع ، وإن أردت بها جانب الإعتاب والرضا ،
كانت بطيب الصحبة ولين العريكة أظفر ، وعلى الوفاء بلوازم
الألفة أوفر ، فهى كما ترى واقعة من البلاغة فى أعلى المراتب ،
وحائزة من الفصاحة أعظم المناقب وقد نبجز غرضنا فيها بحمد الله تعالى
بحمده تعالى قد تم الجزء الاول من كتاب

الطراز فى علوم حقائق الاعجاز .

ويليه الجزء الثانى وأوله

القاعدة الرابعة

من قواعد

المجاز